التعليم وانعكاساته على التنمية الاجتماعية في الجمهورية اليمنية

إعداد

نجاة صالح محمد السعدي

المشرف

الدكتور محمد العربي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

علم الإجتماع

كلية الدراسات العليا

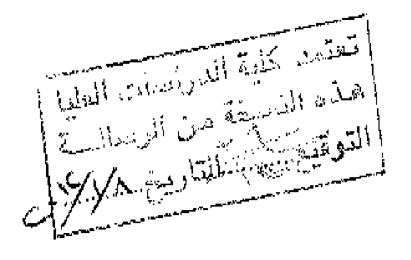
الجامعة الأردنية

كانون الثاني ، ٢٠١٢

الدراسات العليا
الجامعة الأردنيـــة

نوقشت هذه الرسالة/الأطروحة (التعليم وانعكاساته على التنمية الاجتماعية في الجمهوريـة اليمنية) وأجيزت بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٠ .

أعضاء لجنة المناقشــــة	التوقيـــع
الدكتورمحمد احمد العربي ،مشرفاً أستاذ - علم الاجتماع	....
الدكتور محمد عبدالمولى الدقس ، عضوا أستاذ - علم الاجتماع	....
الدكتورخليل نمر درويش ، عضواً أستاذ - علم الاجتماع	....
الدكتور حنان احمد خمش ، عضوا أستاذ مشارك - علم الاجتماع / جامعة العلوم التطبيقية	....



الإهـــــــــداء

لقد كلفني هذا العمل الجهد الكبير والتضحيات في حياتي ... وأحمد الله القدير بأنني أستطعت إنجازه ، ولهذ أشعر بالسعادة والتي أهديها إلى أغلى أنسانة في حياتي .. أمي الغالية والحنونة والتي ظلت طيلة حياتها تشجعني على العلم والتعليم ، رغم أميتها القرائية ، ولكن علمتها الحياة وتحملت الآم الفراق أطال الله لي في عمرها ، كما أخص بإهداء هذا العمل إلى روح والدي غفر الله له الذي تمنى أن يراه ...

أهدي هذا العمل لأحبائي وفلذات كبدي، ابني أنس الصبور والواعي وبناتي الطموحات والعزيزات ، إرتقاء ولينا ولمياء.

ولا أنسى أن أهديه إلى القريبين إلى قلبي أخواني وأخواتي الغالين ، وهو نتاج دعمهم الدائم لي ...

كما أني أقدمه هدية لمن يريد الإطلاع عليه ... والإهداء الخاص إلى وطني الغالي اليمن ، رعاه الله وحفظه أمن مستقر ومتقدم ...

مع خالص تقديري

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل للجامعة الأردنية بكل مكوناتها والتي أتسعت لي ولكل طالب علم لنيل درجة من العلم والمعرفة ، تدوم فخراً وعزاً ومنبراً للعلم والعلماء .. كما وأتقدم بالشكر للأستاذة الأفاضل لجنة المناقشة المحترمين ، ولمن أتاح لي هذه الفرصة والرحلة التعليمية والتعلمية من جامعة عدن ممثلة بمركز دراسات المرأة اليمنية . ومنظمة النوفيك الهولندية الداعمة لتطوير المرأة ...

وأتقدم بالشكر الكبير لكل من دعمني بهذا العمل مادياً ومعنوياً ومن قدم لي النصح والمشورة .. وأتقدم عرفاناً مني لأساتذتي الأفاضل الذين استصغت منهم العلم في مرحلة دراستي ، ولم يبخلو بتقديم واجباتهم الجليلية في العطاء العلمي ... وخاصة مشرفي القدير الدكتور محمد العربي .

والحمد لله رب العالمين ..

قائمة المحتويـــــات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ي
قائمة الأشكال	ل
قائمة الملاحق	م
الملخص	ن
المقدمة	١
الفصل الأول : مدخل إلى الدراسة	٤
١.١ إشكالية الدراسة	٤
٢.١ أهمية الدراسة	٥
٣.١ مبررات الدراسة	٧
٤.١ أهداف الدراسة	٩
٥.١ الدراسات السابقة	١٠

١.٥.١ الدراسات السابقة العربية ١٠

٢.٥.١ الدراسات السابقة الأجنبية...٢١

٦.١ أسئلة الدراسة ٢٤

٧.١ مفاهيم الدراسة ٢٥

١.٧.١ التعليم ٢٥

٢.٧.١ الإنعكاس ٢٦

٣.٧.١ التنمية ٢٦

٤.٧.١ التنمية والنمو ٢٧

٥.٧.١ التنمية الاجتماعية ٢٨

الفصل الثاني : أدبيات الفكر الاجتماعي والتربوي والإقتصادي في التعليم والتنمية...... ٣٠

١.٢ الاتجاهات النظرية ٣٢

١.١.٢ البنائية والوظيفية ٣٢

٢.١.٢ النظرية النقدية ٣٣

٣.١.٢ النظرية التعليمية ٣٤

٢.٢ اتجاهات في التنمية ٣٦

الفصل الثالث : نظرة عامة على التعليم والتعليم في الجمهورية اليمنية...... ٥٠

١.٣ نظرة عامة على التعليم ٥٠

١.١.٣ أهمية التعليم والتربية ٥٢

٢.١.٣ نظام التعليم ٥٢

٣.١.٣ أبعاد التعليم ٥٣

٤.١.٣ نظريات التعليم والتعلم ٥٦

١.٤.١.٣ نظريات التعليم.. ٥٦

٢.٤.١.٣ نظريات التعلم ٦٤

٣.٤.١.٣ العلاقة بين نظريات التعليم ونظريات التعلم ٧٥

٤.٤.١.٣ التخطيط التربوي والتعليمي ٧٥

٢.٣ التعليم في الجمهورية اليمنية ٨٠

١.٢.٣ أهداف السياسة التعليمية في اليمن ٨٠

٢.٢.٣ العوامل الجغرافية ٨٢

٣.٢.٣ تاريخ التعليم في اليمن ٨٣

٤.٢.٣ التشريعات التربوية الاساسية ٨٦

٥.٢.٣ هيكل نظام التعليم في اليمن ٨٨

٦.٢.٣ مؤشرات واقع التعليم في اليمن ٩٢

٧.٢.٣ تطوير مرحلة التعليم في اليمن ٩٦

٣.٣ الخطط والتوجهات والبرامج الحالية والمستقبلية ١٣٨

٤.٣ الإنجازات ١٣٩

٥.٣ التغيير وإصلاح التعليم ١٤٢

٦.٣ إستراتيجيات التعليم اليمني ١٥٥

٧.٣ الرؤية مستقبلية ١٥٧

الفصل الرابع : التنمية في الجمهورية اليمنية ١٦٠

١.٤ العوامل المرتبطة بالتنمية الناجحة ١٦٣

٢.٤ معوقات التنمية في اليمن ١٦٩

٣.٤ مؤشرات التنمية الألفية في الجمهورية اليمنية ١٧١

٤.٤ علاقة التعليم بالتنمية ١٨

الفصل الخامس : الطريقة والإجراءات.................................. ١٩٨

١.٥ منهج الدراسة ١٩٨

٢.٥ مجتمع الدراسة ١٩٨

٣.٥ عينة الدراسة ١٩٨

٤.٥ أداة الدراسة ١٩٩

٥.٥ صدق الإستبانة ١٩٩

٦.٥ خصائص عينة الدراسة ٢٠٠

٧.٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة ٢٠٥

٨.٥ مجالات الدراسة ٢٠٦

٩.٥ التعريفات الإجرائية للدراسة ٢٠٦

١.٩.٥ للتعليم ٢٠٦

٢.٩.٥ التنمية الاجتماعية ٢٠٧

الفصل السادس : نتائج الدراسة وتوصياتها ٢٠٨

١.٦ تحليل النتائج ومناقشتها ٢٠٨

٢.٦ الإستنتاجات ٢٤٣

٦.٣ التوصيات ٢٥٤

قائمـــــة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	النسب المئوية الإجمالية للإلتحاق بالتعليم حسب الجنس	٩٤
٢	مقارنة عدد المدارس في التعليم العام حسب المرحلة التعليمية	٩٥
٣	عدد المباني بالتعليم العام حسب نوع المبنى والسنة الدراسية	٩٥
٤	مؤشرات التعليم الأساسي (الابتدائي و الثانوي) حسب السنة الدراسية	٩٦
٥	النمو في مؤشرات التعليم حسب المرحلة التعليمية والسنة الدراسية	١٠٥
٦	برامج التدريب والتأهيل للمعلمين حسب الجنس والمراحل الدراسية	١٠٨
٧	مؤشرات التعليم الفني والمهني والتقني حسب السنة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩م)	١١١
٨	الإنفاق على التعليم حسب نوع التعليم والسنة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨م)	١١٦
٩	بعض مؤشرات التعليم العالي حسب السنة	١٢١
١٠	مؤشرات التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية للعام ٢٠٠٠م	١٧٥
١١	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية حسب السنة	١٧٨
١٢	الناتج القومي ونصيب الفرد من الناتج القومي حسب السنة	١٧٨
١٣	أثر التعليم في بعض المؤشرات الإجتماعية حسب مستوى التعليم	١٨٦
١٤	معدلات عائدات التعليم على الأجور حسب الجنس	١٨٨
١٥	المتقدمون غير المعينين بالخدمة المدنية حسب أعلى مستوى تعليمي تم إتمامه، ٢٠٠٧م	١٩٤
١٦	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العوامل الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية والمتغيرات المستقلة	٢٠٠
١٧	معاملات الثبات لمجالات الاستبانة	٢٠١
١٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أعضاء هيئة التدريس على فقرات مجال تطور عملية التعليم مرتبة ترتيبا تنازلياً	٢٠٨
١٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أعضاء هيئة التدريس على فقرات مجال عوامل قصور العملية التعليمية مرتبة ترتيباً تنازلياً	٢١٠
٢٠	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أعضاء هيئة التدريس على فقرات مجال التباينات الجندرية في التعليم مرتبة ترتيباً تنازلياً	٢١١
٢١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أعضاء هيئة التدريس على فقرات مجال التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف في المحافظات	٢١٢
٢٢	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أعضاء هيئة التدريس على مجال أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	٢١٥
٢٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على	٢١٧

	فقرات مجال تقييم التعليم وآفاقه المستقبلية	
٢٤	نتائج اختبار ت لدلالة الفروق بين أعضاء هيئة التدريس الذكور والإناث في تقديرهم لواقع التعليم في اليمن وآفاقه المستقبلية	٢٢٠
٢٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أعضاء هيئة التدريس على مجالات استبانه واقع التعليم في اليمن وآفاقه المستقبلية وفقا لمتغير المؤهل العلمي	٢٢١
٢٦	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم في اليمن وفقا لمتغير المؤهل العلمي	٢٢٢
٢٧	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية في مجالي تطور العملية التعليمية، و الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية وفقا لمتغير المؤهل العلمي	٢٢٣
٢٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على مجالات استبانه واقع التعليم في اليمن وآفاقه المستقبلية وفقا لمتغير الرتبة العلمية	٢٢٦
٢٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على مجالات استبانه واقع التعليم في اليمن وآفاقه المستقبلية وفقا لمتغير الرتبة العلمية	٢٢٧
٣٠	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية في مجال الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم وفقا لمتغير الرتبة العلمية	٢٢٩
٣١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على مجالات استبانه واقع التعليم في اليمن وآفاقه المستقبلية وفقا لمتغير المحافظة	٢٣١
٣٢	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم في اليمن وفقاً لمتغير المحافظات	٢٣٢
٣٣	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية في مجال الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم وفقا لمتغير المحافظة	٢٣٣
٣٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أعضاء هيئة التدريس على مجالات استبانه واقع التعليم في اليمن وآفاقه المستقبلية وفقا لمتغير الخبرة	٢٣٤
٣٥	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم في اليمن وفقا لمتغير الخبرة	٢٣٦
٣٦	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية في مجال الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم وفقا لمتغير الخبرة	٢٣٧
٣٧	تكرارات إجابات العينة عن الأسئلة المفتوحة	٢٣٩

قائمة الأشكـــــال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١	هيكل نظام التعليم في اليمن، وعدد الطلاب، والنسب الإجمالية للالتحاق بالمدارس ٢٠٠٧-٢٠٠٨م	٩٠
٢	الهيكل التنظيمي لوزارة التربية و التعليم ٢٠٠٩م	٩١
٣	معدل الزيادة بالمدارس ١٩٩٠-٢٠٠٨م على مستوى المحافظات	١٠٠
٤	الوضع الراهن لمؤسسات التعليم العالي (الرؤية والرسالة)	١٥٩
٥	مفهوم التنمية الشاملة كما صاغه البنك الدولي	١٦٣
٦	إمكانية الحصول على مساعدة مهنية عند الولادة حسب سنوات تعليم الأم (بالمائة) ٢٠٠٦.	١٨٣
٧	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة حسب مستوى تعليم الأم ، ٢٠٠٦ (%)	١٨٥

قائمة الملاحـــــــق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
١	كتاب موجهة إلى الجهات المعنية في اليمن لأجراء الدرسة الميدانية	٢٦٥
٢	كتاب طلب للمحكمين لتحكيم الإستبانة .	٢٦٦
٣	قائمة بأسماء الأساتذة الأفاضل للجنة تحكيم استبانة الدراسة	٢٦٧
٤	الإستبانة بصورتها الأولية	٢٦٨
٥	الإستبانة بصورتها النهائية	٢٧٩

التعليم وإنعكاساته على التنمية الإجتماعية في الجمهورية اليمنية

إعداد

نجاة صالح محمد السعدي

المشرف

الدكتور محمد العربي

الملخــص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف عن سير العملية التعليمية ومدى تأثيرها على مستوى التنمية في اليمن خلال للأعوام (١٩٩٠ -٢٠٠٩). مما يعني تأثير مواطن الضعف ،والتعرف إلى ومدى العلاقة بين بعض المتغيرات النوعية لأفراد العينة واراءهم تجاه التعليم ، وتظهر الدراسة الانجازات والتحسينات الكمية التي حققتها اليمن في مجال التعليم استناداً إلى المعطيات التعليمية والصحية (مؤشرات التنمية الاجتماعية) بالاعتماد على الأدبيات النظرية ومن المصادر الرسمية المحلية والعربية والدولية .

ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع الخطوات الإجرائية التالية : الإطلاع على الأدبيات النظرية في علم الاجتماع والتربية ،والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة ، ثم إعداد الإطار النظري وتضمن مؤشرات التعليم والتنمية في اليمن .

ومن أجل تحقيق الأهداف والإجابة عن تساؤلات الدراسة تناولت الدراسة الحالية أسلوب التحليل والتفسير للمعطيات والمؤشرات التعليمية والتنموية لليمن باستخدام منهج المسح الاجتماعي ، وبالأخذ بعين الإعتبار باراء المختصيين في المجال التربوي والتعليمي من خلا ل اسهاماتهم وافكارهم في الاجابة على الاستبيان الخاص بدراسة حالة التعليم اليمني بعينة مختارة من اعضاء هئية التدريس في الجامعات اليمنية (صنعاء ، عدن، تعز ، لحج) .

ومن أجل ذلك ، تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من أعضاء الهيئة التدريسية في بعض الجامعات اليمنية لتطبيق الأستبانة ، وأجراء بعض المقابلات المباشرة مع عدد من القادة التربويين ، وبخاصة وزير التربية والتعليم د. عبدالسلام الجوفي .

وقد أعدت استبانة لتحقيق أهداف الدراسة، تكونت من ثلاثة أجزاء : أحتوى الجزء الأول على المتغيرات والخصائص النوعية لعينة الدراسة والجزء الثاني أحتوى على الاسئلة المغلقة موزعة على (ستة) أبعاد هي، مدى تطور العملية التعليمية في اليمن ،أهم العوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية،أهم الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم ،أهم التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف في المحافظات ،تأثير التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،أهم العوامل التي تؤثر في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية، مكونة من (٩٣) فقرة . فيما كان الجزء الثالث يحتوي على أسئلة مفتوحة لأعطاء فرصة للمستجيبين بطرح وجهة نظرهم حول مسيرة التعليم ومدى تأثيره في تنمية المجتمع اليمني .وقامت الباحثة بالتحقق من صدق الأداة وثباتها . وثبتت الدراسة الحالية على عينة مكونة من (١٣٧) عضواً من هيئة التدريس.وقد استخدمت المعالجات الإحصائية اللازمة من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، والاساليب المناسبة لتحليل الدراسات الانسانية .

وقد توصلت الدراسة الحالية إلى نتائج تضمنت ، وجود تحسن مستمر كمي في المؤشرات التربوية الرئيسية من خلال قراءة تحليلية للمعطيات والمؤشرات التعليمية الرسمية إضافة إلى تحسن في المؤشرات الصحية (العمر المتوقع عند الولادة، معدل وفيات الرضع ، وفيات الأطفال دون سن الخامسة).

وقد كانت نتائج الدراسة الميدانية من خلال استجابات العينة – أعضاء هيئة التدريس– تدل على أن التحسن في العملية التعليمية كان تحسناً كمياً ويفتقد إلى النوعية.

وأبرزت نتائج الدراسةِ الميدانية أن منظومة التعليم العام والجامعي والتقني والمهني، سواءٌ في المرحلةِ السابقةِ لإعلان دولة الوحدة أو بعدها، تسير بخطًى حثِيثة، وتعاني العديد من الاختلالات في بنيتها التنظيمية أو، ولم تصل بعد حتى يومنا هذا إلى المستوى المطلوب في تكوين موارد بشرية موائمة لمتطلبات سوق العمل اليمني، كما أن ما تم تحقيقه في مجال تنمية الموارد البشرية لا يتناسب مع الطموحات المرغوبة من قبل الأفراد ومختلف القطاعات والهيئات في المجتمع..

وبناءً على نتائج الدراسة قدمت الباحثة في الفصل الخامس بعض المقترحات والتوصيات لتحسين العملية التعليمية ولمصلحة التنمية الاجتماعية في المجتمع اليمني ولإمكانية وضع

رؤية مستقبلية لاصلاح التعليم بجدية ،وتصويب أوضاع التعليم على ضؤ معايير الاعتماد ذات الصلة بجودة التعليم ومكوناته وعناصره .

كلمات دالة : التعليم ، الإنعكاس ، التنمية ...

المقدمة :

التعليم نظام اجتماعي في منظومة المجتمع ، وهو نسق منظم . ولكل جزء فيه وظيفة يؤديها لتكتمل وحدته البنائيه التكاملية المتسلسلة المهام. وهو عملية حركة مستمرة تكاملية في عناصرها تقوم على ركائز عدة (المعلم ، الطالب ، المناهج ، البيئة التعليمية ، البيئة المجتمعية ، الأسرة والمجتمع). من وجهة نظر البنائية الوظيفية .

وقد عرفه قاموس ويبستر (Webster) بأنه عملية تدريب وتنمية المعرفة والمهارة والفكر والخلق، ولاسيما عن طريق التربية والتعليم الرسمي.(عبدالله زاهي ، ٢٠٠٥) ولذا فإن الأنشطة التعليمية تتضمن إنتاج وتوزيع المعرفة ، سواء حدثت في مؤسسات نظامية للتعليم أو في مكان آخر. ويُعتبر التعليم عنصراً أساسياً للتنمية، فهو يساعد على تمكين الناس من أسباب القوة وتدعيم البلدان. والتعليم من بين أقوى أدوات خفض أعداد الفقراء والحد من التفاوتات، فضلاً عن أنه يرسي أسس النمو الاقتصادي المستدام. وهو عملية تلقي المعرفة، والقيم والمهارات من خلال الدراسة أو الخبرات مما قد يؤدي إلى تغير دائم في السلوك، تغير انتقائي بحيث يعيد توجيه الفرد الإنساني ويعيد تشكيل بنية تفكيره العقلية.

ولقد أكدت دول العالم منذ ستين عاماً وأكثر من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن " لكل شخص حق في التعليم " (مادة ٢٦) ، ١٩٤٨ . وقد جاء مفهوم " التعليم للجميع " التي كانت انطلاقتها الأولى في جومتيين، تايلند في عام ١٩٩٠، هو عبارة عن التزام دولي يهدف إلى توفير التعليم "لكل مواطن في كل مجتمع". وتضم الجهات الشريكة تحالفاً واسع النطاق من الحكومات الوطنية، وفئات المجتمع المدني، والوكالات الإنمائية، مثل اليونسكو والبنك الدولي. وقد أُعيد تجديد هذا الالتزام في داكار بالسنغال في إبريل/نيسان ٢٠٠٠م ،من أجل تحقيق الاهداف الإنمائية للالفية في مجال التعليم

أماعن المنجزات والفجوات في التعليم فقد شهدت الفترة الأخيرة تحقيق منجزات كبيرة في مجال التعليم في البلدان النامية. ولكن ثمة فجوات رئيسية مازالت قائمة، لا سيما في فرص التعليم المتاحة أمام الفتيات أو الأطفال من الفئات المحرومة، كما أن هناك قصوراً وفجوات أيضاً في نتائج التعلم والتحصيل الدراسي.

وعلى الرغم من التوسع الكمي في النظم التعليمية في معظم البلدان، إلا أن معظم هذه البلدان تخفق في تحقيق غرضها الأساسي . وقد أشار تقرير آخر التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠٠٩ أننا لا زلنا بعيدين عن تحقيق الأهداف التي وضعت في عام ٢٠٠٠ وإلى أنه لازال هناك اليوم أكثرمن ١٤٠ مليون طفل ومراهق عاجزي عن القراءة والكتابة.(المؤسسة الدولية للتنمية ،٢٠٠٩)

أن جودة التعليم، في الواقع، هي العامل الرئيسي المحدد لأثر التعليم على النمو الاقتصادي وهي أساسية لاستمرار المكاسب المتحققة في مجال الحصول على التعليم. وقد شهد التعليم في البلدان العربية تطوراً كمياً ملحوظاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ولكن لعل أكثر جوانب أزمة التعليم في العالم العربي إثارة للقلق هي عدم قدرة التعليم على توفير متطلبات تنمية المجتمعات العربية . وتواجه الوطن العربي مشكلتان جوهريتان تمثلان تحدياً لمسارات التنمية ، وهما الفقر والبطالة . وعلى سبيل المقارنة، خصصت الدول العربية للتعليم مقداراً من مجموع الإنفاق العام أكبر مما خصصته المناطق الأخرى: إذ خصص أكثر من نصف البلدان التي توافرت بيانات بشأنها ما فاقت نسبته ٢٠ % من مجموع الإنفاق العام في عام ٢٠٠٦.

إن المجتمع اليمني أمامه الكثير من التحديات الخاصة بحسب مؤشرات تقاير الامم المتحدة من حيث وضع التنمية البشرية كان في عام ١٩٩٥ المرتبة ١٥١ من بين ١٧٤بلداً عضو في الامم المتحدة ، ورغم ان اليمن بالمقارنة بين عامي ١٩٩٥و٢٠٠٠ ، أي في خلال خمس سنوات تحسن وضع التنمية البشرية ب٣ مراتب وعلى رأسها خفض معدل النمو السكاني ، وتحسين الخصائص السكانية ، وتنمية القدرة البشرية لقوة العمل ، وأشكال التفاوت بين الجنسين في التعليم وتمكين المرأة ، فإن نجاح السياسة الإجتماعية اليمنية في تحقيق أهدافها الطموحه مرهوناً بقدرة كل الفاعلين على المشاركة ضمن رؤية مجتمعية شاملة تتكامل لإستدامة التنمية . وقدأفرزت العديد من الاختلالات في مختلف جوانب المجتمع، وأدى ذلك إلى عدم قدرته على مواكبة التغيرات المتلاحقة، في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي المتطور.ذلك بطبيعة تكوين المجتمع اليمني ، وتمسكة بالعادات والتقاليد خاصة في المناطق الريفية. ورغم ان اليمن قطع شوطاً كبيرًا من نقطة انطلاق نظام تعليمه الوليد في عام ١٩٧٠بيد أنه ثمة مسائل عديدة ما زالت بحاجة إلى تناولها لإمداد البلد بنظام تعليمي يفي بمتطلبات المجتمع

والاقتصاد، بجودة عالية . وحيث أن التعليم عامل رئيسي من عوامل التغير الاجتماعي، من المهم أن يظل التعليم ضمن أولويات الحكومات بالإضافة إلى الصحة، فهو يمثل بالتأكيد أحد العناصر المحورية للتنمية.

وقامت هذه الدراسة بتحليل وتقويم وضع التعليم من خلال وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والقادة التربويين (الجماعة التربوية) كفئة هامة في المجتمع ولها دور في تنشئة الطلاب في التعليم العام والجامعي والعالي كجيل جديد في المجتمع اليمني الذي يقع على عاتقه استكمال المسيرة التربوية والأكاديمية بخطى راسخة.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة وتساؤلاتها ،أحتوت هذه الدراسة على جزئين : الجزء الأولى تضمن الاطار النظري ، واحتوى الفصل الأول فيه على إشكالية الدراسة وأهميتها وأهدافها و تساؤلاتها والدراسات السابقة ، وخصص الفصل الثاني لإتجاهات واراء علماء الإجتماع والتربية في التعليم والتنمية ، أما الفصل الثالث فقد أحتوى على مجال التعليم بشكل عام والتعليم في الجمهورية اليمنية ومؤشراته ، وتضمن الفصل الرابع محتوى التنمية والتنمية في الجمهورية اليمنية ،وعلاقة التعليم بالتنمية ، وجاء الفصل الخامس موضحاً الطريقة والأجراءات التي تم بها التعامل مع معطيات الدراسة ، وأحتوى الجزء الثاني من الدراسة على الجانب الميداني والذي نفذ في بعض من الجامعات اليمنية لعينة من أعضاء هيئة التدريس لتطبيق آداة الدراسة (الاستبانة)، حيث أحتوى الفصل السادس على تحليل البيانات ومناقشتها،ومن ثم الإستنتاجات ، والتوصيات . وفي الختام ملاحق الدراسة وقائمة المراجع والملخص باللغة الانجليزية .

الفصل الأول : مدخل إلى الدراسة

١.١ إشكالية الدراسة

إن مشاكل التعليم كثيرة ومتشابكة ، كونة يشكل منظومة متكاملة، وتواجه اليمن تحديات وصعوبات جسيمة في مجال التعليم ، تنظر اليها هذه الدراسة بعمق وترى أنها أهم مشكلة تعيق مسيرة تاريخ اليمن نحو الرقي الواقعي الذي تحتاجة لرفع مكانتها في اوساط المجتمعات .و بالرغم من أن اليمن لها تاريخها الحضاري المعاصر حسب المراحل التاريخية وظروفها الزمنية ، و قضية التعليم أهملت ولم تواكب التغيرات الحاصلة من حولها ، واصبح ينظر لها في مصاف الدول المتأخرة أو المتخلفة ، حيث لم يراد لها أن تندرج في المقدمة ، ربما يعود ذلك إلى اسباب عديدة يتحمل مسؤليتها كل شرائح وفئات المجتمع من الفرد والاسرة الى أعلى سلطة ، رغم الجهود لتي تبذل من أجل النهوض بالتعليم وهو أساس للتنمية ، وربما لاتكون كل الاطراف هي عامل تأخر للتعليم ، فقد أجريت دراسات عديدة حول الموضوع بأبعادة المختلفة ،ولكن أهتمت من حيث بعض الجوانب التفصيلية والتاريخية ، ولذك تسعى هذه الدراسة لمعرفة أين الخلل في النزف التعليمي الذي يواجه تحديات مختلفة ويؤثر على التعليم كعملية تنموية .

وقد بينت الأبحاث الميدانية والنظرية إن اي خلل في العملية التعليمية يتبعه مشاكل أخرى (صحية ، واجتماعية ، سكانية : فقر ، وبطالة) تعيق التقدم التنموي لاي دولة تعاني من تخلف تعليمي . وهذا هو الدافع للقيام بهذه الدراسة من منطلق الدور الأساسي للتعليم في تنمية وتوعية أفراد المجتمع والمضي بهم نحو التقدم وذلك ماهو متفق عليه على مستوى كل دول العالم . وتعتبر مشكلة تدني مستوى التعليم وقصور محتواها ومسيرته التعليمية / التعلمية مشكلة وطنية ، ينعكس ذلك على تطور الافراد والمجتمع .

والمشكلة لا تقتصر على مستوى الطلاب على مقاعد الدراسة فقط ولكن تشمل المجتمع ككل ولذلك تتطلب التسارع والتجديد في التعليم بشكل مستمر وواضح وملموس مع انتشاره في أنحاء اليمن لفتح المجال أمام كل فئات المجتمع لمحو أميته التعليمية والتعلمية بطرق التعليم المختلفة

، وفتح مجال سوق العمل .يتبين من ذلك أن أفراد المجتمع اليمني مقصر في السعي لتحقيق التعليم وبالتالي عملية التنمية. وتبرز إشكالية التعليم والتعلم في اليمن في ضعف القاعدة التعليمية وفي إنتاج تعليم نوعي يحدث التغيير الثقافي ويتناسب مع احتياجات المجتمع.

إستجابة للتحديات التي تواجهها التنمية البشرية في اليمن وتفاعلاً مع التطورات الإقليمية والعالمية في توظيف المعرفة لخدمة التنمية البشرية. خاصة وان مرتكزات التنمية البشرية الجديدة، وقضايا التنمية البشرية، في السياسات الثقافية ومؤسساتها ، التعليم العام، التعليم الفني والعالي، و لمعلوماتية والإعلام .

وهناك دلائل على تردي نوعية التعليم، وهو ما يعني تدني التحصيل المعرفي والقدرات التحليلية والابتكارية. وأسهم الخلل الحادث بين سوق العمل ومستوى التنمية من جهة وخريجي النظام التعليمي من جهة أخرى في ضعف إنتاجية العمالة واختلال هيكل الأجور وتفشي البطالة وتدهور الأجور الحقيقية للغالبية العظمى مما يعني ضعف العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية فستمر عقود قبل القضاء على الأمية أو قبل زيادة نسب الالتحاق بالتعليم لتصل إلى ما حققته الدول الصناعية في منتصف التسعينيات.

٢.١ أهمية الدراسة

إن أهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل في أي منطقة من العالم، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك إن بداية التقدم الحقيقية ؛ بل والوحيدة هي التعليم ، وأن كل الدول التي تقدمت من بوابة التعليم، بل إن الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم في أولوية برامجها وسياستها. ومما لا شك فيه – أيضاً – أن جوهر الصراع العالمي هو سباق في تطوير التعليم، وأن حقيقة التنافس الذي يجرى في العالم هو تنافس تعليمي.

- وحسب علم الباحثة أن هذه المشكلة لم تدرس على المستوى المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ، وقادة التربية معاً ولم تتحدد تصوراتهم عن المشكلات التعليمية

وانعكاسها على الفرد والمجتمع ولتطلع بمقترحاتهم لتسوية معوقات مجالات التعليم نحو الأفضل

- تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تتناول موضوعاً على قدر كبير من الأهمية، فهو يتناول التعليم والتنمية من منظور اجتماعي تربوي .
- وتكمن أهمية هذه الدرسة من أهمية التعليم كنظام اجتماعي تربوي وتنموي ، و تعد هذه الدراسة بمثابة طرح علمي مما قد يساعد علي إثارة التفكير في تجديد مفرداته وآليات تحقيقه وقياس نتائجه في مرحلة التعليم العام والفني والمهني والجامعي في اليمن بصفة خاصة ، ولو على مدى بعيد ...
- تتناول هذه الدراسة موضوعاً يرتبط ببناء الطلاب وإعدادهم والافراد المحرومين من التعليم في سن المدرسة أوغير سن المدرسة او التعليم (محو الامية وتعليم الكبار) وذلك من اجل المساهمة في تحقيق التنمية والمواطنة والسلام الاجتماعي داخل المجتمع الذي يعيشون فيه وينتمون إليه.
- تتجلى أهمية الدراسة الحالية في الكشف عن المعوقات التي تعوق التعليم عن القيام بدوره في عملية التنمية.والمحاولة بوضع مقترحات ورؤية مستقبلية للتعليم .
- يمكن أن تفيد الدراسة الحالية في الالتفات إلى مسألة الإهتمام بأن التعليم عنصر أساسي في تطوير المجتمع والجدية في مسيرته في كل المراحل وقد تأتي بنتيجة قوية بغض النظر عن الظروف المحيطة والتقليل من قيمته الاجتماعية والاقتصادية ، وتحتاج تكاتف الجهود في كل مكوناته .
- من المتوقع أن تلفت نتائج هذه الدراسة نظر الطلاب وأسرهم في مختلف المؤسسات التربوية و القائمين على العملية التعليمية والتربوية في المجتمع اليمني ، من خلال وضعهم في صورة الواقع من أجل مراعاة ذلك أثناء مهماتهم التدريسية والتدريبية والإدارية والإشرافية.

- وقد تطرقت العديد من الدراسات محلية إلى بحث تاريخ التعليم اليمني ويُلاحظ من أن المشكلة واحدة في جميع الدراسات التربوية ولكن كل دراسة تحاول أن تاخذ المشكلة من جانب معين وأن تُجيب عن سؤال مختلف، وهذا يعني أنه على الرغُم من أن المشكلة واحدة إلا أن معالجة جوانبها تحتاج إلى القيام بأكثر من دراسة.. بينما تتميز هذه الدراسة بالبحث بتحليل واقع التعليم و تأثيره على التنمية الاجتماعية ، من أجل الوصول إلى نوعية وجودة في التعليم تتطلب دراسات مستمرة .

- وتبرز أهمية هذه الدراسة في الاشارة إلى مؤشرات ومتغيرات التعليم حيث تقدم تفسير وتحليل لوضع التعليم في الجمهورية اليمنية ومراحل مسيرته ماقبل ١٩٩٠-٢٠٠٩ م ، ومدى تأثيره ودوره في التنمية المجتمعية وتطلعه للمستقبل. وقد تسهم هذه الدراسة في تزويد المهتمين باليمن بصفة عامة ، والمعنيين بالتعليم بصفة خاصة بمستوى الآثار المختلفة عن التعليم وتقييم آليات جودته وفائدة استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في التدريس أوالاستعداد لها.

- وتحاول هذه الدراسة وضع مقترحات ورؤية مستقبلية للتعليم من شأنها المساهمة في تحسين نوعية التعليم وتجويدة ، الأمر الذي سيولد نسق قيم متماسك. ويتحقق ذلك في بيئة صحية تعليمية تشابكية وعمل فريق منسق مع وزارة التربية والتعليم والجهات المسؤولة عن العملية التعليمية.

٣.١ مبررات الدراسة

ولقد تم اختيار موضوع هذه الدراسة عن التعليم نتيجة الحاجة إلى تقويمه باستمرار حتى نضمن تجدده وتوافقه الدائم مع المتغيرات على الساحة الدولية، وتشكيل الرافد الفكري للمجتمع وفي تطور التنمية وردم هوة "التخلف" التنموي. واليوم العالم في القرن الواحد والعشرين أصبح في تقدم حقيقي نحو وفاق وتعاون أكبر بين الأمم وأصبح هناك كذلك إعتراف بالحقوق الأساسية للمرأة وبقدراتها كماأن هناك اليوم تطورات علمية وثقافية عديدة نافعة .

كما ينادي به علماء الاجتماع من ضرورة دراسة التعليم وأثره في تنمية المجتمعات. وكلما توفرت لهذا القطاع (التعليم) المقومات الأساسية السليمة ، كلما تزايد تأثيرها الإيجابي على بقية

القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .أن مادفع الباحثة إلى دراسة واقع التعليم في اليمن هو حاجة المجتمع اليمني إلى نشر التعليم لتحسين حياتهم المعيشية في كل الجوانب ، وأن التعليم بحاجة إلى نهضة من الأفراد وإلى الأفراد خاصة ،انهم يشعرون من عدم رضا عن دور التعليم في تنمية المجتمع وفي التنمية الاجتماعية .كما أننا بحاجة إلى ما يسهم في وضع مقترحات لعلاج السلبيات وتدعيم الإيجابيات ووضعها في مناهجنا وتعليمنا لمواجهة التطورات في المستقبل .ويرى افراد المجتمع بكل أطيافه جزء من تدني التعليم هذه المعوقات :

–عدم تطبيق أخلاقيات المهنة في البيئة التعليمية، في أغلب المؤسسات التعليمية ،وتتمثل في:

– اللامبالاة من قبل بعض القائمين على التعليم في ادارات مختلفة والمعلمين في بنية التعليم في المجتمع اليمني .

– تعيين معلمين من غير الكفاءات أو الذين لم يتلقوا تدريب مناسب في الأداء التدريسي .

– سلوكيات المعلمين الغير مسؤولة تجاه الطلبة وتحقيق نتائج خاسرة .

– عدم مشاركة الأسر في تحفيز أبنائهم على التعليم .

– الظروف الإقتصادية للأسرة المتدنية التي تحول دون إستطاعتهم لإلتحاق أبنائهم في المدارس ، أو تؤدي الى تسربهم وتركهم للمدرسة .

– توزيع المعلمين الغير متكافىء ، مقارنة بكثافة الطلبة في الفصول .

مستويات التعليم ونوعيته .

– ضعف دور الاخصائيين الاجتماعين مع(المدرسة والاهل) .

– عدم تحديث المناهج بما يتناسب مع متطلبات العصر ، بمخرجات تناسب سوق العمل .

– عدم استخدام طرق حديثة في التعليم تتمثل بتدريب الطلاب عملياً .

– عدم تدريب الطلاب على عمل البحوث العلمية والاعتماد على النفس في الانجاز .

– عدم تشجيع وترغيب الطلبة على التعليم واستشعارهم باهميته من قبل المعلمين .

- لاتوجد الروح التنافسية بين الطلبة .

وتوجد كثير من القضايا في العملية التعليمية تحتاج الى بحث ودراسة وتحليل ومعالجة من قبل كل المهتمين بالتعليم من أجل تطوير الافراد والمجتمع .والقيام بنهضة تعليمية تعلمية .

٤.١ أهداف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة بشكل عام التعرف إلى حركة التعليم اليمني ومدى تطوره والتغير الحاصل فيه ، خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩م) ودوره وانعكاسه في تعزيز عملية التنمية في اليمن. وتنبثق أهداف الدراسة من تحديات وأهداف التعليم والتنمية الاجتماعية وهدفها الرئيسي هو محاولة الكشف عن اسباب القصور .

تطمح الباحثة في هذه الدراسة التي تقوم بها للوصول إلى تحليل وتفسيرواظهار مدى التحسينات والانجازات والتطلعات إلى المستقبل في استراتيجيات العملية التعليمية والتربوية وهي من أهداف الجهات المسؤلة عن التعليم محلياً حسب قوانين ودساتير الدولة واستناداً إلى اهداف التعليم عربياً ودولياً . أما الأهداف التفصيلية لهذه الدراسة فتتلخص في التعرف على :

١.الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة.

٢. مدى تطور العملية التعليمية في اليمن .

٣. أهم العوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية.

٤. أهم التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف في المحافظات .

٥. أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر أساتذة الجامعات .

٦. أهم العوامل التي تؤثر في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية.

٧. وجود فروق في تقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم وآفاقه المستقبلية في اليمن تعزى لمتغير الجنس .

٠٨وجود فروق في تقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم وآفاقه المستقبلية في اليمن تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

٠٩وجود فروق في تقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم وآفاقه المستقبلية في اليمن تعزى لمتغير المحافظة.

٠١٠ أهم الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم.

٥.١ الدراسات السابقة

١.٥.١ الدراسات السابقة العربية

– دراسة نشرها مركز البحوث التربوي في عدن عام ١٩٧٩م حول مشكلات تعليم الفتاة في المرحلة الثانوية في المديريات الشمالية والوسطى بمحافظة حضرموت التي كانت آنذاك من اكثر المحافظات معاناة من انخفاض نسبة الفتيات بالتعليم بمراحله المختلفةوخصوصاً التعليم الثانوي . إضافة إلى أهداف فرعية أخرى منها التعرف على أنواع الدراسات والمهن التي يرغبن فيها بعد التخرج من المدرسة الإعدادية (أنذاك) وماهي مواقف الأباء من رغباتهن تلك .

أعتمدت الدراسة على عينة من الفتيات بلغت (٢٥٥) طالبة من خريجات المدرسة الإعدادية ومن طالبات الصف الثالث الإعدادي . وإستخدمت الاستبانة والمقابلة الردية والجماعية كآداة الدراسة ، وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة تتلخص في جملة المعوقات التي يقف في مقدمتها عائق التعليم المختلط الذي كان إجبارياً في تلك الفترة في مدارس التعليم العام في المحافظات الجنوبية والشرقية ، وكذا العوائق المتصلة بالتزويج المبكر للفتيات وقلة توفر أعضاء هيئة التدريس من الإناث إضافة إلى عوامل اقتصادية أخرى ولكنها تاتي في المرتبة الثانية من حيث التاثير مقارنة إلى العوامل الاجتماعية كما أشارت الدراسة إلى توصيات

لصالح تعليم الفتيات والمدرسات ، اثمرت في وجود تغيير في ايجاد عوامل لتوفير فرص تعليم للفتيات ، بهدف قياس مدى العلاقة بين المستوى التعليمي للفرد ومستوى دخله ، أظهرت إن الدخل الذي يحصل عليه الفرد الذي أنهى أربع سنوات من التعليم الثانوي طوال حياته الإنتاجيه بلغ (٢٣٨) ألف دولار ، في حين بلغ دخل الذي يحصل علي الفرد الذي أنهى دراسته الجامعيه حوالي ٣٩٢ ألف دولار .

– دراسة الحسين (١٩٩٠) التي هدفت الى دراسة واقع التعليم في منطقة وادي الأردن الشرقي والتعليم المهني ، ودراسة العلاقة بين الطلب على التعليم والتزايد السكاني . وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها أنه يتوقع أن يصبح عدد الطلبة المستجدين في مرحلة التعليم الأساسي (٢٥٤١١) طالباً في الأغوار الشمالية عام ١٩٩٦/٩٥ و (٨٤٣٨)طالباً في دير علا و (٧٦٢١) طالباً في الشونة الجنوبية . أما عدد طلبة الرحلة الثانوية (التعليم العام أو الأكاديمي) فقد قدر ب(٢٧٤٥)طالباً في الأغوار الشمالية و(٤٨٨) طالباً في دير علا و (٦٧٣)في الشونة الجنوبية . كما قدرت الدراسة عدد طلبة التعليم المهني ب(٢٥٢) طالباً في الأغوار الشمالية ، و(٣٤٦) طالباً في دير علا ، و(١٥٠) طالياً في الشونة الجنوبية.

– في عام (١٩٩٦م) قام فريق من مكتب التربية والتعليم بمحافظة عدن ، بإعداد دراسة هدفت إلى تحديد أسباب تدني المستوى الدراسي في مدارس التعليم الأساسي والثانوي بالمحافظة في ضوء نتيجة العام الدراسي ٩٦/٩٥م .

وقد إستخدم الإستبيان التربوي لجمع البيانات والمعلومات من (٢٣) مدرسة موزعة على مديريات المحافظة ، وأظهرت تحليل البيانات والمعلومات عن نتائج كثيرة تبين أسباب تدني المستوى الدراسي من أهمها :

– الكثافة الطلابية (٨٨،٨%)

- الأسرة (٨٤،٧%)
- المعلم (٧٧،٢%)
- الضعف الأكاديمي والمهني لبعض المعلمين .
- كثرة غياب بعض المعلمات وحصولهن على إجازة وضع .
- قيام بعض المعلمين بتدريس مواد خارج نطاق تخصصهم .
- تحمل المعلم لعدة مقررات في آن واحد .
- عدم وجود مقاييس لإختيار المعلمين .
- ظاهرة الغش (٧٦،٢%)
- الكتاب المدرسي (٦٥،٥%)

. معظم الكتب كثيفة المحتوى .

. صعوبة محتوى الكتب الدراسية ، وخاصة كتب مواد المرحلة الأساسية .

- المبنى المدرسي والوسائل التعليمية (٥٩،٨%).

. أغلب المباني المدرسية غير صالحة .

. إزدياد عدد الطلبة الذي لا يقابله توسع مناسب في الصفوف الدراسية .

. عدم توافر الآثاث المدرسية المناسبة .

. نقص في الوسائل التعليمية وتكاد تكون معدومة في أغلب المدارس .

. عدم إستخدام المختبرات إلا فيما ندر لعدم توافر الوسائل والأدوات المختبرية .

- المقررات والخطة الدراسية (٥٤،٧%) :

. كثرة المقررات في معظم مواد التعليم الأساسي والثانوي .

. عدم الترابط بين بعض المقررات الدراسية .

. عدم وجود مرشد وأدلة للمعلمين .

. تأخر نزول الخطة الدراسية المركزية وتغييرها سنوياً .

. ضعف تعامل المعلمين مع المقررات ، وعدم مناسبة توزيعها على مدار العام لدراسي

– دراسة في مجال عوائد التعليم ، مزعل (١٩٨٥) أن الدراسة التي قام بها هاريس (Harris

– دراسة صالح بن مبارك الدباسي (٢٠٠١) بعنوان : أثر استخدام التعليم عن بعد على تحصيل الطالبات في ٢٠٠١، بواسطة ، نشرت في مجلة جامعة الملك سعود هدفت الدراسة إلى التعريف على الفروق بين الطريقة التقليدية وطريقة التعليم عن بعد في مستوى التحصيل الدراسي لطالبات كلية التربية ، جامعة الملك سعود بالرياض . وتم تطبيق هذه الدراسة على مجموعتين من طالبات المستوى الرابع بكلية التربية بهدف قياس الاختلاف في مستوى التحصيل الأكاديمي لمادة تقنيات التعليم . حيث تم تحديد إحدى المجموعتين كمجموعة ضابطة ، وتتكون من ٣٦طالبة ، وتحديد المجموعة الأخرى كمجموعة تجريبية وتتكون من ٣٥ طالبة لا ختبار الفروق في درجات الاختبارين القبلي والبعدي ، وتوضيح نتائج هذه الدراسة: أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في درجات الاختبار القبلي الموحد لأفراد المجموعتين الضابطة والتجريبية . كما توضح النتائج أنه يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في درجات الاختبار البعدي بين المجموعتين الضابطة والتجريبية عند مستويات معنوية عالية كما توضح أن متوسط درجات المجموعة التجريبية في مادة تقنيات التعليم يفوق درجات المجموعة الضابطة . ويتبين من هذه النتيجة أن طريقة التعليم عن بعد أفضل من الطريقة التقليدية (عن طريق الدائرة التلفزيونية المغلقة) .

– دراسة كلستان إبراهيم عزيز العزاوي (٢٠٠٩) العلاقة بين التربية الوالدية والتحصيل الدراسي

– دراسة اننتصار الصلوي ٢٠٠٦، بعنوان : آليات تنمية الموارد البشرية في اليمن دراسة سوسولوجية لواقع مؤسسات التعليم التقني والمهني . محافظة تعز نموذجاً .

هدفت الدراسة الى معرفة مدى تحقيق منظومة التعليم أهدافَهَا في إعداد مخرجاتٍ تتسمُ بالكفاءة،وَ إدماجُها في سوقِ العمل ، ومدى مساهمتِها في تحقيقِ التنمية الاجتماعية والاقتصادية. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لموضوع الدراسة ، كما تمت الاستعانة بالمنهج الإحصائي، الذي يساعد في تعزيز الجانب الوصفي التحليلي .وكان مجتمع الدراسة بمخرجات المؤسسات التعليمية والتقنية والمهنية، ومدخلات الشركات الصناعية التابعة للقطاع الخاص من تلك المخرجات للأعوام من ١٩٩٩م-٢٠٠٤م، تم الاقتصار في تحديد مجتمع البحث على مدينة تعز لما لها من خاصية تمثيلية للمجتمع اليمني. وبلغ حجم العينة بعد إلغاء الاستمارات غير المستوفية للشروط العلمية حوالي ٢٩٣ من أصل ٤٠٠مفردة.

وأبرزت النتائجُ النهائيةُ للدراسةِ الميدانية أن منظومة التعليم التقني والمهني، تعاني العديد من الاختلالات في بنيتها التنظيمية أو التشريعية، ولم تصل بعد إلى المستوى المطلوب في تكوين موارد بشرية موائمة لمتطلبات سوق العمل اليمني، كما أن ما تم تحقيقه في مجال تنمية الموارد البشرية لا يتناسب مع الطموحات المرغوبة من قبل الأفراد ومختلف القطاعات والهيئات في المجتمع. ومن أهم توصيات الدراسة ، ضرورةُ إيجادِ وتفعيلِ شراكةٍ حقيقيةٍ وليست تنظرية، ومخطط لها بين مؤسسات التعليم التقني والمهني من ناحية، والقطاع الخاص وسوق العمل من ناحية أخرى.

، والحد من بطالة المؤهلات العلمية، وصولا للتنمية الفعلية للموارد البشرية المؤهلةِ بشكلٍ خاص، والتنمية للمجتمع بشكلٍ عام.

- هدفت دراسة (الأمانة العامة للمجلس الاعلى لتخطيط التعليم اليمني) إلى التعرف على على مدى فاعلية الجامعات اليمنية في تحقيق الأهداف النوعية. والتعرف على المعوقات التي

تعرقل فاعلية الإدارة الجامعية في تحقيق الأهداف النوعية . و والتعرف على الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الإدارة الجامعية لتكون أكثر فاعلية في تحقيق الأهداف النوعية .

وأستخدمت استمارة كأداة للدراسة وزعت على أساتذة الجامعات اليمنية و أداريها (عينة الدراسة) البالغ عددهم ٨٢ مفردة . وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

١. أجمعت الدراسات لواقع مخرجات مؤسسات التعليم العالي العربي بشكل عام أنها لازالت تعاني من :

أ. انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية والتي من مؤشراتها (تدني التحصيل المعرفي والتأهيل المتخصص وضعف القدرات التحليلية والإبتكارية والتطبيقية والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الحديثة).

ب. انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية وتتمثل في تخريج أعداداً من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل والمجتمع مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.

٢. الدراسات التي تناولت واقع مخرجات مؤسسات التعليم العالي على مستوى البلدان العربية والتي بلغ عددها أكثر من (١١) دولة عربية فقد أجمعت على أن مخرجات مؤسسات التعليم العالي لهذه الدول تعاني من الإختلالات الكبيرة والمتمثلة في تخريج أعداداً كبيرة من تخصصات لا يحتاجها المجتمع حيث أن معظم المخرجات في تخصصات الدراسات الإنسانية والاجتماعية النظرية والتي تمثل أكثر من ٨٠% من إجمالي المخرجات التي تعاني من البطالة وتشبع سوق العمل من هذه التخصصات التي لم يعد المجتمع في حاجة لها . وأن ٢٠% من هذه المخرجات في التخصصات العلمية التطبيقية تتخرج بنوعية متدنية وتعاني من نقص في التدريب والتأهيل.

٣. معظم مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية تعاني من ضعف وتخلف نظمها وعدم تطوير برامجها التعليمية لمواكبة التحديات ومنها تحديات العولمة والمنافسة العالمية التي فرضت شروط جديدة ومنها إبراز منتج أو خريج يستطيع المنافسة في السوق العالمي.

٤. إن التوسع في إتاحة التعليم العالي الذي يعتبر انجازاً مهماً حققته البلدان العربية في العقد الماضي أدى في بعض الدول إلى التدهور في مستوى الجودة، بسبب عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على توفير الشروط اللازمة لتأمين تعليم عال جيد يتماشى مع معدل الزيادة في الالتحاق ، ويتجلى هذا التفاوت بين الكم والنوع في أمور مثل الكثافة الطلابية والنقص في عناصر البنية التحتية، والنقص في الهيئة التعليمية الكفؤة وفي الموارد المالية .

٥. هناك جهود متواضعة في معظم الدول العربية للارتقاء بجودة التعليم العالي، وقد ظهر ذلك في السعي لتطوير مؤسسات التعليم العالي، وهناك أحدى عشر دولة عربية أنشأت لجان وهيئات وطنية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وبقية البلدان بصدد إنشاء مثل هذه الهيئات أو تقوم على نشر ثقافة الجودة وعلى تأسيس مكاتب وبرامج للجودة في الجامعات ، ووضع تشريعات جديدة وخطط واستراتيجيات يساهم تنفيذها في تحسين جودة التعليم العالي في تلك الدول .

٦. حصول عدد قليل من الجامعات العربية على الاعتماد المؤسسي لعدد محدود من برامجها من قبل هيئات دولية معروفة ومتخصصة في الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٧. إن ضمان الجودة والاعتماد كما توصل إليه المؤتمر الإقليمي العربي يؤكد أن الجهود في هذا الميدان تراوح مكانها في حيز الأطر العامة أو التنظيمية، ولم تتمكن بعد من الولوج إلى

مناطق الحرج في الجامعات، أي إلى قاعات التدريس والمعامل والمختبرات حيث يحدث التعليم والبحث، وحيث تواجه مسائل الجودة التحديات الحقيقية.وقد يعزى ذلك إلى :

أ-الاعتماد على الأنظمة البيروقراطية في إدارة وضمان الجودة .

ب-الاقتباس المباشر من الأنظمة الموضوعة لبلدان أو منظمات أجنبية، والنقل عنها، بدون الاهتمام الجدي باستنباط الأطر والقواعد الخاصة بالمنطقة العربية والملائم لها .

- لتلاميذ المرحلة الأساسية بأمانة العاصمة. هدفت الدراسة إلى التعرض لأساليب التربية الوالدية التي يتعرض لها أفراد العينة من تلاميذ الصف السادس بمرحلة التعليم الأساسي، أوضحت نتائج الدراسة: إن الأسلوب الديمقراطي هو أكثر أساليب التربية الوالدية أتباعا من قبل الآباء والأمهات حيث جاء في المرتبة الأولى يليه أسلوب التقبل في المرتبة الثانية، ثم أسلوب القسوة ،ثم أسلوب الحماية الزائدة ،ثم الأسلوب التسلطي، ثم أسلوب الإهمال ، وأسلوب التفرقة ، وأخيراً أسلوب النبذ (الرفض).

ومن أهم توصيات الدراسة ، تعيين مرشد تربوي مختص بالتربية وعلم النفس في كل مدرسة ، توعية الآباء والأمهات بأساليب التربية الوالدية المناسبة للمرحلة العمرية التي يمر بها الأبناء، تفعيل دور وسائل الاعلام، يجب على الوالدين عدم التمييز بين الأبناء لتحقيق تعاون وألفه أفضل بين الأبناء، اتفاق الوالدين على أساليب التعامل مع الأبناء ضمن النظام الأسري التعاوني وعدم إظهار الخلافات الزوجية أمام الأبناء، الاهتمام بواجبات الطفل المدرسية ومتابعته مع إدارة المدرسة ومساعدته قدر المستطاع، رعاية الأبناء جسدياً وعقلياً ونفسياً وتربوياً على أن يسوده الشعور بالأمن والاطمئنان وحب الوطن. والمساعدة والتوجيه الودي نحو الدراسة والتحصيل الدراسي، ووضعت الدراسة العديد من المقترحات ، أهمها: ضرورة التفكير

والقيام بدراسات أخرى تتناول إلى جانب متغير التحصيل الدراسي متغيرات أخرى التي لها علاقة مؤثرة ما بالتحصيل الدراسي.

- دراسة ناجي حسين ناجي عبود الشريف (٢٠٠٩)، هدفت إلى التعرف عن اللامركزية في النظام التربوي اليمني في ضوء تجارب بعض البلدان : فرنسا ، المغرب ، أسبانيا ، المكسيك ، الباكستان ، أرمينيا نسخة للطباعة . هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع اللامركزية في النظام التربوي اليمني للتعرف على مدى تطبيقها ،معتمدين في ذلك على تقصي الاختلاف في آراء القيادات التربوية حول تطبيق اللامركزية في النظام التربوي اليمني، بغية الوصول إلى وضع تصور لتطبيق اللامركزية في النظام التربوي اليمني. وللإجابة على أسئلة وفروض الدراسة تناول الباحث في دراسته المستويات القيادية التربوية بفئاتها المختلفة – من وكلاء وزارة التربية في كل من ديوان الوزارة والمحافظات اليمنية، وكذا مديرو العموم في ديوان الوزارة والمحافظات، مستخدماً في الوقت نفسه المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل المعلومات الخاصة بهذه الدراسة من خلال استبانة مكونة من (١٣٠) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات (الإداري، الأكاديمي، المالي) وتم تطبيقها على عينة الدراسة المكونة من (٤٥) قيادياً.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود ضعف في تطبيق اللامركزية ينال مختلف بنود مجالات الدراسة الثلاثة. ضعف تطبيق اللامركزية في المجال الإداري بشكل عام، لكن هذا الضعف يتركز بصورة خاصة في البنود الثلاثة المتعلقة بالهيكلة واللوائح التنظيمية، ونظم شغل الوظيفة العامة، والمباني والتجهيزات. ضعف تطبيق اللامركزية في المجال الأكاديمي بشكل عام، إلا أن هذا الضعف نلاحظه بشكل أكبر في البنود الأربعة المتعلقة

بالمناهج والبرامج الدراسية، والتوجيه والتقويم، والتدريب والتأهيل، وكذا النشاطات التعليمية، والتي تشكل كما نلاحظ غالبية بنود هذا المجال بنسبة تصل إلى (٨٠%) من إجمالي البنود.

ضعف تطبيق اللامركزية في المجال المالي بشكل عام، إلا أن هذا الضعف نلاحظه خصوصاً في بند نفقات التشغيل على اعتبار أن (٩٠,٩١%) من إجمالي الفقرات لهذا البند قد استقرت في مستوى تقدير أحيانا وهو المستوى الذي يمثل أدنى درجات الممارسة للصلاحيات المالية في السياق اللامركزي.

عدم وجود فروق ذات دلالة بين آراء القيادات التربوية حول الصلاحيات الإدارية والأكاديمية والمالية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥).

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، تم وضع تصورات ومقترحات لتطوير تجربة اللامركزية في نظام التعليم اليمني.

– دراسة علي بن علي سعد الجبجبي (٢٠١٠) ، بعنوان: بناء برنامج لتنمية مهارات استخدام أجهزة تكنولوجيا التعليم في ضوء استراتيجيات التدريس الحديثة .

وتبين من نتائج الدراسة أن تقديرات الخبراء، لمهارات استخدام أجهزة تكنولوجيا التعليم بعد التحليل الإحصائي والمعالجات اللازمة لبيانات تقديرات الخبراء، للاحتياجات التدريبية على تشغيل واستخدام أجهزة تكنولوجيا التعليم، للطلبة المعلمين، بكليات التربية واستجاباتهم لأداة الدراسة، فقد توصل الباحث في دراسته إلى مجموعة من النتائج هي كالآتي:

تبين نتائج تقديرات الخبراء من أعضاء هيئة التدريس، على أهمية تنمية مهارات استخدام أجهزة تكنولوجيا التعليم، مع الدراسات والبحوث السابقة في اختيار أفراد الدراسة من لهم علاقة مباشرة في أسس وخطوات بناء البرامج التدريبية.

اتفقت نتائج تقديرات الخبراء من أعضاء هيئة التدريس، على أهمية تنمية مهارات استخدام أجهزة تكنولوجيا التعليم، بمجالاتها العشرة على أنها مهمة جداً، لطلبة كليات التربية.

اتفقت نتائج تقديرات الخبراء من أعضاء هيئة التدريس، على أهمية تنمية مهارات تشغيل واستخدام كل جهاز من أجهزة تكنولوجيا التعليم، وما يحتوى من مهارات تدريبية، على أنها مهمة جداً، لطلبة كليات التربية.

أظهرت نتائج تقديرات الخبراء من أعضاء هيئة التدريس، على مجموعة من المهارات التدريبية بكل جهاز من أجهزة تكنولوجيا التعليم، حيث حصلت على درجة من الأهمية، وبأعلى تقديراتهم على (كبيرة جداً).

أظهرت نتائج تقديرات الخبراء من أعضاء هيئة التدريس، على مجموعة من المهارات التدريبية بكل جهاز من أجهزة تكنولوجيا التعليم، حيث حصلت على درجة من الأهمية، ونتائج تقديراتهم على (كبيرة).

لا توجد فروق في تقديرات نتائج الخبراء من أعضاء هيئة التدريس، على عدم أهمية تنمية مهارات استخدام أجهزة تكنولوجيا التعليم، لطلبة كليات التربية.

تراوحت نتائج تقديرات الخبراء من أعضاء هيئة التدريس، على أهمية تنمية مهارات استخدام أجهزة تكنولوجيا التعليم، ما بين (كبيرة جداً)، و (كبيرة)، لصالح طلبة كليات التربية لتدريبهم وتنمية مهاراتهم التدريبية.

أثبتت نتائج تقديرات الخبراء من أعضاء هيئة التدريس، الأهمية للبرامج التدريبية للطلبة المعلمين على الزيادة في التحصيل، ويعرف بالتعليم بالملاحظة والاقتداء بالمدرب ويعطي أكثر قدرة على التقليد في المواقف التعليمية المشابهة.

٢.٥.١ الدراسات السابقة الأجنبية

- دراسة قام بها العالم الاقتصادي السوفيتي (ستريملين) سنة ١٩٢٤ لحساب عائد التعليم على بعض فئات الأفراد حسب مختلف مستوياتهم التعليمية.وهي أول دراسة تحليلية أوضحت على نحو علمي قياس الإسهام الاقتصادي المباشر للتعليم . توصل في دراسة أجراها إلى تحديد العلاقة بين المستويات التعليمية ممثلة في فئات مختلفة من الأفراد ومرتباتهم وإنتاجيتهم، وبينت دراسته أن تفرغ العامل للدراسة في التعليم الابتدائي لمدة سنة واحدة تزيد من إنتاجيته بمتوسط قدره ٣٠% بينما الفترة المماثلة من تدريب العمال الأميين على نظام التلمذة الصناعية لا تؤدي إلا إلى زيادة الإنتاجية بحوالي ١٢-١٤% وبما يعني أن الزيادة في الإنتاجية المترتبة عن سنة دراسية في التعليم الابتدائي تبلغ ٢,٦ ضعف نفس الفترة من التدريب الحرفي في ورشة. كما بينت هذه الدراسات أن أجور إنتاج العمال الذين درسوا أربع سنوات في التعليم الابتدائي زادت بنسبة ٧٩% عن تلك التي للعمال الذين لم يحصلوا على أي تعليم، وبعد ست سنوات من الدراسة ارتفعت مستويات العاملين بالمكاتب بنسبة ٢٣٥% عن أولئك الذين لم يحصلوا على أي تعليم، وبعد تسع سنوات دراسية، زادت هذه المستويات إلى ٢٨٠%، وبعد ١٣ أو ١٤ سنة (أي ما يوازي الانتهاء من التعليم العالي أو الجامعي) كانت الزيادة تصل إلى ٣٢٠% عن أولئك الذين لم يحصلوا على أي تعليم.

- دراسة جيرالد (Gerald) ، سنة ١٩٩٠ ، بعنوان " إسقاط الإحصاءات التربوية لغاية ٢٠٠١ ". هدفت هذه الدراسة الى إجراء إسقاطات للإلتحاق في مؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني وعلى مستوى الولاية في الولايات المتحدة الإمريكية . وقدمت الدراسة تقديرات سنوية لإعداد الملتحقين في التعليم وأعداد خريجي المدارس الثانوية ، وعدد الدرجات العلمية الممنوحة وأعداد المعلمين والإنفاق العام في المدارس الإبتدائية والمدارس الثانوية على المستوى

الوطني . أما على مستوى الولاية فقد توصلت الدراسة الى تقديرات مستقبلية لأعداد الملتحقين في المدارس العامة وخريجي المدارس الثانوية العامة . وقد إشتملت الدراسة على بيانات للفترة (١٩٧٦-٢٠٠١) ، وإستندت الإسقاطات على نموذج معدل الإلتحاق حسب العمر الأحادي ، ونماذج أُسية ممهدة ، ونماذج إقتصادية ، وقد إشتملت معظم الإسقاطات على ثلاث أو أربع مجموعات من البدائل لإفتراضات معينة تتعلق بمسارات النمو .

- دراسة راو (١٩٩٣) (Rao– Seshardi) حول النظام التعليمي الهندي . حيث رأى الباحث أن النظام التربوي في الهند يعاني من عدد من المشكلات ، أهمها :

وجوب السعي الى تحقيق أهداف التعليم الأساسي العالمية ، والمساواة في الحصول على التعليم ، وزيادة فرص الحصول عليه والتقدم فيه .

يتسم الأدراك العام لعمل النظام التربوي في الهند بأنه منخفض ، ويمثل على ذلك بعدم رضى الطلبة وإضراباتهم الواسعة .

إرتفاع معدل البطالة بين المتعلمين ، مما يشير حسب رأيه الى عدم جدوى الشهادات التي يمنحها النظام التعليمي للخريجين من الطلبة.

تسرب الادمغة والعلماء المدربين ما زال عالياً الى الخارج (الدول الغربية) ، مما يعني أن المناخ الإقتصادي والعلمي والصناعي في الهند هو الذي يدفعهم الى الهجرة .

ويذكر الباحث في سياق بحثه أن الحكومة الهندية تتبنى بعض المعالجات والإصلاحات في خططها التربوية الخمسية لتحسين الوضع ، ومن ذلك :

زيادة حجم الإستثمار في التعليم ، لان ذلك سيؤدي الى توسع كبير في التسهيلات التربوية المساعدة على التعلم .

إتباع سياسات لزيادة مشاركة المرأة والأقليات بتوفير منح ومقاعد دراسية وبعثات بهدف تحسين مستوى التعليم وبالتالي ينعكس ذلك على التنمية الإجتماعية والإقتصادية المستهدفه .

إعطاء إهتمام أكثر لتخطيط القوى العاملة والتعليم المهني والتقني ، وذلك بهدف جعل التعليم على صلة أكثر بمتطلبات سوق العمل .

إقتراح خصخصة التعليم الإبتدائي بهدف تحسين نوعيته ، وإعطاء المجال للدولة لتحسين التعليم الأعلى منه في ضل الموارد المتاحة والظروف القائمة .

تشجيع القطاع الخاص وإشعاره بالثقه الكبيرة فيه ودعمه في محاولة لزيادة دخوله معترك التعليم والتدريب .

– دراسة جويلفويل ١٩٩٤ (Guilfoyle) . بحثت هذه الدراسة في كيفية حدوث التغيير الطموح والنظامي على المستوى المحلي، وذلك من خلال فحص مدرسة عليا تم تمويلها لهذه الغاية بموجب المذكرة البرلمانية رقم ١٢٧٤. وقد كانت هذه المدرسة ممثلة للتباين العرقي والإجتماعي والإقتصادي والعنصري والجغرافي في الولاية . وعليه فإن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة تمثلت في تحليل كيفية التنفيذ والآراء فيه وعملية التغيير ومداها وأثر الإصلاح على المدى القصير في هذه المدرسة . وخلصت الدراسة الى أن رؤى الولاية المتضمنة في التقرير (Second to None) والمذكره البرلمانية رقم ١٢٧٤ كان لها أثراً مهماً في تفكير الممارسين المحليين حول هدف المدرسة وأغراضها ، وأن مديريات التعليم في المقاطعات الأخرى يمكنها أن تؤدي دوراً فاعلاً وإيجابياً في مثل هذا النوع من الإصلاح ، وإن التطوير والإصلاح يتوقف على الرؤى المشتركة والتفاهم ما بين إدارات التعليم والمدرسة والمعلمين والمديرين في المدارس ، وإن إتخاذ القرار من واقع الموقف الفعلي هو حافز مهم في الإصلاح المدرسي لأنه يأخذ في

الإعتبار أصحاب العلاقة ، وإن التمهيد للإصلاح والتطوير أمر حاسم في نجاح عملية البناء وإعادة البناء . وإنتهت الدراسة بإقتراح عدد من التوصيات ، كان من أهمها :

توفير الدعم اللازم وأن يقدم القادة والباحثون دليلاً على إعادة البناء والإصلاح لكي تقتدي بذلك مدارس أخرى .

إتباع إستراتيجيات جادة لتلبية حاجات مجتمع الطلبة المتنوع في بيئة عالمية ، وأن يبدأ في الإصلاحات التربوية على جميع المستويات .

أن يتم الإفادة من نتائج الطلبة ، في عملة تطوير المدرسة .

قادة المواقع الفعلية يجب أن تطور في نفسها خبرات ومهارات في كل مجالات إعادة بناء المدرسة .

٦.١ أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية :

٠١ ماالخصائص الديموغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة.

٠٢ ما مدى تطور العملية التعليمية في اليمن .

٠٣ ما أهم العوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية.

٠٤ ماأهم التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف في المحافظات .

٠٥ما أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر أساتذة الجامعات.

٠٦ ماأهم العوامل التي تؤثر في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية.

٠٧ هل توجد فروق في تقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم وآفاقه المستقبلية في اليمن تعزى لمتغير الجنس .

٠٨هل توجد فروق في تقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم وآفاقه المستقبلية في اليمن تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

٠٩هل توجد فروق في تقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم وآفاقه المستقبلية في اليمن تعزى لمتغير المحافظة.

٠١٠ ما أهم الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم.

٧.١ مفاهيم الدراسة

حرصت الباحثة على تحليل مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها ضمن فصول الدراسة إلا أن المناهج البحثية تقتضي إلقاء الضوء علي بعض المفاهيم التي تتصدي لها الدراسة. وتتبنى الدراسة الحالية التعريفات التالية :

التعليم ، الانعكاس أو الثأثير، التنمية .

١.٧.١ التعليم

يعرف التعليم بأنه " ذلك النمط المقصود والمنظم من الخبرات التي تقدم بشكل منتظم في المؤسسات التعليمية خلال المراحل الدراسية المختلفة ، بهدف نقل الخبرات وإعداد الأجيال للانخراط في الحياة العامة اجتماعياً واقتصادياً ."وهو نظام اجتماعي مؤثر في باقي الانظمة. ومن الصعب تحديد مفهوم معين ، فالتعليم عملية شمولية ،تؤثر وتتأثربالمحيط الاجتماعي.

وهو مجموعة إجراءات تعتمد على نقل وتطوير المعرفة والمهارات والقيم ضمن أسس تربوية ثابتة (مناهج – نظام مدرسي – أسرة تعليمية......) مرنة تقدم نوعية وجودة شاملة تراعي كل الاختلافات متوافقة مع قاعدة مجتمع متقبلة للآخر وهي عملية تربوية تهدف إلى بناء الإنسان ليتمكن من المشاركة في الحياة العملية وهي جزء من التربية ونوع منها وهو قد يكون تلقينياً لبعض الأفكار أو تدريباً على بعض الأعمال وهو ضرورة من ضرورات المجتمع العربي لأنها تعمل على النهوض به ورفع مستوى حياته في مختلف نواحيهاويضمن التعليم التقدم المستمر للفرد ليساير التطور الدائم ولتوفير حاجاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

٢.٧.١ الإنعكاس

"إن معيشتنا في عصر المعلومات الحالي تعني زيادة في مستوى الانعكاسية الاجتماعية " (غدنز، ٢٠٠٥).

ويشير هذا المفهوم إلى اننا نقوم على الدوام بالتفكير في الظروف التي تكتنف حياتنا وفي تأملها والتمعن فيها ، بما في ذلك أنماط السلوك والممارسات والافكار التي نزاولها ونحملها في حياتنا اليومية . وتظل لدينا في جميع الأحوال القدرة على التغيير والتعديل على الصعيدين الفردي والجماعي . ويعني ذلك اننا لم نفقد بعد سيطرتنا على المستقبل .(جدنز ،ص٧٣١).

تتابع الانعكاس على محورين متوازيين يسمى: "انتقال". وإن تتابع الانعكاس على محورين غير متوازيين يسمى: "دوران" حول نقطة التقاء المحورين .والمصلح في هذه الدراسة يعكس مدى تقدم التنمية من تقدم التعليم ، أيجاباً ام سلباً.

٣.٧.١ التنمية

تعتبر لفظة "تنمية" لفظة حديثة، وتعني الحركة أو الفعل الذي يؤدي إلى النمو. والنمو رديف الزيادة والكثرة والتطور. أمّا القاموس العربي فقد تعامل مع جذر الكلمة ومشتقاتها، على النّحو التالي: "نمَا الشيءُ ينمُو نُمُوًّا زاد وكثر" . وقال في التعريفات: النُمُوُّ ازدياد حجم الجسم " بما ينضمُّ إليهِ وبداخلهُ في جميع االاجزاء .

هي عملية تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة وتراكمية خلال فتره من الزمن محددة وقصيرة نسبياً وتستهدف إحداث تغيرات نوعية بالإضافة إلى التغيرات الكمية وذالك عن طريق الجهود المنظمة.وللتنمية مفاهيم عدة ،تختلف هذه باختلاف المجال الذي تنشده التنمية وتهدف إلى تنمية الفرد والمجتمع .

•هي عملية تحويل واستثمار كل الطاقة الذاتية والكامنة والموجودة فعلاً بصورة شاملة تحقق الاستقلال للمجتمع والدولة والتحرر للفرد.

• هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية .

تعتبر لفظة "تنمية" لفظة حديثة، وتعني الحركة أو الفعل الذي يؤدي إلى النمو. والنمو رديف الزيادة والكثرة والتطور. أمّا القاموس العربي فقد تعامل مع جذر الكلمة ومشتقاتها، على النّحو التالي: "نمَا الشيءُ ينمُو نُمُوًّا زاد وكثر" . وقال في التعريفات: النُمُوُّ ازدياد حجم الجسم " بما ينضمُّ إليهِ وبداخلهُ في جميع االاجزاء .

٤.٧.١ التنمية والنمو

هناك اختلاف واضح بين مصطلح النمو والتنمية، فالنمو يتضمن كافة أشكال النمو سواء في الكفاية أم في التعقيد أم القيمة ،وينطبق ذلك على الأفراد كما ينطبق على الجماعات ، وهو يختلف عن التنمية كونه تلقائياً بينما التنمية عملية ارادية ومن الناحية النظرية يقترب من مفهوم التطور. (بدوي ،١٩٨٢) .

أما النمو الاجتماعي ، فيتعلق بالمجتمع ، فانه في هذه الحالة يعني نمو السمات الفردية بما يتفق مع الأنماط الاجتماعية المقررة ، والبيئة الاجتماعية من ناحية عامة .وهو مسألة نسبية في مجال الكيف ، ولا نستطيع أن نرى أي ظاهرة معينة إلى نواتها الأصلية ، إلا في عمليتين اجتماعيتين كما يقول بوتومور هما: نمو المعرفة ونمو سيطرة الانسان على البيئة الطبيعية (محمد ، ١٩٧٤) وينطبق مصطلح النمو على االتغيرات الكمية بشكل أفضل، في مجال التغيرات الاقتصادية التي يمكن التعرف عليها وقياسها في : نمو متوسط دخل الفرد ،والنمو الاقتصادي لدولة في سنة معينة وهكذا .(الدقس ،٢٠٠٥)

أما التنمية : هي كلمة لها إكثر من مفهوم ، حديث تثير العديد من التعاريف والطروحات التي تتعدد بتعدد الزوايا التي ينظر منها إلى الكلمة ذاتها.فهناك من يرى أن التنمية – ببساطة شديدة

– هي الانتقال من حال إلى حال أفضل ، أو انتقال المجتمع من وضعه الحالي إلى وضع أفضل– بكل المقاييس وخلال فترة زمنية معينة يحددها المجتمع فيما يطلق عليه خطة التنمية .

فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترات من الزمن تخضع لإدارة بشرية ومجهود أنساني.(علام ، ٢٠٠٦).

وهناك مفهوم وثيق جداً بين النمو و التنمية وهو التغير، فالتغير هو عملية التحول من حالة إلى أخرى أو هو التحول في الاتجاه دون إن يكون لهذا الاتجاه مسار محدد كأن يكون لأمام أو للخلف . وهناك أوجه تشابه بين كل من النمو والتنمية :

١. عملية التغير بها واضحة وهي بالجوانب الكيفية أكثر من الجوانب الكمية.

٢. قد تكون في الكم والكيف ولكن لا تكون في جانب واحد وهو الكم فقط.(استيتية ،٢٠٠٤)

وما يهمنا في هذا المقام هو مفهوم التنمية الإجتماعية.

٥.٧.١ التنمية الاجتماعية

تعرف التنمية الإجتماعية بأنها الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية ، والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع ، وذلك بزيادة قدرة أفراده على إستغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن ، لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي(سعفان)١٩٧٣).

وهي تعني التحريك العلمي المخطط للعمليات الإجتماعية والإقتصادية من خلال ايديولوجية معينة ، من أجل الإنتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها ، متضمنة الوصول بالمجتمع إلى أعلى درجات التقدم .(محمد عبدالمولى الدقس، ٢٠٠٥)

وتتضمن الإشباع الفوري للحاجات الأساسية ، الذي يشمل ، في حده الأدنى ، الحاجة إلى الطعام والمأوى والملبس والخدمات الأساسية كمياه الشرب ، والصرف الصحي و التعليم والصحة وفرص العمل والنقل ، يطاول حدّه الشمولي عوامل أخرى مثل : إتخاذ القرار وحقوق المرأة والأقليات .

مما سبق فإن التنمية والنمو والتغيير أوالإصلاح كلها مفاهيم مؤداها الوصول إلى شكل مختلف عن الشكل التقليدي للمجتمع سواء كان هذا الشكل الجديد هو الأفضل أم لا ، سواء أحتوي على الشكل القديم للمجتمع أم تخلي عنه ، سواء كان متحررا من التبعية والمحاكاة أم لا فإنها في النهاية صياغة جديدة أصلا في مستقبل أفضل للمجتمع والبشر . (السمالوطي ، ١٩٩٠)

الفصل الثاني : أدبيات الفكر الإجتماعي والتربوي والاقتصادي في التعليم والتنمية

يتناول هذا الفصل من هذه الدراسة أدبيات في علم الاجتماع والتربية والتعليم والتنمية ، ووجهات نظر مختلفة لبعض علماء علم الإجتماع والتربية عن دور التربية والتعليم وارتباطها بالاقتصاد والتنمية الاجتماعية ، في البناء الإجتماعي وتطور المجتمعات .

تحاول هذه الدراسة تحقيق أهدافها بالتطرق إلى الادبيات النظرية والأتجاهات التي أهتمت بتحليل التعليم وارتباطه بالتنمية في المجتمعات الإنسانية في ضؤ رؤى وافكار علماء الاجتماع والتربية والاقتصاد .

حيث يعتبرأكثر الأفراد في المجتمعات الصناعية والنامية، التربية والتعليم المنظم مسألة مفروغاً منها.غير أن مفهوم المؤسسة التربوية ، بمعناها المعاصر هو حصيلة نهائية لقرون طويلة من التطور .في كثير من المجتمعات التاريخية القديمة ،في العالم العربي الاسلامي والصين ومناطق أخرى .(غدنز،٢٠٠٥) .

إن اهتمام علماء الإجتماع بميدان التربية قد بدأ منذ زمن بعيد عند ظهور ملامح الإتجاه الإجتماعي للتربية عند علماء الإجتماع الرواد ، أمثال : دور كايم في ١٩٢٢ ومؤلفه الإجتماع والتربية بدأ معه النظر الى التربية بإعتبارها نظام إجتماعي .وقد ظهرت الدراسات والمؤلفات العلمية التي تهتم بقضايا جديدة مثل : التنظيم التعليمي،علاقات المجتمع المدرسي، التعليم والبناء الإجتماعي ،التعليم والحراك الإجتماعي ، دور التعليم في تكامل المجتمع .. وغيرها من القضايا التي ترتبط بالنظام التربوي في المجتمع الحديث.(حمدي ،٢٠٠٣)

وهناك حقيقتين لا يجب أن نتغافلهما ، الأولى : مؤداها أن نظام التعليم في المجتمع لا يعمل في فراغ تاريخي ، بمعنى أننا لا نستطيع القول أن هناك نظام تعليمي مستقل عن تاريخ المجتمع الذي يعمل فيه ، وبالتالي فإن ما يشتمل عليه من قواعد ومعايير وما يتضمنه من أهداف ووظائف هو نتاج للظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي مر بها هذا

المجتمع ، وفي هذه الدراسة سوف يخصص فصل لدراسة الأبعاد التاريخية لواقع التعليم في المجتمع اليمني الحديث من خلال رؤية سوسيولوجية ، إستناداً إلى تحديد ملامح السياسة التعليمية التي وجدت مرتبطة بكل مرحلة من مراحل تطور المجتمع اليمني .

الحقيقة الثانية : هي أن التعليم أصبح من مستلزمات التنمية بجوانبها ، قضية لا تحتاج الى توضيح بعد أن أصبح الفكر الإنساني أكثر وعياً عن طريق الدراسة والمقارنة بعوامل التنمية حيث أصبح من البديهي إعتبار التعليم وما يرتبط به من الإعداد الثقافي والمهني للقوى البشرية كعامل أساسي من عوامل التنمية الشاملة .

وللتعليم كفاءته و دوره في التنمية في ضوء عدد من المؤثرات الداخلية والخارجية لتحديد ملامح سياسة تعليمية مستقبلية .

والنظام التربوي كما عرفه قاموس علم الإجتماع هو (ذلك النظام الذي يشتمل على الأدوار والمعايير الإجتماعية التي تعمل على نقل المعرفة من جيل الى جيل ، والمعرفة تتضمن القيم وأنماط السلوك، كما أنه ينطوي على تعليم مهارات وقيم أساسية ولازمة لإستمرار المجتمع) (محمد عاطف، ١٩٧٩)

فالنظام التربوي يوجد أساساً لمقابلة الحاجيات والمتطلبات اللازمة لبقاء المجتمع وإستمراره ، فقد وجد لتحقيق أهداف وحاجات وطموحات الأفراد داخل هذا المجتمع .

وتشير أكثر إستخدامات مفهوم التربية عمومية إلى التنشئة والتدريب الفكري والأخلاقي وتطوير القوى العقلية والأخلاقية ، وبخاصة عن طريق التلقين المنظم سواءاً في المدارس أو في منظمات تعليمية أخرى .

١.٢ الاتجاهات النظرية

١.١.٢ البنائية والوظيفية

وإن من أهم أبعاد الإتجاه البنائي الوظيفي فيما يتعلق بالنظام التعليمي في المجتمع الحديث هو وضع هذا النظام في مكانه الصحيح في علاقته بالبناء الإجتماعي ، وذلك للأهمية البالغة التي يمثلها النظام التعليمي فيما يتعلق بوظائفه التطبيقية أو بوظيفته الإنتقائية ، حيث يلعب النظام التعليمي دوراً حاسماً في البناء الإجتماعي الكلي ويؤثر في جميع النظم الداخله في تكوينه .

تعتبر بعض النظريات السوسيولوجية مداخل تسهم في فهم النظام التعليمي في المجتمع . حيث أن الوظيفية والماركسية يقعان في نفس الأسئلة السوسيولوجية في دراسة النظام التعليمي بالمستوى الأول لتحليله وهو التحليل على مستوى الوحدة الكبرى ولكن إجاباتهم مختلفة جداً ، فحيث يتحدث الوظيفيون عن دور التعليم في نقل ثقافة المجتمع والمحافظة على بقائه وإستقراره ، يتحدث الماركسيون عن دور التعليم في إعادة إنتاج السيطرة الثقافة والمستمرة ، بل وإيديولوجية الطبقة الحاكمة. و يتحدث الوظيفيون عن الموهبة وإختيار الأفراد الأكثر قدرة من أجل المراكز الهامة وعن النظام يتحدث الماركسيون عن السيطرة (الحسني،١٩٩٦)

وإذا كانت الوظيفية والماركسية قامت كل منها بتحليل النظام التعليمي في ضوء الدور الوظيفي الذي يقوم به هذا النظام في المجتمع سواء في المحافظة عليه وعلى ثقافته أو في دوره في إعادة إنتاج إيديولوجية الطبقة الرأسمالية ، فإن كلاهما نظر الى النظام التعليمي بإعتباره أحد مكونات البناء الإجتماعي والتحليل على مستوى الوحدات الكبرى – فإن التفاعلية الرمزية والفينومينولوجيا البعد الآخر من مستويات التحليل وهو التحليل على مستوى الوحدات الصغرى الذي ينظر الى النظام بإعتباره وحدة مستقلة ، فقد قامت كل من الفينومينولوجيا والتفاعلية الرمزية بدراسة النظام التعليمي من الداخل ، وإذا كانت الفينومينولوجيا قد أهتمت بإعطاء معنى لتلك المقولات التي يستخدمها رجال التعليم مثل "الفشل" و "الذكاء" و "الحرمان. (المرجع السابق،١٩٩٦)

والمعايير التي يقيم بها التلاميذ والمدرسين بهذه المقولات من خلال الوصف الموضوعي لها ، فإن التفاعلية الرمزية قد أكدت على التفاعل الإجتماعي الذي يتم داخل نطاق المدرسة .

و ترى الماركسية أن المعاني التي تحدث في مواقف التفاعل المباشرة تكون محصلة العلاقات الطبقية .

٢.١.٢ النظرية النقدية

أما النظرية النقدية والتي عبر عنها كل من "ابل" و "إيلش" و "باو لوفريري " – وهي أقرب نظرية سوسيولوجية تسهم في فهم النظام التعليمي في المجتمع وتنميته ،و تصف تحليل النظام التعليمي. وهذه النظرية تستكمل الإتجاهات المعاصرة والتي بدأت تهتم بتحليل العمليات التربوية التي تتم داخل المؤسسات التعليمية وصور تلك المؤسسات بما تمنحه للطلاب من معرفة في تزييف وعي هؤلاء الطلاب ، وإلى أي حد تعكس المعارف والعمليات التربوية المعمول بها في المؤسسات التربوية "ملامح توزيع المكانة داخل المجتمعات الصناعية المتقدمة وتحاول بعد ذلك تقديم عدد من الحلول. ويطرح "فريدي" ضرورة أحداث ثورة تعليمية داخل تلك النظم الراهنة .(**الهيتي**،١٩٩٩)

وتنسجم هذه الدراسة مع أفكار وملامح هذه النظرية (النقدية) في أن المجتمع اليمني بحاجة ماسة وضرورة قسوى إلى ثورة تعليمية في كل المستويات وتشمل كل الفئات ، وعناصر نظام التعليم اليمني .

وعامة يمكن القول أنه مهما إختلفت المداخل النظرية لدراسة نظام التعليم في المجتمع ، فإن ثمة إتفاق بين العلماء على أهمية هذا النظام و دوره في المجتمع لما تقدم به من وظائف ، إلا أن رؤى هؤلاء العلماء لوظائف هذا النظام جاءت تعكس الإيدلولوجية التي ينطلق منها كل منهم . كما جاء في منظور بيرنستين (Bernstein,١٩٧٥) فيما يتعلق بالتفاوت واللامساواة بدت النظرية النقدية كما عبرت عنها مدرسة فرانكفورت * أداة فعالة وحاسمة في المشاركة في تأسيس المدارس والإتجاهات العلمية الجديدة في علم الإجتماع بوجه عام ، وعلم إجتماع التربية بوجه خاص .(Hughes١٩٨٤؛Tough,١٩٧٦).

نشأت مدرسة فرانكفورت وبدأت في ممارسة نشاطها في معهد البحث الإجتماعي الذي أقيم في مدينة فرانكفورت بألمانيا في فبراير ١٩٢٣م ، وكانت النظرة إلى المعهد في تلك الفترة نتيجة إلى ربطه بأنشطة الحركة العمالية

ويعتقد إليتش أن مدارس اليوم تؤدي ٤ واجبات أساسية هي : تقديم الرعاية التأديبية ؛ توزيع الناس وفق أدوار مهنية محددة ؛ تعليم القيم المهيمنة ؛ وإكتساب المهارات والمعارف المقبولة إجتماعياً .أما بالنسبة بورديو فإهتم بمفهوم التربية وإعادة إنتاج الثقافة (Bourdieu& Passeron, ١٩٨٦ and ١٩٨٨ ; Bourdieu) وإعتبره الوسيلة الفضلى لربط عدد كبير من الموضوعات التي تناولت المنظورات المعاصرة حول التربية والتعليم .

أما ويليس فإنطلق في تحليل إعادة إنتاج الثقافة في الجانب التربوي من الخطوط العريضة التي وضعها عدد من الباحثين الإجتماعيين البارزين مثل : بورديو وبارسيرون ، من خلال دراسات بحثية ميدانية حول هذا الجانب أشارت إن التربية المدرسية تجعل أطفال الشريحة الدنيا والأقليات أبناء الطبقة العاملة يحسون بعقدة النقص منذ الصغر وتدفعهم إلى المجالات المهنية التي لا تعزز من مكانتهم الإجتماعية والإقتصادية.

وخلاصة هذه الآراء عن التربية والتعليم تدل على أن التربية والتعليم إرتبطت إرتباطا وثيقاً بالحاجة إلى قوة عاملة أكثر علماً وإنضباطاً . ومع التوجهات الراهنة لإقامة إقتصاد المعرفة سوف تتزايد أهمية التعليم . كما إن تضاؤل الفرص أمام العاملين غير المهرة سيزيد حاجة سوق العمل إلى العاملين الملمين بالتقانة الحديثة والقادرين على إكتساب مهارات جديدة مع توخي الإبتكار في أساليب عملهم .

٣.١.٢ النظرية التعليمية

تعتمد النظرية التعليمية على عدة نماذج نتطرق إلى نموذجين أساسيين هما: نموذج الموضوعية ونموذج الاستدلالية (البنائيه). ففي النموذج التعليمي الموضوعي تكون المعرفة الموجودة بشكل منفصل عن خبرات المتعلم. وعليه فإن هذه الحقائق المعرفية تعتمد على تركيبة معينة يمكن دائما تقديمها للمتعلم. والعملية التعليمية تعتمد اعتمادا مباشرا على استدعاء هذه الحقائق وعرضها. ويمكن قياس الفائدة التعليمية لهذه الحقائق عن طريق الاختيار المباشر.

أما نموذج الاستدلالية (البنائيه) في النظرية التعليمية، فإن الأفراد يقومون ببناء المعرفة من خلال إدراكهم الحسي ونفاذ بصيرتهم. فالحقائق موجودة في الكيان البشري. ويتم الإستدلال

على الحقائق المعرفية من خلال معالجة عملية الأدراكات و الإنفعالات للإهتمامات الفردية للمتعلم. ويمكن قياس الفائدة المعرفية من خلال الملاحظات والحوار لما تم الإستدلال عليه خلال العملية التعليمية .

أخذت الحاجة المتزايدة للمعرفة والمهارات مسارين أولهما معياري نظري ، إرتبط في البداية بالقيم والمعتقدات مما أدى إلى الجانب النظري في التعليم . وخاصة الديني ، أما المسار الثاني فقد تمثل في الحاجات العملية التطبيقية ، والتي نتج عنها تعلم الحرفة أو الدور من خلال الممارسة ، وبإشراف من عرف بتملكه لهذه المهارة . (عبدالباسط ، ١٩٨٢).

وظفت العمليات التعليمية بشقيها ، في هذه المراحل الأولية لإعادة إنتاج الواقع ، وبهذا إنحصرت وظيفة التعليم في غالبها في النقل ، وقد أفرزت هذه الأوضاع مكانة إجتماعية جديدة لمن يملك المعرفة والمهارات ، كما إستلزم الأمر تنظيم ومأسسة العملية التعليمية .

والتعليم كبناء اجتماعي ،يتمحور في،إن دراسة أي نظام تعليمي تتطلب إعتبار مستويين في الأقل،الأول، التعليم في اطار المجتمع وفي علاقته بالنظم الأخرى ، كالنظام الإقتصادي والسياسي ، والأسري والقيمي ، ثم الثاني ، ويتم التركيز فيه على النظام التعليمي ومكوناته وما بينهما من علاقات . .(ابراهيم ،٢٠٠٤)

إزاء هذا الاهتمام وما صاحبه من وضوح في العلاقة الوظيفية بين التخطيط الإنمائي والتخطيط التربوي، حدثت عدة تطورات في أساليب قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للتربية، وتنظيم العلاقة بينها وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢.٢ اتجاهات في التنمية

لقد أكدت عدة اتجاهات فكرية وتحليلية جديدة دور العامل البشري في عملية التنمية، ودعمت هذه الاتجاهات من الاهتمام بالتربية كعامل مؤثر في النمو والازدهار الاقتصادي والاجتماعي. وتقول دراسة أعدتها منظمة اليونسكو في العقد السابع من القرن الماضي: "مهما كان اهتمام الاقتصادي أو المخطط الخاص، فإنه لا يستطيع في أيامنا هذه، أن يظل غير واع بالتطور الكبير في مدى الاهتمام الذي ظهر حول دور التعليم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية"

حيث بين أصحاب نظرية الاستثمار في رأس المال البشري أهمية التعليم، ورأى آدم سميث (Adam Smith) أن التعليم هو المجال الذي يمكن أن يمنع الفساد بين العمال بل انه سيكون عنصر فعال في استقرار المجتمع اقتصادياً وسياسياً ، واتفق معه في ذلك مالتوس (Malthus) صاحب نظرية السكان المشهورة، وقد اعتبر التعليم عامل من عوامل تحديد النسل، كما أعتبر سميث التعليم عنصر من عناصر رأس المال الثابت مثل المباني والآلات والمعدات .(الرشدان ، ٢٠٠٥)

ويعد الاقتصادي الكبير الفرد مارشال(A. Marshal)من أوائل الاقتصاديين الذين أشاروا إلى القيمة الاقتصادية للتعليم حيث أكد على " أن اكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر في البشر". كما أن وليم بيتي (W. Peety) حاول قياس رأس المال البشري وطالب الاقتصاديين من بعده بتخصيص رؤوس أموال كبيرة للتعليم ، وأكد كارل ماركس (X.Marx) على علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أكد على أهمية التعليم والتدريب في زيادة وترقية مهارات العمل .

إلا أن البداية الحقيقية لحقل اقتصاديات التعليم كانت عقب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في نهاية الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين على يد روبرت سولو(R.Solow ١٩٥٧) وثيودور شولتز(T.W.Schultz ١٩٦٠) وجاري بيكر (G.S.Becker ١٩٦٢) ، ودينيسون (E.Dension ١٩٦٢) وهاربيسون (Haribson ١٩٦٤) وغيرهم .

وتعد الفترة من ١٩٦٠–١٩٧٠ المرحلة التي تبلور فيها هذا الحقل وتطورت فيها الدراسات والأبحاث التطبيقية، وهناك من يسميها فترة أو مرحلة الحماس، وقد برز أيضاً في هذا المجال

عبد الله عبدالدايم وحامد عمار في الوطن العربي ، أما في العقود الثلاثة التالية فقد برز بعض من الاقتصاديين والتربويين مثل جورج ساكاروبولس G. Psacahropouls وتيلاك Tilak وغيرهم في الدول المتقدمة ومحمد غنيمة في الوطن العربي (اسماعيل محمد ،١٩٩٠)

إن مفهوم علم اقتصاديات التعليم يعتبر من التخصصات أو الفروع الحديثة والتي تهتم بالأنشطة التعليمية من الناحية الاقتصادية. ويعرف علم اقتصاديات التعليم بأنه : "علم يبحث أمثل الطرق لإستخدام الموارد التعليمية مالياً وبشرياً وتكنولوجياً وزمنياً من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب عقلاً وعلماً ومهارة وخلقاً وذوقاً ووجداناً وصحة وعلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها حاضراً أو مستقبلاً ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين ".

وقد عرف كوهن (Cohn) اقتصاديات التعليم " بأنه دراسة كيفية اختيار المجتمع وأفراده استخدام الموارد الإنتاجية لإنتاج مختلف أنواع التدريب وتنمية الشخصية من خلال المعرفة والمهارات وغيرها اعتماداً على التعليم الشكلي خلال فترة زمنية محددة وكيفية توزيعها بين الأفراد والمجموعات في الحاضر والمستقبل". (النوري ١٩٨٨).

الإتجاهات النظرية الحديثة في سوسيولوجيا التنمية

أن الاهتمام بموضوع التنمية والتخلف ليس وليد اللحظة الراهنة، بل على العكس من ذلك له جذور في الماضي، حيث حظيت هذه الإشكالية باهتمام العلوم الاجتماعية وخاصة منها علم الاجتماع الذي عرف بمجموعة من النظريات السوسيولوجية والمقاربات المعرفية للإشكالية ذاتها، وتدخل هذه المقاربات في إطار النظريات السوسيولوجية الكبرى، كالنظرية الماركسية والنظرية البنيوية الوظيفة.(بدر الدين،١٩٨٩)

وترجع حدة هذا الاهتمام المتزايد بقضايا التخلف والتنمية إلى الطبيعة البنيوية لظاهرة التخلف الذي يتميز عن غيره من الوقائع الاجتماعية الأخرى بالتركيب والتعقيد وبالدينامية، التي تجعل منه دائماً في تغير مستمر، هذا بالإضافة إلى كون مطلب التنمية هو مطلب تاريخي تتطلع

إليه كل المجتمعات بمختلف مكوناتها وشرائحها، الأمر الذي جعل موضوع التنمية من أهم قضايا العصر، مما حتم على الباحث داخل العلوم الاجتماعية ولاسيما علم الاجتماع، الاجتهاد للإحاطة بإشكالية التنمية من خلال مقاربة ظاهرة التخلف من زاوية معينة والتي تختلف باختلاف توجهات الباحثين الإيديولوجية ومشاربهم الفكرية.(المرجع السابق،١٩٨٩).

ومن أهم الاتجاهات والمقاربات النظرية التي حاولت أن تتطرق لإشكالية التخلف والتنمية، ما يلي :

١) الاتجاه التطوري المحدث.

٢) الاتجاه الانتشاري.

٣) الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي.

٤) الاتجاه الماركسي المحدث أو اتجاه التبعية.

٥) اتجاه المكانة الدولية.

٦) اتجاه النماذج أو المؤشرات.

ويمكن تلخيص أهم ما جاءت به هذه الاتجاهات في:

١) النظرية التطورية الجديدة:

والتي جاءت لإحياء المنظور التطوري الذي كان سائدا عند هربرت سبنسر وتشارلز داورني، الذي كان ينكر ضرورة وأهمية الثورة، كما أكدت هذه النظرية الطابع التقليدي للمجتمعات المتخلفة، أي أن هذه المجتمعات وحدها تتحمل مسؤولية تخلفها، متجاهلة بذلك الدور التاريخي الذي قام به المجتمع الغربي في هذه المجتمعات .

وقد استفادت هذه النظرية من دراسة المجتمعات النامية وذلك من خلال :

تحديد المراحل المختلفة التي مرت بها المجتمعات المتطورة (المصنعة).

قياس المسافة المتبقية بين النموذجين المتقدم، والمتخلف، أي معرفة المدة اللازمة لكي يلتحق البلد المتخلف بالبلد المتقدم النموذج. وخير من يعبر عن هذا الاتجاه هو روستو بمراحل النمو الخمس وهي :(هاريسون،١٩٩٨)

١. مرحلة المجتمع التقليدي.

٢. مرحلة التهيؤ للأنطلاق.

٣. مرحلة الانطلاق.

٤. مرحلة النضج .

٥. مرحلة الاستهلاك الوفير.

٢) الاتجاه الانتشاري:

يقوم على مسلمة أساسية هي أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تمثل بالنسبة للدول النامية أمل أو صورة المستقبل التي ينبغي أن تحتذى وذلك عن طريق نقل العناصر الثقافية (المادية والروحية)، من المتقدمة إلى المتخلفة ونشرها فيها. ويعتبر دانييل لينر أحد رواد هذا الاتجاه، والذي يشكو (الاتجاه الانتشاري) من ضعف نظري أساسي يتمثل في:

- تأكيده المستمر على فكرة الثنائية (تقليد / تحديث).
- اهتمامه بالأجزاء وابتعاده عن أي نظرة شاملة، بمعنى أن تغيير العلاقات بين الأجزاء هو السبيل إلى تجاوز الفروق والاختلافات.
- الانحراف عن المهام الأصلية التي سعى منذ البداية إلى تحقيقها وابتعاده عن أعمال الرواد المحدثين.

٣) الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي:

حيث يحاول هذا الاتجاه التركيز على درجة " الدافعية " الفردية، أو الحافز الفردي باعتباره

الدعامة الأساسية للتنمية، ولا بد وفق هذا الاتجاه من تحديد الصفات السلوكية والنفسية للإنسان المتقدم سواء الآن، أو إبان فترة " الإقلاع " التنموي الأولى، باعتبارها النموذج الذي على الإنسان المتخلف تقليذه وحذوه .

ومن أهم رواد هذا الاتجاه نجد: دافيد ماكليلاند وهيجن هذين الرائدين الذي يقول في حقهما السيد محمد الحسيني بأن : " أفضل وصف لوجهتي نظر ما كليلاند وهيجن أنهما بمثابة تشويه لآراء ماكس فيبر... " . رغم كون هذا الاتجاه هو رد فعل للاتجاهات النظرية الأخرى التي ركزت في تحليلاتها على العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية.

٤) الاتجاه الماركسي المحدث أو اتجاه التبعية:

شكل اتجاه التبعية تيارا نقديا مناهضا لتيار التحديث الذي يضم جميع الاتجاهات المذكورة سالفا، وهو بذلك استجابة نقذية " لوجهة نظر المراكز الكولونيالية "، حسب Dos Santos في قضايا التخلف والتنمية. فماذا نقصد بالكولونيالية؟

الكولونيالية تعنى احتلال دولة لدولة أخرى خارج حدودها سياسيا واقتصاديا بالاعتماد على القوة العسكرية، أي الاستعمار، لكن هذه الدول حصلت على الاستقلال، فماذا بعد الكولونيالية؟

يعرف الباحث كريس دوهمان نظرية ما بعد الكولونيالية بأنها حركة فى النقد الاجتماعى والأدبى التى ترد على آثار الامبريالية الأوروبية على الشعوب المستعمرة ، إن ما بعد الكولونيالية تقدم سردية مضادة تتصل بالشعوب المستعمرة سابقاً ، أو تسرد بالوكالة عن خصومها ؟ وذلك بشأن الافتراضات المتمركزة إثنياً فى الثقافة الغربية ، ويضيف هذا الباحث موضحا ، أن دلالة مصطلح ما بعد الكولونيالية لا تتضمن فقط بعد المرحلة الاستعمارية بل إنها مقاربة نقدية أيضاً التى تبرز من الاستعمار لتصارع أسسه.

إذا كانت ما بعد الكولونيالية مقاربة نقدية ، فذلك أنها لا تنتقد الافتراضات الغربية المتمركزة

إثنياً على أساس أن الشعوب الغربية أكثر مدنية وتحضرا وديمقراطية وعقلانية من الشعوب المستعمرة سابقا فقط ، إنما يمتد نقد هذه المقاربة إلى مرحلة ما بعد الاستقلال ، لأن هذه الحقبة القصيرة من حيث المدى الزمنى لا تمثل قطيعة تامة مع آثار وكدمات ، أو لنقل التأثيرات النفسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى تعرضت لها الشعوب المستعمرة فى العالم الثالث على مدى مئات السنين ، والدليل على ذلك ، أن مجتمعات هذا العالم لا تزال تابعة للمراكز الغربية على مستوى جميع النواحي.

وقد تضمنت مدرسة التبعية مجموعتين متميزتين من الاقتصاديين هم:

- مجموعة البنيويين في شخصها Celso Furtado.
- مجموعة من الماركسيين الجدد، مثل: سمير أمين وأندري جوندر فرانك.

حيث يقول جوندر فرانك: " إنهم لن يتمكنوا من تحقيق هذه الأهداف باستيراد القوالب الكلامية العقيمة من المركز والتي لا تتماشى مع حقيقة اقتصادهم التابع، ولا تستجيب لاحتياجاتهم الاستقلالية السياسية " .

٥) اتجاه المكانة الدولية :

تعتمد هذه النظرية على وجود نوع من البناء الدولي في ضوئه يمكن أن تتدرج دول العالم وفقا لمحكات معينة.

ونجد بارسونز قد ذهب إلى أن الاستقطاب خاصية أساسية تميز المجتمع الدولي المعاصر.

في حين أن لاجوس Lagos قدم إطار فكري يقوم على فكرة أن المجتمعات القومية تشكل نسقا اجتماعيا دوليا، وأن هذه المجتمعات تحتل داخل هذا النسق أوضاعا مختلفة يمكن ترتيبها أو تدريجها في ضوء المركز الاقتصادي والقوة والهيبة .

ونجد لاجوس أولى الدول المتخلفة نوعا من الاهتمام، حيث أن انخفاض هذه المكانة يكون إما

جزئي، ويعني عدم القدرة على اتخاذ موقف الريادة التكنولوجية، وإما كلي، ويعني فقدان التنمية الاجتماعية أو انخفاض مستوى المعيشة.

كما أن هناك مجموعة من نظريات مفكرين بخصوص هذا المجال، أمثال: هورفيتر، بيندكس، نيتل وروبرتسون.

٦) اتجاه النماذج والمؤشرات

، يعالج هذا النموذج العديد من الأسئلة المتعلقة بالاتجاهات النظرية المتصلة بسوسيولوجيا التنمية، وقد أطر مقاربته هذه بالقضايا التي اهتمت بها هذه الاتجاهات، **والتي تتلخص في الأسئلة التالية :**

١) ما هي الأسباب أو العوامل الكامنة وراء ظاهرتي التخلف والتنمية؟ ولماذا استطاعت مجتمعات معينة أن تنمو بشكل أسرع من مجتمعات أخرى؟.

٢) ما هي الاتجاهات التي تتخذها عملية التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي، وهل يمكن القول بأن ثمة مراحل تنموية متتالية؟

٣) إلى أي مدى تتطلب التنمية الاقتصادية حدوث تحول اجتماعي – ثقافي؟

٤) كيف تستجيب الدول النامية للمؤثرات المختلفة التي تتلقاها من المجتمع الدولي؟

وبعد ذلك عمد إلى تقسيم هذه الاتجاهات وفق تصور ينطلق من مرجعيتها الفكرية، وهذا ما تأتى له باعتماد رؤية ثنائية ركناها: المرجعية الماركسية والمرجعية الفيبيرية، بمعنى النظريات الكلاسيكية في التنمية، بالرغم من كون البعض يرفض هذا التقسيم بين النظريات الكلاسيكية والنظريات الحديثة في التنمية.(المرجع السابق١٩٩٨)

وتتلخص أهم ما جاءت به هاتين النظريتين في التالي:

الاتجاه المادي: كارل ماركس

- البداية: علاقة الإنسان بالطبيعة وبالوسائط التي تنتج الخيرات المتفاوت في امتلاكها.
- الواقع الاقتصادي.
- التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية تحدد الثقافة.
- الرأسمالية خلقت الثروة واقتصاد السوق.

الاتجاه المثالي : ماكس فيبر

- البداية: نظام الأفكار والعقائد والقيم الفاعلة في النشاط الاقتصادي.
- القيم الثقافية.
- القيم الثقافية تحدد نوع ومستوى النشاط الاقتصادي.
- البروتستانية خلقت العقلانية الاقتصادية،والحداثة الديمقراطية.

جورج بلاندي : وقد أشرف جورج بلاندي (الذي رأى أن النظرية الثنائية ليست سوى خطاطة عامة تفتقد للقيمة التفسيرية)، على دراسة استخدمت المؤشرات الكمية، حيث نجد أن مؤشرات التخلف تصل إلى مؤشرات هي:

١. ارتفاع نسبة الوفيات وبالخصوص وفيات الأطفال.

٢. ارتفاع نسبة الخصوبة.

٣. انعدام الوقاية الصحية.

٤. ارتفاع نسبة الأمية.

٥. سوء التغذية.

٦. استهلاك ضعيف للطاقة.

٧. ارتفاع نسبة المزارعين.

٨. تدني المكانة الاجتماعية للمرأة.

٩. تشغيل الأطفال.

١٠. حجم الطبقة المتوسطة.

١١. حجم المجتمع.

كما يمكن إضافة مؤشرات أخرى، كمتوسط الدخل الفردي ودرجة التصنيع، وطبيعة الحراك الاجتماعي. ويرى بلاندي أن:

اتجاه المؤشرات الكمية لم يعمل سوى على جمع ركام مؤشرات غير متجانسة، ومعطيات إحصائية وخصائص بنيوية.

يؤدي هذا الاتجاه بالضرورة إلى إقرار تصور استاتيكي للمجتمع .

إن واقعة التنمية تستلزم تصورا ديناميا ومعرفة بالعمليات التي تصنف الانتقال من تشكيلة اجتماعية إلى أخرى.

استعمال المؤشرات يساعد على رصد التخلف ووصف تجلياته فقط ولا يفسر الواقع.

أغفل هذا الاتجاه ميكانيزمات التخلف.

وقد لخص تشارلز كيند لبيرجر عناصر هذا الاتجاه كما يستخدمه علماء الاقتصاد، وخبراء البنك الدولي بقوله:

" يمكننا عزل السمات النموذجية المثالية المعبرة عن التخلف عن تلك المعبرة عن التقدم، بحيث تبقى لنا السمات التي هي بحاجة إلى تنمية والتي من أجلها يجب أن تخطط المشروعات ".

اتجاه التنمية المستقلة (الذاتية)

استطاعت بعض المجتمعات ان تحقق التنمية الشاملة والتطور بإلاعتماد على النفس من خلال توظيف الموارد المحلية بشكل عقلاني وعلمي والاستفادة باقصى ما يمكن مما متحقق لديها من الموارد الطبيعية والبشرية ، وبذلك استطاعت قطع شوط التطور بشكل مستقل عن الخارج، ولنا في المجتمعين الياباني والسوفياتي (سابقا) مثالان لتحقيق التنمية الشاملة بشكل مستقل اعتمادا على الذات ،على الرغم من اختلاف الفلسفة الأجتماعية التي استند أليها كل منهما في تطوره ، فقد نمى الاول نمواً رأسمالياً ، في حين اتبع المجتمع الثاني الفلسفة إلاشتراكية خلال نموه.

وفي هذا الاتجاه فان الافكار تختلف بالمقارنة مع الاتجاهين السابقين في نواح عديدة ، فهم يرون مثلا ان مستقبل التصنيع والتطور الحضاري والتنمية في العالم الثالث يمكن تحقيقه بغض النظر عن إلايديولوجية التي تحكم المجتمع رأسمالية كانت أم اشتراكية ، والمهم في الامر ان تتم هذه التنمية بإلاعتماد على الموارد المحلية الذاتية وبشكل مستقل عن الدول الغنية ، لذلك فان "تيبورمند " Tibormende يرى انه اذا ما ارادت الدول النامية الخروج من دائرة التبعية للدول الغنية واستعادة الهوية المفقودة واحترام الذات ، فانها ينبغي ان تتبع الخطوات الآتية:

١- تغيير التوجيه السياسي للتنمية الاقتصادية ، فبدلا من تطلعها للخارج فانها يجب ان تتجه إلى الداخل وتهتم بالمشكلات التي توجد نتيجة الاتصال بالعالم الصناعي.

٢- التخلص من علاقات المساعدة المؤدية إلى الفساد ، وان تنتهي كل الظواهر السلبية كالتبعية وإلأندماج في السوق العالمي وإلاعتماد على رأس المال إلاجنبي وكل التفكير الاقتصادي الذي يؤكد ثبات العلاقات بين الشمال والجنوب.

٣- على كل قطر ان يكتشف طريقه إلى التنمية ، اذ ينبغي ان يكون هناك تجريب لاستخدام

الطرائق المحلية والإعتماد ايضا على المصادر المحلية.

٤- ان تمهد التغيرات البنائية الاساس للمشاركة الشعبية في اعمال البناء ، وجهود الادخار الاكثر والاستثمار الرشيد في الأولويات الضرورية.

٥- ان لا يكون هناك تردد في دفع ثمن هذا الأنعزال.

يعد (بول بارانرائدا) في الدعوة إلى تحقيق التنمية بمفهومها المستقل من خلال تحليل التطور الحاصل في المجتمع الهندي في كتابه "الإقتصاد السياسي للتنمية" اذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله افضل استغلال ممكن، ولكن في البداية يجب قطع قنوات استنزافه الخارجية وصولا إلى ربطه بمصلحة الطبقات الأجتماعية المنخفضة الدخل والتي تمثل الغالبية الكبرى من افراد المجتمع ، وأكد وجوب القضاء على الاستهلاك الترفي المقلد للاستهلاك في الدول الرأسمالية المتقدمة، والذي يعد من ابرز مظاهر التبذير للفائض الاقتصادي، ومن جهة اخرى ركز على العوامل الخارجية في احداث التبعية والتخلف، وحدد معالجاته بقطع اوتار هذه العوامل، واقترح وجوب اتخاذ الطريق والأنموذج اللارأسمالي لتحقيق الاستقلال والتنمية .

وحاول بعض الاقتصاديين العرب تطوير مفهوم التنمية المستقلة ولكنهم انقسموا على انفسهم ، فبعضهم يؤيد امكانية التطور الرأسمالي في احداثها وبعضهم الآخر يرفض ذلك ويميل إلى التطور اللارأسمالي ، على الرغم من عدم تبلور مفهوم للتنمية المستقلة في كتابات هؤلاء الاقتصاديين ، إلا ان غالبيتهم يتفق على انها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات افراده الخاصة مع اعطاء لأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الأنتاجية وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات، وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك، ويفترض هنا التغير الارادي المقصود الذي يحرر البلد من

التبعية والاستغلال وما ينشا عنهما من آثار تتمثل بالفقر والجهل والمرض والتخلف ، وعليه فان هذا المفهوم يتعدى الجانب الاقتصادي إلى الجوانب الأجتماعية والسياسية ايضا مع التركيز على استقلالية القرار الخاص باستخدام الموارد المحلية وصيغ التعامل مع العالم الخارجي وأهمية المشاركة الديموقراطية في اتخاذ القرارات.

ويرون أن العديد من مشاكل التنمية في العالم الثالث يرجع إلى أدخال التكنولوجيا غير الملائمة، ولذلك فإن بعضهم يحث على تنمية المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم والتي تمتاز بأربع سمات هي : (المراشده،٢٠٠٥).

١- العمل يجب أن يكون في المناطق التي يعيش فيها الناس.

٢- يجب أن لا يتطلب العمل استثمار رأس مال كبير ولا واردات باهظة التكاليف لتشغيله.

٣- طرق الانتاج يجب أن تكون بسيطة جداً بحيث لا تدعو الحاجة إلى مهارات عالية.

٤- يجب أن يحاول الانتاج الاعتماد على الموارد المحلية وأن يكون للاستعمال المحلي.

أن امكانية تنمية وتطوير اقطار العالم الثالث ومنها اليمن يعني بالضرورة معرفة تاريخ تلك الأقطار وطبيعة الحضارة او الثقافة والبناء الإجتماعي في الماضي والحاضر، والعلاقات بين تلك الأقطار و بقية اجزاء العالم ومن ضمنها العالم المتقدم فضلاً عن وجود بعض الخصائص التي لا بد من تحققها في الأقطار النامية اذا ارادت النمو والتقدم ، دون ان يعني ذلك تبنى سمات وقيم الأقطار المتقدمة او اتباع خطواتها في طريق التنمية ولكن مع ذلك توجد ضرورة في تبني وتشجيع بعض القيم والخصائص التي يمكن ان تسهم في تفعيل العملية التنموية.

وخلاصة لما سبق يمكن القول أن: ممكن ينقل في نهاية الموضوع

التنمية مفهوم معقد التركيب، وتوضح هذه المقاربة قاموس التنمية وعائلة المفاهيم ، هذه المقاربة تعلمنا الكثير، أن المفاهيم أصبحت لا توجد ضمن حلقات مفردة، بل هي حلقات

متواصلة، وأن المفاهيم أصبحت لا توجد إلا في أشكال منظومات، أو شجرة ذات فروع.

ويعود هذا التعقيد لاتسام التنمية بالطابع الإيديولوجي الذي يتجلى بالأساس في كثرة الأبعاد التي تنظمها (بيئي، ثقافي، اقتصادي...) ، وبذلك في قضية علم وسياسة بحيث لا يمكن الحديث عن تنمية بمعزل عن إرادات سياسية واضحة ومتكاملة تعتمد على البحث والتخطيط العاملين اللذين يشكلان أساسا لكل فعل تنموي ومجتمعي حداثي وديمقراطي، كما لا يمكن الحديث عن تنمية متكاملة بمعزل عن إدارات ومشاريع سياسية قادرة على أجرأة مقتضيات الفعل التنموي على واقع الممارسة الميدانية.

ونجد صاموئيل هنتنجتون يقول في هذا الصدد: " **تقتضي الحركة الاجتماعية تغييرات في طموحات الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتقتضي التنمية الاقتصادية تغييرات في قدراتهم، وتتطلب الحداثة كلتيهما** " .

التنمية هي السعي المنظم والمقصود للارتقاء المتكامل بالمجتمع من جميع نواحيه عن طريق نهج مجتمعي يرتاح إليه الجميع ويؤدي إلى تغيرات نوعية مرغوبة.

لا يمكن للتنمية المتوازنة أن تتم إلا عن طريق التخطيط الواعي القائم على القناعة بالدور الأساسي للدولة في رسمها وتوجيهها.

ومن أسباب فشل الجهود التنموية المتبناة من قبل الدول النامية هو افتقار تلك الجهود للانتماء، للتطلع وللواقع المحلي، ولفشلها في سبر أغوار الحاجات الحقيقية للمجتمع ومسارها بناء على سياسة تملى عليه من واقع شديد الاختلاف .

ويشير الدكتور **جورج قرم** إلى نقطة هامة بها الصدد، مفادها: " **أن** فشل العديد من الجهود التنموية في دول العالم الثالث يدل على أن عملية التنمية ليست مجرد مسألة تخطيط مبني على عمليات رياضية معقدة أو نقل لتجارب وتقنيات لمجرد استخدامها بنجاح لدى دول العالم

الصناعي، بل إنها مسألة اتساق مجتمعي اتزان حضاري يتطلب وجود قيادات فكرية من داخل نفس المجتمع لها رؤية واضحة لمفهوم التطور والتقدم ومواقف ثابتة قائمة على تلك الرؤية " . وبالتالي فإنه لم تعد مفاهيم الاستعمار الحديث والتبعية للغرب وحدها كافية لتفسير أسباب فشل المجهودات التنموية، بل لابد من توسيع الإشكالية لتشمل مكونات فكرية وحضارية واجتماعية خاصة بتلك المجتمعات. ومنه لا بد من رسم سياسة تنموية لتحقيق رفاهية المجتمع.

إذن كل نجاح وإنجاز في العمل التنموي يتحقق عادة نتيجة عملية متكاملة تبدأ من استقراء واقعي لاحتياجات المجتمع وإمكانياته وتطلعاته، ثم تصور استراتيجي عملي يحدد معالم العمل ووسائله وأساليبه وكيفية التعامل مع معطياته ومتابعته وتقويمه، وهذا يتحقق اعتماداً على سند رسمي وشعبي ينظر إلى الواقع بوعي ويتطلع إلى المستقبل بأمل وتصميم على الوصول إلى حياة أفضل.(قرم ،١٩٩٧)

ولتحقيق ذلك يجب الانطلاق من الإجابة عن الأسئلة التالية :

١. التنمية لمن؟ ومن من ؟ ولماذا ؟ وأين؟ وكيف ؟

أي أن اليمن بحاجة إلى تنمية مستدامة ومستمرة في كل الجوانب الانسانية والمعرفية والإجتماعية والاقتصادية والسياسية .وعلى كل الأطر العامة والخاصة ...

---

*جورج قرم : خبير اقتصادي ،أختصاصي في شؤون الشرق الأوسط ودول حوض البحر المتوسط ،إستشاري مؤسسات دولية ،عضو المركز العربي للأبحاث والدراسات والسياسات .

الفصل الثالث : نظرة عامة على التعليم والتعليم في الجمهورية اليمنية

١.٣ نظرة عامة على التعليم

يلعب التعليم دور في التغير الإجتماعي من خلال وظائفه ، وتحتوي توجهين ، الأول يركز على نقل المعرفة والمحافظة عليها ، والثاني ، ويركز على تنمية القدرات البشرية لمواجهة التحديات وتطوير المعرفة . ويعتمد الجانب الثاني على بناء طرق تفكير تساعد على الإبداع وحل المشكلات ، فإذا كان التركيز على الجانب الأول أدى هذا إلى دور محافظ للنظام التعليمي ، أما الإهتمام بالجانبين مع التركيز على الجانب الثاني ، فإهن يؤدي إلى دور يصبح فيه النظام التعليمي من أدوات التغير والتغيير .

أما بالنسبة للمرأة وأوضاعها ، فقد لعب التعليم دوراً بارزاً في تغيير مكانة المرأة لإتاحة فرص التعليم في المستويات التعليمية المختلفة من جهة ، ولما ينتج عنه من تغير في القيم والمفاهيم سواء في نظرة الرجل للمرأة ، أو نظرتها لذاتها.

وكما لعب التعليم دوره في إحداث التغيرات ، فإنه تأثر بالتغيرات الإجتماعية ، ويمكن القول إنه مر في البلاد العربية بأربعة مراحل عامة هي :

١. صدور القوانين والتشريعات مثل حق الجميع في التعليم ومسؤولية الدولة عن تأمينه ، وإعطاءه الطابع الوطني القومي .

٢. مرحلة المشاريع القطاعية وتشمل فتح المدارس ودور المعلمين والجامعات ، وتعديل المناهج ، وتحسين ظروف العمل والعاملين ، والنظرة إلى التعليم كقطاع خدمات .

٣. التحول من إعتبار التعليم نشاط خدمات إلى إعتباره قاعدة للنشاط الإنتاجي والإستثماري ، وينتظر هذا من التعليم تزويد القطاعات الأخرى بما تحتاجه من عمالة ماهرة ، وأن يساعد في تحرك عملية التقدم الإجتماعي والإقتصادي .

٤. مرحلة السياسة التعليمية وترتبط عادة بمحاولة تحديد الأهداف والأسس التي تقوم عليها التربية. (بشير ،١٩٨٢م)

إن معظم البلدان تعتمد في تنافسها الإجتماعي والإقتصادي والثقافي على تطوير نظمها التعليمية وخاصة في للبحث العلمي الجاد ، فالمعرفة وتطبيقاتها أساس كل تطور ، الأمر الذي جعل من النظام التعليمي أهمية بالغة في حياة المجتمعات المعاصرة .

حيث شهدت العقود الأخيرة اهتماماً متزايداً بالتربية كعامل فعال وحاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن العوامل التي أسهمت في زيادة هذا الاهتمام نزوع علماء الاقتصاد والتعليم إلى قياس العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم قياساً كمياً(ابراهيم عثمان، ٢٠٠٤)

باعتبار مصطلح التعليم مرتبط بالتربية ، فتجميع التعاريف حول مفهوم التربية:

هو كل فعل يمارسه الشخص بذاته يقصد من ورائه اكتساب معارف و مهارات و قيم جديد

لهذا يجب التفريق بين مصطلحي تعليم و تعلم، فهما ملتصقان لدرجة الخلط بينهما.

التعليم عملية يقوم بها المعلم لجعل الطالب يكتسب المعارف و المهارات و بصيغة بسيطة:

المعلم يمارس التعليم و الطالب يمارس التعلم.

التعلـــيم – يرفع الإنتاجية – يرفع الإستثمار والإدخار – يساعد على التغير التكنولوجي

يسهم بالتأثير على المهارات الإدراكية– يسهم بالتأثير على الطموح الشخصي والتنافس والإبداع

تكملة ادوار المدخلات الإخرى في عملية الإنتاج تشجيع اسهام المرأة في النشاط الإقتصادي (العمل بأجر) – ذو علاقة مع توقع الحياة – يخفض الخصوبة (وبحسن استعمال تقنيات منع الحمل) – يرفع تعليم الإبوين، نوعية الطفل وصحته ومكانته اللاحقة – يؤثر على قرار الهجرة وبذلك تزيد الإنتاجية – يساعد على تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص.

والدراسات عديدة لمثل هذه الإرتباطات لكن دون التأكد في كل حين من السببية أو حتى اتجاه العلاقة ومدى فترة الإبطاء.

لأن التعليم حق لكل مواطن، والدولة كفيلة بهذا الحق بحيث لا يقتصر على تلامذة المدارس وطلاب الجامعات فقط، بل يشمل أيضاً مختلف الأعمارو كما أن السياسة **التعليمية** تشمل **الأبعاد الاجتماعية** والتعليمية والتربوية والشرائح **الاجتماعية** والمهنية....والعلمية، فهي:"**اجتماعية** باعتبار أن **التعليم** نظام **اجتماعي** ، يؤثر في المجتمع ويتأثر به .

١,١,٣ أهمية التعليم والتربية

تلعب التربيه دورآ رئيسيآ هامآ في حياة الشعوب جميعا المتقدمة منها والنامية على السواء فقد برزت أهمية التربيه في حياة الشعوب وقيمتها في تطوير هذه الشعوب وتنميتها الاجتماعيه والاقتصاديه وفي زيادة قدرتها الذاتيه على مواجهة التحديات الحضاريه التي تواجهها وتبدو أهمية التربية في الأتي:

١)انها اصبحت استراتيجيه كبرى لكل شعوب العالم

٢)انها عامل هام في التنميه الاقتصاديه والاجتماعية للمجتمعات فالعنصر البشرى أهم ما تمتلكه أي دوله حتى بالنسبة للدول الفقيرة .

٢.١.٣ نظام التعليم

ويشكل النظام التعليمي أحد أهم الأنظمة المجتمعية حيث ظهرت أدوار تخصصات ترتبط بدرجات أعلى من المعرفة والمهارات، مما أدى إلى الحاجة إلى قيام مؤسسات التربية والتعليم بتطور البناء الإجتماعي وحاجاته . فالزيادة السكانية مثلاً ، وما فرضته من تباين في البناء الإجتماعي ، إستلزمت بالضرورة زيادة الإنتاج ، وتحسين وتطوير وسائله ، الأمر الذي يستلزم تطوير المعرفة الإنسانية في أوجه الحياة المختلفة.ولقد أدى هذا إلى عدم قدرة الجماعات التقليدية كالأسرة بالقيام بهذه المهام الجديدة ، مما إستدعى قيام مؤسسات مختصة لهذا الغرض تمثلت في المؤسسات التعليمية .

٣.١.٣ أبعاد التعليم

الأبعاد الاجتماعية :

أ. سيادة القانون على المواطنين جميعاً ، هي الوسيلة لتحقيق العدالة والمساواة بينهم .

ب. احترام الحريات الفردية والجماعية التي كفلها الدساتير في مختلف الدول كما في الدستور اليمني ونصت عليها شريعة حقوق الإنسان ، ضرورة حيوية لبقاء اليمن مستقل .

ج. المشاركة في العمل الاجتماعي والسياسي ، ضمن إطار النظام الديمقراطي البرلماني حق للمواطن وواجبه عليه تجاه مجتمعه .

د. التربية من اولويات الأعمال الوطنية ، فهي ضرورة اجتماعية ، وهي عمل جماعي شامل ، متنوع ومتطور تخططه الدولة وتتحمل مهمة إطار التخطيط العام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتعتمد فيه إلزامية التعليم وتدريجياً حتى بلوغ التلميذ ين الخامسة عشرة ، وهي مرحلة التعليم الابتدائي .

هـ. التعليم حق لكل مواطن ، الدولة كفيلة بهذا الحق بحيث لايقتصر على تلامذة المدارس وطلاب الجامعات فقط، بل يشمل ايضاص مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية والمهنية ومحو امية الكبار .

و. التطوير المستمر للمناهج التعليمية بما يتناسب مع قدرات المواطن الذاتية ومواهبة من جهة واحتياجات المجتمع وسوق العمل من جهة اخرى ، على أن تعطي التربية الصحية والبيئة السكانية الموقع المناسب في المناهج التعليمية .

ز. مشاركة المواطنين كافة في العملية التربوية ، من خلال المؤسسات التربوية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية ، واجب وطني وديني وواجتماعي لتحقيق المصلحة العامة وصيانتها

البعد الاجتماعي – التنموي للتعليم على الفرد :

يضيف التعليم قيمة حقيقية للفرد ويحقق له مكاسب أساسية . مثل القدرة على الكسب والمشاركة الاجتماعية فالتعليم يسلح المرء بالمهارات اللغوية والفنية والاجتماعية . ويولد المكاسب في الدخل بين الاجيال المتعاقبة . ومن المرجح أن يعزز التحرك من فرص الوصول إلى مستوى تعليمي أفضل . خاصة بين الأطفال . والحقيقة أن العديد من الأسر تتحرك واضعة نصب أعينها هدفاً محدداً :وهو الحاق ابنائها بمدارس أفضل وأكثر تقدماً أو أحد الأمرين . وفي كثير من البلدان الآخذة في النمو لايتوفر إلا بالتعليم الأساسي وبمستوى جودة متدن مقارنة بالمناطق الحضرية. وحالياً يشهد العالم تزايد في الطلب على الهجرة الدولية لأغراض تعليمية– وهو مايعرف ب " هجرة المدارس " وهومايدل على إتمام المراحل التعليمية في أماكن المنشأ والمقصد.وقد يتحقق فيه امكانية التحاق الاطفال المهاجرين بالمدارس الحكومية . وبمستوى اداء أعلى من الأطفال المولودين محلياً. وقد تتغير أشكال الالتحاق بالمدارس عند انتقال الأسر ، لعدد من الأسباب من بينها الدخول العالية.

الأبعاد التربوية

تتمثل هذه الأبعاد وفقاً للمعايير والمؤشرات التالية

وواضحة المؤشرات – وثيقة معلنة . **المعيار** : بناء وثيقة لرؤية المدرسة الفعالة

الرؤية. مشاركة الأطراف المعنية في صياغة رؤية -

التعليمية رؤية في العملية - وهي الآمال والطموحات المرجو تحقيقها في العملية التعليمية -

هي : القرارات والفعاليات التعليمية.

– بناء المدارس المناسبة واللائق لاداء التعليم يضمن للطالب تعليم وتعلم .

– نظام التعليم عالي الجودة. يعمل في اطار نظام لامركزية قائم على المشاركة المجتمعية ، بحيث يكون مطور لمجتمع المعرفة في ظل على إعداد المواطنين في ظل عقد اجتماعي .

– معلم متميز بمستوى عال من المهنية والخبرة خلال بيئة مدرسية داعمة للجودة والتعلم ، قادر على التخطيط للدرس والتفكير المتأمل والممارسة الذكية للانشطة .

– الأبعاد الوطنية

أ. اليمن وطن حر مستقل ، وطن متسع لجميع مواطنيه ، واحداً ارضاً وشعباً ، ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور والمعترف به دولياً يدين أبناؤه بالوفاء وبالولاء التام له في إطار وحدة سياسية جامعة .

ب. اليمن بلد عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها ، كما عضو مؤسسوعامل الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج. اليمن جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد ، على العدالة الاجتماعية في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل .

د. التعليم حر في اليمن " مالم يخل بالنظام العام او ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد أو الاديان والمذاهب ولايمكن أن تمس حقوق الطلب لاي جهة إنشاء مدارسها الخاصة ، على إن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية .

هـ. تتحلى اليمن بالقيم والمبادئ والانسانية التي تحترم الانسان وتقيم مكانة العقل وتحض على العلم والعمل والأخلاق . وتعززعلى الانفتاح الروحي والفكري والتميز ، وتنبذ الفكر الناقض للانظمة والتعصب العقائدي المتطرف الذي يقوم على التمييز .

. من موقعه الجغرافي والحضاري اليمني العريق ، بلد الانفتاح على الثقافات العالمية والعلمية ، يتكيف مع مستجدات العصر بما لايتعارض مع التراث والبيئة والقيم اليمنية الأصيلة . وهو في انفتاحه هذا ومشاركته الايجابية في تطوير هذه الثقافات يغنيها ويغتني بها

٣.١.٤ نظريات التعليم والتعلم

نتعرض في هذا الفصل بالتحليل والدراسة للعلاقة بين التربية والتعليم والنظام الإقتصادي ، وللمدارس الفكرية المختلفة التي نظرت للعلاقة بين التربية والتنمية الإقتصادية ، إضافة إلى الحاجة لتنمية الموارد البشرية وكيفية إستخراج العائد في الإستثمار التربوي .

٣.١.٤,١ نظريات التعليم

النظريات الإجتماعية والتعليم :

يكشف تحليل التراث التاريخي والإجتماعي للمجتمع الحديث عن مدى تطور هذا المجتمع بصورة تدريجية خلال القرون الماضية ، التي شهدت تغيرات ملحوظة وسريعة ، جعلت المجتمع الحديث مجتمعاً متميزاً عن غيره من المجتمعات البشرية السابقة ، هذا ما جعل علماء الإجتماع يهتمون بمختلف التنظيمات وعلاقتها فيما بينها .

تتبلور إسهامات على الإجتماع في دراسة النظام التعليمي والتربوي عند مناقشتهم وتحليلهم للعلاقة المتبادلة بين هذا النظام وغيره من النظم الإجتماعية الأخرى ، علاوة على تحليلهم لأهم مكونات هذا النظام والتي جاءت في ضوء معالجتهم لقضايا فرعية مرتبطة به مثل دراستهم للمؤسسات التعليمية أو لوظيفة النظام التعليمي و التربوي ...الخ ويمكن أن نشير فيما يلي إلى

أهم الإتجاهات السوسيولوجية التي ركزت على دراسة النظام التعليمي والتربية العامة .

النظريات الوظيفية :

نعني بالإتجاه الوظيفي Functional Paradigm ، ذلك الاتجاه الذي يشمل النظريات الآتية : النظريات البنائية الوظيفية Structural Functionalist ، نظرية رأس المال البشري Human Capital ، نظرية التطور Evolutionary Theory وتحليل النظم Systems Analysis ، وهذه النظريات – رغم وجود إختلافات كثيرة فيما بينها تكون إتجاهاً واحداً Paradigm – بالمعنى الذي استخدمه توماس كون (T.Kuhn) – وقد هيمن هذا الإتجاه الوظيفي على علم اجتماع التربية هيمنة كاملة منذ مطلع الخمسينات حتى أزمة الستينيات ومازال هذا الإتجاه – رغم أزمته – يمثل العلم السائد في التربية ، وتتفق مجموعة النظريات التي يشملها الإتجاه الوظيفي مع مجموعة من الإفتراضات النظرية تحدد طبيعة المجتمع والتربية والعلم الإجتماعي .(بدران،البيلاوي،١٩٩٧). وتتركز رؤية أصحاب هذا الإتجاه من خلال تصورهم للعلاقة المتبادلة بين القطاع التعليمي والتربوي وبقية النظم الإجتماعية الأخرى ، وخاصة عند طرح أصحابه لكثير من المفهومات الوظيفية التي استخدمها خاصة الرعيل الأول من رواد علم الإجتماع والتي جاءت من منطلق تصورهم الإيديولوجي الذي يركز على أهمية النظام التربوي في المحافظة على النسق الإجتماعي الذي يوجد فيه

هامش: يرى علماء النظرية الوظيفية ان وظيفة المدرسة وأهميتها تغيرت من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة ، ففي المجتمعات التقليدية كانت مسؤولية التنشئة الاجتماعية تقع على كاهل الأسرة في المقام الأول وكان دور المدرسة ثانوياً مقارنة بهذه الأخيرة ، فكانت الأسرة هي التي تغرس ثقافة المجتمع وقيمه وكانت المهن وراثية أما في المجتمعات الحديثة فلم تعد المهن وراثية بل مكتسبة فأصبح يتوقع من المدرسة تزويد الطالب بمختلف أنواع المعارف والمهارات اللازمة لدخول سوق العمل وهذا يعني أن مسؤوليات المدرسة أصبحت أكبر في المجتمعات الحديثة .ولمزيد من التفاصيلأنظر : سلوى عبد الحميد الخطيب ،نظرة في علم الاجتماع المعاصر ،ط١ النيل ، القاهرة ،٢٠٠٢، ص ص (٤٣٤-٤٣٧).

وينقسم هذا الإتجاه إلى أربعة مداخل وهي :

أ. **مدخل الأنساق والبناءات الإجتماعية** Systems Approach & Social Structures :

من أهم رواد هذا المدخل كل من جون ديوي (J.Dewey) ، كارل مانهايم (K.Mannheim) ، دور كايم (Durkheim) و تالكوت بارسونز (T.Parsons)

ويمكن الإشارة إلى تصورات كل منهم بإيجاز شديد كما يلي :

١. جون ديوي (J.Dewey) :

يعتبر ديوي رائد المدرسة البراجماتية الأمريكية في مجال علم اجتماع التربية ، حيث سعى لوضع مجموعة من المؤلفات من أهمها المدرسة والمجتمع ، الديمقراطية والتعليم وركز على دراسة المشكلات الواقعية للتربية والتعليم في المجتمع الأمريكي محاولاً رسم سياسة تعليمية إصلاحية للنظام التعليمي الذي كان يعاني الكثير من المشكلات كما جاء في تصوراته لمعالجة الخلل الوظيفي في دور المؤسسات التعليمية والتربوية ووظائفها الأساسية في عملية التنشئة الإجتماعية ، ومن هذا المنطلق ناقش ديوي إمكانية تحويل المدرسة إلى مصنع أو ورشة صغيرة يتعلم فيها التلاميذ خبرات تفيدهم في حالة خروجهم لسوق العمل المبكر أو خلال المراحل التعليمية اللاحقة ، ومن أهم القضايا التي اهتم بها تحليله لمشكلة التعليم الرسمي وغير الرسمي Formal & Informal Education و دور المؤسسات التربوية في التنشئة إلى جانب المؤسسات الدينية علاوة على تركيزه لكيفية اكتساب التلاميذ المعارف النظرية والعملية التي تكسبهم خبرات تؤهلهم للتكيف في المجال التعليمي والثقافي والعمل على جعل مضمون العملية التعليمية والتربوية ذي أهداف فردية واجتماعية في نفس الوقت .

٢. كارل مانهايم K.Mannheim :

جاءت تصورات مانهايم في النصف الأول من القرن الحالي لتوضح طبيعة تخصصه المهني الأكاديمي كأستاذ لعلم الإجتماع والتربية مما أكسبت تحليلاته الخبرة العلمية والنظرية الأكاديمية ولقد جاءت تصوراته في عدد من المؤلفات مثل الإنسان والمجتمع ، وتشخيص عصرنا ، والحرية والقوة والديمقراطية وركزت هذه المؤلفات جميعها لتأكيد مانهايم على أهمية التربية في الضبط الإجتماعي و دور المؤسسات التعليمية بجانب الأسرة في عمليات تشكيل السلوك الفردي ، ولاسيما أن عملية التعليم والتربية لا تتم إلا في وسط إجتماعي .

من جهة أخرى سعى مانهايم لإستخدام المداخل السوسيولوجية وربطه بين التعليم وقضية الحرية الفردية وضرورة إعطاء الفرد الحرية لتعليم واكتساب المعرفة ، وهذا ما جعله يؤكد العلاقة المتداخلة بين التعليم والديمقراطية والحرية الفردية بصفة عامة ، كما سعى للربط بين التعليم وعملية التخطيط خاصة وأن التعليم يعتبر الوسيلة لظهور المجتمع الديمقراطي وأيضاً ظهور الشخصية الديمقراطية وإلى حدوث عموماً ما أسماه بالتكامل الإجتماعي Social Integration ، وركز على أهمية تطور المؤسسات التعليمية لإنجاز الأهداف العامة الموضوعة للتعليم والنظام التعليمي ككل . (عبدالرحمن ،١٩٩٩)

٣. دور كايم Durkheim :

جاءت تصورات دوركايم للتعليم والتربية وعلاقتها بنظريته العامة حول التضامن الاجتماعي Social Solidarity والتي تندرج عموماً تحت إطار النظرية البنائية الوظيفية العامة ، وجاءت بعض مؤلفات دوركايم لتركز خصيصاً على التربية ، وهذا ما جاء في مؤلفه عن التربية وعلم الإجتماع ، والأخلاق والتربية وتصور عموماً بأن التربية شيء جتماعي ويعمل على تغيير المجتمع ككل ، كما أنها تعد بمثابة الوسط الإجتماعية Social Milieu الذي

يحدد الأفكار والمثل والقيم كما تعتبر التربية الوسيلة التي تعمل على تعزيز وجود المجتمع واستمراره واستقراره ، وهي –التربية– من أهم مكونات ومتطلبات الحياة الجمعية . والتي تؤدي للتنوع وزيادة التخصص في المهن وتقسيم العمل في المجتمعات الحديثة .

كما اهتم دوركايم بدراسة مايعرف بسوسيولوجيا المنهج ومناقشته للمناهج والمقررات الدراسية في النظام التعليمي في فرنسا ، واهتم بدراسة العلاقة بين التلاميذ والمدرسين ووجودهم داخل الفصول الدراسية وأهمية التخطيط العلمي للتربية .

٤. تالكوت بارسونز T.Parsons :

يمثل بارسونز الاتجاه البنائي الوظيفي المحدث نسبياً خاصة أن تصوراته جاءت بعد اهتمامات الرعيل الأول من علماء الإجتماع والعلماء المحدثين في هذا العلم . وسعى لمناقشة التربية في ضوء معالجته لنظريته عن الأنساق الاجتماعية Social Systems التي تندرج تحت النظرية البنائية الوظيفية العامة ، وركز عموماً على جعل النظام التربوي أو التعليمي أحد النظم التي تؤدي إلى الضبط الإجتماعي وإلى حدوث التكامل والتجانس والتعاون والتماثل للقوانين التي تؤدي إلى المحافظة على المجتمع ككل .

ومن أبرز القضايا التي تم معالجتها بواسطة بارسونز تركيزه على قضية المدرسة كطبقة اجتماعية أو ما أسماه في أحد مؤلفاته طبقة المدرسة The School Class وناقش ثقافة هذه الطبقة محاولاً التعرف على الثقافة المدرسية كما ناقش قضية التعليم العالي ودور الجامعة في المجتمع وإعتبارها التنظيم الأم التي تغذي جميع المؤسسات بالفئات المهنية المختلفة . (عبد الرحمن ،١٩٩٨)

ب. **مدخل الفعل الإجتماعي Social Action Approach :**

يرجع هذا المدخل إلى تصورات ماكس فيبر M.Weber وخاصة أنها تلازمه مع الكثير من رواد علم الإجتماع أمثال دور كايم وديوي ومانهايم وغيرهم وجاءت تصوراته حول التعليم في إطار مناقشته لعملية تطور وازدهار الرأسمالية الغربية ككل ، هذا ما طرحه في نظرية الفعل الإجتماعي التي تندرج تحت إطار البنائية الوظيفية فلقد ركز حول جهود الاتجاه العقلاني في المجتمع الحديث الذي يعتمد على التعليم والاهتمام بالعلم والتخصص وظهور مؤسسات تعليمية وتربوية تتسم بالطابع البيروقراطي العقلاني كما حدد طبيعة الموظف المدني (البيروقراطي) الذي يحصل على أعلى الشهادات العلمية والتخصصات الدقيقة والخبرة وغيرها من الخصائص التي تؤهله للحصول على المراكز المهنية في المجتمع الحديث ، علاوة على ذلك فقد اهتم فيبر بدراسة العلاقة بين التعليم والتدريب والعمل على المزيد من اقتناء التخصصات العلمية المطلوبة لعملية التقدم العقلاني الحديث . (المرجع السابق،١٩٩٨)

ج . **مدخل نظرية رأس المال البشري Human Capital Theory :**

تعد هذه النظرية من أشهر النظريات الوظيفية والتي ذاع صيتها طويلاً خلال حقبة الخمسينات والستينات وربما للآن ، وذلك لأن محور التنمية كان هاجساً وطنياً لبلدان العالم الثالث عقب تحررها واستقلالها السياسي .

من الملاحظ أن رجال الاقتصاد بدأوا يدركون في الخمسينيات أهمية التعليم في عملية التنمية الإقتصادية أو ما يسمى "الإستثمار في رأس المال البشري" والبناء المنطقي لنظرية رجال الإقتصاد عن عملية التنمية يعترف بالدور الرئيسي للتعليم لكن الإنفاق العادي في العملية

الإنتاجية وهي الأرض والعمل ورأس المال قد استبعد تقريباً أي بحث جدي في مشكلة التوسع في الموارد البشرية . (بدران ،١٩٩٣)

رغم أن نظرية الاستثمار البشري لم تتبلور كنظرية إلا بأبحاث تيودور شولتز T.Schultz الذي ركز في تحليلاته على تحليل العلاقة بين التعليم والنظام التربوي والنظم الإجتماعية الأخرى ، كما ناقشت مخرجات ومدخلات التعليم وإعداده للقوى العاملة واعتبار التعليم نوعاً من الإستثمار الإقتصادي Economic Investment ، أو اعتبارها ككل جزء من عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وجوهر عملية التنمية الشاملة سواء في المجتمعات المتقدمة أو أيضاً في الدول النامية .(عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ص١٩٣-١٩٦)

من ناحية أخرى اهتمت نظرية رأس المال البشري بالتركيز على عملية إعداد قوى العمل باعتبارها من أهم العناصر المكونة لعمليات الإنتاج ، وحاول أن يبرهن (شولتز) على تحليلاته من خلال دراسته لوضع المجتمعات الرأسمالية الغربية وكيف تم الاهتمام بالمؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات وتخريجها للكوادر العلمية والفنية المؤهلة لإدارة عملية الإنتاج . (عبد الرحمن ، المرجع السابق، ص٣٢٨).

وقد أثار شولتز نقطتين هامتين في مجال الاستثمار في التعليم وهما :

١. تجاهل وإهمال دراسة رأس المال البشري .
٢. العامل المعنوي أو النفسي المتعلق بمعاملة التعليم كاستثمار في الإنسان .

وفي رأي شولتز أن أكبر خطأ أو قصور في الطريقة التي تم التعامل بها مع رأس المال في التحليل الإقتصادي هو إلغاء رأس المال البشري من هذا التحليل ، فقد اعتقد البعض أن اعتبار التعليم وسيلة لخلق وتكوين رأس المال من الأمور التي تقلل من شأن الإنسان وتسيء إلى نفسيته .

ورأى شولتز أن هؤلاء الباحثين قد بنوا اعتقادهم على أساس أن الغرض الأصلي للتعليم وهو الغرض الثقافي وليس الاقتصادي ، فالتعليم في رأيهم ينمي الأفراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين ومسؤولين من خلال إعطائهم فرصة للحصول على فهم القيم التي يؤمنون بها .(راوية ٢٠٠٢،)

وقد أثارت مفاهيم نظرية الاستثمار البشري لشولتز عدداً من الباحثين في مجال الاقتصاد لمعرفة مدى إمكانية تطبيق هذه النظرية في بعض مجالات الاستثمار البشري وأهمها التدريب وقد كانت أبحاث بيكر S.Becker في مجال الاستثمار في التدريب من أهم الإسهامات في مجال الإستثمار البشري ، وقد قام بيكر بتحليل الجانب الاقتصادي للتدريب حيث قسم التدريب إلى عام ومتخصص ، ودرس العلاقة بين الاستثمار في التدريب وإيرادات الفرد وأيضاً علاقة دوران عمل الأفراد المتدربين وتكلفة الاستثمار في التدريب ، وقد دفع الاهتمام بمفاهيم الاستثمار البشري بعض الباحثين ومنهم مينسر إلى محاولة قياس التكلفة والمنفعة الاقتصادية المترتبة عن الاستثمار في التعليم والتدريب ، وقد حدد مينسر ثلاثة أهداف ينبغي تحقيقها من خلال الأبحاث والدراسات في مجال الاستثمار البشري تمثلت في :

- تحديد حجم الموارد المخصصة للتدريب .
- كذلك تحديد معدل العائد على الاستثمار في التدريب .
- وأخيراً تحديد مدى المنفعة المترتبة على تحديد التكلفة والعائد على التدريب في تفسير بعض خصائص سلوك القوى العاملة . (الشيباني ،١٩٨٥)

٢.٤,١.٣ نظريات التعلم

يمكن النظر إلى نظريات التعلم على أنها محاولات منظمة لتوليد المعرفة حول السلوك الإنساني وتنظيمها وتجميعها في أطر من الحقائق والمبادئ والقوانين بهدف تفسير الظاهرة السلوكية والتنبؤ بها وضبطها.

تصنف نظريات التعلم في مجموعتين: نظريات التعلم السلوكية، ونظريات التعلم المعرفية. وتنطلق كل مجموعة منها في تفسيرها لعملية التعلم من جملة افتراضات مختلفة. وفيما يلي عرض (علي ، ٢٠٠١)

نظريات التعلم السلوكية

تشمل النظريات السلوكية فئتين من النظريات هما :

١_ **الفئة الأولى:** النظريات الارتباطية وتضم نظرية ايفان بافلوف في الإشراط الكلاسيكي، وآراء جون واطسون في الارتباط، ونظرية أدون جثري في الاقتران وكذلك نظرية ويليام ايستس. حيث تؤكد هذه النظريات على أن التعلم هو بمثابة تشكيل ارتباطات بين مثيرات بيئية واستجابات معينة . وتختلف فيما بينها في تفسير طبيعة الارتباطات وكيفية تشكلها.

٢- **الفئة الثانية:** النظريات الوظيفية وتضم نظرية ادوارد ثورنديك (نموذج المحاولة والخطأ)، وكلارك هل (نظرية الحافز) ونظرية بروس أف سكنر (التعلم الإجرائي)، إذ تؤكد على الوظائف التي يؤديها السلوك مع الاهتمام بعمليات الارتباط التي تتشكل بين المثيرات والسلوك.(الزغلول ، ٢٠٠٣).

نظريات التعلم المعرفية :

وهي الفئة الثالثة من نظريات التعلم، وتضم الجشطلتية ونظرية النمو المعرفي لبياجيه، ونموذج معالجة المعلومات والنظرية الغرضية لإدوارد تولمان، حيث تهتم هذه النظريات بالعمليات التي تحدث داخل الفرد مثل التفكير والتخطيط واتخاذ القرارات والتوقعات أكثر من الاهتمام بالمظاهر الخارجية للسلوك.(الزغلول ، ٢٠٠٣).

سيكولوجيا التعلم

هو العلم الذي يعنى بدراسة وفهم النواحي النفسية في عملية التعلم. تحاول نظريات التعلم فهم عملية التعليم بشكل أفضل واستخدام الوسائل المتوفرة لزيادة فائدة وجودة عملية التعليم.

أهم متجهات البحوث في مجال سيكولوجيا التعليم هي:

- السلوكية: تقوم على أن كل فعل يقوم به الكائن ؛و من ضمنها التفكير والتعلم؛ هي أنماط سلوكية يكتسبها.
- الإدراكية: و تقوم على فهم العقل والإدراك باستخدام الوسائل والمقاييس العلمية(
- التخطيط أو الضبط الذاتي ودور حول التفكير في عملية التفكير لدى الكائن.
- العلوم العصبية من ناحية عضوية وسريرية.
- سس هذه النظرية (واطسون) في أميريكا، وجاءت كرد على نظريات علم النفس السابقة التي كانت تعتمد على الدراسات والتفسيرات العقلية البحتة التي تفسر السلوك كـ (الغرائز – الشعور – الإرادة – التفكير). يرى أصحاب هذه المدرسة أن موضوع علم النفس هو دراسة السلوك بالملاحظة، لذلك رفضت منهج الاستبطان الذي يعتمد على تأمل الفرد فيما يجري في شعوره وما يدور في باطنه، واعتمدت المدرسة السلوكية التجريب واستخدمت الحيوان في إجراء التجارب من أجل فهم السلوك الإنساني.(سيد محمد خير الله، ١٩٨٣).

إن كل فكرة، وإرادة، واختيار ليست سلوكاً وبالتالي: ليست موضوعاً لعلم النفس.

ومن المدارس التي اهتمت بدراسة علم النفس ولها دراسات هامه في علم النفس ويعود الفضل إلى مدرسة الجشلطت في الاهتمام بدراشة قوانين الادراك، وتوصلت إلى قانونه الأساسي وهو أن "الكل أكبر من مجموع أجزائه " فأنت حين تقرأ كلمتى (باب)،(أب) وهما مؤلفتان من نفس الحروف فأنك لا تدركهما كحروف منفصله وانما كوحدات كليه،وعلى هذا الأساس أمكن التوصل إلى القوانين الأخرى للادراك.

أستخدمت هذه المدرسة أفكار واطسن المتعلق بأثر البيئة على السلوك الإنساني وأن الإنسان صنعة البيئة والتنشئة الاجتماعية ودراسة كل ما هو قابل للقياس والملاحظة والتجريب إلا أنهم أضافوا على ماعتمده واطسن العمليات العقليه والمعرفيه ورؤا أن السلوك محكوم بنتائجه. (سيد محمد غنيم، ١٩٧٨).

نظريات التعلم وأساليب التدريس

تتأثر تفضيلات المدرسين لنظرية في التعلم على نظرية أخرى بأربعة عوامل هي:

١- مستوى الصف الدراسي هام لأن بعض النظريات تؤكد على نمو قدرات تعليمية معينة في عمر معين ويقللون من شأن أخرى في المستويات العمرية الأخرى.

٢- تتطلب الخصائص الفريدة للجماعة الصفية أحيانا أن يبحث المدرس عن طرق تختلف عن تلك الطرق التي سبق أن مارسها وأفادت في مواقف مختلفة.

٣- المنهج التعليمي ولا يكون للمدرسين عادة إلا تأثير محدود في اختيار المواد التعليمية التي يستخدمونها ، ذلك أن هذا القرار كثيراً ما يتخذ من قبل سلطات تعليمية أخرى تحدد المحتوى الذي يعالج ، واستمرار يته الصفية المختلفة وتكلفته . وهكذا نجد أن معظم المدرسين مجبرين على استخدام مواد تعتمد على طريقة معينة في النظر إلى التعلم . ومن الأهمية إذن أن يتوافر لدى المدرسين فهم واضح للاتجاه الذي تعكسه المواد التعليمية التي يستخدمونها ، وينبغي عليهم أيضا أن يقوموا درجة فائدة وجهة النظر هذه كما يرونها.

٤- ينبغي أن يفهم المدرسون الناجحون أسلوبهم الشخصي في التدريس . وعلى سبيل المثال فإن المدرسين الذين يعتقدون أنهم قادة أقوياء في حجرة الدراسة والذين يضبطون التلاميذ ، ويرون المتعلم متلقياً للمعلومات المعروضة أو المقدمة كثيراً ما يفضلون نظرية التعزيز في التعلم ، لأن هذه النظرية تؤكد على أهمية الشخص الذي ينقل المعلومات والذي يدير ويضبط سلوك التلاميذ المسئول عنهم.

وهؤلاء المدرسون كثيرا ما يستخدمون نظرية التعزيز بطريقة فعالة ومنتجة سواء في تعلم المادة الدراسية أو في إدارة الصف وضبطه.

وهكذا فإن جزءاً هاماً من التدريس الناجح يكمن في اختيار نظرية تعلم أو أجزاء من النظريات لتوجيه الممارسة الصفية . وحين يعمل المدرسون هذا ينبغي أن يلموا بالنظريات المتوافرة ، وأن يقرروا أيها يتسق مع التلاميذ الذي يدرسونهم ومع أسلوبهم الشخصي في التدريس والمطابقة الجيدة بين المدرس والنظرية تساعد على نجاح التلميذ.

طبيعة عملية التدريس

تعد عملية التدريس موقفا يتميز بالتفاعل بين المعلم والتلميذ ولكل منهما أدواره يمارسها من أجل تحقيق أهداف معينة . أصبحت عملية التدريس خبرات تعليمية يخطط لها المعلم وينفذها من أجل مساعدة التلاميذ على تحقيق أهداف تعليمية معينة.

يضم الموقف التدريسي عوامل عديدة مكونه لعملية التعليم وهى المعلم والتلميذ والأهداف التعليمية والمادة التعليمية والمكان والزمن المخصص للتدريس والوسائل والأدوات المعينة في تنفيذ الدرس.

من بعض التعريفات التي تعرف عملية التدريس:

١- أنها العملية التربوية التي بموجبها يتطور النشء ويوجه نموه الفكري والاجتماعي والثقافي ليصبح قادراً على القيام بأدواره في بناء شخصيته.

٢- أنها عملية تربوية مهمة تأخذ في الاعتبار مختلف العوامل المكونة للعملية التعليمية ويتعاون من خلالها المعلم والتلميذ من أجل تحقيق الأهداف التربوية المنشودة.

النظرية الترابطية ، هي نظرية تعلم مستخدمة والتي تقوم على فرضية أن المعرفة موجودة في العالم وليس في رأس الفرد بشكل مجرد. وبشكل عام، نظرية النشاط والادراك الموزع هي تخصصات قائمة حول نموذج الترابط، لأنها تعتبر أن المعرفة تتواجد داخل نظم يتم الوصول إليها من خلال أفراد يشاركون في أنشطة ما. لقد أطلق عليها اسم نظرية التعلم في العصر الرقمي، "بسبب الطريقة التي استخدمت لشرح تأثير التكنولوجيا على معيشة الناس، كيفية تواصلهم وطريقة تعلمهم(.المجلة الدولية ، ٢٠٠٥)

جوانب النظرية الترابطية : أحد جوانب الترابطية هو استخدام تشبيه الشبكة ذات عقد

ووصلات كممثل أساسي لفكرة التعلم(دوائر التعلم ،٢٠٠٥) وفي هذا التشبيه، تعتبر العقدة هي

أي شيء تسمح بربطها بعقدة ثانية لتشكل مجمل الشبكة مثل المعلومات والبيانات، والمشاعر

والصور. وبالتالي، يكون التعلم هو عملية خلق وصلات بين الربطات وتطوير الشبكة. وتجدر

الاشارة أن قوة الوصلات قد تتفاوت فيما بينها. وفي الواقع، فإن العديد من هذه الوصلات قد

تكون ضعيفة للغاية.

الترابطية : (المجلة الدولية لتكنولوجيا،٢٠٠٥) الترابطية هو دمج لمباديء بحثت في [نظريات] الفوضى، والشبكات، والتعقيد التنظيم الذاتي. التعلم هو عملية تحدث داخل بيئات غامضة من العناصر الأساسية المتغيرة – وليست كلها بأمرة سيطرة الفرد. لذا، يمكن للتعلم (بتعريفه كمعرفة تطبيقية) أن يتواجد خارج أنفسنا (داخل تنظيم أو قاعدة بيانات (ويتركز عمله على ربط مجموعات من المعلومات المتخصصة، والوصلات التي تزيد معرفتنا هي أكثر أهمية من حالة معرفتنا الآنية.

---

* ظهرت المدرسة السلوكية سنة ١٩١٢م في الولايات المتحدة الأميركية، ومن أشهر مؤسسيها جون واطسون.

مبادىء الترابطية

- التعلم والمعرفة تكمن في تنوع الآراء.
- التعلم هو عملية وصل العقد المتخصصة أو مصادر المعلومات.
- يمكن للتعلم أن يحصل في أجهزة غير البشرية.
- القدرة على معرفة المزيد هو أكثر أهمية من ما هو معلوم حاليا
- هناك حاجة إلى رعاية والحفاظ على الوصلات لتسهيل عملية التعلم المستمر.
- القدرة على رؤية الروابط بين الحقول والأفكار والمفاهيم هي مهارة أساسية.
- الآنية (أي المعرفة الأنية والدقيقة) هو القصد من كل أنشطة التعلم الترابطية.
- صنع القرار هو في حد ذاته عملية تعلم. اختيار مادة التعلم ومعنى المعلومات واردة تتم من خلال عدسة واقع متحول. من المقبول لجواب صحيح الآن أن يصبح خطأ غدا بسبب التغيرات في مناخ المعلومات التي تؤثر على القرار.

وكتلخيص للترابطية، قال داونز: التعليم هو تقديم نموذج وتظاهر، أما التعلم فهو الممارسة والتفكر(داونز، ستيفن ، ٢٠٠٦).

أن العالم قد تغير وأصبح أكثر اعتمادا على الشبكات، ونظريات التعلم التي وجدت قبل هذا التغيير هي أقل أهمية. "ومع ذلك"، "فالمطلوب هو ليس نظرية جديدة قائمة بحد ذاتها للعصر الرقمي، ولكن نموذج يجمع بين النظريات المختلفة للاسترشاد بها في تصميم المواد التعليمية على الانترنت (علي محمد، وأندرسون تيري، إد ،٢٠٠٨) كما ينظر إلى الترابط كفرع من فروع نظرية التعلم البنائي تسمى البنائية الاجتماعية.

طبيعة ومفاهيم النظرية الإجرائية

- السلوك: يعرفه بورهوس فريدريك سكينر بأنه مجموعة استجابات ناتجة عن مثيرات المحيط الخارجي القريب. وهو إما أن يتم دعمه وتعزيزه فيتقوى حدوثه في المستقبل أو لا يتلقى دعما فيقل احتمال حدوثه في المستقبل.
- المثير والاستجابة: تغير السلوك هو نتيجة واستجابة لمثير خارجي.
- التعزيز والعقاب: من خلال تجارب إدوارد لي ثورندايك يبدو أن تلقي التحسينات والمكافآت بصفة عامة يدعم السلوك ويثبته، في حين أن العقاب ينتقص من الاستجابة وبالتالي من تدعيم وتثبيت السلوك.

- التعلم: هو عملية تغير شبه دائم في سلوك الفرد . (الشرقاوي ، ١٩٨٢)

بعض المبادئ في النظرية الإجرائية

- من تجارب المتعلم وتغيرات استجابته.
- التعلم مرتبط بالنتائج.
- التعلم يرتبط بالسلوك الإجرائي الذي نريد بناءه.
- التعلم يُبنى بدعم وتعزيز الأداءات القريبة من السلوك

النظرية السلوكية والتربية

إن أفكار بورهوس فريدريك سكينر وأطروحاته، قد أحدثت عدة تغييرات في التفكير التربوي والبيداغوجي بصفة عامة. فسكينر يعتبر مثلا أن الطفل في البيداغوجيا الكلاسيكية كان يتعلم لينجو من العقاب، مع غياب كل أشكال الدعم.

المضمون المعرفي

- محدد الإثارة: كل مضمون معرفي يقدم للتلميذ لابد أن تتوفر فيه شروط قادرة على إثارة الاهتمام والميول والحوافز.
- محدد العرض النسقي للمادة: ومعناه تفكيك وتقسيم المادة وفق وقائع ومعطيات، مع ضبط العلاقات بين مكوناتها، ثم تقديمها وفق تسلسل متدرج ومتكامل.
- محدد التناسب والتكيف: إن المادة المقدمة للتلميذ يجب أن تتناسب ومستوى نموه من جميع النواحي.
- محدد التعزيز الفوري: كلما تمت الاستجابات الإجرائية الايجابية عند المتعلم كلما وقع التعلم بسرعة أكبر.

نظرية التعلم الجشطلتية

ظهرت المدرسة الجشطلتية على يد ماكس فريتمر، كورت كوفكا وفولف جالج كوهلر هؤلاء العلماء المؤسسون رفضوا ما جاءت به المدرسة الميكانيكية الترابطية من أفكار حول النفس

الإنسانية. فقاموا بإحلال المدرسة الجشطلتية محل المدرسة الميكانيكية الترابطية، وجعلوا من مواضيع دراستهم: سيكولوجيا التفكير ومشاكل المعرفة...

نظريات التعلم – المفاهيم الجشطلتية

- الجشطلتة: هو أصل التسمية لهذه المدرسة، ويعني كل مترابط الأجزاء باتساق وانتظام، بحيث تكون الأجزاء المكونة له في ترابط دينامي فيما بينها من جهة، ومع الكل ذاته من جهة أخرى. فكل عنصر أو جزء من الجشطلت له مكانته ودوره ووظيفته التي تتطلبها طبيعة الكل (Harper ,١٩٥٩)
- البنية: تتكون من العناصر المرتبطة بقوانين داخلية تحكمها دينامياً ووظيفياً
- الاستبصار: كل ما من شأنه اكتساب الفهم من حيث فهم كل الأبعاد ومعرفة الترابطات بين الأجزاء وضبطها.
- التنظيم: تحدد سيكولوجيا التعلم الجشطلتية القاعدة التنظيمية لموضوع التعلم التي تتحكم في البنية.
- إعادة التنظيم: ينبغي أثناء التعلم العمل على إعادة الهيكلة والتنظيم نحو تجاوز أشكال الغموض والتناقضات ليحل محلها الاستبصار والفهم الحقيقي.
- الانتقال: تعميم التعلم على مواقف مشابهة في البنية الأصلية ومختلفة في أشكال التمظهر.
- الدافعية الأصلية: تعزيز التعلم ينبغي أن يكون نابعا من الداخل.
- الفهم والمعنى: يتحقق التعلم عند تحقق الفهم الذي هو مشف استبصاري لمعنى الجشطلت، أي كشف جميع العلاقات المرتبطة بالموضوع، والانتقال من الغموض إلى الوضوح.

التعلم والنظرية الجشطلتية

نظرة المدرسة الجشطلتية للتعلم تختلف عن نظرة المدرسة السلوكية، فإذا كانت هذه الأخيرة، وكما سبق ذكره تربط التعلم بالمحاولة والخطأ والتجربة، فالمنظرون للنظرية الجشطلتية يعتبرون أن التجارب على الحيوانات، لا يمكن تطبيقها على الإنسان، وفي هذا الصدد يقول كورت كوفكا : (koffka ، ١٩٦٥) "يعني في المقام الأول أن لا شيء جديداً يمكن أن يتعلم، وهو استبعاد بعض هذه الاستجابات، وتثبيت ما بقي منها، ولكن ليس لهذا السلوك أي غرض أو

اتجاه، وعلى الحيوان أن يحاول عبثاً... إذ ليس للحيوان أدنى فكرة عن السبب الذي من أجله يتحول سلوكه... إنها تتعلم بطريقة عمياء" .

و هكذا دون ذكر كافة انتقادات الجشطلتيين للسلوكيين، فالتعلم حسب وجهة نظر الجشطلتيين يرتبط بإدراك الكائن لذاته ولموقف التعلم، فهم يرون التعليم النموذجي يكون بالإدراك والانتقال من الغموض إلى الوضوح. فكوفكا يرى أن الطفل يكون له سلوك غير منظم تنظيماً كافياً، وأن البيئة والمجتمع هو الذي يضمن لهذا السلوك التنظيم المتوخى.

إن العلماء الجشطلتيين يرون أن كل تعلم تحليلي ينبني على الإدراك، وهو أيضاً فعل شيء جديد، بالإضافة لإمكانية انتقاله لمواقف تعليمية جديدة الشيء الذي يسهل بقاءه في الذاكرة لزمن طويل...

مبادئ التعلم في النظرية الجشطلتية

نورد بعض مبادئ التعلم حسب وجهة نظر الجشطلت:

١. الاستبصار شرط للتعلم الحقيقي.
٢. إن الفهم وتحقيق الاستبصار يفترض إعادة البنينة.
٣. التعلم يقترن بالنتائج.
٤. الانتقال شرط التعلم الحقيقي.
٥. الحفظ والتطبيق الآلي للمعارف تعلم سلبي.
٦. الاستبصار حافز قوي، والتعزيز الخارجي عامل سلبي.

النظرية الجشطلتية والتربية

ساهمت نظرية التعلم في تغيير وتطوير السياسات التعليمية والتربوية في عدة دول، وذلك في النصف الأول من القرن العشرين الميلادي .تحتكم بيداغوجيا الجشطلت من مبدأ الكل قبل الجزء، الشيء الذي يعني إعادة التنظيم والبنية الداخلية لموضوع التعلم.

لقد استفاد الديداكتيك من النظرية الجشطلتية، فأصبح التعليم يبدأ من تقديم الموضوع شمولياً، فجزئياً وفق مسطرة الانتقال من الكل إلى الجزء، دون الإخلال بالبنية الداخلية، وفي نفس الوقت تحقيق الاستبصار على كل جزء على حدة.

وهكذا فنظرية الجشطلت ساهمت بحد كبير في صياغة السيكولوجيا المعرفية، وبالخصوص سيكولوجيا حل المشكلات...

نظرية التعلم البنائية

نظرية التعلم البنائية(أو التكوينية) (بالفرنسيةLe Structuralisme :) والتي رائدها جان بياجي، نظرية مختلفة عن نظريات التعلم الأخرى. فبياجي يرى أن التعلم يكتسب عن طريق المنبع الخارجي... وهي من أهم النظريات التي أحدثت ثورة عميقة في الأدبيات التربوية الحديثة خصوصاً مع جان بياجي، الذي حاول أنطلاقاً من دراساته المتميزة في علم النفس الطفل النمائي أن يمدنا بعدة مبادئ ومفاهيم معرفية علمية وحديثة طورت الممارسة التربوية. كما أنه طبق النتائج المعرفية لعلم النفس النمائي على مشروعه الابستيمي (الابستمولوجيا التكوينية)، ولمقاربة هذه النظرية البنائية في التعلم سيتم أولاً التعرف على أهم المفاهيم المركزية النتصلة المؤطرة لها، ثم أهم مبادئها، وبعد ذلك سيتم التعرف على الأبعاد التطبيقية لهذه النظرية في حقل التربية.

المفاهيم الملتصقة بنظرية التعلم البنائية

- **مفهوم التكيف:** هنا يعتبر غاية التطور النمائي، وهو أيضاً عملية الموازنة بين المحيط والجهاز العضوي. الذي يهدف للقضاء على حالات اللاضطراب واللاانتظام. وذلك من خلال آليتي التلاؤم والاستيعاب .بمعني الانسجام والتاقلم بين أفراد الجماعات.
- **مفهوم الاستيعاب والتلاؤم:** هو مفهوم أخده بياجي من البيولوجيا .فالاستيعاب هو أن تتم عملية دمج المعارف والمهارات للموضوع في بنيات الذات ضمن النسيج المعرفي حتى تصبح عادة مألوفة.

والتلاؤم هو عملية التغير والتبني الهادفة للحصول على التطابق بين المواقف الذاتية مع مواقف الوسط والبيئة. هو تغيير في استجابات الذات بعد استيعاب معطيات الموقف أو الموضوع باتجاه تحقيق التوازن.

- **مفهوم التنظيم** : دمج المعلومات القديمة للفرد والموجودة في البنية الذهنية مع المعلومات الجديدة التي اكتسبها المتعلم.

- **مفهوم الموازنة والضبط الذاتي:** الضبط الذاتي هو نشاط الذات باتجاه تجاوز الاضطراب، والتوازن هو غاية اتساقه.

- **مفهوم السيرورات الإجرائية:** إن كل درجات التطور والتجريد في المعرفة وكل أشكال التكيف، تنمو في تلازم جدلي، وتتأسس كلها على قاعدة العمليات الإجرائية أي الأنشطة العملية الملموسة.
- **مفهوم التمثل والوظيفة الرمزية:** التمثل، عند جان بياجي، ما هو سوى الخريطة المعرفية التي يبنيها الفكر عن عالم الناس والأشياء، وذلك بواسطة الوظيفة الترميزية، كاللغة والتقليد المميز واللعب الرمزي... والرمز يتحدد برابط التشابه بين الدال والمدلول أما التمثل فهو إعادة بناء الموضوع في الفكر بعد أن يكون غائبا.
- **مفهوم خطاطات الفعل:** الخطاطة هو نموذج سلوكي منظم يمكن استعماله استعمالاً قصدياً، وتتناسق الخطاطة مع خطاطات أخرى لتشكل أجزاء للفعل، ثم أنساقا جزيئة لسلوك معقد يسمى خطاطة كلية. وإن خطاطات الفعل تشكل، كتعلم أولي، ذكاء عمليا هاما، وهو منطلق الفعل العملي الذي يحكم الطور الحسي ـ الحركي من النمو الذهني.

مبادئ التعلم في النظرية البنائية

من أهم مبادئ التعلم في هذه النظرية: التعلم لا ينفصل عن التطور النمائي للعلاقة بين الذات والموضوع؛ التعلم يقترن باشتغال الذات على الموضوع وليس باقتناء معارف عنه؛ الاستدلال شرط لبناء المفهوم، حيث المفهوم يربط العناصر والأشياء بعضها ببعض والخطاطة تجمع بين ما هو مشترك وبين الأفعال التي تجري في لحظات مختلفة، وعليه فإن المفهوم لايبنى إلا على أساس استنتاجات استدلالية تستمد مادتها من خطاطات الفعل؛ الخطأ شرط التعلم، إذ أن الخطأ هو فرصة وموقف من خلال تجاوزه يتم بناء المعرفة التي نعتبرها صحيحة؛ الفهم شرط ضروري للتعلم؛ التعلم يقترن بالتجربة وليس بالتلقين؛ التعلم هو تجاوز ونفي للاضطراب.

النظرية البنائية في حقل التربية

حسب جان بياجي التعلم هو شكل من أشكال التكيف من حيث هو توازن بين استيعاب الوقائع ضمن نشاط الذات وتلاؤم خطاطات الاستيعاب مع الوقائع والمعطيات التجريبية باستمرار. فالتعلم هو سيرورة استيعاب الوقائع ذهنيا والتلاؤم معها في نفس الوقت. كما أنه وحسب النظرية البنائية مادام الذكاء العملي الإجرائي يسبق عند الطفل الذكاء الصوري، فإنه لا يمكن

بيداغوجيا بناء المفاهيم والعلاقات والتصورات والمعلومات ومنطق القضايا إلا بعد تقعيد هذه البناءات على أسس الذكاء الإجرائي.

وعليه، وحسب بياجي، يجب تبني الضوابط التالية في العمل التربوي والتعليمي:

جعل المتعلم يكون المفاهيم ويضبط العلاقات بين الظواهر بدل استقبالها عن طريق التلقين؛ جعل المتعلم يكتسب السيرورات الإجرائية للمواضيع قبل بنائها رمزيا؛ جعل المتعلم يضبط بالمحسوس الأجسام والعلاقات الرياضية، ثم الانتقال به إلى تجريدها عن طريق الاستدلال الاستنباطي؛ يجب تنمية السيرورات الاستدلالية الفرضية الاستنباطية الرياضية بشكل يوازي تطور المراحل النمائية لسنوات التمدرس؛ إكساب المتعلم مناهج وطرائق التعامل مع المشكلات واتجاه المعرفة الاستكشافية عوض الاستظهار؛ تدريبه على التعامل مع الخطأ كخطوة في اتجاه المعرفة الصحيحة؛ اكتساب المتعلم الاقتناع بأهمية التكوين الذاتي (سلسلة التكوين التربوي، ١٩٩٥) إلا أن النظرية الحديثة تقول بأن التعلم الحقيقي لن يتم بناء على ما سمعه المتعلم حتى ولو حفظه وكرره أمام المعلم .. وتؤكد النظرية (البنائية) الحديثة أن الشخص يبني معلوماته داخليا متأثرا بالبيئة المحيطة به والمجتمع واللغة وأن لكل متعلم طريقة وخصوصية في فهم المعلومة وليس بالضرورة أن تكون كما يريد المعلم ... إذن فانهماك المعلم في إرسال المعلومات للمتعلم وتأكيدها وتكرارها لن يكون مجدياً في بناء المعلومة كما يريدها في عقل المتعلم ، فما هو المطلوب من المعلم في النظرية البنائية ؟

المطلوب من المعلم التركيز على(تهيئة بيئة التعلم) و (المساعدة في الوصول لمصادر التعلم)

إذن فالفرق الجوهري أن النظرية التقليدية تعتبر التعلم هو نقل المعلومات إلى المتعلم فحسب بينما النظرية البنائية تعتبر أن التعلم عند هذه النقطة لم يبدأ بعد وإنما يبدأ بعدها فالتعلم هو ما يحدث بعد وصول المعلومات إلى المتعلم الذي يقوم بصناعة المعنى الشخصي الذاتي الناتج عن المعرفة .وقد حدث على إثر تطبيق هذه النظرية تغير كبير في طرق وأساليب التعليم والتعلم وطرق التدريس وبيئته وكذلك في تقويمه والإشراف عليه.

أسس النظرية البنائية

١. يبني الفرد المعرفة داخل عقله ولا تنتقل إليه مكتملة.

٢. يفسر الفرد ما يستقبله ويبني المعنى بناء على ما لديه من معلومات.

٣. للمجتمع الذي يعيش فيه الفرد أثر كبير في بناء المعرفة.

إذن التعلم هو العملية الحيوية الديناميكية التي تتجلى في جميع التغيرات الثابتة نسبياً في الأنماط السلوكية والعمليات المعرفية التي تحدث لدى الأفراد نتيجة لتفاعلهم مع البيئة المادية والاجتماعية.(سلسلة التكوين التربوي، ١٩٩٥)

٣.٤.١.٣ العلاقة بين نظريات التعليم ونظريات التعلم

هناك خلاف في الرأي بين البعض حول العلاقة بين نظريات التعليم والتعلم فهناك من يرى أن البحث السيكولوجي يختلف عن البحث التربوي اختلافاً منهجياً وهذا الرأي يؤكد بأنه لا توجد علاقة بين نظريات التعليم ونظريات التعلم ، وهناك رأي آخر يرى أن هذين النوعين من النظريات يعتمد كل منهما على الآخر مع أن لكل منهما اتجاهه ونموه للمستقبل ، ولكنهما يتبادلان الأفكار وكثيرون الذين يعتقدون بأن نظريات التعلم تمثل المصدر الأول الذي تشتق منه نظريات التعليم.

طبيعة عملية التعلم

التعلم يعنى عند كثير من الناس أنه اكتساب معرفة ومهارات . تعرف عملية التعلم بأنها تلك العملية التي تؤدى إلى تغير في أداء الفرد وتعديل في سلوكه عن طريق التمرين والخبرة كما يمكن أن تعرف بأنها تلك العملية المسؤولة عن النمو المطور للفرد ، وتحسينه المستمر بحيث يمكنه التكيف مع بيئته.

٤.٤.١.٣ التخطيط التربوي والتعليمي

يعد التخطيط سمة ملازمة للحياة البشرية ، سواء في صورتها البسيطة أو المعقدة ، فالإنسان ينظم حياته وأولويات عمله وفق تصور معين يضعه لنفسه ويسير عليه ، وذلك في ضوء ظروفه المادية والاجتماعية ، وكذلك الجماعة الصغيرة كالأسرة تدير حياتها وتنظمها وتخططها

وفق مواردها واحتياجاتها وأولويات الأنفاق ...من هنا نلاحظ عملاً إنسانياً مرتبطاً بوجود الإنسان والجماعة .(بدران ، ومحفزظ ، ١٩٩٣)

ولما كانت عمليات المواءمة بين احتياجات المجتمع وموارده لها صفة الاستمرارية وخاصة في المجتمعات النامية والتطورة فإن التخطيط أصبح عملية ضرورية في كل وقت ، حيث أصبح من اللازم وضع خطة شاملة بتعاون الأفراد على تحقيقها وعلى توفير أحسن المستويات في الإنتاج وأداء الخدمات لها، مع إكساب تلك العملية صفات الثبات والاستمرار والنمو إذا أمكن ذلك .

ومن الجدير بالذكر أن نؤكد أن التخطيط التربوي ولد في قلب التخطيط الاقتصادي ، ونشأ نتيجة لشعور هذا التخطيط الاقتصادي بعجزه وعدم قدرته منفرداً في تحقيق أهدافه ، إذا لم يدخل في حسابه العنصر البشري ومايحتاج إليه من إعداد وتربية ، وهناك العديد من الدراسات التي نشأت نتيجة لظهور التخطيط الاقتصادي ، والتي أكدت دور التربية والتعليم في التنمية ودور التخطيط التربوي في التخطيط الاقتصادي ، ولقد برهنت الدراسات أهمية رأس المال البشري في أي عملية تنمية اقتصادية أو اجتماعية ، وابرزت دور إعداد الطاقة العاملة في تنمية الإنتاج بل قاست العائدات الاقتصادية للتربية وللإعداد وماينجم عنهما من زيادة في الدخل القومي .

ومن هنا فإنه يجب الإشارة إلى التباينات الأساسية بين التخطيط التربوي والتخطيط التعليمي ، فالفرق بين التخطيط التربوي والتخطيط التعليمي كافرق بين مفهوم التعليم ومفهوم التربية فالتخطيط التعليمي يختص بكل مايتم داخل النظامالتعليمي ، حين أن التخطيط التربوي أشمل وأعم ، حيث يضم إلى جانب النظام التعليمي جميع المؤسسات التي تقوم بعملية التربية خارج التعليم – الأسرة ، مؤسسات الثقافة والإعلام ، المؤسسات الدينية ، النوادي الرياضية ،

السينما، والمسرح ... – في كل متكامل غرضه التنمية الشاملة للفرد في مختلف مكوناته الشخصية وأبعادها المجتمعية وتنمية هذا المجتمع .(البوهي ، ٢٠٠١)

ويمكن تعريف التخطيط التربوي من خلال ماسبق بأنه :" التنبؤ بسير المستقبل فيالتربية والسيطرة عليه من أجل الوصول إلى تنمية تربوية متوازنة إلى الربط بين التنمية التربوية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .(بدران ،ومحفوظ،المرجع السابق،ص ٣٦٦)

أما التخطيط التعليمي فيعرفه سيف فهمي بأنه : " العملية المتصلة المنتظمة التي تتضمن أساليب البحث الاجتماعي ومبادئ وطرق التربية وعلوم الإدارة والاقتصاد والمالية ، وغايتها أن يحصل التلاميذ على تعليم كاف ذي أهداف واضحة وعلىمراحل محددة تحديداً تاماً ، وأن يمكن كل فرد من الحصول على فرصة ينمي بها قدراته وأن يسهم إسهاماً فعالاً بكل ما يستطيع في تقدم البلاد في جميع النواحي .(علي سعيد، ١٩٩٦)

وفي العصر الحديث ظهرت مشكلات عدة واجهت مجتمعات العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء حتمت الأخذ بالتخطيط التربوي، ومن بين المبررات التي أستدعت الأخ بهذا النوع من التخطيط ميلي :

١ -حاجة التخطيط الاقتصادي للتخطيط التربوي لتلبية حاجة الاقتصاد من العنصر البشري.
٢ -الزيادة السكانية السريعة وما ارتبط بها من تزايد الطلب على التعليم بأنواعه المختلفة ، مما استلزم التخطيط لاستيعاب هذه الزيادة في النظام التعليمي .
٣ -إدراك أهمية التربية كأداة لتنمية قدرات الإنسان وإمكاناته وتحسين حياته والتكيف مع التغيرا ت العميقة في المجتمع المعاصر .

٤ -تحول النظرة من التعليم بوصفة خدمة استهلاكية إلى كونه عملية استثمار يفوق عائدها أي مشروع اقتصادي ، مما دعا إلى توظيف أمثل لنفقات التعليم لتحقيق أعلى عائد ممكن له .

٥ -ضرورة تحقيق التكاملبين أنواع التعليم ، مما يستلزم التخطيط لتقديم حلول شاملة لأنواع التعليم ومشكلاته من بينها :

أ) ضرورة التوازن بين مراحل التعليم المختلفة .

ب) تحقيق التوازن بين فروع التعليم سوء النظري أو التطبيقي .

ت) تحقيق التوازن بين الخدمات التعليمية في مختلف المناطق أو بين الإناث والذكور .

٦ -طول فترة إعداد القوة البشرية يستوجب تخطيط التعليم تخطيطاً طويل المدى لضمان التأهيل المواكب للاحتياجات كماً وكيفاً.(البوهي ، مرجع سابق،ص ص٢٠-٢١)

ومن بين أهداف التخطيط التربوي مايلي:

١ -تحديد الأهداف التربوية ووضع مايقبل منها في صورة تكون قابلة للقياس.

٢ -اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير والقرارات اللأزمة لتحقيق أقصى مايمكن من هذه الأهداف التربوية.

٣ -تحديد المدى الزمني اللازم لإنجاز هذه الاهداف ، وإذا كانت الفترة الزمنية طويلة المدى فمن الأفضل محاولة تقسيمها إلى مراحل زمنية متوسطة أو قصيرة الأجل .

٤ -استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة ، سواء كانت بشرية أو مادية أو فنية أفضل استخدام للوصول إلى أقصى استفادة ممكنة من هذه الموارد والامكانات .

٥ -استخدام مايسمى بمفهوم التغذية الراجعة ، لكي يصبح التخطيط عملية متكاملة ومتصلة ، فالتخطيط كوسيلة لإنجاز الأهداف التربوية يتطلب إعادة النظر من وقت لآخر أثناء مرحلة التنفيذ ومتابعة الخطة التربوية للتغلب على المشكلات والمعوقات التي تظهر وتحول دون نجاح التخطيط من تحقيق الأهداف .

ومن بين صعوبات التخطيط التربوي ومشكلاته ، مايلي :

١ -صعوبات ناشئة عن علاقة التخطيط التربوي بالتخطيط التنموي (الاقتصاد) حيث إن من وظائف التربية المحافظة على الثقافة ودورها القيمي الحضاري التي تنسجم مع التطور المادي الصرف للاقتصاد وإخضاع كل شئ للقياس والحساب .

٢ -بطء استجابة التربية للتغيرات السريعة في المجتمعات ، مما يحول خطط التربية إلى خطط للأنعاش دون جدوى لزيادتهانظراً للسرعة الهائلة للتقدم العلمي والتكنولوجي .

٣ -اتساع مجال التربية يجعله يحتوي على خليط غير متجانس من العاملين المختلفين في الفكروالمستوى الثقافي والاجتماعي .

٤ -صعوبة تحديد مواصفات المهن والوظائف التي يجب أن تتوافر في الخريجين مستقبلاً .

٥ -عدم وجود معلومات دقيقة عن احتياجات القطاعات المختلفة مستقبلاً. (البوهي، مرجع سابق ، ٣٦-٣٧)

خلاصة

إن العمل مع أناس متعلمين يزيد من إنتاجية الفرد ، فالعائد الاجتماعي كبير حتى لو كان العائد الفردي منخفضاً ، ونظراً لأن التعليم لا يعد سلعة عامة بحتة ، لذا يمكن للسوق تنظيم وتقديم تعليم جيد ومتطور إلا أن الآثار الإيجابية الخارجية للتعليم تجعل من المنطقي والمبرر من وجهة نظر المجتمع ككل دعم وتمويل هذا الأخير – التعليم –.

كما أن التعليم يخدم غرضاصاجتماعياً هاماً ، فلا ينظر إليه على أنه وسيلة لزيادة المهارة التي تتطلبها عملية التنمية لكنه إيضاً وسيلة لمنح أفراد المجتمع التقدم المادي والاجتماعي ، فاللتعليم دور هام في خلق الإنسان النافع المنتج والمواطن الصالح ، فكلما زاد عدد المتعلمين أرتفع مستوى التفكير العلمي المنطقي لدى أفراد المجتمع ، مما يساهم في عملية التغيير الاجتماعي التي تشكل الشرط الضروري للتحضر والتنمية في المجتمع .

فالتعليم من وجهة النظر الاقتصادية يعد سلعة استثمارية واستهلاكية خاصة وعامة في الوقت نفسه ، فهو سلعة إستهلاكية خاصة لمنافعه المباشرة حيث يشبع حاجة لدى الفرد في المعرفة ، وسلعة استثمارية خاصة لأنه يعود على الفرد بزياده في الدخل عن طريق تحسن قدرة الفرد الإنتاجية ، وهو سلعة عامة نظراً لما له من آثار خارجية مفيدة للمجتمع لذا لايترك عادة لإقتصاد السوق .

٢.٣ التعليم في الجمهورية اليمنية

التعليم هو بناء الفرد ومحو أمية المجتمع وهو المحرك الأساسي في تطور الحضارات ومحور قياس تطور ونماء المجتمعات فتقيّم تلك المجتمعات على حسب نسبة المتعلمين بها.

وقد ذكر العلّامة ابن خلدون في مقدمته أن "الرحلة في طلب العلوم ولقاء المشيخة مزيد كمال في التعليم" وقال : " العلم بحلو صفحات الصواب ويصقل ". (ابن خلدون ، ٢٠٠٦).

يُعتبر التعليم عنصرا أساسيا للتنمية، فهو يساعد على تمكين الناس من أسباب القوة وتدعيم البلدان. وهو من بين أقوى أدوات خفض أعداد الفقراء والحد من التفاوتات، فضلاً عن أنه يرسي أسس النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة .

يعتبر التعليم حق للجنسين كما جاء في الدستور اليمني في المادة (٤٥) وهوأحد الأهداف الإنمائية للالفية، كما يؤكد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التنمية البشرية على أن" التنمية المستدامة لا يمكن اختزالها في البعدين الاقتصادي والسياسي، بل يجب كذلك مراعاة الأبعاد الثقافية والاجتماعية والإيكولوجية والإنسانية والروحية، مما يجعل دور التعليم حاسماً بقدر أكبر، ويعد الحد من الفقر والقضاء على الجوع وتوفير التعليم للجميع وزيادة المستويات التعليمية للشباب وتعزيز المساواة بين الجنسين، في المجتمع.

١.٢.٣ أهداف السياسة التعليمية في اليمن

لقد صاغت الحكومة اليمنية أهداف السياسة التعليمية على النحو التالي :

– يعد التعليم إستثماراً بشرياً تنموياً بعيد المدى، وحقاً إنسانياً مشروعاً تكفله الدوله وتيسره لجميع أبناء المجتمع .

– التعليم بكافة مراحلة هو مجاني تكفله الدولة ، وتحقق الدولة هذا المبدأ تدريجياً وفق خطة يقرها مجلس الوزراء .

– تعمل الدولة على تحقيق العدالة الإجتماعية ، وتكافؤ الفرص في التعليم ، ومراعاة الظروف الإجتماعية والإقتصادية التي يقف عائقاً أمام بعض الاسر للإستفادة من حق أبنائهم في التعليم.

– إعتناء الدولة بالرعاية الصحية المدرسية في مختلف المراحل التعليمية .

–التوسع في بناء المدارس ، وتوفير مدخلات تعليمية من مدرسين ووسائل وخدمات تساعد في الحصول على مخرجات تعليمية تؤثر في إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية المطلوبة .(باهود ، ٢٠٠٣، ٨٢)

وتسعى الحكومة اليمنية لتحقيق هذه الأهداف من خلال عناصر العملية التعليمية (الطالب والأسرة– المعلم – تقنيات ووسائل التعليم – الإدارة المدرسية – المدرسة – والكتاب المدرسي.

وهناك مواد تعليمية ضرورية جدا و هي مواد مشتركة في جميع مدارس للمراحل الأساسية في دول العالم و تعتمد عليها وزارات التربية والتعليم لتوسيع مدارك و مفاهيم الطلبة و تدفعهم نحو الابتكار والإبداع و الاطلاع على الثقافات الأخرى و تبرز مواهب و طاقات الطلبة و هي : الرياضيات ، العلوم ، اللغة الإنجليزية ، والحاسب الآلي والتربية الوطنية.

وهناك أساسيات تعليمية مهمة وهي: النشاط المدرسي ، الإرشاد الطلابي ، الواجب المنزلي ، دروس التقوية ، التقويم المستمر، الإختبارات والصحة المدرسية.

إن التعليم يمثل البوابة التي من خلالها يخطو المجتمع نحو تطوير الحياة فيه ، والمشاركة الفاعلة في إيجاد الحلول والقضايا والتحديات التي تواجه البلاد سواء كانت فكرية أو اجتماعية أو اقتصادية أو تنموية عامة. لذلك فقد ركزت خطط التنمية وبرامج الحكومات اليمنيةالمتعاقبة على الأهتمام بالتعليم بمختلف مراحله وأنواعه ووضعته في سلم أولوياتها لبناء الإنسان اليمني

المتزن روحاً وفكراً وعلماً ومعرفة ، معتزاً بهويته ومتسلح بالقدرات والمؤهلات التي تمكنه المشاركة في عملية التنمية بفاعلية .

إن المسألة الجوهرية ليست في إقرار الأهمية التي يحتلها التعليم بل في الدور الذي يقوم به ، وكيف يمكننا تقييم الواقع التعليمي في مؤسساتنا التربوية والتعليمية وصولاً إلى تحقيق أكبر درجة من الفعالية والكفاية الإنتاجية ضمن عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك رصد آثار التعليم ونظمه ومناهجه ووسائله وكيف نعالج بهذه المنهجية قضايا الحاضر والمستقبل .وعلى الرغم مما تحقق من إنجازات في قطاع التعليم والتدريب إلاأننا نرى أن نوعية مخرجاته لازالت غير متسقة مع حجم الدعم والرعاية التي تحظى بها من قبل الدولة ، ولا مع الأدوار والصلاحيات الممنوحة للقائمين على إدارة شؤون هذه المؤسسات ، الأمر الذي يحتم على ضرورة تحمل قيادات تلك المؤسسات المسؤلية والامانة باقتدار وجعل التعليم العام والعالي متقدماً ومتطوراً ونوعياً باحثاً عن الايجابيات وتجاوز السلبيات ، والإجابة عن العديد من الأسئلة حول قضية التعليم ومايكتنفها من قصور.

أن اليمن تواجه تحديات جسيمة أمام سعيها لتطور والتنمية من خلال التعليم والقوى البشرية ، وتتجسدهذه التحديات في عوامل عدة أهمها: تكمن في السياق الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي .

٢.٢.٣ العوامل الجغرافية

التي تلعب دور في وجود اعباء مستمرة وتعيق عملية التخطيط الحضري والريفي على السواء ،حيث تشكل الطبيعة المتباينة للتضاريس الأرضية، والتوزيع المتبعثر الشديد للسكان والبنية التحتية الرديئة أكبر تحد للجهود الحكومية المعنية بالتواصل وتقديم الخدمات العامة حيث أن الغالبية العظمى من السكان يقيمون في ١٦٠ ألف مجتمع متناثر عبر مختلف المناطق الطبوغرافية، مما يجعل تقديم الخدمات أمراً في غاية الصعوبة. وبالنسبة لتوفير البنية التحتية وتقديم الخدمات، فإن ذلك يعد أمرًا جدياً وغير كاف نسبياً حيث تقدم بشكل غير منتظم.

النمو السكاني : حيث بلغ عدد سكان اليمن عام ٢٠٠٧ ، ٢٢,٣مليون نسمة . وخلال العقد المنصرم، نجد أن معدل الخصوبة والنمو السكاني قد شهد انخفاضاً، إذ انخفض إجمالي الخصوبة البالغ ٨,٧ طفل لكل امرأة في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي إلى ٥,٩ في أوائل الألفية الجديدة. كما انخفضت معدلات النمو السكاني من ٤,٨% سنوياً في أوائل التسعينيات من القرن الماضي إلى ٣% في أوائل الألفية الجديدة. غير أن اليمن ما زال بواحد من أعلى معدلات الخصوبة وكذلك بواحد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم. وفي حالة استمرار النمط الحالي للنمو، فإنه من المتوقع أن يرتفع عدد سكان اليمن لأكثر من الضعف ليبلغ ٤٧ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٤٠ . (تقرير اليمن، ٢٠١٠).

ارتفاع نسبة الأطفال والشباب بين السكان مما يشكل تحدياً مستمراً للتوسع في التعليم خلال العقود القليلة القادمة. ففي عام ٢٠٠٧ ، كانت أعمار (٧٠% تقريباً)أو ما يبلغ ١٥ مليون شخص من عدد سكان اليمن البالغ ٢٢ مليون نسمة أقل من ٢٥ عاماً. وقد تراوحت أعمار أكثر من ثلث هذا العدد (نحو ٥,٦ مليون شخص مابين ٦ أعوام إلى ١٤ عاماً، مما يقابل الفئة العمرية للتعليم الأساسي (الصفوف ١–٩) بحلول عام ٢٠١٥) العام المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن المقدر أن يصل عدد الشباب تحت ٢٥ عاماً إلى ١٨ مليون شخص؛ ستتراوح أعمار ٦ ملايين شخص منهم بين ٦ أعوام و ١٤ عاماً مما يبرز التحدي الجسيم الذي يواجهه نظام التعليم فيما يتعلق بتوسيع نطاق توفير التعليم لتعميم تغطية التعليم الأساسي. وهناك ارتفاع في معدلات النمو السكاني بصفة خاصة في عدد قليل من المدن الكبيرة جراء الهجرة من الريف إلى الحضر.(الجهاز المركزي للإحصاء: تعداد ٢٠٠٤)

٣.٢.٣ تاريخ التعليم في اليمن

لليمن تاريخ عريق في العملية التعليمية إلّا أن الجزء الغالب عليه كان ذا طابع ديني وتربوي بحت.ويمكن القول بأن التعليم في اليمن كان مرتبطاً بالدويلات التي حكمتها. فقد أنشئت قرابة ١٣ مدرسة تعليمية أثناء حكم الأيوبيين لليمن، توزعت في كل من تعز، زبيد، إب، أبين، ويعود إليهم الفضل في إدخال نظام المدارس بالمفهوم الحديث تقريباً. في عهد الدولة الرسوليةتم بناء

قرابة ٤٠ مدرسة تركزت في المناطق السابقة إضافة إلى عدن.تلى ذلك بناء بعض المؤسسات التعليمية خلال فترة العثمانيين، قيل أنها تميزت بتشييد بعض المشفيات. في عهد ولاية حسين حلمي باشا سنة ١٨٩٥تأسست إدارة للمعارف والمكاتب ودار للمعلمين ومكتب الصنائع، وأنشئت خمس مدارس للصناعة وتعليم الأيتام والفتيات في كل من صنعاءوأبها (الأخيرة أصبحت ضمن الملكية السعودية بعد معاهدة الطائف).

بعد ذلك جاء دور المملكة المتوكلية ولكن بأسلوب أبطأ من سابقيه يرجح أسبابها خشية الإمام يحيى حميد الدين من التأثير الخارجي على اليمن فأسس في عهده المدرسة العلمية أو كلية دار العلوم في ١٩٢٥م في ما يعرف اليوم بميدان التحرير بصنعاء لكنها اقتصرت على ذوي المراكز الاجتماعية العليا وكانت تشبه في مستواها جامعة الأزهر في القاهرة .في نفس العام، أنشأ الإمام أيضا مدرسة أو مكتب دار الأيتام بصنعاء وتماثل في مستواها المدارس الإبتدائية حالياً (الأغبري ، ٢٠٠٢)

في جنوب اليمن كانت بعض المدن مثل سيئون، تريم، وغيل باوزيرقد لعبت دوراً متميزاً في نشر العلم والمعرفة ممثلة فيما يعرف بالرباط وهو مؤسسة تعليمية للتزويد بعلوم في العقيدة والشريعة الاسلامية واللغة العربية. أما في عدن فقد انتشر فيها التعليم الحر أو ما كان يعرف بالكتاتيب حيث يقوم بها معلمون دون خضوعها لرقابة حكومية سيما أن الاحتلال البريطاني لها كان قد عزلها حتى عن الحركة التعليمية واقتصر التعليم طوال فترة الاحتلال على بضعة مدارس وكليات كان أبرزها كلية أبناء المشايخ عام ١٩٣٧ وكلية عدن (ثانوية عدن حالياً) عام ١٩٥٦.(كرامة ، ١٩٩٤).

عانى المجتمع اليمني تخلفاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وذلك نتيجة للجمود والعزلة اللتين عاش فيهما قبل ثورة ٢٦ سبتمر ١٩٦٢م ثم الحرب الاهلية التي عانى منها الكثير لمدة ثماني سنوات بعد الثورة. ونظرا لقصور امكانيات اليمن الفنية والمادية في مجال التربية والتعليم بعد ثورة ١٩٦٢ فقد كانت الحاجة ملحة الى معونة جمهورية مصر العربية والدول العربية الشقيقة في تنظيم وتطوير العملية التعليمية والوصول بها الى المستوى اللائق وقد أمدت مصر اليمن باول بعثة تعليمية في مارس ١٩٦٣ بعد قيام الثورة باشهر معدودة وكان عدد اعضائها ٥١

خبيراً ومدرساً. وبدأت عملها فور وصولها ورأت ان تكون الفترة الباقية من السنة الدراسية ١٩٦٢- ١٩٦٣ فترة انتقال وتصنيف الطلاب حسب مستوياتهم التعليمية بقدر الامكان. وكانت نتيجة هذا التصنيف انشاء ثلاث مدارس اعدادية في كل من صنعاء وتعز والحديدة جمعت الطلاب الذين وصلت مستوياتهم الى هذه المرحلة او قرابتها. وعمل بهذه المدارس ٣٢ مدرساً مصرياً كما وزع ١٤ مدرساً على سبع مدارس ابتدائية في المدن الثلاث صنعاء وتعز والحديدة ليدخلوا فيها التنظيم المدرسي الحديث ويعملوا على تطويرها. واستطاعت وزارة التربية والتعليم في اليمن بجهود هؤلاء الاخوة المعلمين ان تعقد في نهاية العام الدراسي امتحان شهادة اعدادية مؤقتة في يونيو ١٩٦٣ وقد حصل عليها ١٠٠ طالب من المنتظمين والمنتسبين.(وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٢)

وبدأ تطوير التعليم في جنوب اليمن في عام ١٩٦٧ بعد انسحاب البريطانيين من البلاد، حيث عقد اول مؤتمر تربوي عام ١٩٦٨م بغرض الاهتمام بالتعليم الوطني وترتيب أوضاع التربية . وخلال الاحتلال البريطاني للجنوب، كان التعليم متاحاً في عدن فحسب. وكانت توجد مدارس ابتدائية ومتوسطة في كل ضاحية صغيرة وماكانت تسمى استيمر بوينت، وكريتر، والشيخ عثمان إلخ. وكانت هناك مدرسة ثانوية للفتيات فحسب في خورمكسر ومدرستان خاصتان في كريتر.وخلال السبعينات من القرن الماضي، تم إعداد عدة خطط للتعليم للجمهورية اليمنية الجديدة. وتبنى الشمال النظام التعليمي ٦-٣-٣ (٦ سنوات للتعليم الابتدائي، و٣ سنوات للإعدادي، و٣ سنوات للثانوي). وتبنى الجنوب أيضا نفس النظام التعليمي، لكنه تغير إلى ٨-٤ (٨سنوات للتعليم المندمج و٤ سنوات للتعليم الثانوي). وكان أمام الطالب في التعليم الثانوي الاختيار بين التعليم الأكاديمي أو المهني أو الفني أو تدريب المعلمين.وبعد توحيد شطري اليمن الشمالي والجنوبي في عام ١٩٩٠، تم دمج هذين النظامين التعليميين في نظام واحد، وتم تبني نظام ٩-٣ (٩ سنوات من التعليم الأساسي، و٣ سنوات من التعليم الثانوي). وإلى جانب ذلك، تم تقسيم الدراسة إلى قسمين علمي وأدبي في الصفين ١١ و١٢.

بعد استقلال اليمن بشطريه، تسارعت العملية التعليمية وخاصة في المجالات العلمية والمعرفية غير الدينية مثل الزراعة، التجارة والصناعة، واتسمت بالاعتماد على الذات ويمننة المناهج وإنشاء جامعات كان أبرزها جامعة صنعاء وجامعة عدن أواخر ١٩٧٠م. وبعد قيام الوحدة بين

شطري اليمن عام ١٩٩٠م، تزايد عدد الجامعات والكليات ليتخطى عشر جامعات حكومية وأهلية قبل دخول الألفية الثانية. (كرامة ، ١٩٩٤)

يعود نشوء نظام التعليم والتدريب في اليمن إلى بداية الستينيات . وقد أقرت اليمن كغيرها من الدول النامية ، مبادئ أحقية التعليم للجميع ، تكافؤ الفرص ، والعدل والمساواة في توفير الفرص التعليمية والتريبية . وبالمقابل حدث إقبال شعبي ، وطلب أجتماعي كبيرين على التعليم مما حدا بالدولة ، بالتعاون مع المجتمع ، إلى التوسع في انشاء المؤسسات التعليمية لالحاق الاطفال بالمدراس وتوفير الفرص التعليمية والتدريبية . ولم يكن توسع نظام التعليم والتدريب ، في الحقيقة ، توسعاً افقياً وحسب ، بل توسع هذا النظام توسعاً رأسياً ، حيث أصبح اليمن في الوقت الراهن يمتلك نظاماً تعليمياً مكتملاً بدءاً من رياض الأطفال والتعليم الاساسي ، وحتى التعليم العالي والجامعي مروراً بالتعليم الثانوي ، والتدريب الفني والمهني ومعاهد لإعداد وتدريب المعلمين . (الأغبري ، ٢٠٠٢)

إن جهود اليمن ، لتوفير الفرص التعليمية ، لم تقتصر على الصغار والشباب ، بل امتدت تلك الجهود لتوفير فرص التعليم والتدريب لكبار السن حيث توجه الاهتمام نحو تأسيس برامج لمحو الامية وتعليم الكبار والتدريب الاساسي ، وذلك لاتاحة فرص التعليم والتدريب للسكان الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بنظام التعليم والتدريب النظامي أو تسربوا منه .

٤.٢.٣ التشريعات التربوية الاساسية

نصت الدساتير اليمنية على حق الشعب في التعليم ومن اهمها الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧٠ فقد نص في مادته رقم (٣٢) على (ان التعليم حق لليمنين جميعا تكلفه الدولة بانشاء المؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيه بحسب الامكانيات) وعليه لقد انشأت وزارة التربية والتعليم بموجب القرار الجمهوري رقم ١٦ لعام ١٩٦٣ من خلال دستور ١٩٦٣ والذي حدد اختصاصات ومهام وزارة التربية والتعليم واهمها (اقتراح السياسة التعليمية ووضع الخطط والمشروعات والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه السياسة) ثم ترجم هذا القرار على المستوى العملي فصدر القرار الوزاري رقم ١ لسنة ١٩٦٣ الذي حدد الادارات والاقسام والوحدات الأساسية ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم مع تحديد اختصاصاتها وصلاحياتها وعدلت هذه

اللوائح في ٩-١١- ١٩٦٦ كما اعقبت هذا القرار الوزاري قوانين التعليم العام صدرت في فبراير ١٩٦٤ ويونيو ١٩٧٤ كما صدر قرار جمهوري بقانون لسنة ١٩٦٥ خاص بتحديد اغراض البعثات وانواعها وتكوين لجنة البعثات وتحديد اختصاصاتها . ثم صدر قرار جمهوري بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم شئون البعثات والمنح والاجازات الدراسية الخاصة بموظفي الدولة كما استصدرت الوزارة قرار جمهوريا عام ١٩٦٩ بشان النقص في المعلمين ويقضي القراربأن يعمل كل خريج من اي جامعة او معهد عال مدرسا لمدة سنتين في حقل التربية والتعليم قبل ان يلتحق بأي مؤسسة او مصلحة اخرى كما يقضي بأن يعمل كل من يحصل على الثانوية العامة سنة كاملة في حقل التدريس قبل التحاقه بالدراسة الجامعية اما بالنسبة لخريجي دور المعلمين والمعلمات فقد نص القرار على ان يعملوا مدة ثلاث سنوات في حقل التدريس قبل ان يلتحقوا بأي مستوى تعليمي آخر .

في عام ١٩٧٠ صدر قرار جمهوري بالقانون رقم ٣ لمحو الامية وتعليم الكبار وتنص مادته الاولى على تشكيل هيئة باسم (الهيئة العليا لمحو الامية) ويكون مقرها وزارة التربية والتعليم في صنعاء ثم صدرت قوانين أخرى تهدف الى تنظيم وتطوير التربية والتعليم وكان آخرها قانون التعليم العام رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤ وقانون رقم ١٣٦ باعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم وقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٧ باعادة تنظيم جامعة صنعاء القرار الجمهوري رقم ٨ بانشاء المجلس الاعلى للمناهج التعليمية وتوحيد جميع المعاهد العلمية وتحديد اخصاصاتها. وقانون المعلم رقم ١٣ لسنة ١٩٨١ وقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨١ بشأن التعليم الاهلي والخاص والقرار الجمهوري رقم ٨٧ لسنة ١٩٨١ بشأن تبني الدولة تنفيذ حملة وطنية شاملة لمحو الامية . والقرار الجمهوري رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم الهيئة العامة للمعاهد العلمية وتحديد اختصاصاتها. والقرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء مركز البحوث ووالتطوير التربوي والقرارت الجمهورية رقم ٥٠ و ٥١ و٥٢ لعام ١٩٨٢ بانشاء كلية الطب والعلوم. (دستور اليمن ١٩٧٠، و قرار رئيس الجمهرية١٩٦٣)

وقد قامت دولة الوحدة في عام ١٩٩٠ م ، في ظل تراكمات مزمنة و أوضاع صعبة يأتي في مقدمتها النمو السكاني المرتفع وتشتت السكان جغرافياً ضمن تجمعات صغيرة ومناطق متباينة التضاريس ، وانتشار الامية التي قدرت آنذاك بحوالي (٦٤ %) . علاوة على تدني معدل

الالتحاق بالتعليم الاساسي (٥٧,٦ %) وخاصة للإناث الذي لم يتجاوز (٣٧,٦ %) وارتفاع معدلات التسرب وبالذات في الصفوف الاولى من تلك المرحلة بنسبة تتجاوز (١٥%). وكان اليمن الموحد يواجه عدة مشكلات تعليمية مثل الافتقار إلى ميزانية للتعليم، وغياب الدور القيادي للحكومة، ونقص المدرسين اليمنيين، والتكدس وعدم الكفاءة في الإدارة. وفي العام نفسه الذي تم فيه التوحيد، عقد المؤتمر العالمي عن التعليم للجميع في جومتين بتايلاند. واستجابة لهذا المؤتمر، أعدت وزارة التعليم اليمنية عدة إستراتيجيات وطنية للتعليم بالتعاون مع البنك الدولي وبلدان مانحة .وانطلاقاً من تلك الاوضاع العسيرة ، وتحقيقاً لأهداف الدستور أولت الدولة قضايا التعليم والتدريب جل اهتمامها حيث زاد الانفاق على قطاع التعليم والتدريب ليبلغ في المتوسط (١٨ %) من اجمالي الانفاق العام خلال الفترة ١٩٩٠ –٢٠٠٠ م ، وقد أدى ارتفاع الانفاق الى نمو الطاقة الاستيعابية للمدارس والمعاهد والجامعات . ورغم مجمل الانجازات الا أن تحقيق الاهداف والغايات التعليمية ما زال بعيد المنال وتعترضة تحديات هيكلية وخاصة في السعي نحو تعميم التعليم الاساسي وازالة تفاوت النوع ومواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات خطط التنمية وبرامجها (الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١–٢٠٠٥) .

٥.٢.٣ هيكل نظام التعليم في اليمن

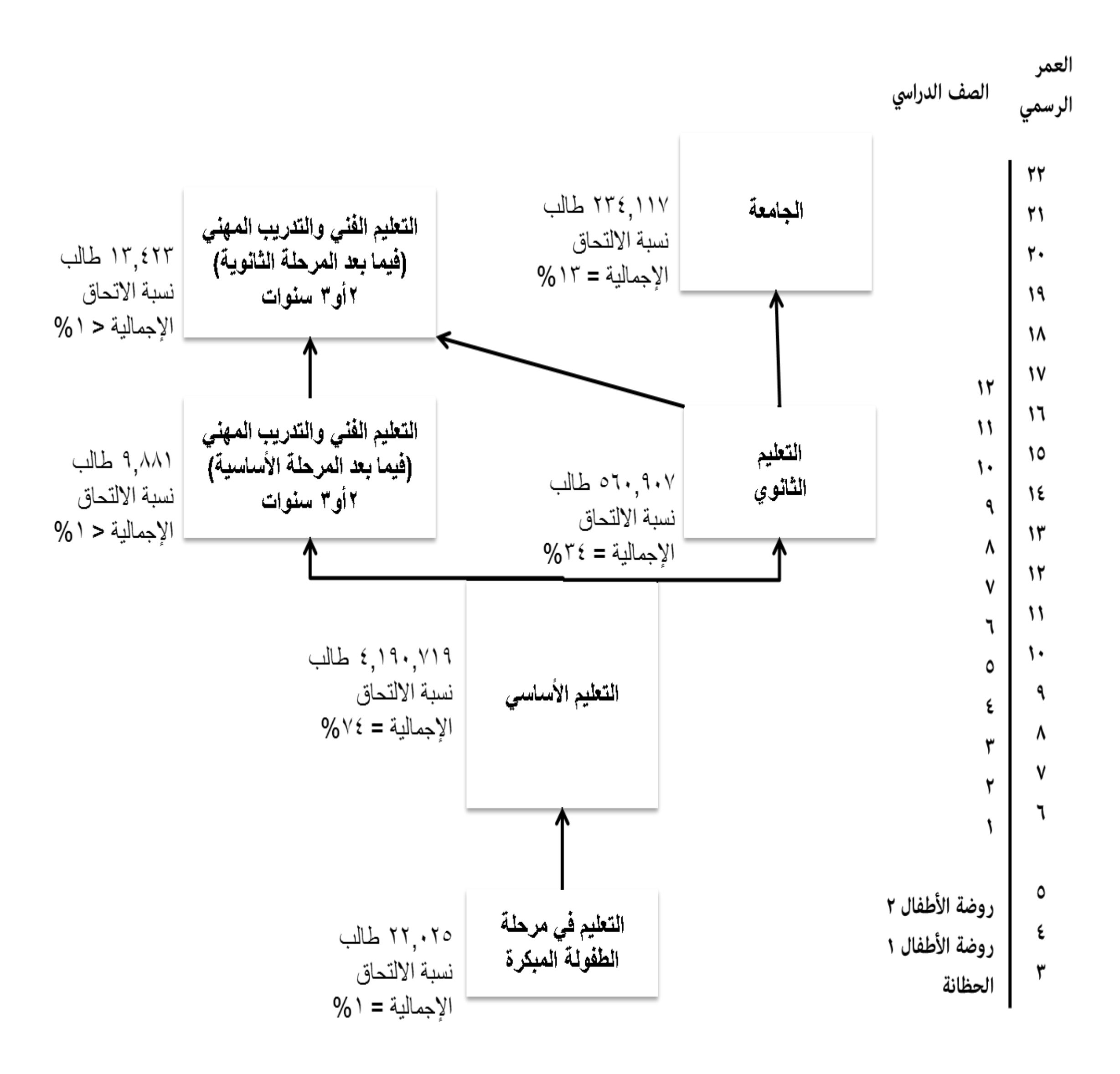
وُضع هيكل نظام التعليم الحالي في اليمن عقب الوحدة اليمنية بين الشطرين عام ١٩٩٠.و يعد التعليم في المدارس العامة مدعماً على كافة المستويات. أما التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة فطوعياً ونادراً. ويتكون نظام التعليم الرسمي من ٩سنوات من التعليم الأساسي الإلزامي متبوعة بثلاث سنوات من التعليم الثانوي العام . وفي الصفين الدراسيين ١١ و١٢ يتنوع القيد بين المسار العلمي ومسار العلوم الانسانية، رغم أنه من الناحية العملية يتعذر على العديد من مدارس الريف توفير الخيارين. يتسنى للطلاب الالتحاق بالمدارس الثانوية في حالة حصولهم على شهادة التعليم الأساسي والتي تستلزم اجتياز الامتحانات الخاصة بالصفوف الدراسية التسعة. تقدم المدارس المهنية وكليات المجتمع برامج للدراسة لمدة عامين أو ثلاثة بعد المرحلتين الأساسية والثانوية . وبعد فترة انتظار لمدة عام، يستطيع خريجو المدارس الثانوية الالتحاق بالجامعات.

الجدير بالذكر في هذا الصدد أن بعض كليات الجامعات العامة تبنت مؤخرًا متطلبات أكثر صرامة للقيد بها، وذلك رغم تخفيف متطلبات القيد في البرامج الموازية.

في ظل مواجهتها لطلب متنام على التعليم العالي، منذ عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ اطلقت الجامعات العامة برامج التعليم الموازية. تأسست هذه البرامج كبرامج"إنفاق خاص" لاستيعاب الطلاب الأجانب بالكليات العلمية في المقام الأول غير أنها توسعت الآن لتشمل كليات العلوم الإنسانية. تعمل هذه البرامج على أساس سداد الرسوم، وتعمل غالباً في فترات ما بعد الظهيرة، لتستوعب الطلاب اليمنيين غير المؤهلين للالتحاق ببرنامج التعليم المعتاد في الجامعات العامة (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ٢٠٠٦-٢٠٠٨)

يلتحق أطفال اليمن بالصف الأول الدراسي عند سن٨ سنوات المتأخر نسبياً في المتوسط نظراً لمعدلات الاعادة في جميع الصفوف الدراسية، قد يحتاج الطفل اليمني المتوسط إلى سنوات أخرى قلائل بعد سنوات دورة التعليم الأساسي التسع لإتمام هذه المرحلة. وهاتان الحقيقتان إنما تعنيان أن الطفل اليمني المتوسط الذي أنهى لتوه تعليمه الأساسي قد تعدى سنه بالفعل سن الالتحاق بأحد معاهد التعليم الفني والتدريب المهني فيما بعد المرحلة الأساسية. (. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ٢٠٠٦-٢٠٠٨)

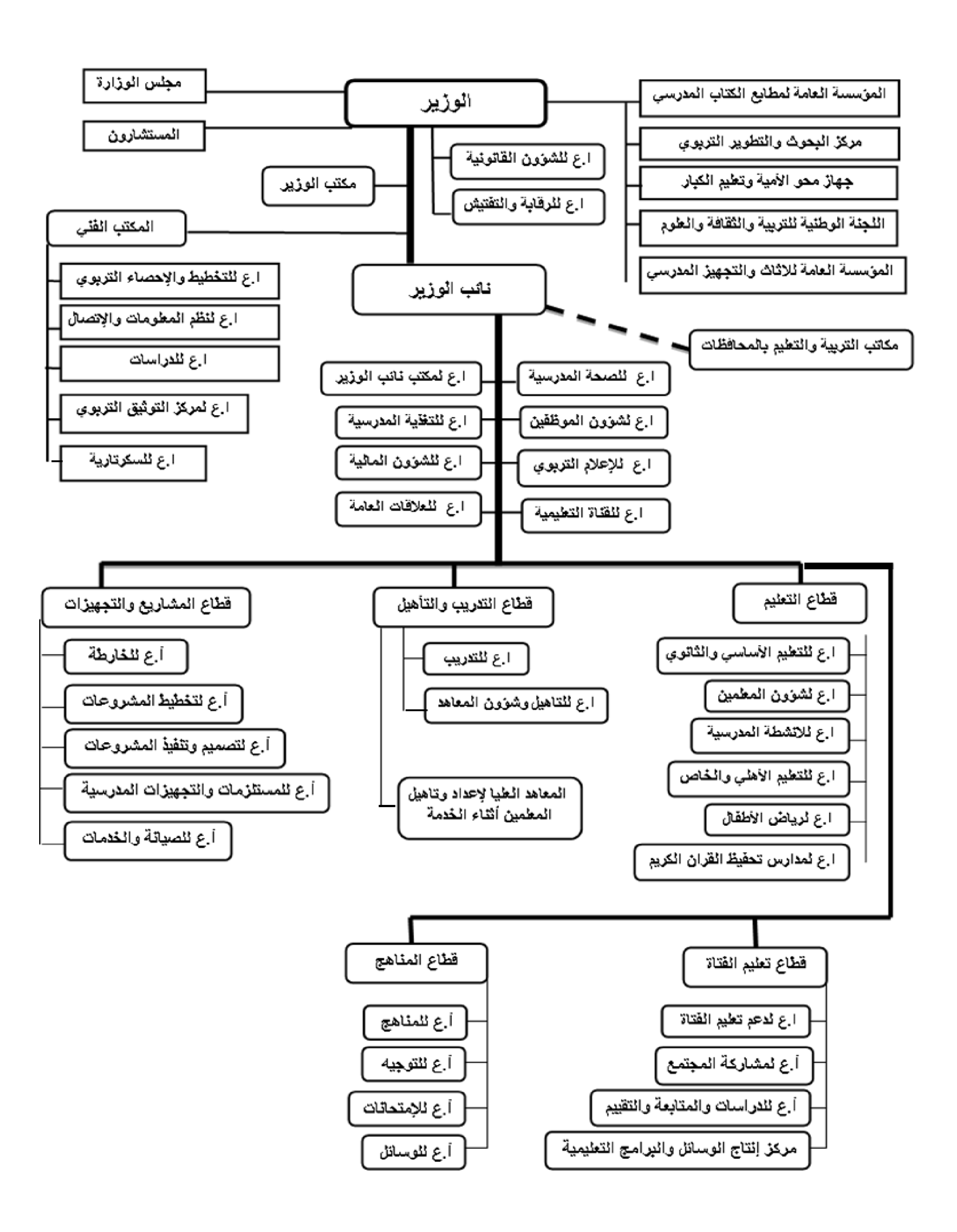
وعلى نحو مماثل، فإن الالتحاق بالجامعات أمر تقييدي بصورة مفرطة. فحتى وإن اختار الشخص المسار الثانوي الأكاديمي، ينبغي أن يكون قد حصل على شهادة التعليم الثانوي منذ أكثر من عام مضى وأقل من أربع سنوات قبل التقديم بالجامعة. القطاع الخاص يقيد نسبة صغيرة من الطلاب في جميع القطاعات، رغم أن التعليم العالي هو الأسرع من حيث النمو. في العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بلغت نسبة طلاب المرحلتين الأساسية والثانوية في القطاع الخاص ٣ في المائة (متمركزين في مناطق الحضر)مقارنة بواحد في المائة منذ عقد مضى. مقارنة بهذه الحصة الصغيرة على مستوى التعليم العام، في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ، ارتفع نصيب القطاع الخاص من ٣٩ في المائة إلى ٥٤ في المائة على مستوى التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ومن ٥ في المائة إلى ١٩ في المائة بالنسبة للقيد بالجامعة.



الشكل ١ : هيكل نظام التعليم في اليمن ، وعدد الطلاب، والنسب الإجمالية للالتحاق بالمدارس(٢٠٠٧- ٢٠٠٨م)

المصادر :تقديرات المؤلفين باستخدام بيانات ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ من وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالإضافة إلى بيانات السكان الخاصة بالأمم المتحدة.

ملحوظة: يتضمن الطلاب في قطاعي التعليم العام والخاص.



الشكل ٢ : الهيكل التنظيمي لوزارة التربية و التعليم ٢٠٠٩م

المصدر : الجمهورية اليمنية ، وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٩م

٦.٢.٣ مؤشرات واقع التعليم في اليمن

تتبع الدراسة تطور حالة التعليم في اليمن و تأثيره على التنمية، حيث استطاع اليمن تحقيق توسع واضح في مجال التعليم خلال الثلاثين عاماً الماضية لينخفض معدل الأمية إلى النصف من٩٠في المائة إلى٤٥ في المائة. فخلال الفترة ما بين عامي١٩٧٧ – ٢٠٠٠ عندما أتيحت بيانات كاملة لأول مرة ، أرتفعت معدلات القيد في التعليم الأساسي بمقدار ستة أضعاف لتتعدى ٣ ملايين طالب بعد أن كانت نصف مليون تقريبا. ومن العام الدراسي ٢٠٠٠–٢٠٠١ أستمر نمو معدلات القيد في التعليم الأساسي بمعدل ٢٢ في المائة ليتعدى ٤ ملايين طالب خلال العام الدراسي ٢٠٠٧–٢٠٠٨. علاوة على ذلك ارتفعت معدلات القيد في التعليم الفني والتدريب المهني ما بين العامين الدراسيين٢٠٠٠–٢٠٠١ و٢٠٠٧–٢٠٠٨ بمقدار ١٥ ضعفا؛ من أقل من ٨٠٠٠ إلى ٢٣٠٠٠ تقريبا. وفي غضون ذلك، شهد التعليم العالي نموا بمقدار٣٥ ضعفا في الفترة ما بين عامي ١٩٧٧ و٢٠٠٠ أي من ٥٠٠٠ قريبا إلى١٧٥٠٠٠ . ثم واصل التعليم العالي نموه بنسبة ٣٤ في المائة ليتعدى ٢٣٠،٠٠٠ في العام الدراسي ٢٠٠٧–٢٠٠٨ . (تقرير حول وضع التعليم ٢٠١٠ التحديات و الفرص) . تظهر تقديرات الأمم المتحدة أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين في اليمن في عام ٢٠٠٧ بلغ ٤٠,٥ في المائة للإناث و٧٧ في المائة للذكور. وبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للسكان عموما من أعمار ١٥ فما فأكثر ٤٩ في المائة. وحدث تحسن في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من ٣٧,١ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٥٨,٩ في المائة في عام ٢٠٠٧. وبالمقارنة، فإن البلدان المنخفضة الدخل في المتوسط، يبلغ فيها معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين حوالي ٦٠ في المائة.

و قد شهد قطاع التعليم والتدريب في الجمهورية اليمنية وخاصة بعد الوحدة المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠ م تطوراً ملحوظاً في فروعه – التعليم العام ، التعليم المهني والتعليم العالي والبحث العلمي _ وشهد تزايداً كمياً متسارعاً في عدد من المؤسسات التعليمية وعدد الملتحقين به ، حيث بلغ عدد المدارس في التعليم العام (أساسي + ثانوي) مايقرب من (١٦) ألف مدرسة تحتضن زهاء خمسة ملايين طالب وطالبة ، وتزايد عدد الجامعات الحكومية لتصل إلى (١٤) جامعة وكلية منها (٦) جامعات تحت التأسيس ، إضافة إلى (٣٢) جامعة وكلية أهلية وخاصة ، منها (١٧) جامعة وكلية تحت الأسيس ، تحتضن جميعها مايقارب (٢٥٣،٨١٦)

طالباً وطالبة ، كما تزايدت معاهد التعليم الفني لتصل إلى (٦٧) معهداً تضم (٢٥،٠٩٨) طالباً وطالبة .

لقد تزايد عدد الملتحقين بالتعليم الاساسي ، على سبيل المثال ، من (٢،٠٥١،٠٤٩) تلميذاً وتلميذة بنسبة مشاركة للاناث قدرها (٢٥ %) عام ٩١/٩٠ ليصل الى (٣,٧٦٥،١٦٩) تلميذاً وتلميذة بنسبة مشاركة للاناث قدرها (٣٨ %) عام٢٠٠٢ /٢٠٠٣ م . كما تزايد عدد الطلاب في المرحلة الثانوية ليصل الى (٥٤٩،٣٦٣) طالباً وطالبة بنسبة مشاركة للإناث (٢٩ %) عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ م ، بعد أن كان هذا العدد (١٣٤،٢٤٠) طالباً وطالبة بنسبة مشاركة للاناث قدرها (١٥ %) عام ٩١/٩٠ م .

ونلاحظ من معدلات قيد الطلاب زيادة حجم نظام التعليم بشكل ملحوظ، ولا سيما خلال الثلاثين عاما الماضية. و في الفترة من العام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٨ إلى ٢٠٠٠/٢٠٠١. تضاعف نمو معدلات القيد في التعليم الأساسي بمقدار ٦ مرات و في التعليم الثانوي بمقدار ٢٢ مرة، في حين بلغ مقدار تضاعفه في الجامعات ٣٥ مرة . و خلال الفترة من ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، استمرت معدلات القيد في النمو، حيث ارتفع معدل القيد بالمرحلة الأساسية بنسبة ٢٢ بالمائة، و المرحلة الثانوية بنسبة ١٤ في المائة، بينما بلغت نسبة ارتفاعه في المرحلة الجامعية ٣٤ في المائة. و منذ عام ٢٠٠٠، كان التعليم الفني و التدريب المهني هو الأسرع نمواً، و نظرا لإنشاء كليات مجتمعية، تضاعف معدل القيد بالتعليم الفني و التدريب المهني فيما بعد المرحلة الثانوية ١٥ مرة. على النقيض من ذلك، شهد التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة نمواً بطيئاً. و في الفترة ما بين ١٩٧٧/١٩٧٨ و ٢٠٠٠/٢٠٠١ ارتفع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بمقدار ٣ أضعاف فحسب. علاوة على ذلك. بالرغم من نموه بمعدل أسرع مقارنة بالقطاعات الأخرى في الفترة ما بين ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، نما التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من قاعدة صغيرة للغاية، و من ثم فهو لا يزال يمثل عدداً قليلاً جداً من الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة.

حققت اليمن مكاسب مبهرة فيما يتعلق بالنسب الإجمالية للالتحاق بالمدارس على جميع مستويات التعليم، ولا سيما بالنسبة للفتيات. بينما شهدت نسبة التحاق البنين بالمدارس الثانوية

انخفاضا طفيفا. رغم المعدل السنوي لنمو السكان باليمن البالغ ٣ في المائة خلال العقد المنصرم، حقق البلد مكاسب مبهرة فيما يتعلق بالنسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس، وخاصة على مستوى الفتيات في مرحلة التعليم الابتدائي، حيث تحسنت من ٤٩ في المائة في العام الدراسي ١٩٩٨- ١٩٩٩ إلى ٧٦ في المائة في العام الدراسي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ كما يبين الجدول (١) . كما ارتفعت نسبة التحاقهن أيضا من ٤٢ في المائة إلى ٦٤ في المائة في التعليم الأساسي ومن ١٦ في المائة إلى ٢٣ في المائة في التعليم الثانوي. ومن ناحية أخرى، في الوقت الذي ارتفعت فيه النسبة الإجمالية لالتحاق الفتيان بالمرحلة الابتدائية من ٨٦ في المائة إلى ٩٤ في المائة خلال الفترة ذاتها، انخفضت هذه النسبة بالفعل في التعليم الثانوي. وعلى مستوى الجامعة، شهدت النسبة الإجمالية لالتحاق الذكور والإناث على حد سواء ارتفاعاً ملحوظا نظرًا للتوسع السريع للنظام.

الجدول ١ : النسب المئوية الإجمالية للإلتحاق بالتعليم حسب الجنس

(١٩٩٨/١٩٩٩ – ٢٠٠٧/٢٠٠٨م)

المرحلة التعليمية / الجنس	الذكور		الإناث		الإجمالي	
الأعوام	٩٨-٩٩	٠٧- ٠٨	٩٨-٩٩	٠٧- ٠٨	٩٨-٩٩	٠٧- ٠٨
التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	٠,٨	١,٢	٠,٧	١,٠	٠,٧	١,١
التعليم الابتدائي (الصفوف الدراسية ١-٦)	٨٥,٦	٩٤,٥	٤٨,٩	٧٦,٠	٦٧,٧	٨٥,٤
التعليم الأساسي (الصفوف الدراسية ١-٩)	٨٠,٤	٨٤,٥	٤٢,٢	٦٣,٧	٦١,٨	٧٤,٣
التعليم الابتدائي (الصفوف الدراسية ١٠ -١٢)	٤٥,٧	٤٣,٣	١٦,٢	٢٢,٩	٣١,٤	٣٣,٨
الجامعة	١٤,٦	١٨,٠	٣,٨	٧,٥	٩,٤	١٣,٢

المصدر :بيانات وزارة التربية والتعليم؛ بيانات السكان الخاصة بالأمم المتحدة، آيار/مايو ٢٠٠٩

ملحوظة : البيانات المتاحة عن الجامعات خاصة بالعام الدراسي ٢٠٠٦- ٢٠٠٧. (من التقرير ٢٠١٠)

عند مقارنته دوليا بالنسب الإجمالية للالتحاق بالمدارس بمجموعة البلدان يتبوأ اليمن مستوى دون منخفضة الدخل وبلدان مبادرة المسار السريع يتبوأ اليمن مستوى دون المتوسط فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي ونفس المستوى تقريبا فيما يتعلق بالتعليم فيما بعد المرحلة الأساسية. عند نسبة ٨٣ في المائة في العام الدراسي ٢٠٠٥ -٢٠٠٦، تعد النسبة الإجمالية للالتحاق بمدارس

التعليم الابتدائي باليمن منخفضا عند مقارنته بمتوسط هذا المعدل في البلدان منخفضة الدخل (٩٤ في المائة) وبلدان مبادرة المسار السريع (٩٨ في المائة). وعلى الجانب الإيجابي، تعد النسب الإجمالية للالتحاق بمدارس التعليم الثانوي الأدنى (أو التعليم الأساسي الأعلى فياليمن) والتعليم الثانوي الأعلى (أو الثانوي في اليمن) أفضل من متوسط هذه النسب في البلدان منخفضة الدخل وقريبا من متوسط بلدان مبادرة المسار السريع.

الجدول ٢ : مقارنة عدد المدارس في التعليم العام حسب المرحلة التعليمية

(١٩٩٠/١٩٩١ – ٢٠٠٨/٢٠٠٩م)

نوع المدرسة	١٩٩٠/١٩٩١	٢٠٠٨/٢٠٠٩
أساسي	١١،٠٧٤	١١،٨١٦
أساسي ثانوي	_ *	٣،٥٢٤
ثانوي	٨٧٦	٣٢١
إجمالي الجمهورية	١١،٩٥٠	١٥،٦٦١

*** لا تتوفر بيانات عن هذه المدارس لأنها احتسبت ضمن المدارس الأساسية والثانوية خلال العام ١٩٩٠/١٩٩١م**

.والجدول يوضح أهم مؤشرات الزيادة في أعداد المدارس والمباني والغرف والتلاميذ والمدرسين على المستوى الوطني بين العامين الدراسيين ١٩٩٠/١٩٩١ و ٢٠٠٨/٢٠٠٩م .

الجدول ٣ : عدد المباني بالتعليم العام حسب نوع المبنى والسنة الدراسية

(١٩٩٠/١٩٩١ – ٢٠٠٨/٢٠٠٩م)

	نوع المبنى	١٩٩١/١٩٩٠م	٢٠٠٨/٢٠٠٩م	معدل الزيادة %
مباني قائمة	مبنى مدرسي	٨،٠٤٥	١٣،٦٨٧	٤١,٢٢
	سكن مستقل	١٨٩	٣٩٣	٥١,٩١
	عمارة	٤٢	٤٢٢	٩٠,٠٥
	شقة	١٢	٤٩	٧٥,٥١

	الإجمالي	٨،٢٨٨	١٤،٥٥١	٤٣,٠٤
مباني قائمة	صندقة	١٢٤	٦٣	٩٦,٨٣-
	خيمة	٣	٣٥	٩١,٤٣
	عشة	٣٣	١٧٨	٨١,٤٦
	الإجمالي	١٦٠	٢٧٦	٤٢,٠٣
بدون مبنى	مسجد	٤٢	١٦٦	٧٤,٧
	جرف أو حيد	٤٥	٢٨	٦٠,٧١-
	في العراء	٩٨	٣٠٢	٦٧,٥٥
	الإجمالي	١٨٥	٤٩٦	٦٢,٧
إجمالي المباني		٨،٦٣٣	١٥،٣٢٣	٤٣,٦٦

المصدر: بيانات وزارة التربية والتعليم؛ بيانات السكان الخاصة بالأمم المتحدة، آيار/مايو ٢٠٠٩

الجدول ٤ : مؤشرات التعليم الأساسي (الابتدائي و الثانوي) حسب السنة الدراسية

(١٩٩١/١٩٩٠ – ٢٠٠٩/٢٠٠٨م)

المؤشر	١٩٩١/١٩٩٠	٢٠٠٩/٢٠٠٨	نسبة الزيادة %
عدد المدارس	١١،٩٥٠	١٥،٦٦١	٢٣,٧٠
عدد الطلاب – الأساسي	٢،٠٤٧،٠٣٢	٤،٣٢٧،٤٥٠	٥٢,٧٠
عدد الطلاب – الثانوي	١٨٨،٤٥٦	٥٨٠،٢٣١	٦٧,٥٢
عدد المدرسين في المرحلة الأساسي و الثانوي	١٠١،٧٥٩	٢٤٠،٣٥٠	٥٧,٦٦

المصدر: بيانات وزارة التربية والتعليم ؛ بيانات السكان الخاصة بالأمم المتحدة، آيار/مايو ٢٠٠٩

٧.٢.٣ تطوير مرحلة التعليم في اليمن

رياض الأطفال

يعتبر رياض الأطفال من الأساسيات الاختيارية التي تساهم بشكل فعال في تنمية قدرات الأطفال عقليا و بدنيا و سلوكيا و عاطفيا و تدريبهم على جو الزمالة الدراسية ،

اعتبر قانون التعليم رقم (٤٥) لعام ١٩٩٢م ، مرحلة التعليم ماقبل المدرسة جزءاً لايتجزء من السلم التعليمي لوزارة التربية والتعليم ، كما اكدت السياسة التربوية والتعليمية لمرحلة الطفولة المبكرة على أهمية مبدأ تكافؤ الفرص في مرحلة التعليم ماقبل المدرسي ، وربط خطط وبرامج هذا النوع من التعليم بخطط التنمية الوطنية . حيث وضع هذا التوجه ضمن الخطة السنوية لعام ٢٠٠٩ ولهذا الغرض تم وضع استراتيجية لتنمية الطفولة المبكرة ٢٠١١ –٢٠١٥ حتى تكون متزامنة مع خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للتخفيف من الفقر بالتنسيق مع اللجنة الفنية المصغرة لتنمية الطفولة المبكرة المكونة من الجهات المشرفة ذات العلاقة. وتقتصر هذه المرحلة على الفئة العمرية من (٣–٥) سنوات ، ومن خلال الاحصاءات للفترة من العام الدراسي(٢٠٠١ –٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨ –٢٠٠٩) ارتفع أعداد الملتحقين برياض الأطفال من (١٢٥٠٥) طفلاً (ذكوراً وإناثاً) إلى (٢٥٨٩٢) طفلاً وطفلة أي بمعدل زيادة بلغ (١٠٧%) خلال الأعوام السبعة ومتوسط زيادة سنوية (١٥,٣ %) . قد كانت الزيادة بين الأطفال الذكور أكبر من الأطفال الإناث ، فبينما كا معدل الزيادة للأطفال الذكور بين الأعوام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (١٠٧,٧%) كان معدل الزيادة لدى الإناث لنفس الفترة (١٠٥,٣%) .

وخلال التفرة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩ ، إرتفع معدل الإلتحاق الإجمالي في رياض الأطفال من (٠,٣٤%) إلى (٠,٥٣%) بزيادة قدرها (٠,١٩%) خلال السبع سنوات وبمتوسط زيادة سنوية (٠,٢٧%) ، وكانت الزيادة في معدلات الإلحاق الإجمالي بين الذكور أعلى من الزيادة للإناث ، فبينما زادت معدلات الإلتحاق لدى الذكور (٠,٢٠%) فإن الزيادة في معدلات إلتحاق الإناث كانت (٠,١٧%) . وفي مقابل زيادة أعداد الأطفال زادت أعداد رياض الأطفال من (١٨١) روضة عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م إلى (٥٠٣) روضة أطفال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م ، أي أن معدل الزيادة خلال السنوات السبع كان (٢٨١,١ %) وبمتوسط زيادة سنوية (٤٠,١٦%) . كما زادت أعداد الشعب الخاص برياض الأطفال من (٥١٣) شعبة عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م لتصل إلى (١٤٤٢) شعبة بزيادة (٩٢٩) شعبة وبمعدل زيادة (١٨١%) خلال السبع سنوات وبمتوسط معدل زيادة سنوي (٢٥,٨٧%) ، في نفس الفترة زاد عدد المربيات (٨٨٦) مربية إلى (١٧٨١) مربية بزيادة (٨٢٥) مربية خلال السبع سنوات ، نسبة زيادة (١٠١%) بمتوسط معدل زيادة سنوي (١٤,٤٣%) .

ومن الملاحظ أن رياض الأطفال تتمركز في المدن الرئيسية في اليمن وتكاد تخلو منها المناطق الرئيسية ، ويمكن القول ان الإلتحاق برياض الأطفال مازال متدنياً في المدن وتكاد تخلو المناطق الريفية منه ، ويعود الأمر إلى أن معظم النساء لا يعملن ، وبالتالي فإنهن متفرغات للأطفال في المنازل ، وحتى في حالة عمل المرأة فإن طبيعة الأسر اليمنية المنتجة تسهل عليها إيجاد من يعتني بأطفالها أثناء عملها ، وبالتالي مازال الإحساس بوجود رياض أطفال خصوصاً في المناطق الريفية غير المتوافرة .

المرحلة الابتدائية :

المرحلة الابتدائية مرحلة أساسية و ضرورية و في هذه المرحلة يكون الطفل أكثر تهيأ لقبول التعليم و قابل للحفظ و تلقي الأفكار و تتفتح مداركه و هي مكملة للمرحلة الاختيارية رياض الأطفال ،يمثل التعليم الأساسي مسرحية في اليمن الصفوف الدراسية (١-٩) مرحلتي التعليم الإبتدائي ٦ سنوات – والتعليم والمتوسط ثلاث سنوات . خلال فترة تنفيذ إستراتيجية التعليم الأساسي فقد إستطاعت الوزارة رفع معدلات الإلتحاق والبقاء للطلاب والطالبات في هذه المرحلة من (٣. ٥٧٢. ٢٦٥) طالباً وطالبة عام ٢٠٠٢/٢٠٠١م إلى (٤,٣٢٧,٤٥١) طالباً وطالبة عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨م بزيادة (٧٥٥,١٨٦) طالباً وطالبة وبمعدل زيادة (٢١,١%) خلال السبع سنوات ، ومتوسط زيادة سنوية (٣%) ، وقد كانت الزيادة في أعداد الإناث أعلى من الذكور حيث بلغت الزيادة في إعدادهن خلال السبع سنوات (٥١٤,٣٨٨) ، أي إن معدل الزيادة في أعداد الإناث بلغ (٣٩,١%) من إجمالي الإناث في سنة الأساس، وبمتوسط زيادة سنوية (٥,٦%) ، بينما كانت الزيادة في أعداد الطلبة الذكور لنفس الفترة (٢٤٠,٧٩٨) طالباً بمعدل زيادة (١٠,٧%) من إجمالي الذكور في سنة الأساس وبمتوسط زيادة سنوية (١,٥٣%) . وقد إرتفعت معدلات الإلتحاق الإجمالية لكل من الذكور والإناث من (٧٠,٦%) عام ٢٠٠٢/٢٠٠١م إلى (٧٥,٤%) في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨م . أي أن القدرة الإستيعابية للتعليم الأساسي زادت بنسبة (٥,٢%) عن القدرة الإستيعابية له في سنة الأساس خلال سبع سنوات و بمتوسط سنوي (٠,٧٧%) وقد كانت الزيادة في معدلات الإلتحاق الإجمالية للإناث أعلى منها في معدلات إلتحاق الذكور ، فبينما إرتفعت معدلات الإلتحاق الإجمالية للإناث من (٥٣,٦%) عام ٢٠٠٢/٢٠٠١م إلى (٦٥,٧%) عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨م بفارق (١٢,١) نقطة وبمتوسط

سنوي (١,٧٣%) . أما معدلات الإلتحاق الصافية للذكور بين عامي ٢٠٠٢/٢٠٠١م و ٢٠٠٩/٢٠٠٨م ، فقد إرتفعت من (٦٢%) إلى (٦٩,٣%) بزيادة (٧,٣%) مقارنة بسنة الأساس ، وبمتوسط زيادة سنوي (١%) ، وقد كانت الزيادة في معدلات الإلتحاق الصافية للإناث أعلى منها عند الذكور ، حيث إرتفعت معدلات الإلتحاق الصافية لنفس الفترة من (٤٦,٧%) إلى (٦١,١%) بزيادة (١٤,٤%) خلال السبع سنوات ، وبمتوسط زيادة سنوية (٢,١%) ، بينما لم ترتفع معدلات الإلتحاق الصافية للذكور إلا بنسبة بسيطة من (٧٦,٦%) عام ٢٠٠٢/٢٠٠١م إلى (٧٧%) عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨م .

• أي أن معدلات إلتحاق الذكور لم ترتفع بالشكل المطلوب إن لم نقل ظلت تراوح مكانها ، وذلك يعود إلى إرتفاع معدلات الفقر في البلد ، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الأسرة على إلحاق أبنائهم في المدارس وتزداد الحاجة إلى عمل الأولاد لمساعدة أسرهم على كسب العيش

• كما أن إرتفاع معدلات النمو السكاني أكثر من (٣%) قد ساهم في عدم إحداث أثر واضح في رفع معدلات الإلتحاق على الرغم من الجهود المبذولة والتي تمثلت في التالي :

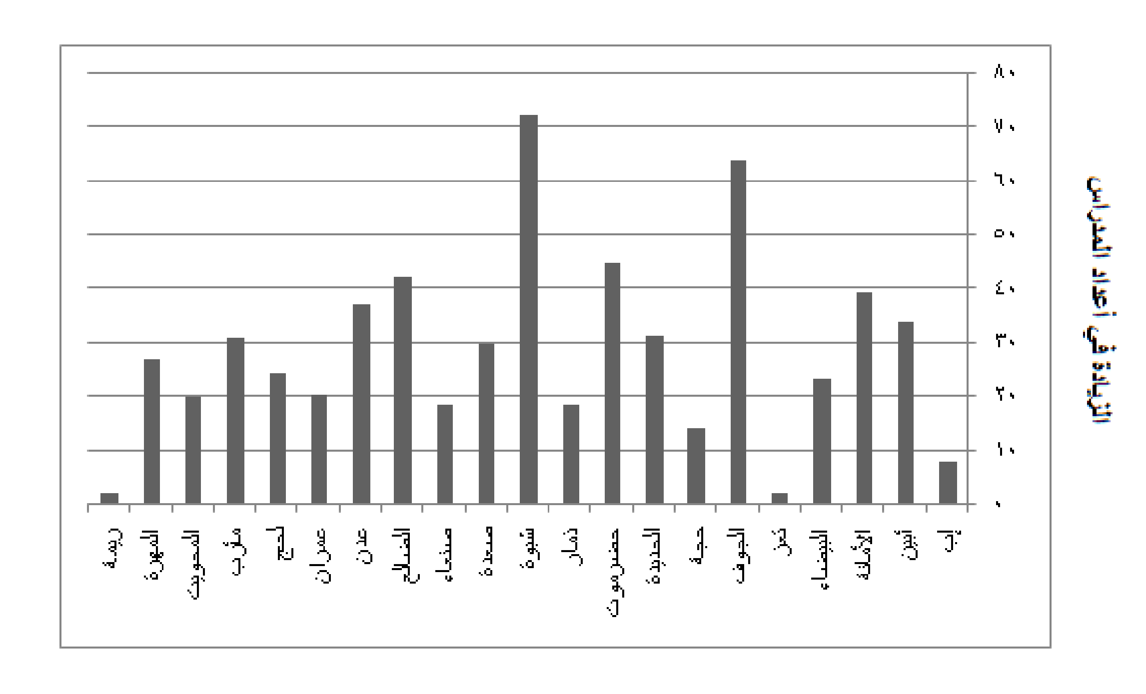
١. إرتفعت أعداد الشعب الدراسية في التعليم الأساسي من (١١٧٢٤٧) شعبة دراسية عام ٢٠٠٢/٢٠٠١م إلى (١٣٦٣٠٦) شعبة دراسية بزيادة (١٩٠٥٩) شعبة دراسية ، وهذه النسبة تمثل (١٦,٢٦%) من الشعب المتوافرة في عام الأساس وبمتوسط زيادة سنوي (٢,٣٢%) شعبة في السنة .

٢. إرتفعت أعداد الغرف الدراسية من (٦٩٢٢٧) غرفة دراسية إلى (١٠٦١٧٧) مدرسة بزيادة (٣٥٩٥٠) غرفة دراسية ، أي ما يعادل (٥١,٩٣%) من الغرف الدراسية التي كانت متوافرة في عام الأساس ، وكانت متوسط الزيادة السنوي (٧,٤٢%) غرفة دراسية .

٣. كما إرتفعت أعداد المدارس لنفس الفترة (١١٧٢٦) مدرسة إلى (١٣,٧٤٤) مدرسة بزيادة (٢٠١٨) مدرسة وبمتوسط زيادة سنوي (٢,٤٦%) ، أي أنه تم فتح ما نسبته (١٧,٤١%) من المدارس التي كانت متوافرة في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١م والذي يمثل سنة الأساس لتنفيذ الإستراتيجية

٤. كما إرتفعت أعداد المعلمين من (١٤٧٦٢٢) معلماً ومعلمة إلى (١٧٦٦٩٣) معلماً ومعلمة بزيادة (٢٨٠٧١) معلماً ومعلمة ، وهذه الزيادة تمثل ما نسبته (١٩%) من المعلمين والمعلمات المتواجدين في سنة الأساس ، وبمتوسط زيادة سنوي (٣,٦٤%) .

٥. ونتيجة للتركيز الكبير على تحقيق عدالة توفير الخدمة التعليمية وفقاً للنوع الإجتماعي ، فقد كانت أعداد المعلمات اللواتي تم توظيفهن خلال السنوات السبع الماضية أعلى من أعداد المعلمين على الرغم من ندرة وجود الإناث اللواتي لديهن مؤهلات ثانوية عامة أو أعلى في المناطق الريفية . فمن مجموع المعلمين الجدد الذين تم توظيفهم خلال السبع السنوات الماضية وهو (٢٨٠٧١) معلماً ومعلمة ، حصلت المعلمات على (١٤٢٩٩) وظيفة بنسبة (٥١%) من مجموع المعلمين الجدد الذين تم توظيفهم . بينما كان عدد المعلمين الذين تم توظيفهم لنفس الفترة (١٣٧٧٢) وهم يمثلون (٤٩%) من مجموع المعلمين الجدد . وتمثل نسبة المعلمات اللاتي تم توظيفهن منذ البدء بتنفيذ إستراتيجية التعليم الأساسي وحتى العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م (٤١,٦٦%) من المعلمات الإناث اللواتي تم توظيفهن من قيام الثورة حتى العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢م .



الشكل ٣ : معدل الزيادة بالمدارس ١٩٩٠–٢٠٠٨م حسب المحافظة

وتواجه وزارة التربية والتعليم ووزارة الخدمة المدنية صعوبة كبيرة في توافر معلمات من حملت المؤهل الجامعي للمناطق النائية التي يتوافر لها فرص التوظيف .

و يتميز قطاع التعليم الأساسي في اليمن بدرجة عالية من التنسيق فيما بين الجهات المانحة. رغم حصول اليمن على النصيب اليسير من المساعدة الإنمائية (١٣ دولاراً للفرد في عام٢٠٠٦)، يستحوذ التعليم على النصيب الأكبر من هذه التمويلات الخارجية.

تقول وثيقة إستراتيجية اليمن للحد من الفقر لعام ٢٠٠٢، إن التعليم الأساسي ما زال من المتعذر توفيره لكل الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة (٦-١٥ عاما). وزادت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي في اليمن من ٧٣ إلى ٨٧% للذكور ومن ٢٨ إلى ٦٣% للإناث بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٤. والمشكلات التعليمية الرئيسية في اليمن هي ضعف النظام التعليمي، وتشتت السكان، وعدم كفاية التمويل العام، والافتقار إلى القدرات المؤسسية اللازمة لتقديم خدمات التعليم الأساسي بكفاءة، وحاجة الأطفال إلى العمل لإعالة أسرهم، وهي العوامل الرئيسية التي تثبط الأطفال عن الالتحاق بالمدارس. وتوجد أيضا عوامل اجتماعية تساهم في الحيلولة دون التحاق الأطفال وخاصة الفتيات بالمدارس، مثل بعد المسافة إلى المدرسة، والافتقار إلى وسيلة انتقال، ومدارس النوع الواحد في المناطق الريفية، وانخفاض مستويات تدريب المدرسين ومؤهلاتهم، والفروق في الالتحاق بالتعليم بين البنين والبنات، وضعف القدرات المؤسسية من الوزارة وحتى مستوى المدرسة، وضعف المشاركة المجتمعية .(المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ، ٢٠٠٨)

المرحلة الثانوية :

يعتبر التعليم الثانوي المرحلة الأخيرة من مراحل التعليم المدرسي و هناك التعليم الثانوي الخاص بالمؤسسة للتعليم الفني و التدريب المهني ، ولكن ما يخصنا هنا الثانوية العامة و يمكن تزويد الطلبة بتعليم أساسيات مدى الحياة بحيث يكون مؤهل لإكمال الدراسة الجامعية أو دخول معاهد و كليات متخصصة و لذا يجب أن تكون الثانوية متعددة المناهج متخصصة

على الرغم من أن تنفيذ إستراتيجية التعليم الثانوي لم تبدأ إلا من عام ٢٠٠٩م ، إلا أنه من الضروري إستعراض التقدم المحرز في التعليم الثانوي خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢م ، وذلك حتى تكون أساساً لتقدير النتائج المستقبلية مع الأخذ بعين الإعتبار الإصلاحات التي ستتم في إطار الوزارة .من حيث أعداد الطلاب إرتفع إجمالي أعداد الطلاب من (٥٢١٤٣٨) طالباً وطالبة عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م إلى (٥٨٠٨٢٩) بزيادة (٥٩٣٩١) طالباً وطالبة ، وهذه الزيادة تمثل (١١,٤) من أعداد الطلاب في سنة الأساس ، أي أن متوسط الزيادة السنوية (١,٦%) من إجمالي الطلاب في سنة الأساس .

– وقد كانت الزيادة في أعداد الطلبة مركزة على الإناث ، حيث إرتفع عدد الطالبات من (١٤٥،٤٤٢) طالبة عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م إلى (٢٠٦٥١٢) طالبة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م بزيادة (٦١٠٧٠) طالبة ، وهذه الزيادة تمثل (٤٢%) من إجمالي أعداد الإناث في سنة الأساس وكان متوسط الزيادة السنوي (٦%) من أعداد الطالبا في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م .

– أما أعداد الذكور فقد شهدت تناقصاً ، حيث كانت أعداد الطلاب الذكور في المرحلة الثانوية عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م (٣٧٥٩٩٦) طالباً وإنخفض العدد في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م إلى (٣٧٤٣١٧) طالباً بنقص (١٦٧٩) طالباً ، وهذا العدد يمثل (٠,٤%) من أعداد الطلبة الذكور في سنة الأساس .

– وقد إنعكس إنخفاض أعداد الطلبة في التعليم الثانزي على ثبات معدلات الإلتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي للذكور والإناث في حدود (٣٧,١%) خلال السبع السنوات ، وذلك على الرغم من إرتفاع معدلات الإلتحاق الإجمالية للإناث من (٢١,١%) عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م إلى (٢٦,٩%) عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م بزيادة (٥,٧%) من الطالبات في سنة الأساس .

– أما بالنسبة لمعدلات الإلتحاق الصافية فإنه على الرغم من إنخفاض أعداد الطلبة الذكور فقد إرتفعت من (٢٢,٣%) عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م إلى (٢٥,٣%) عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م بزيادة (٣,٤%) بالنسبة للذكور والإناث خلال السبع سنوات . بينما إرتفعت معدلات الإلتحاق

الصافية للإناث بحوالي (٥,٣%) نجد أن معدل الإلتحاق الصافي للذكور إنخفض بحوالي (٠,٤%) خلال نفس الفترة .

– ويعود الإنخفاض في أعداد الإلتحاق للذكور إلى إرتفاع أسعار الغذاء والموارد الأساسية إضافة إلى إرتفاع معدلات الفقر بين السكان الأمر الذي جعل الذكور لا يلتحقون بالتعليم الثانوي ، أو يتركون المدرسة في المرحلة الثانوية للعمل ومساعدة أسرهم ، وهذه ظاهرة يجب أن تأخذ بعين الإعتبار عند وضع الخطط للفترة القادمة .

وفي جانب تحسين وتجويد نوعية التعليم فقد بذلت الوزارة جهوداً كبيرة من اجل ذلك من ٢٠٠١–٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨ –٢٠٠٩ م ولكن لم تتم حتى الآن إجراء إختبارات لتحصيل التلاميذ تمكننا من تحديد إن كانت الجهود التي بذلت قد أسهمت في تحقيق تحسن في أداء الطلبة ، ويمكن إعتبار مشاركة اليمن في إختبارات الرياضيات والعلوم عام ٢٠٠٧ أساساً لتحديد مستوى الطلبة ، وسيتم مقارنة أداء الطلاب بأدائهم في اختبارات الرياضيات والعلوم العالمية التي من المفترض أن تشارك بها اليمن عام ٢٠١١م لمعرفة إن كان هناك تحسين في نوعية التعليم أم لا. ولكن من المهم أن نؤكد أن هناك الكثير من الجهود التي تمت والهادفة لتحسين أداء المعلمين والإدارة المدرسية والتوجيه . ومن هذه الجهود :

– تم تدريب أكثر من ٥٠% من المعلمين تدريباً متكاملاً ، أي أن هؤلاء المعلمين حصلوا على تدريب لثلاثة أجزاء بمجموع ٣٦ يوماً تدريباً، كما أن نسبة أعلى من المعلمين حصلوا على تدريب في جزئين أي لمدة ٢٤ يوماً.

– تم تدريب مانسبته أكثر من٧٠% من مديري المدارس الأساسية .

– كما تم تدريب جميع الموجهين الذين تم قبولهم وفقاً للمعايير الجديدة على الجزء الأول ، ويجري الآن تدريبهم على الجزء الثاني والثالث .

– كما تم مراجعة ودمج الكتب الدراسية للصفوف من ١–٣ من التعليم الأساسي ومن المتوقع أن يكتمل مراجعة ودمج كتب بقية صفوف التعليم الأساسي .

وعلى الرغم من ضخامة الإنجازات التي تم تنفيذها في رفع معدلات الإلتحاق لم يكن كبيراً وذلك يأتي لعدة أسباب وتأثيرات تقع في معظمها خارج سيطرة وزارة التربية والتعليم ، ومن هذه الأسباب التالي :

١. استمرار النمو السكاني الكبير والذي يفوق أو يتساوى مع معدلات الزيادة التي يتم تحقيقها في معدلات الإلتحاق .

٢. اتمرار تدني وعي المجتمع بأهمية التعليم خاصة بالنسبة للفتيات ، وبالرغم من الجهود التي بذلت في هذا الشأن من قبل وزارة التربية والتعليم ، إلا أن حهود الوزارة منفردة لم تكن كافية ولابد من إعداد حملة وطنية متكاملة تشارك بها كل الجهات الحكومية وغيلر الحكومية بحكم أن التعليم يمثل مهمة مجتمعية .

٣. حدوث العديد من النزاعات والكوارث الطبيعية التي قلصت من مستوى الإستفادة من الإنجازات المحققة في مختلف المجالات التربوية ، ومن هذه المشكلات حرب صعدة ، وكوارث السيول في المحافظات الشرقية من البلاد .

٤. إرتفاع أسعار الغذاء عالمياً وتضافر هذا الأمر مع معدلات الفقر باليمن الأمر الذي أدى إلى تغيير ترتيب الأولويات لدى الأسرة اليمنية ، وأصبحت أولوية العيش والحصول على الغذاء والكساء أهم من الحصول على التعليم . وقد أسهم ذلك في تقليص الإلتحاق والإستمرار في التعليم خاصة بالنسبة للذكور ، حيث أن أعداد كبيرة من الأطفال الذكور لم ياتحقوا بالمدارس أو تسربوا منها من أجل العمل .

٥. على الرغم من الإرتفاع الكبير في المباني والفصول الدراسية إلا أن تأثيرها كان أقل من المتوقع نتيجة لأن معظم المباني المدرسية تمت لمدارس كانت عاملة أصلن دون مباني مدرسية أو تم توفير مباني مدرسية لمدارس تعاني من عدم صلاحية المباني المدرسية التي تعمل بها ، وبالتالي كان الطلبة يدرسون إما تحت الأشجار أو في أماكن مؤقتة. ومما يؤكد على ذلك أن أعداد المدارس التي تعمل دون مباني مدرسية إنخفض بحوالي (٣٣١) مدرسة ، حيث إنخفضت أعداد المدارس التي كانت تعمل دون مبنى مدرسي من (١٠٢٢) مدرسة عام

٢٠٠١/٢٠٠٢م إلى (٦٩١) مدرسة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م . (وزارة التربية والتعليم ١٩٩٥ والمسح التربوي الدوري ٢٠٠٧)

الجدول ٥ : النمو في مؤشرات التعليم حسب المرحلة التعليمية والسنة الدراسية

(من العام ٢٠٠١/٢٠٠٢م إلى العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م)

المؤشر / الأعــوام		٢٠٠١/٢٠٠٢م	٢٠٠٨/٢٠٠٩م	مقدار الزيادة
رياض الأطفال	عدد الطلاب	١٢٥٠٥	٢٠٨٩٢	%١٠٧
	عدد الرياض	١٨١	٥٠٣	% ٢٨١،١
	عدد المربيات	٨٨٦	١٧٨١	%١٠١
المرحلة الإبتدائية	معدلات الإلتحاق والبقاء	٢٦٥،٥٧٢،٣	٤،٣٢٧،٤٥١	% ٢١،١
	معدلات الإلتحاق لكل من الذكور والإناث	% ٧٠،٦	% ٧٥،٤	% ٥،٢
	معدل الإلتحاق الإجمالي للإناث	% ٥٣،٦	% ٦٥،٧	% ١٢،١
	معدل الإلتحاق الإجمالي للذكور	% ٦٢،٦	%٦٩	% ٧،٣
	أعداد الشعب الدراسية	١١٧٢٤٧	١٣٦٣٠٦	%١٦،٢٦
	أعداد الغرف الدراسية	٦٩٢٢٧	١٠٦١٧٧	% ٥١،٩٣
	أعداد المدارس	١١٧٢٦	٧٤٤ ،١٣	%١٧،٤١
	أعداد المعلمين	١٤٧٦٢٢	١٧٦٦٩٣	%١٩
المرحلة الثانوية	أعداد الطلاب ذكوراً وإناثاً	٥٢١٤٣٨	٥٨٠٨٢٩	% ١١،٤
	أعداد الطلاب الإناث	١٤٥،٤٤٢	٢٠٦٥١٢	% ٤٢
	أعداد الطلاب الذكور	٣٧٥٩٩٦	٣٧٤٣١٧	%٠،٤
	معدل الإلتحاق الصافي	% ٢٢،٣	% ٢٥،٣	% ٣،٤

المصدر: بيانات وزارة التربية والتعليم؛ بيانات السكان الخاصة بالأمم المتحدة، ٢٠٠٢م و٢٠٠٩م .

على الرغم مما شهده التعليم الثانوي من توسع في إعداد الطلاب الملتحقين فيه وفي عدد مدارسه إلا أن هذه الزيادة كانت لصالح التعليم الثانوي العام على حساب أنواع التعليم الثانوي الأخرى وهذا يعني أن التعليم الثانوي بجملته لا زال مرتبطاً بالتعليم الجامعي أكثر من ارتباطه

بمطالب التنمية ومازالت النزعة الأكاديمية هي الغالبة عليه مما يتطلب من إعادة النظر في فلسفة هذا التعليم .

لذا لا بد من العمل على تنويع التعليم الثانوي خلال السنوات القادمة والأخذ بالاتجاهات الحديثة في تطوير التعليم الثانوي على أساس التعليم الثانوي الشامل وتطعيم المناهج في هذه المرحلة بدراسات علمية وبالدراسات التطبيقية التكنولوجية أو ما يسمى بالتربية المهنية وبذلك يتم الجمع بين التعليم العام والعمل وهذا يتطلب من القائمين على العملية التربوية العمل على مراجعة محتوى مناهج المرحلة الثانوية وتطويرها وإيجاد توازن بين الجانب النظري والعملي فيها إلى جانب العناية بتأهيل وإعداد المعلمين وتوفير متطلبات المدارس من المعامل والمواد والوسائل التعليمية والمباني المدرسية إلى جانب ذلك مواجهة متطلبات التنوع والاختلاف في خصائص الطلاب وميولهم وحاجاتهم وظروفهم وأيضا حاجة المجتمع اليمني وفي متطلبات تنميته الشاملة حاضرا ومستقبلا . حيث أنه لابد منه لأي توجيه مهني سليم واهتمام بحصر وتحليل وتصنيف ما يوجد في سوق العمل من مهن وحرف ووظائف لأنة لا يمكن أن يتم توجيه مهني سليم بدون هذين النوعين من التحليل : تحليل الفرد وتحليل سوق العمل وتوجيه الطالب في ضوء ما تقضيه خدمة المجتمع اليمني ومتطلبات التنمية ٠

وللتقليل من تكاليف هذا النوع وما يترتب عليه من تعدد في مؤسسات التعليم يجب التفكير في نوع من المدارس الثانوية الشاملة التي تعد للعمل والحياة وفي الوقت نفسه تعد لتعليم جامعي أو عال أرقى منها.

جودة العملية التعليمية :

تعريف الجودة في العملية التعليمية: هي مجموعة الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر العملية التعليمية وحالتها بما في ذلك كل أبعادها : مدخلات ، عمليات ومخرجات قريبة وبعيدة ، وتغذية راجعة وكذا التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة لمجتمع معين وعلى قدر سلامة الجوهر تتفاوت مستويات الجودة.(محمود عباس ، ١٩٨٧م)

وتتمثل دراسة الجودة في العملية التعليمية بمؤشرات أهمها:

أ -الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية.

ب -بناء القدرات البشرية.

أ -الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية:

وتعني قدرة النظام على تخريج التلاميذ من المرحلة الدراسية في فترة عدد السنوات الدراسية المقرر أن يقضيها التلميذ في المرحلة الدراسية.

تجاوز معدل الترفع في إحدى عشرة محافظة المعدل على المستوى الوطني ابتداء من محافظة عدن ٩٢,٨٩% و انتهاء بمحافظة حجة ٨٣,٩٠%، و بالمقابل تدنى هذا المعدل في عشر محافظات بداءً بمحافظة ذمار ٨٣,٥٢% و انتهاء بمحافظة البيضاء ٧٦,٩١%.

و تجاوز معدل الترفع بين صفوف الإناث المعدل على المستوى الوطني في تسع محافظات بداءً من محافظة عدن ٩١,٩٨% و انتهاءً بمحافظة صنعاء ٨٣,٩٩%، و بالمقابل تدنى المعدل في اثنتي عشرة محافظة بداءً بمحافظة ذمار ٨٣,٥٢% و انتهاء بمحافظة البيضاء ٧٦,٩١% .

و تجاوز معدل الترفع بين صفوف الذكور المعدل على المستوى الوطني في ثلاث عشرة محافظة بداءً من محافظة عدن ٩٣,٧٣% و تدنى هذا المعدل في ثماني محافظات بداء من محافظة تعز ٨١,٠٦% و انتهاء بمحافظة البيضاء ٧٧,٧٧% .

ب – مؤشرات بناء القدرات البشرية

في جانب تحسين و تجويد نوعية التعليم فقد بذلت الوزارة جهوداً كبيرة من أجل ذلك من ٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠٠٨/٢٠٠٩م

تتكون برامج تنمية القدرات البشرية من التدريب و التأهيل و التدريب، و تدريب مديري و وكلاء الإدارات المدرسية، و برامج إدارة الجودة، و برامج التنمية المهنية، حيث:

– وصل إجمالي المتدربين من الجنسين (٤٠،٧٨٠) متدرباً و متدربة، منهم إناث عدد (٣٨٤٣) متدربة، يتوزعون على ستة برامج، يمثل نسبة المتدربين ضمن البرنامج الأول منهم (٥٦,٧%) و يتركز على تدريب معلمي الالعلوم للصفوف (٤-٩) (١٩,٦%)، كما يمثل البرنامج السادس (تدريب معلمي اللغة الانجليزية نسبة (٢٣,٣%) من إجمالي المتدربين، و فارق النسبة للبرنامجين التدريبين للغة الانجليزية للصفوف (٤-٦). و يقابل ٦ متدربات ١٠٠ من المتدربين الذكور في هذه البرامج التدريبية.

– يحتوي على برنامجين تدريبين، يمثل البرنامج الأول تأهيل المعلمات و المعلمين ما نسبته (٨٢,١%) من هذا البرنامج، فيما تشكل برامج تأهيل و تدريب معلمات الريف المبتدئات نسبة (١٧,٩%).

– تمثل نسبة مديري و وكلاء المدارس الجزء الثالث (٩٠,٥%) و فارق النسبة (٩,٥%) لتدريب مدربي الإدارة المدرسية.

– وصل إجمالي عدد المتدربين ببرامج إدارة الجودة من الجنسين إلى (١٦٢) متدرباً/ و متدربة، منهم إناث عدد (٧١) متدربة.

– بلغ عدد المتدربين و المتدربات ببرنامج التنمية المهنية (مناهضة العنف + الاقتصاد المنزلي) (٣٤) متدربا و متدربة، منهم إناث.

و بشكل عام وصل إجمالي الملتحقين ببرامج التدريب و التأهيل (٦٣،٨٢٩) من الجنسين، تمثل الإناث منهم (٧٥٥١) متدربة أي بنسبة (١١,٨٣%) كما يتبين في الجدول رقم (٦) الذي يوضح الخلاصة العامة لبرامج التدريب والتأهيل .(تقرير، المجلس الاعلى للتخطيط ،٢٠١٠)

الجدول ٦ : برامج التدريب والتأهيل للمعلمين حسب الجنس والمراحل الدراسية

(٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠٠٨/٢٠٠٩م)

	(١) : التدريب	مجموع	إناث	ذكور
١,١	البرنامج الأول : تدريب معلمي الصفوف الأولى (١-٣)	٢٣١٦٣	٣٤٧	٢٢٨١٦
١,٢	البرنامج الثاني : تدريب معلمي العلوم للصفوف (٤-٩)	٨٠٠٢	١٤٦٣	٦٥٣٩
١,٣	البرنامج الثالث : تدريب معلمي الرياضيات (٤-٩)	٠	٠	٠
١,٤	البرنامج الرابع : التدريب التجريبي لمعلمي اللغة الإنجليزية للصفوف (٤-٦)	١٠٧	٥٤	٥٣

١,٥	البرنامج الخامس : تابع البرنامج التجريبي لمعلمب اللغة النجليزية للصفوف (٤-٦)	٣١	٦	٢٥
١,٦	البرنامج السادس : تدريب معلمي مادة اللغة الانجليزية للصفوف (٧-٩)	٩٤٧٧	١٩٧٣	٧٥٠٤
	الإجمالي العام للبرامج ١ – ٦	٤٠٧٨٠	٣٨٤٣	٣٦٩٣٧
(٢) : التأهيل والتدريب				
٢,١	البرنامج الأول : تأهيل المعلمين والمعلمات	٧٥٥٢	٨٢٩	٤٩٢٣
٢,٢	البرنامج الثاني : تأهيل وتدريب معلمات الريف للمبتدئات			٠
٢,٣	تدريب مدربي المعلمات (المرحلة الثانية)	٣٢٥	–	٣٢٥
٢,٤	تأهيل وتدريب المعلمات (المرحلة الثانية)	٩٢٨	٩٢٨	٠
	الإجمالي العام	٧٠٠٥	١٧٥٧	٥٢٨٤
(٣) تدريب مديري ووكلاء مدارس التعليم الأساسي				
٣,١	تدريب مدربي الإدارة المدرسية	١٢٦٥	٨٨	١١٧٧
٣,٢	تدريب مديري ووكلاء المدارس	١٢٢٦٢	١١٢١	١١١١
	الإجمالي العام للمتدربين	١٣٥٢٧	١٢٠٩	١٢٣١٨
(٤) : برامج إدارة الجودة				
٤,١	برامج إدارة الجودة	١٦٢	٧١	٩١
(٥) : برامج التنمية المهنية (مناهضة العنف والإقتصاد المنزلي)				
٥,١	برامج التنمية المهنية (مناهضة العنف والإقتصاد المنزلي)	٣٤	١٨	١٦
(٦) : برامج التدريب للأخصائيين الإجتماعيين ومدربيهم				
٦,١	تدريب مدربي المدربين للظاخصائيين الإجتماعيين على إدارة وتنسيق ورش العمل	٥١	٢٤	٢٧
٦,٢	تدريب الأخصائيين الإجتماعيين على الجزء الأول من دليل مشاركة المجتمع	١٠٣٢	٤٨٨	٥٤٤
٦,٣	تدريب مدربي الإخصائين ورؤساء أقسام تعليم الفتاة ومشاركة المجتمع على الجزء الثاني من دليل مشاركة المجتمع	٨٦	١٥	٧١
٦,٤	تدريب الإخصائين الإجماعيين على الجزء الثاني من دليل مشاركة المجتمع	١١٥٢	١٢٦	١٠٢٦
	الإجمالي العام للمتدربين	٢٣٢١	٦٥٣	١٦٦٨

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ، الجمهورية اليمنية ،٢٠١٠.

التعليم ما بعد الثانوية :

أ – تعليم الكليات و المعاهد (الدبلوم) : وهو بالحصول على شهادة ما بعد الثانوية " دبلوم " من كلية تقنية أو معهد إدارة أو معاهد خاصة ، فحاجة الطلبة لوظيفة سريعة و اختصار الوقت و أحيانا لسهولة هذه المرحلة نسبيا لذا يجب زيادة عددها لاستيعاب العدد الهائل من خريجين الثانوية بمختلف أنواعها ، و رغبة مؤسسات و شركات القطاع الأهلي لهذه النوعية لتدني أجورها مقارنة بالمرحلة الجامعية مع و تطوير المناهج و جعلها مواكبة للقرن الحالي.

ب – التعليم الجامعي (البكالوريوس) : عادة ما يكون خريجي هذه المرحلة أكثر إعدادا للوظيفة و سوق العمل نظرا للعناية بالمناهج الدراسية و هيئة التدريس الحاصلة على شهادات عليا و في هذه المرحلة يجب إعادة النظر في أهداف التعليم الجامعي و ربط التعليم الجامعي بمنشآت القطاع الأهلي و الاهتمام بالتخصصات أي بالنوعية و ليس بالكمية و دراسة سوق العمل و بالتعاون مع المؤسسات و الشركات و وزارة الخدمة المدنية و يجب التركيز على التخصصات العلمية التقنية و النادرة و تحديث المناهج و المعامل و التدريب التعاوني و إيجاد بيئة حقيقة للعمل .

التعليم الفني والتدريب المهني :

مع ظهور الدولة اليمنية الحديثة أخذت الحكومة على عاتقها التوسع في إنشاء مؤسساته، كما بذلت جهوداً مكثفة لتطويره وتنظيمه والنهوض به لأهميته والحاجة إلى مخرجاته في تلبية إحتياجات مشاريع التنمية وسوق العمل من الأيدي العاملة والمديرية في جميع المجلات الاقتصادية والاجتماعية .وأمام تزايد الحاجة إلى متخرجي مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، والطلب المتزايد للقوى العاملة المدربة والمؤهلة لترشيد الإمكانات وتحقيق أهداف التنمية ، وفي ضوء البيانات الإحصائية الخاصة والعامة يمكن لنا أن نقف عن كثب على واقع هذا النوع من التعليم وتشخيصه بطريقة دقيقية ، نستطيع من خلالها الكشف عن أبرز الاختلالات القائمة في بنية هذا النظام ، والخروج بتوصيات ومقترحات تطويره من الكم والكيف وبما يحقق طموحات المستقبل .

الجدول٧ : مؤشرات التعليم الفني والمهني والتقني حسب السنة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩م) .

المؤشر / العام	٢٠٠٠م	٢٠٠٥م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م
إجمالي عدد المعاهد والمراكز المهنية والفنية والتقنية الحكومية	٣٦	٥٧	٥٦	٦٥
عدد طلاب التعليم الفني والمهني التقني الحكومي (ذكور)	٧٦٤٩	١٣٥٩٧	١٧٢٦٠	١٧٥٦٥
عدد طلاب التعليم الفني والمهني التقني الحكومي (إناث)	٣٧٧١	١٢٧٣	١٨٨١	٢٢٨٩
إجمالي طلاب التعليم الفني والمهني التقني الحكومي (ذكور + إناث)	١١٤٢٠	١٤٨٧٠	١٩١٤١	١٩٨٥٤
الطلاب الذكور إلى إجمالي طلاب التعليم الفني والمهني والتقني الحكومي %	٦٦،٩٨	٩١،٤٤	٩٠،١٧	٨٨،٤٧
الطلاب الإناث إلى إجمالي طلاب التعليم الفني والمهني والتقني الحكومي %	٣٣،٠٢	٨،٥٦	٩،٨٣	١١،٥٣
مدرسون (ذكور)	٧٣٧	١٧٥١	٢٠٦٧	٢٠٣٥
مدرسون (إناث)	٥٣	٢٧٢	٣٥٢	٤٠٥
إجمالي المدرسين في التعليم الفني والمهني والتقني الحكومي (ذكور + إناث)	٧٩٠	٢٠٢٣	٢٤١٩	٢٤٤٠
مدرسون (يمنيين)	٧٩٠	١٩٩٣	٢٣٩٦	٢٤٢٤
مدرسون (أجانب)	ـــــــ	٣٠	٢٣	١٦
إجمالي المدرسين في التعليم الفني والمهني والتقني (يمنيين + أجانب)	٧٩٠	٢٠٢٣	٢٤١٩	٢٤٤٠
متوسط عدد الطلاب لكل مدرس في المعاهد والمراكز المهنية والفنية والتقنية الحكومية	١٤،٤٦	٧،٣٥	٧،٩١	٨،١٤
الإنفاق العام على التعليم (مليار ريال)	٨٩،٦	١٦٥،٢	٢٩١،٧	٢٨٦،٦
الإنفاق على التعليم الفني والمهني والتقني الحكومي (مليار ريال)	٢	٤،٥	١٣،٦	١٠،٧
الإنفاق على التعليم الفني والمهني والتقني الحكومي (جارية) (مليار ريال)	٠،٨	٢،٤	٤،٤	٤،٧
الإنفاق على التعليم الفني والمهني و التقني الحكومي من إجمالي الإنفاق على التعليم %	٢،٢	٢،٧	٤،٧	٣،٧
الإنفاق على التعليم الفني والمهني و التقني الحكومي من إجمالي الإنفاق في الموازنة العامة للدولة %	٠،٤	٠،٤	٠،٦	٠،٦
متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم الفني والمهني والتقني الحكومي (النفقات الجارية) (ريال)	٧٠٠٥٢،٥ ٣٩٤	١٨١٥٧ ٣،٦٣٨٢	٢٦١٢١ ٩،٣٧٢	٥٣٨٩٣ ٤،٢١٩٨
معدل نمو الإنفاق الحكومي على التعليم الفني والمهني والتقني %	٧١,١	٢٧،٥	٨٣،٧	٠،٢١
إجمالي الإنفاق في الموازنة العامة للدولة (مليار ريال)	٥٠٢	١١٨٤،٣	٢٢٤٨	١٧٨٥،٤
الإنفاق على التعليم الفني والمهني والتقني إلى الناتج المحلي الإجمالي %	١،٢	٠،١	٠،٣	٠،٢
الإنفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي %	٥٥،٣	٤،٨	٤،٨	٤،٧
الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال)	١٧٥٧	٣٦٤٧	٦٢٠٣	٦٠٦٩،٦

المصادر: كتاب الإحصاء السنوي + نشرة إحصائية مالية الحكومة + مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية اعداد مختلفة. عددالمعاهد لايشمل المعاهد الصحية ومراكز الاحتياجات الخاصة ومعاهد العلوم الادارية .

ويأتي اهتمام الدولة بهذا النوع من التعليم إداركاً منها لأهمية تنمية العنصر البشري باعتباره أهم أولويات خطط التنمية وأساس الإنطلاق في طريق التقدم ، وإن النقص الكبير في القوى العاملة المؤهلة والمدربة ، وضعف مستواها من الناحية الفنية والمهارية ذات المستوى والجودة العالية عقبة أمام عملية التنمية وتطوير المجتمع . (وزارة التربية والتعليم ، الجمهورية اليمنية ، ٢٠١٠) ،أن التعليم الفني والتدريب المهني هو الأسرع نمواً، ونظرًا لإنشاء كليات مجتمعية، تضاعف معدل القيد بالتعليم الفني والتدريب المهني فيما بعد المرحلة الثانوية١٥ مرة حيث تشير آخر الإحصاءات للعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨م إلى ارتفاع عدد المراكز والمعاهد المهنية والتقنية إلى (٦٧) معهداً ومركزاً وكلية مجتمع ، موزعة على (١٦) محافظة من محافظات الجمهورية ، كما ارتفع عدد الطلبة الملتحقين بهذه المراكز والمعاهد إلى (٢٥،٠٩٨) طالباً وطالبة ، منهم (٢٢،٤٣١) من الذكور ، و(٢،٦٦٧) من الإناث في حين بلغ عدد المتخرجين وفقاً للإحصائيات نفسها (٣،٤٤٥) طالباً وطالبة من مختلف التخصصات المهنية والتقنية . كما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين بهذه المراكز والمعاهد (٢،٦٤٤).ونلاحظ في الجدول رقم (٧) الزيادة في مؤشرات التعليم المهني للعام٢٠٠٩م مقارنة بالأعوام ٢٠٠٠و ٢٠٠٥و٢٠٠٨. مما يدل على الإقبال من قبل الطلبة لهذا النوع من التعليم .

توضح البيانات أن الإقبال على التدريب المهني وعلى التعليم الفني ما زال ضعيفاً، إذ لا يتجاوز نصيبهما مجتمعين ٠,٤% من إجمالي الملتحقين بكافة المراحل. ويعاني القطاع جملة تحديات كمية ونوعية تتمثل في إنخفاض الإنفاق الحكومي عليهما والذي لا يتجاوز ٠,٥% من الإنفاق العام، وتدني الطاقات الاستيعابية للمراكز المهنية والمعاهد الفنية، وتشتت تبعيتها، وتغليب المواد النظرية في مناهجها، وتخلفها عن اللحاق بالتطورات في مجالها، وفي انحصار الفرص المتاحة للبنات في مجال التمريض والتخصصات الصحية الأخرى وعدم تلاءم مخرجاتها مع احتياجات مؤسسات ووحدات الإنتاج في القطاع الخاص.

إن زيادة عدد المراكز والمعاهد المهنية والتقنية ب(٨) مراكز مهنية وتقنية على ماكانت علية في العام ٢٠٠٤-٢٠٠٥م، كما بلغ حجم الزيادة في أعداد الطلبة المقيدين بهذه المراكز والمعاهد (٥،١٣٣) طالباً وطالبة ، اما الزيادة في إعداد أعضاء هيئة التدريس فقد بلغت (٢٣٣) مدرساً ومدرسة . وعلى الرغم من أن حجم الزيادة في هذه الأعداد ليست بالمستوى

المطلوب ، إلا أن ذلك يد مؤشراً إيجابياً على توجيهات الدولة الجادة في تطوير وتحسين هذا النوع من التعليم .

ومن جانب آخر اذا تفحصنا المؤشرات الاحصائية في ضوء متغير الجنس يتبين من العرض الاحصائي السابق ، اختلاف معدلات الالتحاق والتخرج بين الذكور والاناث على مستوى المعاهد والمراكز المهنية ككل. فالمرأة من الممكن ان تساعد في بناء المجتمع ولها امكانيتها ومواهبها وقدراتها العقلية لذلك يجب ان تكون لتلك المواهب والقدرات الدور الوظيفي في هذا المجال.

وفي إطار إعداد المعلم الفني قامت وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بإتاحة الفرص أمام أصحاب المؤهلات الدراسية العليا للعمل بالمعاهد المهنية والكليات التقنية ، بالإضافة إلى تحسين مستوى المدرسين الموجودين من خلال تقديم الدورات التدريبية ، والإستعانة بالخبراء والأجانب ليقوموا بدريب هولاء المدرسين والإشراف عليهم .

أن عدد أعضاء هيئة التدريس اليمنيين بالتعليم الفني والتدريب المهني قد ارتفع من (٢،٤١١) مدرساً عام ٢٠٠٤م إلى (٢،٦٠٤) مدرساً إضافة إلى عدد (٤٠) عضواً غير يمني .

أما بالنسبة لمؤهلات أعضاء هيئة التدريس ، فنجد أن نسبة (٥٥،٦%) من أعضاء هيئة التدريس هم من حملة الشهادات العليا (دكتوراه – ماجستير – بكالوريس) و(٣٥،٥%) من حملة الدبلوم المهني والتقني ، و(٨،٩%) أصحاب مؤهلات ثلاثة وإعدادية وابتدائية وبدون مؤهلات .

الإنفاق على التعليم الفني والتدريب المهني

في إطار تطوير التعليم الفني والتدريب المهني وإلى جانب التوسع في إنشاء المعاهد والمراكز المهنية والتقنية ، وكذلك زيادة أعداد القبول فقد أنعكس ذلك على زيادة الإنفاق على هذا النوع من التعليم ، حيث نجد ارتفاع الميزانية المخصصة للتعليم الفني والمهني خلال الأعوام ٢٠٠٣– ٢٠٠٨، حيث ارتفع الإنفاق من (٤،٢٤٧) مليون ريال عام ٢٠٠٣م ، ليصل إلى

(٢٢،٢٥٩) مليون ريال عام ٢٠٠٨م، بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (٤٤،٠١ %) ،وبزيادة عن متوسط النمو السنوي لإجمالي الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب بمقدار (٢٩،١٧) نقطة .

كما ارتفع نصيب التعليم الفني والتدريب المهني من الناتج المحلي الإجمالي من (٠،٢٠%) ليصل إلى (٠،٤٥%) أي بزيادة (٠،٢٥) نقطة بين بداية الفترة ونهايتها ، وتزايد نصيبه من إجمالي الإنفاق العام للدولة من (٠،٥٥%) في بداية الفترة ليصل إلى (١،٢٢%) في نهايتها أي بمقدار (٠،٦٧) نقطة ، كما يلاحظ ارتفاع نصيبه من إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب من (٣،١٦%) في بداية الفترة ليصل إلى (٧،٩٨%) في نهايتها أي بفارق (٤،٨٢) نقطة . وهذا ربما يعود إلى توجيه مزيد من الاهتمام للتعليم الفني والتدريب المهني بإنشاء مزيد من المعاهد وكليات المجتمع في مختلف المحافظات على حساب نظم التعليم الأخرى .

ومن الملاحظ أننا إذا أجرينا مقارنة بين نسب الإنفاق على كل من التعليم الفني والتدريب المهني وغيره من أنواع التعليم في بلادنا كالتعليم العام والتعليم العالي نجد أن هناك تفاوتاً كبيراً العامة

إن ماينفق على التعليم الفني والتدريب المهني يبلغ (٢٢،٢٥٩) مليون ريال أي بنسبة (٨%) من إجمالي النفقات المعتمدة لقطاع التعليم والتدريب في حين ماينفق على التعليم العام (٢٠١،٦٢٩) مليون ريال بنسبة (٧٢،٣%) والتعليم العالي (٥٤،٩٨٠) مليون ريال بنسبة بلغت (١٩،٧%).

تعليم الكبار ومحو الأمية :

إن محو الأمية و تعليم الكبار لايقتصر على القراءة و الكتابة فقط ، ولكن يجب دفع المتعثرين و الذين لم تسعفهم ظروفهم الدراسة ، معالجة فشلهم و هروبهم من المدرسة و يتعدى الأمر تعليمهم إلى تدريبهم و تأهيلهم في حياتهم العملية و زرع الثقة بهم بالتعليم و التدريب و إتقانهم مهنة أو حرفة ، و ذلك بإيجاد برنامج التعليم و التدريب المستمرين . وقد تم نشر مدارس محو الأمية بعد تغيير اسمها و وظيفتها إلى مدارس محو الأمية و التأهيل ، و تطوير المناهج بما

يلائم سوق العمل الحالي التي تتضمن الورش الفنية و التقنية ، و يفضل أن يكونوا معلمو هذه المرحلة مقاربين في العمر مع الكبار و لديهم تخصص فني و تقني بالإضافة للمؤهل التعليمي و التربوي.

بلغت أعداد المتحررين من الأمية نتيجة لإلتحاقهم ببرنامج محو الأمية بين الأعوام من ٢٠٠٣/٢٠٠٤م إلى ٢٠٠٨/٢٠٠٩م حوالي (٤٢١٤٩٩) متحرراً ومتحررة غالبيتهم من الإناث ، حيث بلغت أعداد الإناث المتحررات من الأمية خلال نفس الفترة (٤٠٤١٨٥) متحررة وهذا العدد يمثل (٩٥,٩%) من مجموع عدد المتحررين من الأمية خلال هذه الفترة .

ومن الملاحظ إرتفاع أعداد الملتحقات بمحو الأمية من النساء من (٨٦٨٩٤) إمرأة في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م إلى (١٤٦٠٦٩) إمرأة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م ، وذلك بزيادة (٥٩٢٠٢) خلال الأربع سنوات ، بمتوسط زيادة سنوي قدرة (١٤٨٠٠) دارسة. ومن المتوقع أن يكون لتزايد أعداد الملتحقات في برامج محو الأمية مع إرتفاع إلتحاق الإناث في التعليم الأساسي أثر واضح في تدني معدلات الأمية خاصة بين النساء .

قد جرت العديد من الإصلاحات في مجال محو الأمية منها :

١. إعداد وتأليف ١٠ كتب دراسية لمرحلتي الأساس والمتابعة في سلسلة أتعلم للحياة ، وحياتنا العامة ، وحياتنا الإجتماعية وحياتنا الإقتصادية ، وحياتنا الصحية مع مراشد للمعلمين .

٢. إدماج خطط برامج محو الأمية في إطار الخطة السنوية للوزارة الأمر الذي مكن جهاز محو الأمية من تدريب أعداد لا بأس بها من المعلمين والموجهين في برامج محو الأمية .

٣. مراجعة وتنقيح إستراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار ، ودمجها في إطار النتائج متوسط المدى إبتداءً من ٢٠٠٦م .

الإنفاق والكلفة في التعليم :

على الرغم من التباين الكبير في نسب الزيادة في الإنفاق على التعليم في مختلف بلدان العالم والذي يرجع إلى اختلاف الظروف والسياسات الاقتصادية والتربوية فيها ،إلا أنها تتفق جميعها في تزايد نفقاتها التعليمية تزايداً مضطراً.وقد أكد هذه الاتجاهات تقارير ودراسات منظمة التربية العالمية اليونسكو.(يونسكو،١٩٧٠). أهمية دراسة نفقات التعليم ، انها تلعب دوراً هاماً في عملية التربية والتعليم حيث يستطيع المخطط التربوي استغلالها لتحقيق اهداف خدمة العملية التعليمية .(محمد منير مرسي ، ١٩٧٧)

وفي اليمن وتماشياً مع نمو النفقات الحكومية، زاد اليمن من حجم إنفاقه العام على التعليم بدرجة كبيرة. و زادت النفقات المخصصة للتعليم في الفترة ما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٧ بنسبة ١٢٥ في المائة وذلك من ١١١ مليار ريال يمني إلى ٢٥١ مليار ريال يمني. (تقرير التعليم، ٢٠١٠). ويبين الجدول رقم (٨) تفصيل الإنفاق على التعليم الأساسي،المهني و الجامعي للأعوام من ٢٠٠٠ -٢٠٠٨م .

الجدول ٨ : الإنفاق على التعليم حسب نوع التعليم والسنة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨م)

المؤشر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الإنفاق العام على التعليم (مليار ريال)	٨٩,٤	١٠٢	١٢٤	١٢٨,٥	١٤٢,٣	١٦٥,٢	١٩٣,٤	٢٥١,١	٢٧٧
إجمالي الإنفاق في الموازنة العامة للدولة (مليار ريال)	٥٠٢	٥٢٢	٥٩٤	٧٧٠	٨٨٢	١١٨٤,٣	١٤٢٠,٦	١٧٥٤,٨	٢٢٥٩,٢
الإنفاق على التعليم العام الى الناتج المحلي الإجمالي %	٤٦,٩١	٤,٩١	٥,١٤	٤,٧٤	٤,٥١	٤,٠٦	٣,٦٩	٣,٤٠	٣,٥٠
الإنفاق على التعليم الفني والمهني والتقني إلى الناتج المحلي الإجمالي %	١,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٥	٠,٣
الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	٦,٧٩	٠,٦٩	١,٠٢	١,٠٢	٠,٦٩	٠,٨٥	٠,٨١	١,٠٠	٠,٩٢
الناتج المحلي الاجمالي (مليار ريال))	١٦٢	١٧٣١,٣	١٩٦١	٢٢٥٧,٤	٢٦٥١,٣	٣٤٢٣	٤١١٩	٤٧٢١	٥٧٣٥

الإنفاق العام على التعليم الى الناتج المحلي الإجمالي %	٥٥,٣١	٥,٨٩	٦,٣٢	٥,٦٩	٥,٣٧	٤,٨٣	٤,٧٠	٥,٣٢	٤,٨٣

المصدر: تقديرات المؤلفين باستخدام بيانات الحساب الختامي لوزارة المالية. (تقرير وضع التعليم في اليمن ٢٠١٠)

التعليم العالي

يُعرّف التعليم العالي بشكل عام بأنه:" التعليم الذي يلي التعليم الثانوي، ويشمل التعليم الجامعي (الحكومي والأهلي). ومن المفترض أنّ الجمهورية اليمنية سوف تأخذ بالمفهوم الذي تتبناه منظمة للتعليم العالي، (الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافةيونسكو) والذي يشير إلى أن التعليم العالي يتضمن كلا من:

- البرامج النظرية التي تزود الدارسين بالكفايات اللازمة للالتحاق ببرامج الدراسات العليا والوظائف التي تتطلب مهارات عالية.
- البرامج التي تركز على المهارات التقنية أو المهنية ليتمكن الخريجون من الالتحاق مباشرة بسوق العمل.

وفي سياق الدراسة نناقش أهم مرحلة في التعليم في أي بلد كانت ، نستيطيع من خلالها معرفة تطور وأفاق التعليم بشكل عام لانها نتاج كل مراحل التعليم ومخرجاته ، التي ترتبط بسوق العمل ومؤشرات هذه المرحلة دليل للتنمية وعلى التنمية التعليمية ،و تقع في نطاق اختصاص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

أولت الجمهورية اليمنية منذ انطلاقتها في الـ ٢٢ من مايو ١٩٩٠م التعليم العالي اهتماماً كبيراً ادراكاً لما يمثله هذا القطاع من محور أساسي لتحقيق النهوض التنموي القائم على أسس علميه متينة.

وترجمت الدولة هذا الاهتمام بإعطاء هذا القطاع كياناً وزارياً مستقلاً تمثل في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من منطلق الوعي بأهمية هذا القطاع ودوره الحيوي في خدمة العملية التنموية باعتباره أهم قنوات تأهيل وتخريج صناع المستقبل ممن يلتحقون بالجامعات الحكومية والاهلية والدراسات العليا في جميع التخصصات العلمية الحديثة.

وذكر تقرير رسمي صادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ان التعليم العالي شهد خلال العقدين الماضيين توسعاً وتطورا كبيرين وصل معه عدد الجامعات الحكومية حتى٢٠١٠م إلى١٦ جامعة ومن بين تلك الجامعات ٧ ما تزال قيد التأسيس هي جامعات (لحج – حجة – الضالع – أبين – شبوه – وادي حضرموت – صعدة)، وتضم الـ ٩ جامعات القائمة ١١٣ كلية، منها ٥١ كلية في مجال التخصصات العلمية والتطبيقية و ٦٢ كلية في مجال العلوم الإنسانية.(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١١).

الإطار القانوني الملامح والقضايا الرئيسية المتعلقة بالتعليم العالي في الجمهورية اليمنية – وعدداً من العناصر على النحو الآتي:

يستند التعليم العالي في الجمهورية اليمنية على قانون التعليم رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٢م، وقانون الجامعات اليمنية رقم ١٨ لسنة ١٩٩٥م وتعديلاته، وقانون الجامعات الأهلية رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤م، وقانون كليات المجتمع رقم ٥ لسنة ١٩٩٦م، وقانون البعثات رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٣م، واللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي قم ١٣٧ لسنة ٢٠٠٤م، إلى جانب عدد آخر من القوانين واللوائح والتعليمات الصادرة ذات العلاقة بالتعليم العالي والبحث العلمي.

التنظيم الإداري للتعليم العالي

أنشئت أول وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية في عام ١٩٩٠م وأُنيط بها مسؤولية الإشراف على الجامعات، والتنسيق بينها.وتسير التعليم العالي والبحث العلمي بشكل فعال، لخدمة التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع اليمني.

ونظراً للازدياد المتوقع في أعداد خريجي المدارس الثانوية، حيث إن القدرة الاستيعابية للجامعات حالياً لا تستطيع أن تلبي لوحدها الطلب المتزايد، تقتضي الضرورة أن يكون هناك تعليم تقني، يوفر كفاءات ذات طابع متميز، من خلال التوسع في إنشاء مؤسسات أخرى تشمل كل المحافظات، وترتبط ارتباطاً وثيقاً باحتياجات التنمية ، وبمتطلبات سوق العمل، مثل كليات المجتمع والمعاهد التقنية والفنية المختلفة.

التنظيم المؤسسي

الاستقلالية الإدارية والمالية

تحظى الجامعات اليمنية باستقلالية كبيرة في الشؤون الأكاديمية والإدارية، أما فيما يتعلق بالأمور المالية، فعلى الرغم من أن التشريعات الخاصة بالجامعات اليمنية تعطي لها استقلالية تامة.

السلطة الإدارية:تدار الجامعات من قبل مجلس الجامعة، ونظراً لأن المجلس لا يضم في عضويته ممثلين عن القطاع الخاص والجهات ذات العلاقة، فإن سلطة اتخاذ القرار عادة ما تكون في يد الأكاديميين. إن غياب مشاركة القطاع الخاص والجهات ذات العلاقة في صنع القرار في الجامعات اليمينية – وهو وضع يختلف عن التوجهات العالمية – قد أسهم في عزل الجامعات عن المشاركة في القضايا الأساسية للمجتمع، والإسهام في تلبية احتياجاته بفاعلية أكبر.(وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، ٢٠١١)

هيكل التعليم العالي

إن البناء الهيكلي لمؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، ، نشأت في ظروف غير مخطّط لها. وتوجد في اليمن ثمان جامعات حكومية تشتمل على عدد من الكليات تغطي معظم التخصصات، وتتراوح عدد الكليات فيها من عشرين كلية ،كما تتفاوت أحجام الجامعات من حيث أعداد الطلاب الملتحقين بها من ٧٧،٠٠٠ ألف طالب وطالبة (في جامعة صنعاء) إلى ٦،٨٠٠ طالب وطالبة في جامعة حضرموت. على أن أقدمها جامعتا صنعاء وعدن اللتان

أنشئتا في عام ١٩٧٠، وأحدثها جامعة عمران التي تم إنشاؤها في عام ٢٠٠٥م.بدأ بثلاث كليات و ٦٤ طالبا فاق عددهم الآن (٨٠) ألفا تحتضنهم ١٨ كلية و٢٠ مركز بحث علمي تقدم جميعها رسالة علمية متنوعة المجالات والاختصاصات.

وقد بلغ عدد الجامعات والكليات الأهلية ٣٢ جامعة وكلية تضم ٦٧ كلية، منها ٤١ كلية في التخصصات الإنسانية و ٢٦ كلية في التخصصات العلمية والتطبيقية مقارنة بجامعتين فقط في العام ١٩٩٠م في كل من عدن وصنعاء، لم يكن عدد الكليات فيها يتجاوز ١٩ كلية، منها ١١ كلية في جامعة صنعاء و ٨ كليات في جامعة عدن، توزعت من حيث النوع إلى ٧ كليات علوم تطبيقية و ١٢ كلية علوم إنسانية.

ينمو التعليم الجامعي الخاص أيضا بسرعة مطردة. ففي الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ارتفع معدل القيد بالجامعات بمقدار ٤٩,٨٩٣ من ١٩٠٢٠١ إلى ٢٣٩,٩٨٤.

ومن هذه الزيادة، ترجع ٢٥ في المائة إلى نمو معدلات القيد العامة وبصورة رئيسية في البرامج الموازية. أما النصيب الأكبر ٧٣ في المائة، فقد تم تبريره بنمو معدلات القيد في مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

ونلاحظ التطور الكبير في مؤشرات القبول والالتحاق والخريجين في مؤسسات التعليم العالي خلال عقدي الوحدة حيث زاد عدد الملتحقين في الجامعات الحكومية والأهلية خلال ٢٠١٠/ ٢٠١١م عن ثلاثمائة الف طالبا وطالبة مقارنة بعدد الملتحقين عام ١٩٩٠م والذي لم يتجاوز ٣٩ الف و ٩٩٠ طالبا وطالبة.

بينما بلغ عدد الخريجين من الجامعات الحكومية والأهلية خلال ٢٠٠٩ / ٢٠١٠م أكثر من أربعين الف طالبا وطالبة مقارنة بعام ١٩٩٠ /١٩٩١م لم يتجاوز الفين و ٣٩٧ طالبا وطالبة.

كما شهدت مؤسسات التعليم العالي تطورا كبيرا في عدد أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية، حيث كان عددهم عام ١٩٩٠م في جامعتي صنعاء وعدن ١٠٧٣ عضواً،

وخلال عقدين وصل عددهم إلى قرابة ٧٠٠٠ عضو في الجامعات الحكومية. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٣)

ورافق هذا النمو الكبير تحقيق تجديد وثراء نوعي متميز بفعل التنوع الأكاديمي الواسع لأعضاء هيئة التدريس والمنتمين لكثير من مدارس التعليم العالي في العالم. و يبين الجدول رقم (٩)مقارنة لوضع التعليم العالي للأعوام (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩م).

الجدول ٩ : بعض مؤشرات التعليم العالي حسب السنة

المؤشر / السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٩
عدد الجامعات الحكومية	٧	٧	٨	٨
عدد الطلاب الملتحقين في الجامعات الحكومية (ذكور)	١١٢١٨٧	١٢٠١٥٦	٩٤٢,١٢٨	٧٤٩,١٣١
عدد الطلاب الملتحقين في الجامعات الحكومية (إناث)	٣٤٩٩٤	٤٤٤٩٦	٢٠٣,٥٩	٦٢٢,٦١
إجمالي الطلاب الملتحقين في الجامعات الحكومية(ذكور+إناث)	١٤٧١٨١	١٦٤٦٥٢	١٨٨١٤٥	١٩٣٣٧١
الطلاب الذكور إلى إجمالي الطلاب في الجامعات الحكومية %	٢٢.٧٦	٩٨.٧٢	٥٣.٦٨	٦٨،١٣
الطلاب الإناث إلى إجمالي الطلاب في الجامعات الحكومية %	٧٨.٢٣	٠٢.٢٧	٤٧.٣١	٨٧.٣١
عدد الطلاب الملتحقين بالكليات العلمية(التطبيقية) في الجامعات الحكومية (ذكور)	١٠٩٤٥	٣٥٠٦٠	——	——
عدد الطلاب الملتحقين بالكليات العلمية(التطبيقية) في الجامعات الحكومية (إناث)	٤٥٧٨	١٦٧١٢	——	——
إجمالي الطلاب الملتحقين بالكليات العلمية (التطبيقية)في الجامعات الحكومية (ذكور +إناث)	١٥٥٢٣	٥١٧٧٢	——	——
عدد الطلاب الملتحقين في الكليات النظرية (الانسانية)(في الجامعات الحكومية (ذكور)	١٠١٢٤٢	٩٠٢٠٦	——	——
عدد الطلاب الملتحقين في الكليات النظرية (الانسانية)في الجامعات الحكومية (إناث)	٣٠٤١٦	٢٩١٤٥	——	——
إجمالي الطلاب الملتحقين في الكليات النظرية (الانسانية)في الجامعات الحكومية (ذكور + إناث)	١٣١٦٥٨	١١٩٣٥١	——	——
عدد الطلاب الخريجين من الجامعات الحكومية (ذكور)	١٢٤٥٨	١٦٨٧١	١٣١٢٢	١٤٦٦٠
عدد الطلاب الخريجين من الجامعات الحكومية (إناث)	٣٧٥٩	٨٢١٦	٧٢٦١	٨٦٥٨
إجمالي الطلاب الخريجين من الجامعات الحكومية(ذكور+إناث)	١٦٢١٧	٢٥٠٨٧	٢٠٣٨٣	٢٣٣١٨
عدد الطلاب الخريجين من الكليات العلمية في الجامعات الحكومية (ذكور)	٩٩٤	٥٠٥٨	١٠١٨	٣٤١٥
عدد الطلاب الخريجين من الكليات العلمية في الجامعات الحكومية (إناث)	٣٨١	٢٧٢٣	٦٨٦	١٦٤٦
إجمالي الطلاب الخريجين من الكليات العلمية في الجامعات الحكومية (ذكور + إناث)	١٣٧٥	٧٧٨١	١٧٠٤	٥٠٦١
عدد الطلاب الخريجين من الكليات النظرية في الجامعات الحكومية (ذكور)	١١٤٦٤	١١٨٠٤	١٢١٠٤	١١٢٤٥
عدد الطلاب الخريجين من الكليات النظرية في الجامعات الحكومية (إناث)	٣٣٧٨	٥٤٩٣	٦٥٧٥	٧٠١٢

إجمالي الطلاب الخريجين من الكليات النظرية في الجامعات الحكومية (ذكور + إناث)	١٤٨٤٢	١٧٢٩٧	١٨٦٧٩	١٨٢٥٧
عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية (ذكور)	٣٢١٢	٤٣٣٩	٥٢٦٤	٥٩٩٥
عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية (إناث)	٢١٧	٨٢١	١٣٧٤	١٠٥٧
إجمالي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية (ذكور+إناث)	٣٤٢٩	٥١٦٠	٦٦٣٨	٧٠٥٢
عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية (يمنيين)	٢٦٨٩	٤٢٩٩	٥٩٦٣	٦٢٧٥
عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية (أجانب)	٧٤٠	٨٦١	٦٧٥	٧٧٧
إجمالي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية (يمنيين +أجانب)	٣٤٢٩	٥١٦٠	٦٦٣٨	٧٠٥٢
عدد المبعوثين للدراسات العليا بالخارج (ماجستير)	٧٨	٥٣٩	——	——
عدد المبعوثين للدراسات العليا بالخارج (دكتوراة)	٢٥	٨٥٩	——	——
إجمالي الطلاب الملتحقين بالدراسات العليا في الداخل	٥٢٢	——	٢٦٦٥	——
إجمالي الطلاب الخريجين من الدراسات العليا في الداخل	٢٧٥	——	——	——
إجمالي الطلاب الخريجين من الدراسات العليا في الخارج	١٨	——	——	——
عدد الجامعات الخاصة	——	١١	١٨	١٧
عدد الطلاب المقيدين في الجامعات الخاصة (ذكور)	١٠٠٨٧	١٨١٤٤	٤٠،٢٠١	٤٦٦٤١
عدد الطلاب المقيدين في الجامعات الخاصة (إناث)	٣٧٧٩	٥٧٧٢	١٤١٦٤	١٦١١٣
إجمالي الطلاب المقيدين في الجامعات الخاصة (ذكور+إناث)	١٣٨٦٦	٢٣٩١٦	٥٤٣٦٥	٦٢٧٥٤
الطلاب الذكور إلى إجمالي الطلاب في الجامعات الخاصة %	٧٢،٧	٧٥،٩	٧٣،٩	٧٤،٣
الطلاب الإناث إلى إجمالي الطلاب في الجامعات الخاصة %	٢٧،٣	٢٤،١	٢٦،١	٢٥،٧
عدد الطلاب الخريجين من الجامعات الخاصة (ذكور)	١١٧٤	١٥٧٠	٣٦٢١	٣٩٣٦
عدد الطلاب الخريجين من الجامعات الخاصة (إناث)	٤٣١	٤٦٤	١٧٥٢	١٧٤٩
إجمالي الطلاب الخريجين من الجامعات الخاصة(ذكور+إناث)	١٦٠٥	٢٠٣٤	٥٣٧٣	٥٦٨٥
عدد الطلاب الملتحقين بالكليات العلمية في الجامعات الخاصة (ذكور)	٢٥٨١	٦٢٦٤	——	——
عدد الطلاب الملتحقين بالكليات العلمية في الجامعات الخاصة (إناث)	٧٥٥	١٣٨٠	——	——
إجمالي الطلاب الملتحقين بالكليات العلمية في الجامعات الخاصة (ذكور + إناث)	٣٣٣٦	٧٦٤٤	——	——
عدد الطلاب الملتحقين بالكليات النظرية في الجامعات الخاصة(ذكور)	٧٥٠٦	١٦١٢٢	——	——
عدد الطلاب الملتحقين بالكليات النظرية في الجامعات الخاصة (إناث)	٣٠٢٤	٤٩٢٤	——	——
إجمالي الطلاب الملتحقين بالكليات النظرية في الجامعات الخاصة (ذكور + إناث)	١٠٥٣٠	٢١٠٤٦	——	——
عدد الطلاب الخريجين من الكليات العلمية في الجامعات الخاصة (ذكور)	٢٦٩	٥٨٤	١١٨٢	——
عدد الطلاب لخريجين من الكليات العلمية في الجامعات الخاصة (إناث)	٩٠	٢٠٤	٣٠٦	——
إجمالي الطلاب الخريجين من الكليات العلمية في الجامعات الخاصة (ذكور +إناث)	٣٥٩	٧٨٨	١٤٨٨	——
عدد الطلاب الخريجين من الكليات النظرية في الجامعات الخاصة (ذكور)	٩٠٥	١٥٧٠	٢٤٣٩	——
عدد الطلاب الخريجين من الكليات النظرية في الجامعات الخاصة (إناث)	٣٤١	٤٦٤	١٤٤٦	——
إجمالي الطلاب الخريجين من الكليات النظرية في الجامعات الخاصة (ذكور +إناث)	١٢٤٦	٢٠٣٤	٣٨٨٥	——

عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة (يمنيين)	٦٧٣	٩٢٤	ـــــــ	١٧٢٠
عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة (أجانب)	١٦٩	١٢٥	ـــــــ	١٤٧
إجمالي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة (يمنيين+أجانب)	٨٤٢	١٠٤٩	ـــــــ	١٨٦٧
الإنفاق العام على التعليم (مليار ريال)	٨٩،٦	١٦٥،٢	٢٩١،٧	٢٨٦،٦
الإنفاق على التعليم الجامعي الحكومي (جارية + رأسمالية) (مليار ريال)	١١	٢٧،١	٤٥،١	٤٤
الإنفاق على التعليم الجامعي الحكومي (جارية) (مليار ريال)	٨	٢١،٣	٣٩،٧	٣٨،٥
الإنفاق على التعليم الجامعي الحكومي من إجمالي الإنفاق العام على التعليم %	١٢،٢٨	١٦،٤٠	١٥،٤٦	١٥،٣٥
الإنفاق على التعليم الجامعي الحكومي من إجمالي الإنفاق في الموازنة العامة للدولة %	٢،١٩	٢،٢٩	٢،٠١	٢،٤٦
نصيب الطالب في الجامعات الحكومية من النفقات الجارية على التعليم الجامعي الحكومي (ريال)	٥٤٣٥٥	١٢٩٣٦٤	٢١١٠٠٧	١٩٩٠٩٩
معدل نمو الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي %	ـــــــ	٦،٢٧	٤٣،١٧	٧،٥٨
إجمالي الإنفاق في الموازنة العامة للدولة (مليار ريال)	٥٠٢	٠٠٨٤،٣	٢٢٤٨	١٧٨٥،٤
الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	٠،٦٣	٠،٧٤	٠،٧٣	٠،٧٢
الإنفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي %	٥،١٠	٤،٥٣	٤،٧٠	٤،٧٢
الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال)	١٧٥٧،٠٠	٣٦٤٧،٠٠	٦٢٠٣،٠٠	٦٠٦٩،٦٠

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي + نشرة احصائية مالية الحكومة + مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية اعداد مختلفة .

عدد المبعوثين للدراسات العليا بالخارج (ماجستير+دكتوراة) للعام ٢٠٠٧ المبعوثين من الجامعات ومن الوزارات ومن جميع الجهات الحكومية الاخرى .

سياسة التعليم العالي من خلال قانون ١٨ لعام ١٩٩٥ و تعديلاته:

السياسة التعليمية للتعليم العالي يقصد بها الخطوط العريضة و العامة والاتجاهات و الاولويات التي يتم رسمها لتحقيق الأهداف العامة أو الغائبة للتعليم العالي التي وردت في قانون الجامعات اليمنية رقم ١٨ لعام ١٩٩٥.

ومن هذه السياسة التعليمية تنبثق الاستراتيجيات و الخطط و البرامج و المناهج التي تنفذ الأهداف العامة للتعليم العالي.وبما أننا لم نجد سياسة تعليمية للتعليم العالي مكتوبة، فسوف تعتمد على المواد التي وردت في القانون الذي حدد فيه الجهات المسئولة علي وضع السياسة التعليمية ابتداء من وزارة التعليم العالي و المجلس الأعلى لتخطيط التعليم و المجلس الأعلى للجامعات و حتى القسم العلمي في الجامعة.(رئاسة الجمهورية ، ٢٠٠٤م)

الإنفاق على التعليم الجامعي

وفي مجال الإنفاق على التعليم الجامعي تشير التقارير انه خلال العشر السنوات الماضية مثل الإنفاق في المتوسط ما يقرب من خمسة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وما نسبته ١٩بالمائة من إجمالي النفقات العامة للدولة وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة التي أولتها دولة الوحدة والحكومات المتعاقبة لقطاع التعليم عموماً والتعليم العالي بشكل خاص.

كما شهد الإنفاق تنوعاً في مصادر التمويل من خلال استحداث أنظمة جديدة مثل النظام الموازي والنفقات الخاصة والتعليم المسائي والتعليم عن بُعد، إضافة إلى تفعيل دور مراكز الأبحاث والدراسات في تقديم الخدمات لمؤسسات القطاعين العام والخاص والمجتمع.

المرأة والتعليم

وفيما يخص التحاق الفتاة بالتعليم العالي، فقد أظهرت وزارة التعليم العالي في تقريرها ارتفاع عدد الملتحقات بالتعليم الجامعي من أربعة آلاف و ٥٧٧ طالبة جامعية عام ١٩٩٠ /١٩٩١م إلى ما يزيد عن ١٥٠ الف طالبة عام ٢٠١٠م/ ٢٠١١م في الجامعات الحكومية والأهلية، في حين بلغ عدد المبتعثات في العام ٢٠٠٩م، ٦٦٣ طالبة يدرسن في ٢٧ دولة شقيقة وصديقة. فيما بلغ عدد الطالبات الحاصلات على منح داخلية في الجامعات اليمنية ٨٥٧ طالبة وعلى مستوى هيئات التدريس في الجامعات بلغ عدد العنصر النسائي ما يزيد عن ١٢٨٠ عضوة مقارنة بعام ١٩٩١م ١٥٣ عضوة.

وعلى مستوى التعيينات في الوظائف الإدارية والأكاديمية فقد بلغ من تم تعيينهن بدرجة مدير عام ونائب مدير عام في الوزارة والجامعات ٣٨ امرأة، و ١٤ امرأة بدرجة عميد كلية ونائب عميد ومدير مركز ورئيس قسم علمي. لقد هدفت الوزارة إلى إفساح المجال للفتاة اليمنية المتفوقة التي تمنعها ظروفها الإجتماعية والعادات والتقاليد من مواصلة دراستها بالخارج إلى مواصلة دراستها الجامعية في الجامعات اليمنية، حيث اعتمدت مقعد دراسي على نفقة الوزارة ، تحض من خلالها الفتاة المتفوقة على مساعدة شهرية، وبلغ عدد الطالبات اللواتي حصلن على منح دراسية داخلية والبالغ(٦١٧) طالبة وبما نسبته (٧٥%) من إجمالي المنح الدراسية

الداخلية خلال الأعوام من ٢٠٠٦/ ٢٠٠٩والمحددة بـ(٨٢٣) منحة داخلية، لم يحصل منها الطلاب الذكور إلا على (٢٠٦) منحة وبما نسبته (٢٥%).(**تقرير التعليم العالي ٢٠٠٩م**).

وفي ذات السياق، هناك أنشطة أخرى تأتي من الوزارة في إطار تشجيعها للفتاة والتحاقها بالتعليم، من أبرز تلك الأنشطة، بناء وزارة التعليم العالي لعدد من المساكن الخاصة بالطالبات، في ثلاث جامعات في محافظات، تعز وحضرموت وإب، وإنشاء كليات خاصة بالبنات في الجامعتين الأخيرتين، مشاركتها في البطولة التنشيطية الثانية للألعاب الجامعية في رياضة طائرة السلة وألعاب القوى، للفتيات، نظمها الإتحاد العام لرياضة المرأة، والتوسع في إنشاء الجامعات والكليات، والتي أصبحت تغطي (٢) محافظة، وإنشاءها قسم خاص بالإقتصاد المنزلي بكلية التربية بالمكلا وقسم رياض الأطفال.

وعن رفع معدلات التحاق الإناث في التعليم العالي، حصلت زيادة في معدل التحاقها بالعليم العالي، بنسبة التحاق ابتداءاً من الأعوام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٩، حيث كانت نسبتها من عدد الطلاب المقيدين في برامج البكالوريوس للعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ والمقدرة بـ(٢٨%) من إجمالي عدد الطلاب والبالغ (١٦٨,٥٤٨)، و (٢٩%) في ٢٠٠٦/٢٠٠٧م و (٣١%) للعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م.

هيئة التدريس :

تشكل هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة العمود الفقري للجامعات وأن قيمة أي جامعة مرهون بهيئة التدريس بها وبكفاءتهم التعليمية التي تعتمد عليها الجامعة في تنفيذ وظائفها التي تتنوع وتتجدد في إتجاه تحقيق الأهداف المنوطة بالجامعة .

وعبر ثلاثة عقود من عمر جامعتي صنعاء وعدن فقد تنامت أعضاء هيئات التدريس بهما وتجددت وإكتسبت ثراءاً نوعياً متميزاً بفعل التنوع الأكاديمي الواسع لأعضاءها والمنتمين لكثير من مدارس العالم بغربه وشرقه. وتم إنشاء الجامعات الحكومية الأخرى بعد الجامعتين الرئيسيتين وتزايدة أعداد أعضاء هئيات التدريس بدرجة كبيرة بفضل تضافر عوامل عديدة منها دعم الدول الصديقة والشقيقة والمنظمات الإقليمية والدولية . وقد بلغ أعضاء هيئة التدريس و

هيئة التدريس المساعدة (٤،٤١٧) عضواً عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م ما بين معيد ومدرس وأستاذ مساعد وأستاذ مشارك وأستاذ ، ثم إرتفع هذا العدد ليصل إلى (٦،٨٧٩) عضواً منهم (٧٢٣) عضواً من غير اليمنيين في العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م .

أن العدد الكلي لأعضاء هيئات التدريس قد نما بكليات الجامعات الحكومية وتزايد أعدادهم بدرجة كبير بنسبة (٥٥،٧%) ، كما إرتفعت نسبة أعضاء هيئات التدريس من الإناث من (١٥،٧%) عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م إلى (١٦،٨%) عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م ، إلا أن الزيادة في عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات لم تكن بالقدر الذي يوازي الزيادة في عدد أعضاء هيئة التدريس ، ونتيجةً لذلك فإن نسبة الطلاب إلى هيئة التدريس في الجامعات الحكومية قد إنخفضت من (٤١) طالباً عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م إلى (٢٩) طالباً عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م (المرجع السابق تقرير التعليم العالي).

البحث العلمي :

إن نشاط الجامعات لا يجوز أن يقتصر على التعليم العالي النظامي فحسب بل وضع خبرات هيئات التدريس وغيرهم من العاملين فيها في خدمة البيئة والمجتمع عن طريق الإرشاد والتوجيه ، فضلاً عن الإستعداد لإجراء البحوث حول المشاكل التي تجابهها الحكومة والمجتمع ، مع التكفل بنشر ثمار هذه البحوث على أوسع مدى ، ومن هنا فإنه ما لم تنهض الجامعات بمسؤوليتها في ميدان البحث العلمي ، وتوجيهه بما يخدم خطط التنمية وحل المشاكل التي يعاني منها المجتمع ، فإنها تظل متقوقعه في محيطها وعدم مسايرة التقدم والتطور العلمي المطلوب .

ومنذ عقد التسعيينات في القرن الماضي تم إنشاء تنظيم يشمل وظائف ومجالس في الهيكل الإداري التنظيمي للجامعات لخدمة المجتمع وتنمية البيئة. وقد تزايد بصورة كبير خلال الفترة الأخيرة حيث تضمنت مراكز بحثية في مجالات تخصصية ، تعد حلقة الوصل الأساسية بين الجامعات والمجتمع .

وقد تم استحداث موازنة خاصة للبحث العلمي في موازنة كل جامعة من الموازنة العامة ومن الموارد الذاتية ابتداءً من عام ٢٠٠٨ بالإضافة إلى إنشاء جائزة جامعة عدن لتشجيع البحث العلمي، وجائزة الأستاذ الجامعي بجامعة صنعاء، وكذا قيام الوزارة سنوياً بتمويل ١٥ مشروعاً بحثياً في ١٥ مجال من المجالات التي تخدم احتياجات ومتطلبات التنمية، بمبلغ مليون ونصف مليون ريال لكل مشروع بحثي.

فضلاً عن توسيع وتطوير الأنشطة البحثية من خلال المؤتمرات العلمية، وورش العمل والندوات التي تنظمها الوزارة والمؤسسات العلمية التابعة لها سنوياً في مختلف المجالات في سبيل تعزيز دور التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن في سياق ما تشهده الوزارة من تحولات في أنشطتها وتطوراً في آليات عملها وتوسعاً في برامجها باتجاه الوصول بقطاع التعليم العالي في اليمن إلى المستويات المنشودة.

وبالرغم من تزايد عدد مراكز البحوث في الجامعات الحكومية والتي تصل إلى (٢٩) مركزاً بحثياً إلا أنها تتباين فيما بينها من حيث الإمكانات والفاعلية وأغلبها ما زال في بداياته خاصة في الجامعات الناشئة . إلا أن اليمن تحتل المرتبة العاشرة بين الدول العربية في عدد مراكز البحث العلمي سواءاً كانت الحكومية أو الأهلية ، ومع ذلك فإن واقع البحث العلمي ونشاط الباحثين اليمنيين ما زال يعاني الكثير من المعوقات أهمها :

– ضعف البحث العلمي المتقدم والمرتبط بالنواحي التقنية إلى درجة لا تسمح له بدور مؤثر في عملية التنمية البشرية .

– غياب دور مراكز الأبحاث في الإرتقاء بمستوى أداء وإنتاجية ميدان العمل والإنتاج .

– تنحصر هذه المراكز في المجالات الإنسانية والإجتماعية .

– ضعف الإهتمام بالبحث العلمي مقارنة بالمجالات الأخرى وعلى كافة المستويات من سياسات ومؤسسات وأدوار .

– محدودية التسهيلات المقدمة للنشاط الأكاديمي والبحثي .

- غياب دعم القطاع الخاص لأنشطة الجامعة وجهودها التطويرية .

كل ذلك ساهم في إخفاق دور مراكز الأبحاث و دور التعليم العالي في خدمة التنمية ، علماً بأن العديد أو معظم البحوث التي يتم إنجازها على مستوى الجامعات لا تلامس القضايا والإحتياجات المرتبطة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ومع أن الجمهورية اليمنية قد كفلت حرية البحث العلمي والإنجازات الفنية والأدبية والثقافية وساهمت في إستكمال هياكل و مؤسسات البحث العلمي وتوفير مستلزماته ، كما أنشئت الدولة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبالرغم من أهمية هذه الإجراءات إلا أنها لم تؤدي إلى نتائج ملموسة كما أن وزارة التعليم العالي لم تمارس دورها المطلوب في الإهتمام بالبحث العلمي ولم يتم إنشاء قطاع خاص بالبحث العلمي في هيكل الوزارة ، الأمر الذي يبرهن على أن مسألة البحث العلمي ما زالت بعيدة عن الإهتمام ، وسيظل أحادي الجانب يقوم به الأفراد بتمويل ذاتي وهو بذلك لا يمكن أن يرتبط مع خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

استخدام التكنولوجيا :

اتسم العصر الحديث بالثورة التكنولوجية التي أصبحت الأداة الفاعلة التي تستخدمها الجامعات في تحقيق أهدافها النوعية. و قد اصبح استخدام التكنولوجيا في النشاطات الإدارية والتدريسية أمراً لازماً وسمة عصرية من سمات جامعات العالم المتقدم لإيمان هذه الجامعات بدورها الفاعل في تحسن الأداء والإنتاجية وتحقيق الأهداف النوعية التي تسعى إلى تحقيها .

أما بالنسبة للجامعات اليمنية فأنها لم تتعاون مع الشركات المتخصصة في إنتاج التكنولوجيا من أجل الاستفادة من خبراتهم في إنتاج البرامج المشتركة والمعتمدة على استخدام التكنولوجيا ، بالإضافة إلى أن الجامعات اليمنية لم تتعاون مع الجامعات العالمية في مجال استخدام التكنولوجيا التعليمية وحتى أنها لم تجر أية تدريبات متخصصة في استخداماتها لا في العمل الإداري ولا في العمل التدريسي . (المجلس الاعلى لتخطيط التعليم ،٢٠٠٩).

أن عدم توفر الأجهزة التكنولوجية الكافية في الجامعات اليمنية انعكس على غياب استخدامها في قاعات المحاضرات ،وكما أن الجامعات اليمنية لم تبادر إلى توفير البرامج التعليمية

المتنوعة التي تخدم أغراض العملية التعليمية ولم تحاول فتح فرع علمي متخصص في استخدام التكنولوجيا التعليمية وحتى أنها لم تدخل هذه التقنية الحديثة في عملها الإداري .

مبدأ التعاون الجامعي وخدمة المجتمع :

يعد مبدأ التعاون الجامعي استراتيجية عصرية استخدمتها ليس الجامعات العالمية فحسب بل جميع المؤسسات الإنتاجية والخدمية التي تنشد النمو والتطور من خلال تقديم أفضل الإنتاجيات والخدمات إلى كل من المجتمع المحلي والمجتمعات العالمية .

إن الاهتمام الرئيسي للإستراتيجية التعاون هو تعريف المؤسسة التعليمية بما يدور حولها من مؤسسات أخرى عاملة في المجتمع ودور كل واحدة منها في المساهمة التعاونية من اجل تطوير وخدمة نفسها بالإضافة إلى خدمة المجتمع "" وقد ذكر (Olin's w.٢٠٠٠) في هذا الصدد: إن الدور الأساسي للوحدة التعاونية هو تطوير وتنمية التصور في إيجاد العلاقات وتوطيدها مع المؤسسات المتواجدة في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة . أما بالنسبة للجامعات اليمنية تؤكد الدراسات اليمنية أن هناك غياب إستراتيجية للتعاون بين الجامعات اليمنية والمؤسسات الاجتماعية المحلية حتى أنها لم تحاول تعريف المؤسسات الاجتماعية ببرامجها المتنوعة ولم تحاول إقامة دورات تدريبية تتلاءم وحاجات القطاعات التنموية ، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في هذه الفعاليات المختلفة التي تخدم المجتمع اليمني.

الدراسات العليا

أما التطورات التي شهدتها الدراسات العليا من حيث عدد الملتحقين والمتخرجين، حيث وصل عدد الطلاب الملتحقين ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الحكومية إلى أكثر من ٢٥٤١ طالب وطالبة. فقد تخرج خلال العقدين الماضيين منذ إعادة الوحدة المباركة أكثر من ٥٨٧ طالبا وطالبة من حملة الدبلوم بعد الجامعة، والف و ١٧ من حملة الماجستير وما يزيد عن ١٥٢ من حملة الدكتوراه موزعين على مختلف التخصصات العلمية.(المجلس الاعلى لتخطيط التعليم ،٢٠٠٩).

وقد بلغ إجمالي الطلاب المقيدين بالدراسات العليا للعام ٢٠٠٨- ٢٠٠٩م (٨٦٤) طالبا وطالبة (٦٩١) ماجستير، و(١٧٧) دكتوراه منهم (٥٨٤) طلاب، و (٢٨٠) طالبات. وبلغ إجمالي الرسائل والأطروحات التي تم مناقشتها في الجامعات اليمنية الحكومية خلال الفترة من ١٩٩٤ـ ٢٠٠٨م (٢١٢٠) رسالة وأطروحة منها (١٨٩٨)في مساق الماجستير و(٢٢٢) رسالة دكتوراه.

البعثات الدراسية

وفيما يتعلق بمجال الابتعاث للدراسة فإن إجمالي الإنفاق على الطلاب المبتعثين للدراسة خارجياً والبالغ عددهم ٩ الاف و ٤٧٥ طالبا وطالبة خلال العام ٢٠١٠م بلغ أكثر من ١٣ مليار ريال، منها ١٠ مليارات ريال على نفقة الدولة، مقارنة بعام ١٩٩١م الذي لم يكن يتعدى عدد الموفدين سوى الف و٢٣٢ طالبا وطالبة .

واستحدثت وزارة التعليم العالي بدءً من العام الدراسي ٢٠٠٦م . ٢٠٠٧م المنح الداخلية حيث بلغ عدد الطلاب والطالبات الحاصلين على منح داخلية حتى العام الدراسي ٢٠١٠ – ٢٠١١م ٢٠٩١ طالبا وطالبة بينهم ٧٥٩ من الوافدين لليمن في إطار التبادل الثقافي من الدول الشقيقة والصديقة.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية فإن عدد المشاريع المنفذة في الجامعات الحكومية بلغت٢٢١ مشروعاً بتكلفة ١٨ مليارا و ٤٧٦ مليونا و ٣٨٨ الف ريال، وان متوسط ما انفقته الدولة على المباني والمنشآت والتجهيزات في الجامعات خمسة مليارات ريال سنوياً خلال الفترة من ١٩٩٣م وحتى١٩٩٩م.

وتشتمل جميع تلك الجامعات على كلية واحدة للتربية أو أكثر، وغالباً ما تكون في مواقع بعيدة عن الحرم الجامعي الرئيسي مثل كلية صبر التي أختصتها هذه الدراسة في التطبيق الميداني من هيئة التدريس فيها ،وهي تتبع جامعة عدن ، ولكن تمثل محافظة لحج في الدراسة . وهذه الكليات تُسهم في توسيع فرص الالتحاق بالتعليم العالي وإيصاله إلى الناس الذين قد لا تكون لديهم القدرة أو الرغبة في الانتقال إلى المدن الرئيسية، ولاسيما الإناث.

كما تتضمن البنية الهيكلية للتعليم ما بعد الثانوي مؤسسات غير جامعية، مثل كليات المجتمع، والمعاهد الفنية والتقنية، والمعاهد المتخصصة، التي تُقدّم تعليماً لمرحلة ما بعد الثانوية، وبمستوى أقل من درجة البكالوريوس.

التعليم الجامعي الأهلي

إن التعليم الجامعي الأهلي باعتباره أحد منجزات دولة الوحدة التي سعت نحو إشراك القطاع الخاص في الاستثمار في القطاعات الخدمية والإنتاجية، ومنها مجال التعليم العالي. وجاءت هذه الخطوة تأكيداً على اهتمام دولة الوحدة بخلق شراكة فاعلة مع القطاع الخاص تمكنه من المساهمة في بناء الوطن ونهضته وتقدمه. وقد كانت البدايات الأولى للتعليم الجامعي الأهلي التي تعود إلى عام ١٩٩٢م، بإنشاء الكلية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا التي دشنت عامها الدراسي الأول عام ١٩٩٢م،وتطورت لتصبح جامعة العلوم والتكنولوجيا عام ١٩٩٤م. ثم زاد إقبال القطاع الخاص والأهلي على الاستثمار في هذا المجال حيث أرتفع عدد الجامعات الأهلية إلى ٩ جامعات عام ٢٠٠٢. ٢٠٠٣م، تضم ٢٤ كلية، ووصل عدد الجامعات والكليات الأهلية عام ٢٠٠٩م إلى ٣٢ جامعة وكلية تضم ٦٧ كلية، منها ٤١ كلية في التخصصات الإنسانية و ٢٦ كلية في التخصصات العلمية والتطبيقية، يلتحق بها حاليا ما يزيد عن ٧٠ الف طالبا وطالبة. (المجلس الاعلى لتخطيط التعليم،٢٠٠٩).

جودة التعليم

لقد ظهر مفهوم ضمان الجودة في التعليم الجامعي كنتيجة للانتقادات المتصاعدة لتدني نوعية التعليم العالي، وارتفاع كلفته، وانتشار التعليم العالي الخاص، والدفع بمؤسسات التعليم العالي نحو الاستقلال الذاتي، فضلا عن المنافسة الحادة في سوق العمل ، والتنافس العالمي بين مؤسسات التعليم العالي كنتيجة للتوجه العالمي للعولمة، وانتشرت لذلك الهيئات العالمية لضمان الجودة في التعليم العالي، التي عملت على تحديد السياسات والمعايير لضمان جودة البرامج في التعليم العالي، وأصبح لزاماً على مؤسساته الأخذ بها وتحقيقها في برامجها كمتطلب أساسي للاعتراف بها واعتمادها.

متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي:

تترجم مفاهيم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية للوصول إلي رضا المستفيد الداخلي والخارجي للمؤسسة التعليمية ، من خلال تحقيق متطلباتها ،أهمها :

١. دعم وتأييد الإدارة العليا لنظام إدارة الجودة الشاملة .

٢.ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بين جميع الأفراد كأحد الخطوات الرئيسة لتبني إدارة الجودة الشاملة ، حيث أن تغيير المبادئ والقيم والمعتقدات التنظيمية السائدة بين أفراد المؤسسة الواحدة يجعلهم ينتمون إلي ثقافة تنظيمية جديدة تلعب دورا بارزا في خدمة التوجهات الجديدة في التطوير والتجويد لدى المؤسسات التعليمية .

٣. تنمية الموارد البشرية كالمعلمين أو المشرفين الأكاديميين وتطوير وتحديث المناهج وتبني أساليب التقويم المتطورة وتحديث الهياكل التنظيمية لإحداث التجديد التعليمي المطلوب.

٤. مشاركة جميع العاملين في الجهود المبذولة لتحسين مستوي الأداء .

٥. التعرف علي احتياجات المستفيدين الداخليين وهم الطلاب والعاملين والخارجيين هم عناصر المجتمع المحلي ، وإخضاع هذه الاحتياجات لمعايير لقياس الأداء والجودة .

٦. تعويد المؤسسة التعليمية بصورة فاعلة علي ممارسة التقويم الذاتي للأداء .

٧. تطوير نظام للمعلومات لجمع الحقائق من أجل اتخاذ قرارات سليمة بشأن أي مشكلة ما.

٨. تفويض الصلاحيات يعد من الجوانب المهمة في إدارة الجودة الشاملة وهو من مضامين العمل الجماعي والتعاوني بعيدا عن المركزية في اتخاذ القرارات .

٩. المشاركة الحقيقية لجميع المعنيين بالمؤسسة في صياغة الخطط والأهداف اللازمة لجودة عمل المؤسسة من خلال تحديد أدوار الجميع وتوحيد الجهود ورفع الروح المعنوية في بيئة العمل في كافة المراحل والمستويات المختلفة .

١٠. استخدام أساليب كمية في اتخاذ القرارات وذلك لزيادة الموضوعية وبعيدا عن الذاتية .(مصطفى السايح ،٢٠٠٠).

لقد قابل التطور في الكم والتوسع في الكليات والبرامج العلمية تطور في النوع من حيث الاهتمام بجودة التعليم ومخرجاته وتحقيق مستويات متقدمة في بعض البرامج العلمية على مستوى عالمي في الجامعات اليمنية . وظهر هذا المستوى بنيل الجامعة العام ٢٠٠٩م شهادة الجودة والاعتماد الأكاديمي من هيئة الأنباء البريطانية للجودة عن برنامج ماجستير إدارة الأعمال التنفيذي الذي ينفذه مركز إدارة الأعمال للدراسات العليا بالجامعة باللغة الإنجليزية.

أن المطلوب من الجامعات اليمنية القيام بدور الجامعات ومراكز الأبحاث في تقديم رؤى جديدة لتجاوز تحديات الألفية المتصلة بتقليل الهوة بين الجنسين وتحقيق تنمية متوازنة والتخفيف من حدة الفقر ومعدلات النمو المتسارع للسكان. والتركيز على الكيفية التي تمكن من توجيه الأبحاث العلمية لمواجهة تحديات الألفية في اليمن وما يتوافق مع أهدافها لتحقيق تقدم ملموس في مساق الخدمات المجتمعية وتوفير رؤى علمية للمعالجات الواجب أن تتخذها أجهزة الدولة لتطوير أداءها وضمان فاعلية خططها المستقبلية.

وتقترح الدراسة الحالية بأن يكون هناك وحدة وسيطة مع مؤسسات التعليم العالي تقوم بالتواصل مع الجهات الممكن ان تستفيد من البحوث العلمية وتوظيفها، وخلق روابط ذات جدوى بين المؤسسات وصناع القرار بحيث تتحول مخرجات البحوث إلى فعل يساعد على الإسراع بوتيرة التنمية، والتعاطي بجدية مع توصيات البحوث والدراسات العلمية لرفع مستوى التعليم وانعكاسه على التنمية ، وليس فقط من أجل الترقية أو المنافسة والظهور بعمل البحوث.

إن مستوى المخرجات في صلتها بالمجتمع تتمثل أساساً في الاستجابة المثلى لحاجات المجتمع الحقيقية وفي توظيف قدرات كل فرد في تحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي ، حتى لا يكون خريجو المؤسسات الجامعية عبئاً على الفئات المنتجة في المجتمع ، وهذا ما شكل أحد عناصر الرؤية المستقبلية للتعليم في الوطن العربي والمتمثل فيه " إعداد أفراد قابلين للتعلم الذاتي والمستمر ، وقادرين عليه عوضاً عن مجرد متعلمين ، لذلك يتعين أن يكتسب التعليم

العالي مقومين أساسيين: التنوع والمرونة ، خاصة في الاستجابة لمقتضيات التغيرات السريعة محلياً وعالمياً . (الحوات ، ٢٠٠٧).

التجارب الأجنبية الناجحة لهيئات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي

١. التجربة البريطانية :(الحنيطي :٢٠٠٤)

إن التجربة البريطانية في مجال توكيد الجودة في مؤسسات التعليم العالي عريقة ومتجذرة وتم نقلها إلى العديد من الدول ، تتركز إجراءات توكيد الجودة المتبعة في بريطانيا على إخضاع مؤسسات التعليم العالي البريطانية والتي تجاوز عددها (١٨٠) مؤسسة إلى عمليات التقويم الخارجي التي تركز على الآتي:

أ–تقويم جودة المواضيع الدراسية ، حيث تقوم لجنة فنية مشكلة من قبل وكالة توكيد الجودة في التعليم العالي بزيارة ميدانية للجامعة للتحقق من بنود التقويم الذاتي التي قدمتها الجامعة والتي يشمل عادة تفحص ستة بنود أساسية تضم:

١. تصميم الخطة الدراسية وتنظيم محتوى المنهاج .

٢. طرق وأساليب التدريس والتعلم والتقييم .

٣. أساليب دعم وإرشاد الطلبة (المساندة الطلابية) .

٤. مستويات أداء وتقدم الطلبة .

٥. مصادر التعليم والتعلم المتوفرة لتدريس الموضوع مدار التقييم.

٦. إدارة الجودة والتحسين وأساليب تطوير الأداء النوعي للبرنامج.

بعد ذلك يتم إعداد التقرير الذي يشمل تقييم الموضوع الدراسي في البنود المشار إليها ووضع علامة لكل بند وتعتبر الجامعة معتمدة بالموضوع المقيم إذا حصلت على مجموع علامات يفوق ٢١ نقطة من أصل ٢٤ نقطة مقسمة بواقع ٤ نقاط على كل بند من البنود الستة.

ب–المراجعة الأكاديمية للجامعة ، وهذا النوع من التقويم الخارجي يتم على مستوى الجامعة حيث يقوم فريق مراجعة خارجي بزيارة الجامعة عادة لمدة خمسة أيام للتأكد من جودة التعليم في الجامعة بعد إطلاع الفريق على التقويم الذاتي الذي قدمته الجامعة .

وتفحص البيئة التعليمية في الجامعة واستقصاء الحقائق حولها من خلال لقاءات الفريق مع الطلبة والأساتذة ومسؤولي الجودة في الجامعة ثم يقوم فريق المراجعة الأكاديمية بكتابة تقريره الذي يحدد به مدى ثقته في مستوى التعليم في الجامعة ويكون أحد الخيارات الثلاثة التالية: ثقة عالية ، أو ثقة محدودة ، أو عدم الثقة.

وقد طبقت إجراءات التقويم الخارجي على المواضيع الدراسية التي تطرحها الجامعة البريطانية المفتوحة وحققت نتائج ممتازة في العديد منها حيث حصلت على علامة ممتاز ٢٤ من ٢٤ على سبيل المثال في علوم الأرض والموسيقى والهندسة وتفوقت في بعضها على أعرق الجامعات البريطانية مثل أكسفورد.

٢ . التجربة الهولندية : (عامر ، طارق،٢٠٠٩)

وفى هولندا ظهرت حركة تقييم الجودة في التعليم العالي الهولندي على شكل نظامي ونطاق واسع وشامل للدولة كلها في عام ١٩٨٨ عندما زود " اتحاد الجامعات الهولندية بالأدوات المناسبة لممارسة مسئولياته الجديدة ويتألف نظام تقييم الجودة من لجنة زيارة خارجية لكل فرع من فروع الدراسة وبعد كل زيارة يتم كتابة تقرير يعتمد علي رصد الواقع الفعلي للمؤسسات وعلي التقويم الذاتي وأيضا عن طريق الخبرة لأعضاء اللجان .

وتتلخص التجربة الهولندية في تطبيق الجودة في التعليم الجامعي الهولندي في النقاط التالية:

– وافقت مؤسسات التعليم الجامعي على تحمل مسئولية توكيد جودة التعليم العالي بطلب من وزارة التعليم والبحث العلمي وذلك بالاعتماد على خبراء مهنيين مستقلين يتوفر لهم القدرة علي إصدار الأحكام عن مستوى جودة البحث العلمي والتدريب داخل الجامعات .

– حققت سياسة وزارة التعليم الهولندية بالنسبة لنظام توكيد الجودة في التعليم الجامعي ردا فعلياً ايجابياً مما ساعد على نجاح الكثير من المؤسسات في تشكيل سياسة عامة للتأكيد على الجودة داخلياً وشملت حداً أدنى من الشروط للعمل في الأقسام المختلفة فضلا عن تطوير سياسة تقويم ناجحة.

– تم تكوين لجان زائرة من بعض الخبرات من الخارج لكي يقوموا بعملية تقييم الأداء الخاص بكل مؤسسة ونتج عن ذلك بعض المناقشات الداخلية حول التعليم من خلال النقد الذاتي وعلى الرغم من أن هذا النقد والتقويم يتسم بالموضوعية في بعض الأحيان إلا أنه في أحيان أخرى يفتقد إلى الأمان والموضوعية ليأخذ شكل وثيقة العلاقات العامة ، مما يؤثر سلباً على عمل اللجان الزائرة .

مماسبق تستخلص الدراسة الحالية أن اليمن يحتاج – كغيره من الدول وخاصة الدول النامية– إلى نظام للتعليم العالي يتصف بالديناميكية والجودة والكفاءة العالية. فاليمن معروف بمحدودية موارده الطبيعية مقارنة بالبلدان العربية المجاورة له، ولذلك فإن على اليمن أن يعمل على تطوير موارده البشرية لزيادة مخزونه من المعارف، والمهارات، والخبرات، والقدرات التقنية، ليتمكن من تحقيق أهدافه، والتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة يمكنه من زيادة قدراته التنافسية للالتحاق الفعال باقتصاديات القرن الواحد والعشرين. وسيكون لمؤسسات التعليم العالي عموماً والجامعات اليمنية خصوصاً دور محوري في هذا الشأن، خاصة وأن البيانات تشير إلى أن مخرجات التعليم الثانوي سوف تصل إلى ما يزيد على أربعة أضعاف ما هي عليه الآن في العقدين القادمين، وهذا يعني أن على مؤسسات التعليم العالي والجامعات اليمنية

أن توسع من طاقتها الاستيعابية، لمواكبة هذا العدد المتزايد للطلاب، وأن تعمل في الوقت نفسه على تحسين وتطوير برامجها، وتجويد مخرجاتها.

مشروع تطوير التعليم العالي

ولتحقيق طموحات الحكومة وأفراد المجتمع اليمني فلا بد أن يكون لنظام التعليم العالي دوره الفاعل في الدفع بمسيرة التنمية في البلد اقتصادياً، وثقافياً، وأخلاقياً، واجتماعياً. وهذا يقتضي أن يقدم هذا النظام أنماطاً من التعليم تسمح لمخرجاته من الطلاب بالدخول إلى سوق العمل كقوة بشرية كفأة ذات مؤهلات عالية، إلى جانب قدرته على تنمية قدرات هؤلاء الطلاب ومواهبهم باعتبارهم أفراداً ومواطنين فاعلين، وأن يهتم بإجراء الدراسات والأبحاث العلمية التي تفيد في تنمية الصناعة وتنمية المجتمع عموماً، وأن يعمل هذا النظام على توسيع نطاق الإستفادة من موارده وإمكاناته وتسخيرها لخدمة المجتمع. وإن من الضروري الإشارة إلى أن التعليم العالي في الجمهورية اليمنية لم يبلور بعد تقاليد راسخة في مجال البحث العلمي وفي مجال خدمة المجتمع؛ ولعل السبب الرئيسي لذلك هو ضآلة المخصصات المالية، وقلة الحوافز المتاحة لهذه الأنشطة في الجامعات.

تقوم اليمن بمراجعة مؤسساتها وهياكلها لتلبية متطلبات القرن الواحد والعشرين – كما هو الحال في عدد من البلاد النامية – ولضمان قدرة اليمن على تحقيق الأهداف المرجوة بشكل عام. أن هذه المراجعات سوف تخدم اليمن في سعيها للوصول إلى مجتمع حديث، واقتصاد متطور. وقد وُضِعت الاستراتيجيات بشكل أساسي في ضوء: "رؤية اليمن الإستراتيجية ٢٠٢٥ ". وبما أن التعليم العالي هو جزء أساسي من البنية التحتية للتنمية الوطنية الشاملة، وعامل رئيسي في بناء القدرات والمهارات، فقد عملت الحكومة في هذا السياق – ممثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبدعم من البنك الدولي – على إعداد إستراتيجية وطنية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية.

٣.٣ الخطط والتوجهات والبرامج الحالية والمستقبلية

بدأت وزارة التربية والتعليم بإصلاح قطاع التعليم مستلهمة التوجهات العامة للدولة في العمل وفق منظومة إستراتيجية حددت أهدافه الكمية والنوعية من خلال :

- الرؤية الإستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م .
- خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦/٢٠١٠م .

هذه المنظومة حددت السياسات والإجراءات المختلفة لتحقيق أهدافها . ولذلك قامت الوزارة بالآتي :

– تفويض الصلاحيات للسلطة المحلية .

– الإهتمام بالإستراتيجيات (لتوسيع التعليم وتحسين جودته) .

– توقيع إتفاقية الشراكة مع المانحين .

– ترجمة الإستراتيجيات بعيدة المدى إلى إستراتيجيات متوسطة المدى تتمثل في إطار النتائج متوسطة المدى (٢٠٠٦/٢٠١٠م) ، وإطار الإنفاق متوسط المدى .

– وضع خطط قصيرة المدى (خطة سنوية) .حيث عملت الوزارة على :

١. تطوير إستراتيجي التعليم الأساسي (٢٠٠٣/٢٠١٥م) وإستراتيجية التعليم الثانوي (٢٠٠٧/٢٠١٥م) ، مع الحرص أن تكون رؤى وتوجهات وأهداف الإستراتيجيتين واحدة ومتكاملة من جهة ومتناغمة مع التوجهات والإستراتيجيات الوطنية المتمثلة في رؤية اليمن ٢٠٢٥م وإستراتيجية التخفيف من الفقر . فأهداف إستراتيجيتي التعليم الأساسي والثانوي تركز على رفع معدلات الإلتحاق وتحسين نوعية التعليم وبناء القدرة المؤسسية للوزارة على مختلف المستويات .

٢. تم ترجمة الإستراتيجيات بعيدة المدى إلى إستراتيجيات متوسطة المدى تتمثل في إطار النتائج متوسط المدى ٢٠٠٦/٢٠١٠م ، ويجري حالياً الإستعداد لتطوير إطار النتائج متوسط المدى ٢٠١١/٢٠١٥م .

٣. منذ عام ٢٠٠٧م تم تبني وضع خطط قصيرة المدى (خطة سنوية) لتترجم أهداف إطار النتائج متوسط المدى إلى أنشطة تفصيلية سنوية .

٤.تقوم الوزارة حالياً بإستكمال بناء إستراتيجيات الطفولة المبكرة ومراجعة وتطوير إستراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار .

٤.٣ الإنجـازات

في إطار إلتزامات كل من وزارة التربية والتعليم وجميع شركاء التنمية ، تم تحقيق الكثير من الإنجازات في جوانب التخطيط والتنفيذ ، والمتابعة والتقييم ، التي من أهمها :

أولاً : في مجال التخطيط :

- إستكمال إطار النتائج متوسط المدى ٢٠٠٦/٢٠١٠م في عام ٢٠٠٦م .
- إستكمال إطار النفقات متوسط المدى ٢٠٠٧/٢٠١٠م في عام ٢٠٠٧م .
- إستكمال إستراتيجية التعليم الثانوي في يوليو من عام ٢٠٠٧م .
- وضع الخطة السنوية الشاملة لتنفيذ إستراتيجية التعليم الأساسي لتكوين إطار العمل لجميع الشركاء للأعوام ٢٠٠٧م ، ٢٠٠٨م ، ٢٠٠٩م ، ٢٠١٠م . وربط الأنشطة بالنتائج المحددة في إطار النتائج متوسط المدى .
- دمج خطط محو الأمية والطفولة المبكرة في إطار الخطة السنوية للوزارة إبتداءاً من عام ٢٠٠٧م ، وتم دمج خطط التعليم الثانوي إبتداءاً من الخطة السنوية لعام ٢٠٠٩م ، وقد ساهم ذلك في شمولية الخطة السنوية لوزارة التربية لجميع مكونات ومراحل التعليم التي تقع تحت مسؤولية الوزارة .

- إستكمال المسودة الأولية لإستراتيجية الطفولة المبكرة ٢٠١١م إلى ٢٠١٥ م والتي سيتم الإنتهاء منها قبل نهاية هذا العام ٢٠١٠م ، وقد تم إستخدام مسودة الإستراتيجية في بناء النتائج المتعلقة بالطفولة المبكرة في إطار النتائج متوسط المدى ٢٠١١-٢٠١٥ .
- قامت الوزارة بوضع إطار النتائج متوسط المدى ، والخطة الخمسية الرابعة للوزارة للفترة ٢٠١١ – ٢٠١٥ . وتم فيه دمج النتائج المتعلقة بجميع المراحل التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم . كما تم توحيد مختلف عمليات التخطيط (إطار النتائج متوسط المدى ، والخطة الخمسية الرابعة) في إطار وثيقة واحدة ، وذلك يسهم في توحيد رؤية وتوجه وجهود وزارة التربية والتعليم وكل شركاء التنمية .
- تم إضافة فصل إلى إطار النتائج متوسط المدى يمثل إطار النفقات لتنفيذ إطار النتائج متوسط المدى ٢٠١١ -٢٠١٥م ، الأمر الذي يعني أنه تم دمج وثيقتي إطار النتائج متوسطة المدى وإطار النفقات متوسط المدى في وثيقة واحدة .

ثانياً: في مجال التنفيذ :

- التنسيق والتوافق والتناغم لمعظم شركاء التنمية ، لدعم تنفيذ الخطط السنوية لوزارة التربية في عامي ٢٠٠٧م -٢٠٠٨م ، ٢٠٠٩، ٢٠١٠م .
- تقليص المشاريع التجريبية ، والأنشطة الموازية أو غير المقترحة في الخطط السنوية للوزارة .
- إعداد أنظمة التنفيذ على المستوى الوطني ،والتي سيتم تنفيذها من قبل شركاء التنمية .ومن هذه الأنظمة : تصاميم موحدة للمباني المدرسية يراعى فيها اختلاف الجوانب التضاريسية والمناخية ، ومسودة نظام الصيانة والترميم ، وبناء نظام موحد للتطوير المتكامل للمدرسة ، والتي سيتم الانتهاء منه قبل نهاية هذا العام (٢٠١١) .

ثالثاً : في مجال المتابعة والتقييم :

- إعداد تقارير سنوية ، لمراجعة تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للوزارة ، حيث يتم إعداد تقارير الإنجاز للخطة السنوية للأعوام ٢٠٠٧م ، ٢٠٠٨م ، ونوقشت عام ٢٠٠٩م. للمراجعة السنوية المشتركة للعام ٢٠١٠م .
- نجاح الوزارة في قيادة عملية الإعداد والتحضير للمراجعة السنوية المشتركة ، حيث تم عقد خمس مراجعات سنوية بشكل منتظم خلال الأعواد ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ م ، وللمراجعة السنوية ٢٠١٠م الذي شارك فيها جميع شركاء التنمية .
- تعمل الوزارة على تحسين آليات المتابعة والتقييم وفقاً للمؤشرات المطلوبة في إطار تنفيذ الإستراتيجيات التعليمية وفي إطار الإلتزام الدولي لليمن ، والتمثيل في مؤشرات التعليم للجميع من خلال العمل على تطوير نظام المعلومات التربوية التي تقوم إحدى الشركات الإستثمارية العالمية بتطويره في الوقت الراهن .

مخلص بالنتائج والبرامج الأساسية إستراتيجية التعليم الأساسي :

وفقاً للإنجازات التي تم تحقيقها في تنفيذ الإستراتيجية قي قطاع التعليم بين الأعوام ٢٠٠٣م – ٢٠٠٦م ، فإن النتائج المقترح تحقيقها لإستراتيجية التعليم الأساسي بين عامي ٢٠٠٦ –٢٠١٠م . والتي تم محورتها في إطار ثلاثة مجالات في إستراتيجية التعليم الأساسي ، هي إستراتيجية : الإلتحاق ، والنوعية وبناء القدرات المؤسسية .

١) أهداف الإلتحاق :

- إرتفاع معدل الإلتحاق الإجمالي من ٧٧% إلى ٩٠% .
- خفض فجوة الإلتحاق بين الذكور والإناث من ٢٥ نقطة إلى ١١ نقطة .
- خفض نسبة الأمية الإجمالية من ٤٧ % إلى كل من ٣٠ % مع إستهداف الإناث بدرجة أساسية .

٢) أهداف النوعية :

- تحسين نوعية وجودة التعليم . وقياسها من خلال التحصيل التعليمي لجميع المواد الدراسية للصفوف من ١-١٢ على أن تكون نتيجة دراسة تحصيل التلاميذ التي تم إعدادها من قبل مركز البحوث عام ٢٠٠٥م . هي سنة الأساس لهذه المقارنة .

٣) أهداف بناء القدرات المؤسسية :

- قيادة وزارة التربية والتعليم لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي وبناء إطار عمل لإدارة القطاع والتنسيق بين جميع الشركاء ، وإعادة بناء هيكل تنظيمي مع المهارات المطلوبة لتنفيذ فعال للإستراتيجيات والبرامج .

٥.٣ التغيير وإصلاح التعليم

إن كل أمة تنظر إلى إصلاح التعليم بوصفه أهم الوسائل التي تطمح من خلالها إلى بناء حياة أفضل لشعبها، وأيضاً كي تمتلك ناصية القوة التي تجعلها أمة قائدة لا مقودة. إننا نحتاج إلى إصلاح التعليم، ليتسنى للتلاميذ اكتشاف بيئاتهم بشكل أفضل، والتعرف على مجتمعاتهم والمجتمعات الأخرى بصورة أوض ولكي يتسنى لنا –نحن التربويين– التعرف على حاجاتهم المختلفة، ومحاولة تنمية اهتماماتهم، والرقي بتفكيرهم ليخوضوا غمار الحياة بشكل أفضل.

إن التعليم يجب أن يتغير ويسير نحوالأفضل، لأن الأطفال أنفسهم – شأنهم في ذلك شأن ما في الكون– يتغيرون. فهم يأتون اليوم إلى المدرسة باختلافات أكثر، وبمشكلات أكثر تعقيداً (كرسويل، ١٩٩٦). كما أن المدارس يجب أن تتغير إذا لم تحقق النتائج المرغوبة، أو أن النظام قد أخفق في تدريب التلاميذ على أن يكونوا متعلمين جيدين وقادرين على حل المشكلات التي تواجههم، أو لأن المتخرجين من الثانوية لم يحصلوا على المهارات المطلوبة

أو الكافية، أو لأنهم لم يحصلوا على القدر الكافي من المعرفة التي تؤهلم لمسايرة متطلبات العصر. (شانك، ١٩٩٤).

وقد دأب كثير من التربويين –على مر الزمن– على محاولة تطوير التعليم والرقي بمستواه من خلال البحث الصادق، والقراءة الواعية، والتفكير العلمي المنظم. وكان من نتيجة ذلك ظهور كثير من النظريات التربوية، وعديد من طرق التدريس ووسائله، وجملة من الأفكار والتصورات التي تبحث في مواطن القوة والضعف، وتساعد في معرفة مزيد عن التعلم وكيف يحدث، وكيف يمكن الاستفادة من هذه المعرفة في زيادة الإقبال على التعلم واستمراره وفاعليته. وقد كان التخطيط السليم القائم على التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له خير معين على ترجمة كثير من تلك النظريات والأفكار والتصورات إلى أفكار عملية تسعى للارتقاء بالتعليم، ليوافق تطلعاتنا وآمالنا.

ونظراً لما يشهده العصر الحاضر من تغيرات سريعة متلاحقة في جميع المجالات، خصوصاً الثورة التقنية، فقد ظهر في الآونة الأخيرة اتجاه أو تصور يسعى إلى استشراف المستقبل، علّه يساعد في تهيئة الأمم للمتطلبات المختلفة للمستقبل. ولأن المدرسة تؤدي دوراً رئيساً في نهضة الأمم ورقيها، فقد كان البحث في مستقبل المدرسة أحد اهتمامات التربويين، ومن هنا ظهر على السطح التربوي ما يسمى: مدرسة المستقبل، أو تعليم المستقبل .

أولاً: التخطيط وإشكالية المستقبل

يتكون مفهوم "مدرسة المستقبل" من كلمتين: "مدرسة"، وهي معروفة، وإن كان بعض التربويين يشير إلى أن إطلاق لفظ "مدرسة" هنا لا يعني بالضرورة المدرسة بمفهومها التقليدي، والتي تشتمل على فصول التدريس، والملاعب والمعامل وغيرها، مما يجمعها أو يحيط بها سور

يفصلها عن المباني المجاورة. وإنما لفظ المدرسة هنا يطلق على النظام التعليمي بأكمله، بأهدافه ونظمه ووسائله. وفي كلا التعريفين لا إشكالية يمكن الوقوف عندها.

أما الكلمة الأخرى فهي كلمة: "المستقبل"، وهي التي تمنح كلمة المدرسة بإضافتها إليها المضمون الجديد المختلف عن باقي أنواع المدارس، ولكنها لاتمنحها التحديد الزمني الكافي. إن كلمة: "المستقبل" باب مفتوح على الزمن. فغداً يمكن أن يكون هو المستقبل، وسنة من الآن، أو عشر، أو عشرون، أو خمسون هي المستقبل، فبأي مستقبل ترتبط تلك المدرسة؟ إن تحديد المستقبل بفترة زمنية محددة أمر تتطلبه مبادئ التخطيط السليم، إذ كيف يمكن العمل لبلوغ هدف لم يتحدد زمنه؟ وقد ذكر كل من "كونتز" Koontz، و "دونيل" Donnel في كتابهما "مبادئ الإدارة" أن التخطيط هو اتخاذ قرار مسبق حول ماذا نعمل، وكيف نصل، ومتى نصل، ومن يعمل. (نقلاً عن الغريان، ١٩٩١، ص٢٥).

وفي الحديث عن "مدرسة المستقبل" يظهر الغياب الواضح للسؤال: متى نصل؟ مع أهميته الكبيرة لنجاح أي تخطيط. والإجابة عن السؤال: متى نصل، لاتتعارض مع التنبؤ والتوقع، الذي هو ركيزة أساسية للتخطيط، بل تجعل التنبؤ والتوقع أقرب إلى الصواب، كما أن هذا التوقع يساعد في اعتماد الخطة على "تقديرات وافتراضات إدارية، أو اقتصادية أو اجتماعية يتوقع واضع الخطة تحقيقها مستقبلاً، وذلك بسبب الجهل بالمستقبل، وعدم معرفة ما يجئ به من أحداث، فضلاً عن خضوع مختلف الظروف المؤثرة في الخطة للتغيرات المستمرة؛ ولذلك ينبغي على المخطط أن يأخذ في الاعتبار عند وضعه للخطة تحديد فترة زمنية معقولة للتنفيذ، أو تغيير الخطة كلما تغيرت الظروف التي لم تؤخذ في الحسبان." (القباني، ١٩٦٨، ص ١١)

إن غياب المدة المقترحة للوصول إلى مدرسة المستقبل، يؤثر في القدرة على التنبؤ بالعوامل المؤثرة في هذه المدرسة، من عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية وغيرها. وفي ظل

التغيرات المتلاحقة السريعة التي صاحبت إيقاع العصر يصبح المدى الذي يمكن من خلاله بناء التصور المناسب لكل عامل من العوامل المؤثرة في مدرسة المستقبل قصيراً، وقابلاً للتغير والتبدل.

يذكر الحر (٢٠٠١، ص١٤)، أنه: "... لا يمكن دراسة المستقبل التربوي بمعزل عن المستقبل السياسي، أو الثقافي، أو الاقتصادي، أو مستقبل الحضارة، إذ إن الدراسات الجادة للمستقبل تتكامل فيها أشكال المعارف والمناهج. فوضع سيناريوهات لمستقبل التربية لا يتم دون أن توضع في الاعتبار كافة عوامل النسق الاجتماعي والاقتصادي والحضاري المؤثرة...". وهذا صحيح؛ ذلك أن نجاح التخطيط لمدرسة المستقبل يتوقف على مدى توافقه مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع. ولكن المستقبل المفتوح لمدرسة المستقبل لا يمنح القائمين على التربية والتعليم القاعدة القوية التي يمكن الاعتماد عليها في التعرف على سياق الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية السائدة في حينها، خصوصاً في ظل التغيرات المتسارعة لتلك السياقات في العصر الحديث.

إن الغاية وتحديد الهدف في تطوير التعليم ضرورية ومهمة. ومن هذا المنطلق، فإن التعليم في الجمهورية اليمنية يحتاج إلى استراتيجية وطنية رسمية (عالية المستوى)، طويلة الأمد، (محددة الوقت) لمساعدة البلاد في أن تكون كما يجب أن تكون عليه.

وقد كان الإعلان عن تلك الاستراتيجية بمثابة خطة جريئة شاملة طويلة الأمد، لتحريك كل المجتمعات المحلية في اليمن صوب الأهداف التعليمية الوطنية التي تبناها الحكومة اليمنية. خاصة وأن اليمن قد خطت خطوات موفقة، وهي تضع أهداف تربوية قومية طموحة،و غايات لتحقيق أهداف الألفية ٢٠١٥. فلطلبة اليوم، لابد أن تكون المدارس القائمة أفضل، وأن تكون موضعاً لمحاسبة أكبر. ولطلبة الغد –الجيل القادم– لابد أن نضع جيلاً جديداً من

المدارس اليمنية " من خلال التفكير في أوضاعنا التعليمية، ونستفيد من طرق دراسة مشاكلها، وعلى وجه الخصوص من طرق مواجهتها، وسبل تجميع القوى الكامنة في الأمة لهذه المواجهه لإحداث التغيير المطلوب...". بوضع إستراتيجية على الأقل من جهتين: الأولى، الوضوح في الفترة الزمنية المطلوبة للإصلاح والتغيير، والأخرى، الوضوح في تحديد الأهداف التي يراد الوصول إليها أو تحقيقها في هذه الفترة الزمنية، على أن يتفق تحديد الزمن والأهداف بدقة بالغة مع أفضل التقديرات الخاصة باحتياجات المجتمع الراهنة والمستقبلية، وعلى أن تشترك في هذه المهمة المؤسسات التربوية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، بطريقة تكسب اهتمام القيادات الوطنية والمحلية والمعنية وتأييدها.

ثانياً: الواقعية وغير الواقعية في التطوير التربوي

إن الحديث عن المستقبل وما يحمله هذا المفهوم من الدعوة إلى تجديد التعليم وتطويره كي يصبح أكثر اعتماداً على الحاسب الآلي والتقنية، وما يصحب ذلك من وجود المدارس الإلكترونية والفصول الذكية وغيرها، يذكر بالحركة التقدمية التي ظهرت في العشرينيات من القرن الماضي، والتي انبعثت من كلية المعلمين بجامعة كولومبيا. ومع الانتشار الذائع الصيت لهذه الحركة وأفكارها، وكثرة المؤيدين لها إلا أن أصواتاً بدأت تعلو في الأوساط التربوية – الأمريكية خاصة– بإعادة النظر في كثير من الطروحات التي أدت إلى نشوء عيبين في نظام التعليم العام الأمريكي هما: انخفاض مستوى متوسط تحصيل الطلاب، وارتباط قوي بين الطبقة الاجتماعية والمستوى التعليمي. (المدارس التي نحتاج، ١٤٢٣).

إن إيراد مثل تلك الأصوات التربوية التي بدأت تعلو – بغض النظر عن مدى صحتها أو عدمه–، لا يعني الدعوة إلى إقفال الباب أمام التطوير والإصلاح التربوي – فهو ضرورة، كما أشير إلى ذلك في المقدمة– ولكنها دعوة إلى الحذر من النظرة غير الواقعية في التطوير

التربوي، وما يصحب ذلك من الطروحات التربوية الجذابة التي سرعان ما تفشل إذا وضعت تحت التطبيق الفعلي، وفي الظروف الفعلية التي تعيشها المدارس، والظروف الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية والثقافية التي تحيط بالمدارس من كل جهة، تؤثر فيها وتتأثر بها.

والواقعية في التطوير التربوي لاتعني الانجذاب التام إلى الواقع الفعلي، وعدم استشراف المستقبل، أو الرقي بمعايير التعليم، (هناك معايير واقعية لكنها غير راقية، وهناك معايير راقية غير أنها غير واقعية، وهناك معايير راقية وواقعية يطمح إليها الطلاب جميعاً ويمكن الوصول إليها)، ولكنها تعني أن "يكون المخططون واقعيين في تصوراتهم المستقبلية، بحيث تعكس ما يمكن عمله في ضوء الموارد المتاحة والمحتملة؛ ويجب ألا تبنى على تفاؤلات مطلقة، بحيث تكون حبراً على ورق يصعب تحقيقها في ضوء التحليل والتنبؤ الواقعي." (الغرياني، ١٤١٢، ص ٥٩)

إن النظر إلى مستقبل التعليم بواقعية يمنحنا الحكمة في التعامل مع المعطيات المختلفة لتطوير تلك المدرسة، وما يستحق أن يبدأ به لأهميته، وما يمكن تأخيره، وما يمكن تطبيقه ومالا يمكن تطبيقه، وما يصلح لمجتمعنا ومالا يصلح، وما يبنغي تغييره ومالا ينبغي. وفي النهاية، فإن "الجهات التي ستتفوق على غيرها في حقبة ما بعد عصر المعلومات هي تلك الدول التي توخت جانب الحكمة باستثمارها في تطوير رأسمالها الفكري." (سبرينج، ٢٠٠٠، ص ٢٢١).

ثالثاً: مدرسة المستقبل (إلكترونية)

لاشك أن هذا العصر هو عصر التقنية وثورة المعلومات الرقمية الذي يتطلب تغيير التعليم أو إصلاحه، ليستجيب لمتطلباته. تلك التقنية التي تمنحنا القدرة على البحث عن المعلومات وجمعها في وقت أقصر، وبجهد أقل، كما تساعدنا في حسن التعامل مع المشكلات المختلفة، وفي التواصل الحر بصنفيه المتزامن وغير المتزامن الذي ساعد في إلغاء الفوارق المكانية والزمانية أو تقليصها على حد سواء.

لكن، في حين يتجه كثير من التربويين إلى ترقب مستقبل تعليمي زاهر في ظل الاعتماد على التقنية بشكل عام، والحاسب الآلي بشكل خاص، وما يصحب ذلك من انتشار ما يسمى المدرسة الإلكترونية، والمكتبة الإلكترونية، والتعليم الافتراضي، والفصول الذكية؛ فإن آخرين يميلون إلى عكس ذلك، ويتوقعون انتكاسة وخيبة أمل، بسبب التسرع في تطبيق التقنية (الحاسب الآلي بشكل خاص) في التعليم العام، في ظل المعوقات الكثيرة التي تحد من تطبيقه في مدارسنا، وكذلك في ظل عدم وجود البحث الكافي، والأدلة المقنعة –حتى الآن– لتأكيد فائدة استخدامه في التعليم العام (التركيز هنا على التعليم العام، حيث صاحب تطبيق الحاسب الآلي في التعليم الجامعي، خصوصاً ما يسمى "التعلم عن بعد" كثير من النجاح).

ومما يجعل بعض التربويين لا يتحمس أو يتسرع في قبول فكرة الاعتماد بشكل كبير على التقنيات التعليمية هو ما يصحب تطبيق تلك التقنيات (الحاسب الآلي بشكل خاص) من النواتج التعليمية الضعيفة، وتغليب الجانب المعرفي على الجانب التربوي، والنقص في إشباع الحاجات النفسية والوجدانية والروحية للتلاميذ، وصرف كثير من جهود الطلاب وأوقاتهم في النواحي الشكلية والتنظيمية، على حساب جودة العمل. فضلاً عن المبالغة في توفير البيئات الافتراضية

من خلال الحاسب الآلي، التي تقل معها معايشة الطالب للواقع الفعلي، والممارسة الطبيعية والمحسوسة لكثير من الأشياء الممكن تعلمها واقعياً.

وثمة أمر آخر يقلق بعض التربويين يتعلق بالنواحي الاقتصادية التي هي عماد التقنية، ووقود قوتها واستمرارها. فمع النفقات الكثيرة المترتبة على انتشار الحاسبات الآلية، وخصوصاً في المدارس، وما يصحب ذلك من نفقات الصيانة والتحديث وشراء البرامج، فإن بعضهم يخشى من التراجع لاحقاً عن التوسع في تطبيق التقنيات التعليمية، بسبب عدم القدرة على دفع التكاليف المستمرة للحاسبات الآلية، ومن ثم خسارة كثير من الأموال، والجهود، والأوقات التي كان من الممكن توجيهها لسد الاحتياج من الأوليات التي تفرض نفسها، مثل توفير المباني الحكومية بدلاً من المستأجرة، والبيئة التعليمية النظيفة الآمنة، وغير ذلك من الدواعي الضرورية لنشر التعليم، والرقي بمستواه.

وبمناسبة الحديث عن النواحي الاقتصادية، فإنه من المفيد الإشارة إلى أن التوسع في استخدام الحاسب الآلي في التعليم يمكن أن يزيد من مستوى الارتباط بين الطبقة الاجتماعية والمستوى التعليمي. بمعنى أن يتمتع التلميذ الذي يمتلك الأجهزة التقنية المتطورة بمستوى من التعلم يفوق أقرانه الذين لا يستطيعون ذلك. ولا شك أن الفصول الذكية، والمدارس الإلكترونية التي هي من أبرز خصائص مدرسة المستقبل تتطلب قدرة شرائية عالية تساعد التلاميذ في اقتناء الجديد والحديث من الأجهزة التعليمية، وهذا لا يتوافر عادة إلا لميسوري الحال، مما يتوقع معه أن يفرض المستقبل على المجتمعات توفير نوعين من المدارس: مدارس إلكترونية – بما تحويه من تجهيزات تقنية عالية للتلاميذ الأغنياء– وأخرى مدارس عادية للتلاميذ الأقل ثراءً. ولاشك أن زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الوقت الحالي ينذر بشيء من ذلك، وهذا فيه من الخطورة على المدى البعيد ما يعلمه المتخصصون في علم الاجتماع.

إن الجدل حول فائدة استخدام التقنيات التعليمية أو ضرورتها في التعليم العام لم يحسم بعد. لكن الذي لايختلف عليه اثنان هو ذلك التحدي الكبير الذي يواجه مدارسنا اليوم، وهو كيف تتغير المدارس لتواجه متطلبات المستقبل، بما في ذلك تسخير التقنيات المختلفة تسخيراً فاعلاً، وتحتل موقعاً فيما يسمى "طريق المعلومات السريع" (Information Superhighway). يقول البروفيسور لاري كيوبان من جامعة ستانفورد بولاية كليفورنيا: "إن التقنيات الجديدة لاتغير المدارس، بل يجب أن تتغير المدارس لكي تتمكن من استخدام التقنيات الجديدة بصورة فعالة" (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠). بمعنى، أن مدارسنا يجب أن تشتمل على بنية تحتية جيدة ، ونظام مرن، وإدارة وفاعلة، كي تكون مهيأة لاستخدام التقنيات التعليمية بفاعلية، وليس مجاراة للآخرين.

وبالإضافة إلى الحاجة إلى تغيير المدارس، فإن الحاجة تبدو ماسة أيضاً للاهتمام بالمعلمين الذين هم حجر الزاوية في العملية التعليمية. وإذا كان هدف المدرسة –أي مدرسة– هو بناء الإنسان عقدياً ومعرفياً، ووجدانياً ومهارياً وسلوكياً، فلا مناص من النظر إلى التعليم على أنه يقوم على أساس علاقات إنسانية مؤثرة، ومن ثم ضرورة التركيز على المعلمين وتطوير أدائهم التدريسي، وتعريفهم بالاحتياجات الإنسانية المتجددة للتلاميذ، وسبل إشباع تلك الاحتياجات بما يمنحهم الاستقرار العاطفي والنمو العقلي والقوة البدنية، وهذا ما تقصر عن تحقيقه الأجهزة التقنية المتطورة وحدها.

ودور المعلمين في ظل استخدام التقنية التعليمية – بما في ذلك الفصول الذكية، والمناهج الألكترونية– سيكون أكبر وأكثر فاعلية. وفي هذا الصدد، تؤكد ريل (٢٠٠٠) أن التقنية سوف تزيد، ولن تقلل من الحاجة إلى معلمين جيدين وأساليب تدريسية بارعة. وتضيف قائلة: إننا بحاجة إلى زيادة استثماراتنا في الموارد البشرية وفي التنمية المهنية للتربويين، لا في

المناهج التقنية، مثل "التعلم في الوقت المناسب" بوصفه مفهوماً مفيداً لأهداف محددة. (ص، ١٦٥)

كما يجب النظر في مدرسة المستقبل إلى برامج الحاسوب والإنترنت على أنها وسائل معينة على التعلم الذاتي، ولا يمكن الاستغناء معها عن المعلمين؛ بل إن النظرة العلمية تجعل المستقبل مشرقاً أمام المعلمين الجيدين، يقول جيتس (رئيس ومؤسس شركة ميكروسوفت): "إن مستقبل التدريس – وخلافاً لبعض المهن– يبدو مشرقاً للغاية. فمع تحسين الابتكارات الحديثة، المطرد لمستويات المعيشة، كانت هناك –دائماً– زيادة في نسبة القوة العاملة المخصصة للتدريس، وسوف يزدهر المربون الذي يضفون الحيوية والإبداع إلى فصول الدراسة، وسيصادف النجاح أيضاً المدرسين الذين يقيمون علاقات قوية مع الأطفال، بالنظر إلى أن الأطفال يحبون الفصول التي يدرس بها بالغون يعرفون أنهم يهتمون بهم اهتماماً حقيقياً، ولقد عرفنا جميعاً مدرسين تركوا تأثيراً مختلفاً... إلخ" (١٩٩٨، ص ٣٠٤).

لاشك أن التقنيات العلمية والتعليمية والتعلمية غيرت كثيراً في حياتنا، ووفرت كثيراً من الوقت والجهد. ولا شك أن الحاسبات الآلية وسيلة جيدة للتعليم والتعلم، ولكنها ليست الوسيلة الوحيدة، كما أنها ليست –دائماً– الوسيلة الأفضل. لذا، فمن الحكمة وضع استخدام الحاسب الآلي في التعليم (العام) في موضعه، وعدم إعطائه أكثر من حجمه، ومراقبة آثاره الإيجابية والسلبية على المتعلمين والمعلمين، والعملية التعليمية على حد سواء.

وقد أكد ديفيز (٢٠٠٠) أن انعكاسات أهمية التقنية في التعليم في المستقبل متعددة، وتشمل ما يلي:

– الحاجة إلى تدريب المعلمين وإعادة تدريبهم على استعمال التقنية بشكل خلاق.

– الحاجة إلى المحافظة على العلاقات البشرية ذات الأهمية التقليدية في التعليم؛ وذلك لمواجهة الآثار المحتملة المجردة من الإنسانية لبعض أنواع التقنية.

– الحاجة إلى أخذ الحيطة من أن توسع التقنية – لا أن تضيّق– الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة،والمناطق الغنية والمناطق الفقيرة في الدولة الواحدة أيضاً.

وبعد الإشارة إلى تلك الانعكاسات، علق ديفيز بقوله: "ربما كان أهم هذه المضامين هو الحاجة إلى الإبقاء على التقنية التربوية في سياقها القويم. ففي كل تجلياتها يمكن أن تصبح التقنية أداة مهمة، غير أنها ليست علاجاً ناجعاً للمشكلات الاجتماعية والتربوية كافة." (ص، ١٣).

رابعاً: بين مدرسة اليوم ومدرسة المستقبل

إن على التربويين أن ينظروا إلى مدارس اليوم على أنها نواة لمدارس المستقبل. وهذه النظرة تتطلب الالتفات إلى الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها مدارس اليوم. إن أسس تعليم هذا القرن تشتمل على مهارات اتصال وتواصل عالية، ومهارات قادرة على حل المشكلات المختلفة، ووعي علمي وتقني يساعد في النجاح في الحياة، كما يساعد في الارتقاء بمستوى الأمة كي تتقدم على الأمم الأخرى، وتحتل موقعاً مرموقاً في عصر السباق المعرفي والتقني، ووسائل الاتصال الحديثة.

وهذه الأسس تدعونا إلى التركيز على مدارس اليوم ، (ومحاولة الرقي بمستواها، ومعالجة عيوبها، وتطوير مبانيها وإمكاناتها البشرية والمادية. وإذا تم لنا ذلك فستكون مدرسة اليوم هي فعلاً مدرسة المستقبل التي نطمح إليها.

وللوصول إلى تعليم المستقبل، فإن أي حديث أو تخطيط لذلك التعليم يجب أن يسبقه تقويم مبني على الشفافية والوضوح والمصارحة لتعليم اليوم؛ من أجل بناء مستقبل أفضل للتعليم، ولكن دون أن تغفل الواقع الفعلي الذي يجب أن تعالج عيوبه للوصول السريع للأهداف المنشودة. وفي هذا الصدد، "أن الأموال المستثمرة في التعليم لا تنتج النتائج المطلوبة، وتقر بأن الحاجة إلى إعادة تدريب لاكتساب مهارات مطلوبة، شارة أن العائلة اليمنية في حالة من الانهيار، بسبب تفشي الأمية بين أوساطها وتدني مستوى التعليم وإهماله وأن عدداً كبيراً من الطلبة محرومون من أثر العائلة ودورها، وأن عدداً كبيراً من الطلبة يصل إلى المدرسة غير مستعد للتعلم، وهم جوعى لم يغتسلوا، ويملؤهم الخوف من مخاطر الشارع والمدرسة والجيرة، بما فيها من عنف ومخاطر . ونستطيع القول – أنه يجب علينا دراسة كل هذه المشكلات وهي ليست إلا جانباً من المشكلات الكبيرة التي على الأمة اليمنية أن تواجهها إذا كانت تريد الاستعداد للنهوض بالتعليم والتنمية والحياة الكريمة في كل جوانبها والدخول فيه قوية محتفظة بمكانتها."

إن نظرة على الواقع الفعلي للتعليم اليوم ونتائجه على مستوى الفرد والمجتمع، تظهر مدى الصعوبات التي تعوق تقدم الأمة اليمنية أو حتى دخولها في حلبة السباق العالمي، والتصدي لمصطلحات الألفية الثالثة، مثل ثورة المعلوماتية، والعولمة، والتلوث البيئي، والسلام العالمي وغيرها. وأول هذه الصعوبات التي تعوق تقدم المجتمع اليمني تتمثل في المخرجات الضعيفة للتعليم اليوم:

فمعظم الطلاب لا يقرؤون ولا يكتبون، ولا يتواصلون بشكل جيد.

ومعظم الطلاب لا يفكرون ولا يبدعون، ولا يتأملون بشكل جيد.

ومعظم الطلاب لا يناقشون ولا يحاورون، ولا يجادلون بشكل جيد.

ومعظم الطلاب لا ينتجون ولا يبتكرون، ولا يكتشفون بشكل جيد.

إن من تحديات القرن الحادي والعشرين أن يحقق غالبية الأطفال نجاحاً أكاديمياً واجتماعياً مقبولاً في المدرسة. وكما يشير جيف سبرينج "فإن فشل نسبة عالية من الأطفال أكاديمياً يجب ألا يكون مقبولاً في أي دولة تصبو إلى تحقيق النجاح في الاقتصاد المعولم. وعلاوة على ذلك، فإن الدول التي تطمح إلى أن تكون مجتمعات ديمقراطية لا تستطيع أن تحقق تلك الغاية إذا ماكان ثلث سكانها يفتقرون إلى المهارات والحوافز التي تدفعهم نحو المواطنة الصالحة." (ديفيز، ٢٠٠٠، ص ١٩).

الخاتمة

لقد أصبح إيقاع السرعة والتغير السمة البارزة لهذا العصر. وإذا كان هذا الإيقاع يفرض على الاقتصاديين والسياسيين يقظة مستمرة، وسعياً إلى التفكير الدؤوب فإنه مفروض على التربويين من باب أولى. إن الحاجة إلى التطوير والإصلاح التربوي أصبحت أكثر إلحاحاً من ذي قبل، ولكنها في الوقت نفسه أصبحت أكثر حاجة للتخطيط السليم المبني على التقويم الصحيح للواقع التعليمي، والتقييم الفعلي للمؤثرات المختلفة والشفافية التي تربط بينهما.

إن طموح التربويين للارتقاء بمستوى التعليم يزداد يوماً بعد يوم. وإن هذا الطموح هو الوقود الذي يبقي شمعة التفكير والعمل مضيئة باستمرار. وعند ترجمة هذه الطموحات إلى أفكار عملية ينبغي ألا تغيب عن الأنظار الأهداف الأساسية للتعليم، وما تتبني عليه تلك الأهداف من الأسس الدينية والمبادئ الاجتماعية والثقافية التي تميز هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات.

كما يجب أن يكون حاضراً دائماً عند التفكير في التطوير أن الإنجازات الأكاديمية، والأنشطة الفكرية في التعليم لايمكن فصلها – بأي شكل من الأشكال– عن التطورات الاجتماعية والعاطفية والأخلاقية. وقد أكد عبدالحليم أحمد (من ماليزيا) هذه القضية عندما قال: "في الوقت الذي نتحدث فيه عن التعليم والتصنيع والتقدم، فإن علينا أن نركز على حاجة البشرية المتزايدة إلى المحافظة على القيم الروحية والأخلاقية. إننا بحاجة إلى "الكائن البشري بأكمله"، لسنا بحاجة إلى إنسان آلي أو آلة. إن الإسلام يركز على سعادة البشرية بأكملها، وعلى رفاهية المجتمع، وهذا ما يتعين على نظامنا التعليمي أن يهدف إلى تحقيقه" (ديفيز، ص، ٧٨).

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التأمل في بعض الجوانب المرتبطة بتطور التعليم لتحقيق التنمية الإجتماعية . والتأمل ما هو إلا خطوة أولى من خطوات الإصلاح والتطوير التربوي، ومن ثم فهو عرضة للصواب والخطأ، ولكنه قد يكون اللفتة الأولى التي تشحذ التفكير الجاد في كيفية الوصول إلى الأهداف والنتائج الصحيحة، كما قد يكون النافذة التي تفتح على مشاهد جديدة تساعد في اكتمال الصورة ووضوحها.

ويمكن الأشارة بما بدأت به من التسليم بأهمية التطوير والإصلاح التربوي، وتقدير جهود جميع المصلحين والمفكرين، والباحثين والعاملين الذين يسعون إلى الرقي بمستوى التعليم الذي هو مفتاح الرقي بمستوى الأمم. وإن النافذة التي فتحتها هذه الدراسة تصب في الهدف نفسه ولا تتعداه إلى غيره.

٦.٣ إستراتيجيات التعليم اليمني

ان اليمن تدرك أهمية التعليم في تحقيق أهدافها التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية ، لذا فإن النظام التعليمي يخضع لعملية مراجعة شاملة تعود الى انتهاج التخطيط الاستراتيجي في معالجة الاختلالات ومواجهة التحديات ، لقد رأت اليمن الاستراتيجية الوطنية للتعليم الاساسي ،

والاستراتيجية الوطنية لمحو الامية وتعليم الكبار ، وتعمل على تسخير مختلف الامكانات المادية والبشرية لتنفيذها وبما يتوافق مع تحقيق أهداف الاستراتيجيات الوطنية الاخرى كالاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر والاستراتيجية الوطنية للسكان وخطة العمل السكاني . . والاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني .. الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي والاستراتيجية الوطنية للتعليم الجامعي والعالي .ورغم تعدد الإستراتيجيات، ثمة حاجة إلى رؤية واحدة منسقة للتعليم. تهدف كل إستراتيجية دون قطاعية إلى زيادة إمكانية الحصول على التعليم وتحقيق الإنصاف، وتحسين جودة التعليم المقدم وكفاءته بعيدا تماما عما يحدث في قطاعات التعليم الفرعية الأخرى. (الاستراتيجيات الوطنية لتطوير التعليم في الجمهورية اليمنية ٢٠٠٣-٢٠١٥م).

وفي الوقت الذي أوضحت فيه إستراتيجيات وزارة التعليم الثلاث اعتزامها وضع آليات تنسيق فيما بينها، تبينت الحاجة الملحة إلى رؤية وطنية توضح احتياجات الاقتصاد والمجتمع من التعليم والمهارات، وإلى الاختيارات التي يتعين إجراؤها لتوفير هذه المهارات.

وهناك اتجاهان واسعي النطاق:

(١)الحاجة إلى مزيد من الاستثمار العام في التعليم الأساسي. وبوصفه حجر الأساس في عملية التنمية، لن يتمكن التعليم الأساسي من تحقيق أية إنجازات تذكر ما لم يتم دعمه دعماً قويًا وفعالاً من قبل الحكومة. وقد توصل المختصون أن توفير دعم فعالاً للتعليم الأساسي من قبل الحكومة مكبلاً بنقص التمويلات اللازمة، وعدم فعالية الإدارة (ولا سيما فيما يتعلق بتوزيع المدرسين)، والافتقار إلى حسن إدارة الحكم أو الحكامة. أنه سيكون من المفيد سبر طرق تخصيص مزيد من الأموال العامة للتعليم الأساسي عن طريق :

أ٠الاعتماد بصورة أكبر على إسهامات المؤسسات الخاصة لتمويل التعليم الفني والتدريب المهني.

ب٠تبني نهج حكومي/خاص أكثر اتزانًا لإتاحة التعليم العالي وتمويله.

(٢) الحاجة أ يضاً إلى مزيد من الموارد العامة لتحسين الجودة وقليل منها للتوسع الكمي في مستويات ما بعد التعليم الأساسي. تحتاج الجامعات الحكومية إلى حد كبير إلى تحسين مهارات خريجيها من ناحية برامجها ومدى صلتها باحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى؛ والنهوض بقوة التدريس؛ وتحديث المنهج الدراسي؛ ووضع نظام سليم لضمان الجودة بمستوى مرافق التدريس والتعلم. بيد أن الضغوط التي تمارس للتوسع في التعليم العالي تعد هائلة ومن المتوقع أن تزداد بازدياد عدد الطلاب الذين يتمون مرحلة التعليم الأساسي.

و تحاول هذه الدراسة أن تستخلص مما سبق أنه سيكون من المفيد أن يتوسع التعليم العالي بصورة أكبر من خلال (١) التخلص من الضوابط غير المرغوب فيها والتي تطبق على كل من الطلب على التعليم العالي (وتحديداً قاعدة الانتظار لمدة عام والقيود العمرية المفروضة على القيد) والإمداد الخاص للجامعات والذي يواجه قيودًا فيما يتعلق بتوفير مجالات معينة من الدراسة . (٢) تنظيم برامج "الرسوم مقابل الخدمات" الموازية لضمان تحقيق الجودة في الجامعات الحكومية.

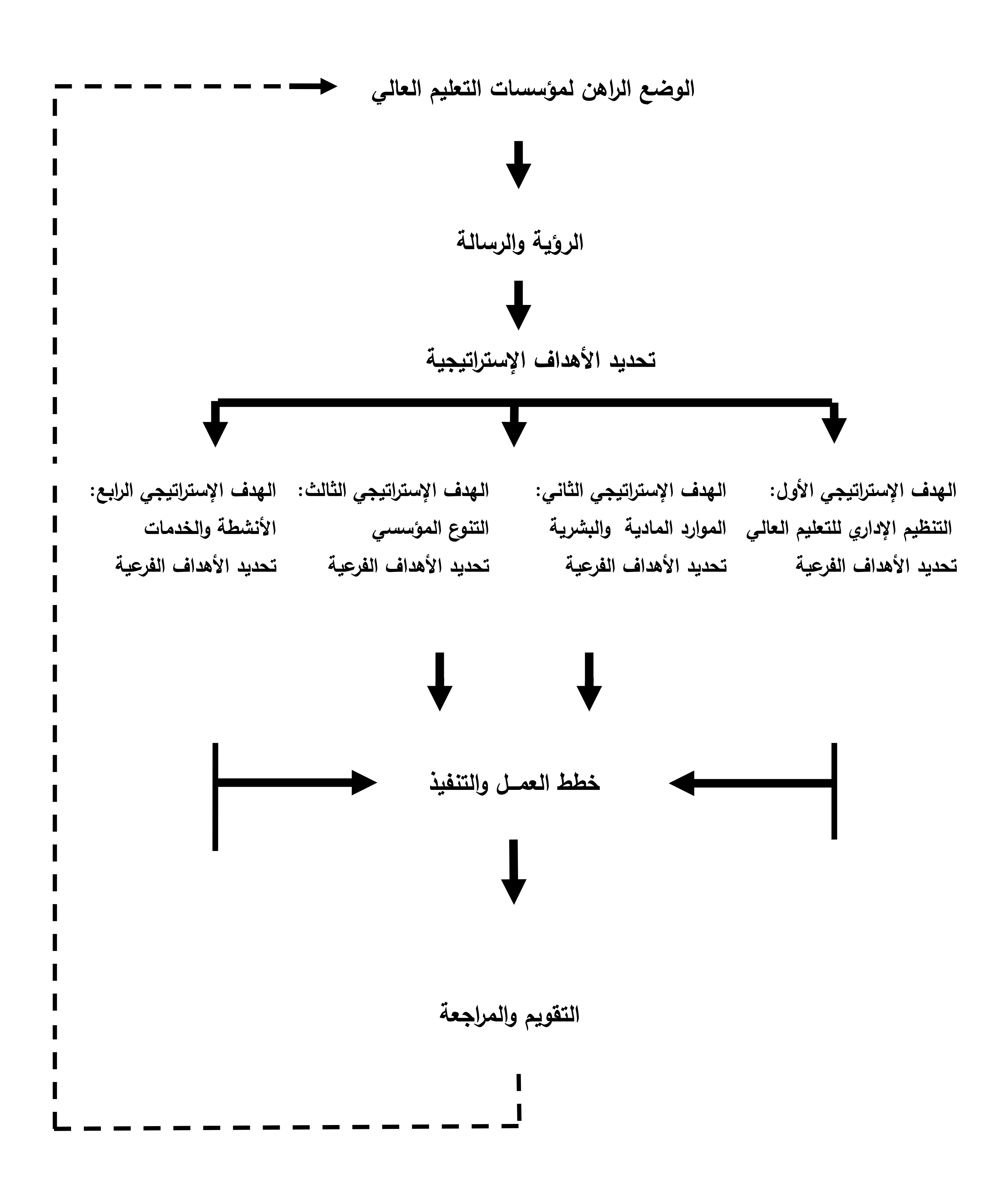
ليس من شك أن المرحلة الإنمائية لليمن ووضع نظامها التعليمي يستلزمان بذل كل الجهود. ومع ذلك، فإن بذل المزيد من كل تلك الجهود ليس خياراً في حد ذاته وينبغي ترتيب الأولويات المرغوب فيها على المدى الطويل، والأولويات الممكن تحقيقها على المدى القصير فضلاً عن البحث عن الطريقة المثلى لمواءمة جميع مواردها الوطنية (العامة والخاصة) بغية تحقيق الأهداف المختارة.

٧.٣ الرؤية مستقبلية

ينبغي الإشارة هنا إلى أن الغرض من تحديد الرؤية، والرسالة من خلال مضمون الاستراتيجيات ، ليس لإعطاء حلول مباشرة لمشكلات التعليم العام والعالي الحالية، وإنما لوضع نظام شامل لمعالجة جميع الاختلالات الحالية والمستقبلية، وتطوير نظام التعليم ، بما يجعله مواكباً لمتطلبات العصر الحاضر. و من هذا المنطلق فإن رؤية الدراسة المستقبلية تتفق مع رؤية وزارة التعليم العالي ،وتتمثل في :

"إيجاد نظام للتعليم العالي يتسم بالجودة والمشاركة الواسعة، والمسارات المتعددة رأسياً وأفقياً وبما يكفل التنوع، ويتميز بالفاعلية والكفاءة، ويقدم البرامج النوعية، ويحقق الجودة في التعليم والتعلّم والبحث وخدمة المجتمع، ويحسّن من نوعية الحياة في المجتمع اليمني."

وفي ملاحظة هامة للدراسة أن العملية التعليمية لن تصلح مالم تصلح عناصرها كاملة ومتكاملة .



الشكل ٤ : الوضع الراهن لمؤسسات التعليم العالي (الرؤية والرسالة)

الفصل الرابع : التنمية في الجمهورية اليمنية

اهتم مفهوم التنمية بدعم القدرات الخاصة بالفرد الذي يتكون منه المجتمع، وقياس درجة مستوى معيشة هذا الفرد، ومدى تحسن أوضاعه المعيشية في المجتمع الذي ينتمي إليه.

ويرى بعض علماء التنمية أن هناك بوجه عام منظورين لمفهوم التنمية:

الأول اقتصادي تقاني يركز على نواحي الاستثمار والإنتاج ، وان تطرق إلى الجوانب الاجتماعية التي تحدد هاتين الناحيتين من النشاط المجتمعي.

أما المنظور الثاني فهو في الأساس حضاري واجتماعي وسياسي وان لم يهدر الجانب الاقتصادي ، ويرى أن النواحي الاقتصادية هي من الوظائف الاجتماعية المهمة وليست بالضرورة أهمها . وهناك من يعرف التنمية بمفهومها الشامل بأنها ، الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب... ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية .

وتعرّف التنمية البشرية : بأنها عملية توسيع لخيارات الناس والحريات الجوهرية الفعليةعن طريق توسيع الوظائف والقدرات لكل فرد من المجتمع. (تقرير الأمم المتحدة للتنمية ١٩٩٠) ، ولئن كانت القدرات كثيرة ويمكن أن تتباين شكلاً ومضموناً، فإنها تبقى مترابطة، وتشمل مهما كانت مستوياتها، ثلاث قدرات أساسية،على الأقل، وهي: ١) أن يحيا الإنسان أو الفرد حياة مديدة وصحية. ٢)أن يحصل على المعرفة. ٣) أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق. فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينات، كما لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المصطلح.

وتعتمد التنمية الإنسانية على ثلاث ركائز هامة تربط بين المجال التنموي الاجتماعي والاقتصادي بالمجال السياسي، كلما تحققت فعلا كلما كان الأداء في مجال التنمية البشرية أحسن وأعلى، وهي المشاركة والشفافية والمساءلة. ويمكن التعبير عنها بطريقة مباشرة بالحريات السياسية والإسهام الفعلي في الشأن العام و حرية الإعلام واستقلالية القضاء وحياد الإدارة والتداول على السلطة. تقرير (التنمية الإنسانية العربية)

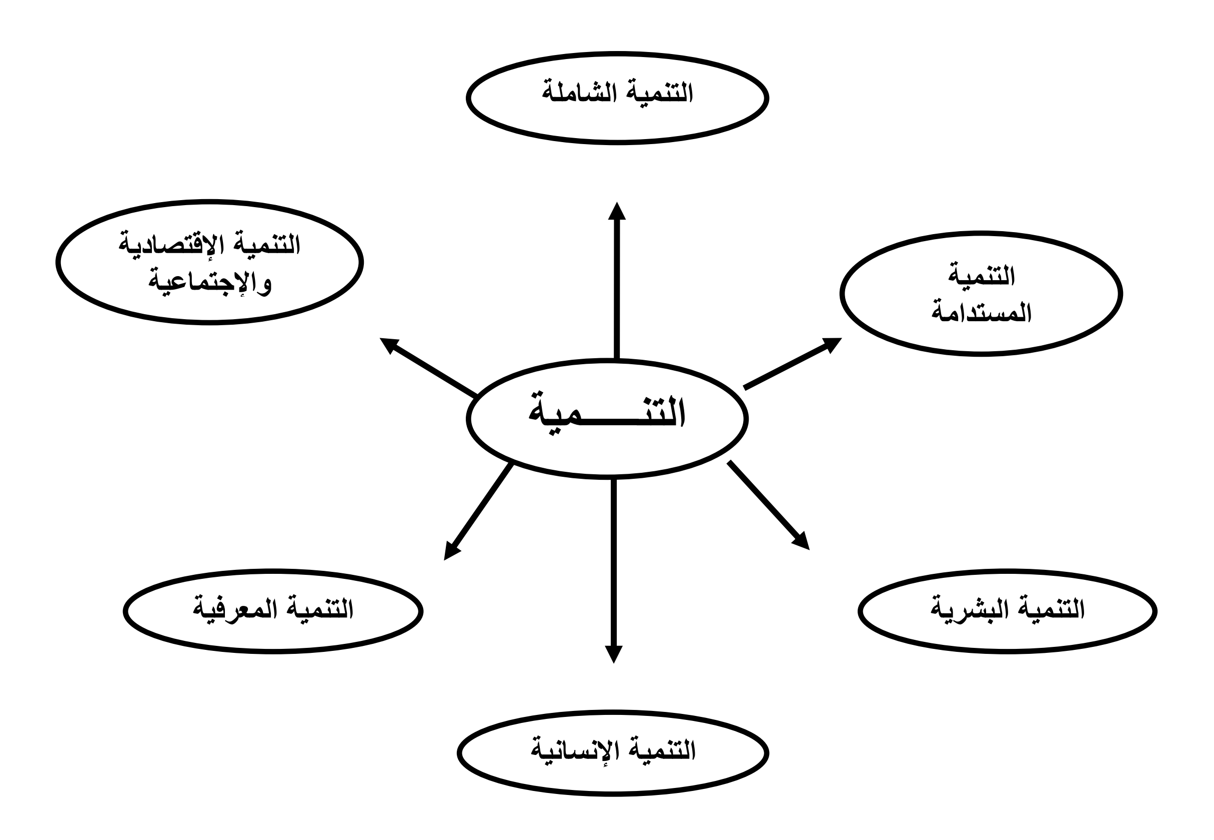
أما التنمية الاجتماعية وهي محور إهتمام هذه الدراسة فإنها ليست مجرد تقديم نوع معين من أنواع الخدمات بل هي عملية تغيير للأوضاع الاجتماعية القديمة وإحلال أوضاع اجتماعية جديدة محلها ، أي بمعنى أدق تغيير الأبنية الاجتماعية القديمة التي أصبحت غير قادرة على مسايرة أنماط الحياة العصرية وإقامة أبنية اجتماعية جديدة مختلفة كل الاختلاف عن الأبنية الاجتماعية القديمة ويتبع ذلك ظهور ونشوء علاقات وقيم اجتماعية جديدة تحقق لأفراد المجتمع كل ما يصبون إليه من إشباع لحاجاتهم المادية والمعنوية . إن ذلك يعني أن التنمية الاجتماعية ما هي إلا عملية تغيير لأنماط السلوك والعادات والتقاليد ضمن حركة إرادية هادفة ومستندة إلى تخطيط علمي مسبق مستمد من دراسات موسعة وشاملة لمعرفة البدائل المناسبة واختيار أمثلها تحقيقا لحياة أفضل وأحسن .

ويتطلب الدور الفعال للتعليم فى عملية التنمية الاهتمام الجاد بتطوير التعليم بصورة مستمرة ،تحتمها ضرورة أن نتبوأ مكانا لائقا فى عملية صنع الحضارة الانسانية من خلال التفاعل بايجابية بين التحديات الداخلية والخارجية التى نواجهها ،تحتمها إعداد الفرد بما يتناسب مع مستجدات الحياة مع ضرورة احداث حراك اجتماعى فى المجتمع وتفعيل مشاركة فئات المجتمع المختلفة فى عملية التنمية ومنها مشاركة الشباب والنساء فى هذة التنمية يحقق لها الاستفادة من طاقات كبيرة يملكها المجتمع

لذا يعد التعليم الهادف المخطط الذي ينمي وعي الفرد ويكسبة القدرة على تحمل المسئولية واداء واجبه نحو وطنة مما يجعل له دورا فعالا فى خدمة المجتمع ، ولذلك كان التعليم مصدرا أساسيا وهامه لعملية التنمية ،ويعد من اهم العومل التى تشير الى التقدم والنمو حيث يحدث التعليم باستمرار اولويات واهتمامات جديدة وحديثة تساعد على الاستقرار الاجتماعي .

وحينما نتطلع الى المستقبل ، نجد ان هناك الكثير مما يجب عمله لتمكين الناس من المشاركة الكاملة فى القرن الحادى والعشرين ،وقد فتحت العولمة والتقدم التكنولوجي المتسارع أبوابا لفرص غير مسبوقة ، ولكنهما يطرحان ايضا تحديا جديدا يتمثل فى خطر التخلف عن ركب التغيرات التى تتلاحق بتسارع تجاوزات قدرات الكثير من الدول ، وهنا يكون دور التعليم باشكلة ومستوياتة المختلفة فى تفعيل دور الافراد فى التنمية من خلال توسيع نطاق الخيارات المتاحة امامهم والتخفبف من حدة ما يعانونة من مظاهر الحرمان وتنمية القيم والعادات الايجابية لديهم لمواجهة خطر التخلف عن الركب الحضاري العالمي ،وتنمية قدرات الافراد للتفاعل بايجابية مع التحديات الحضارية المعاصرة حتى يكون التعليم قد ادى دورة بنجاح في تعزيز التنمية البشرية .وعليه فإن التعليم فى الجمهورية اليمنية بأمس الحاجة الى مواكبة المستجدات والتطوير من خلال التكامل بين احتياجات السوق وخريجي الجامعات من تخصصات يتطلبه السوق ، وتشجيع مخرجات كليات المجتمع والمعاهد المهنية وجميع مراكز التعليم فى التعليم العالي والتعليم العام والتعليم المهنى يجب ان يكون هناك متابعة التطوير المستمر بما يؤدى الى التنمية المنشودة ، والاهتمام بمراكز الابحاث والدراسات وتشجيعها فى شتى المجالات الاقتصادية والصناعية والثقافية والطبية والهندسية والادارية وغيرها من المجالات التى يكون لها دور كبير ومهم فى تحقيق التنمية لليمن . وهذا ما تعمل عليه الحكومة في خططها التنموية التي تسعى من خلالها لتحقيق التنمية الإجتماعية .

ولكن في هذه الدراسة لابد من إشارة عادلة فإن التنمية ليست مسئولية الحكومة فقط ولاتبدأ من قمة الهرم ولكن من القاعدة ومن المشاركة المجتمعية الفعالة في تحقيق التنمية حتى مستوى الأفراد والاسرة والأحياء.



الشكل ٥ : مفهوم التنمية الشاملة كما صاغها البنك الدولي

١.٤ العوامل المرتبطة بالتنمية الناجحة

هناك عدة عوامل مشتركة ترتبط بتحقيق التقدم العام في مجال التنمية.

١- النمو الاقتصادي: حيث إن البلدان التي استطاعت تخفيض أعداد الفقراء بشكل جوهري وطريقة مستدامة هي التي تمكنت من تحقيق النمو بأقصى قدر من السرعة. فنجاح عملية التنمية يقتضي فترات زمنية طويلة من معدلات النمو العالية لدخل الفرد.

٢- لقطاع الخاص النشط: تلعب المؤسسات الخاصة ومنها الشركات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية غير الزراعية دوراً حاسم الأهمية في إيجاد فرص عمل لا سيما للشباب والفقراء.

٣- التمكين من أسباب القوة: ينبغي أن يتمتع الناس كافة بالقدرة على الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم لتحديد شكل حياتهم الخاصة، وذلك عن طريق التمتع بالقدرة على المشاركة في الفرص التي يتيحها النمو الاقتصادي، وأن يكون صوتهم مسموعاً فيما يتعلق بالقرارات التي تؤثر على حياتهم. ويعتبر توفير الخدمات العامة الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه الآمنة بصورة تتسم بالعدالة والإنصاف أمرًا في غاية الأهمية.

٤- حُسن نظام الإدارة العامة (الحكم الرشيد): تعمل أية دولة نشطة وتتمتع بحسن نظام الإدارة العامة في القطاعين العام والخاص على تعزيز بيئة يتم فيها تنفيذ العقود، وتعمل بها آلية السوق بصورة تتسم بالكفاءة. كما تكفل قيام مرافق البنية الأساسية الرئيسية بأداء وظائفها على النحو المطلوب، وكفاية خدمات الرعاية الصحية والتعليم، ووجود إجراءات من شأنها توفير الحماية الاجتماعية، فضلاً عن قدرة أفراد الشعب على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.

٥- الملكية: تحتاج البلدان أن تمتلك أجندة التنمية الخاصة بها. ويساعد هذا على ضمان وجود مساندة واسعة النطاق لبرامج التنمية، ولتدابير الإصلاحات التي تدعمها.

٦- الحكامة (الحوكمة) :يعتبر مصطلح الحكامة من أهم المصطلحات التي تم تداولها في الحقل التنموي منذ نهاية الثمانينات، حيث ثم استعماله لأول مرة من طرف البنك الدولي في ١٩٨٩. وقد جاء هذا في إطار تأكيده على أن أزمة التنمية في إفريقيا هي أزمة حكامة بالدرجة الأولى: بسبب فساد النظم السياسية وضعف التسيير والتخطيط.لهذا فقد ثم تعريف الحكامة على أنها: "الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية منها والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية.لذلك فالحكامة الجيدة، في أي المجتمع وأي مؤسسة حكومية كانت أو غير حكومية، تبقى من أهم الضروريات لإنجاح المشاريع التنموية، إلا أن تطبيقها يتطلب

سيادة جودة تسوده الشفافية والمسؤولية ودولة القانون والمشاركة واللامركزية والتنسيق بين كل المتدخلين.

١) تدبير الشأن المحلي :يعتبر إحداث الجماعات المحلية وجها من أوجه التطور الذي عرفته البشرية على المستوى التنظيمي والديمقراطي فبعد النجاح الذي عرفته هذه التجربة في البلدان الأوربية، ارتأت العديد من الدول، وخاصة في العالم الثالث، الأخذ بهذا النموذج. فأحدثت مجموعة من الهياكل والمؤسسات من أجل إحداث مجموعة من الهيئات المحلية، وذلك أخذا بعين الاعتبار، خصوصيات الإنسان والموارد المتاحة على المستوى المحلي.

٢) اللامركزية و اللاتركيز: يمكن حصر مفهوم اللامركزية في تفويت جزء مهم من سلطة اتخاذ وتنفيذ القرارات الإدارية بإمكانيات وموارد محلية لفائدة الجماعات والجهات، لضمان اتخاذ قرارات فعالة ومجدية تراعي المتطلبات المحلية وتأخذ بعين الاعتبار معطيات الواقع المتخذة لفائدته .أما اللاتركيز، فهو تفويت جزء مهم من سلطة صنع القرار إلى جهات محلية خاضعة للسلطة المركزية التي تظل هي المتحكمة في سلطة التوجيه والإلغاء، وبعبارة أخرى يقصد باللاتركيز نقل اختصاصات الوزراء إلى بعض موظفي المصالح الخارجية أو إلى العمال، أو إلى بعض موظفي الإدارة المركزي..

٧- إعداد الانتماء الوطني :هو مجموع الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى معالجة كل الاختلالات التي يعرفها المجال الجهوية في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ..

وذلك في إطار وضع تصورات على المدى الطويل والمتوسط، لخلق انسجام بين كافة أجزاء الوطن.ويشكل الارتكاز على الموارد المحلية، وتثمين الإرث الثقافي والحضاري وخلق ترابط بين القطاعات من أبرز اهتمامات إعداد الانتماء الوطني لخلق تنمية مندمجة وشاملة .

والتنمية البشرية المركبة تستدعي النظر إلى الإنسان هدفاً في حد ذاته حين تتضمن كينونته والوفاء بحاجته الإنسانية في النمو والنضج والإعداد للحياة .إن الإنسان هو محرك الحياة في مجتمعه ومنظمها وقائدها ومطورها ومجددها. إن هدف التنمية تعنى تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية وطبقاته الاجتماعية، واتجاهاته الفكرية والعلمية والثقافية.

وهكذا يمكن القول أن للتنمية البشرية بعدين..

البعد الأول: يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان، طاقاته البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهارية، الروحانية ....

أما البعد الثاني : فهو أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل و البنية المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس.

إن الهدف من عملية التنمية بوجه عام معالجة التخلف في المجتمع ، ومن ثم العمل على تقدم المجتمع . ولذلك هناك عدة مبادئ لابد أن تراعى حين القيام ببناء خطة تنموية من أهم هذه المبادئ الآتي : **(محمد الدقس ، ٢٠٠٩)**

١- مبدأ الواقعية : أي أن تقوم عملية التخطيط التنموي على أسس علمية مدروسة ، انطلاقاً من الحقائق العلمية للامكانيات البشرية ، والمادية للمجتمع ، والمعرفة الدقيقة لاحتياجات السكان من أجل تحقيق الأهداف المنشودة .

٢- مبدأ الشمول : أي أن تتضمن الخطة التنموية للمناطق الجديدة ومناطق القطر عامة ، بحيث تشمل القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، وأن تعالج المشاكل بكافة أبعادها ، وعلاقتها بالمشكلات الأخرى. ولاشك أن من شأن مبدأ الشمول أن يحل الفوارق بين فئات المجتمع وأقاليمه . وإذا لم يتحقق مبدأ الشمول هذا فسيؤدي ذلك إلى عدم التوازن في المجتمع فتنشأ هجرات جديدة للسكان داخلية وخارجية ، وبالتالي تنتج مشاكل جديدة . ومن أجل جذب المهاجرين إلى المناطق الجديدة وتوطينهم يقتضي ذلك أن تكون مشاريع التنمية متوازنة بين المناطق المختلفة في القطر .

٣- مبدأ التكامل : ويعني التكامل في إقامة المشروعات التنموية فيما بينها ، فالتوجه نحو إنشاء المصانع مثلاً يقتضي التوجه نحو العناية بالتعليم الفني من أجل تشغيل تلك المصانع ،

بمعنى أن تتناسب مخرجات التعليم مع متطلبات التنمية الإقتصادية أي أن التكامل من أسس النجاح في عملية التنمية .

٤- مبدأ المرونة : إن المرونة تعني هنا القدرة في إستيعاب المستجدات التي قد تحدث أثناء تنفيذ الخطة التنموية . والتي لم يكن من القدرة التنبؤ بها كحدوث فيضانات أو كوارث وما ينتج عن ذلك من دمار يلحق بالمناطق الجديدة ، فالخطة المرنة تستوعب مثل هذه الحالات الطارئة بحيث تعالج المشكلات دون أن تطرأ على تنفيذ الخطة تغير يذكر ، أي أن تكون الخطة قادرة على إستيعاب تلك المشكلات مع الأخذ بالإعتبار أن لا تكون المرونة مطلقة ، ومستمرة ، بحيث تتحول الخطة التنموية إلى لا خطة ، وإنما يقصد بالمرونة النسبية ، وإلا أصبحت الخطة بحاجة إلى تغيير جذري .

٥- مبدأ الإستمرارية والتجدد : إن من الضروري أن تراعى الإستمرارية في الخطة التنموية بحيث تكون الخطط متواصلة دون توقف ، ولا إنقطاع فيما بينها ، كما أن عملية التخطيط في جوهرها هي عملية إبتكار وإبداع جديد لأوضاع لم تكن قائمة من قبل .

٦- مبدأ التعاون والتنسيق : أي أن يكون التعاون بين الأجهزة المنفذة والمجتمعات المحلية ، والتنسيق بين المشروعات الخاصة والحكومية كي لا يكون تعارض فيما بينها ، ومن أجل أن تعم الفائدة على أفراد المجتمع بأسره .

تلك هي مجمل المبادىء التي تقوم عليها التنمية الشاملة ، وتنمية المناطق الجديدة . وذلك من أجل بلوغ التنمية لأهدافها، فتنمية المناطق الجديدة هي الميدان الحقيقي لمدى نجاح التنمية الشاملة .

وعرف ديفيد هاريسون التنمية، من منطلق التحديث، بأنها تغير وتحسن جذريان، مقيّمان تقييماً إيجابياً في مجمل الخبرة الإنسانية. (ديفيد هاريسون، ١٩٩٨)، وهكذا، فإن التنمية حالة مرغوب فيها، سواء تحققت أو لم تتحقق في إطار اجتماعي، يخالف سابقه.

وعلى هذا الأساس، فإن التنمية تنطوي على توسع كبير، في كلّ مجالات القدرات والأنشطة الإنسانية، وبخاصة المجالات: الروحية والفكرية والتكنولوجية والاقتصادية والمادية والاجتماعية.

وعلى هذا، عرّفت التنمية الاجتماعية بأنها الجهود، التي ترمي إلى إحداث سلسلة من التغيرات: الوظيفية والهيكلية، اللازمة لنمو المجتمع؛ وذلك بزيادة قدرة أبنائه على استغلال الطاقة المتاحة، إلى أقصى حدّ ممكن، ليحققوا أكبر قدر من الحرية والرفاهية، يتخطى معدل النمو الطبيعي.

تقتضي ظروف المجتمعات النامية، أن يكون لمفهوم التنمية شقان :

الشق الأول: علمي، يتعلق بالتحديث العلمي والحضاري للمجتمع؛ وذلك باستيعاب الأساليب العلمية الحديثة وتطبيقها، في الإنتاج والصحة...

الشق الثاني : إجتماعي، سياسي، يتعلق بإعادة صياغة البناء الطبقي داخل المجتمع، في اتجاه تقلُّص الفوارق بين الطبقات؛ وإعادة بناء معايير التقييم الاجتماعي، لترسو على أساس العلم والعمل، والإسهام في نمو المجتمع إلى أعلى مستوى. كما يتعلق بمعايير توزيع الدخل وعائد التنمية على المواطنين، ورفع مستواهم، الاقتصادي والاجتماعي.

وبقول آخر، فإن التنمية الاجتماعية في المجتمعات النامية، تتضمن تحريك الموارد كافة: المادية والبشرية والمالية، تحريكاً، يحقق أعلى مستوى اقتصادي ممكن، وأكبر قدر من العدالة الاجتماعية. ويرجع ذلك إلى أن التنمية، لا تقتصر على المجال الإنتاجي وحده؛ ولأن أسلوب توظيف عائد التنمية، ونوعية المشاركة السياسية، وتشكيل بناء القوى الاجتماعية، هي رهن باستقرار المجتمع، وحسم صراعاته الداخلية؛ الأمر الذي يمنح التنمية مزيداً من الطاقات الدافعة.

وتُعتبر مؤشرات التنمية البشرية في اليمن من بين الأدنى على مستوى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك من حيث ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وسوء تغذيتهم، وتفشي الأمية، وانخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس . ولاسيما بين الفتيات وفي المناطق الريفية.

٢.٤ معوقات التنمية في اليمن

وتشكل الطبيعة الجبلية لليمن تحدياً في حد ذاته أمام تقديم الخدمات إلى المجتمعات المحلية المتناثرة في ظل غياب شبكة طرق للوصول إلى المدن والمراكز الحضرية الكبرى.

لقد شهد اليمن خلال الفترة الماضية تطورات عديدة في شتى المجالات الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، وسجل الاقتصاد اليمني معدل نمو جيد بلغ في المتوسط ٤،٦% وبلغ النمو السنوي للناتج المحلي غير النفطي حوالي ٥% ، والناتج النفطي ٢،١% وقد انعكس ذلك في زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي حيث بلغ في عام ٢٠٠٣ حوالي ١٠٠٠١٥ريال أي مايعادل ٥٥٠دولاراً امريكياً تقريباً.

أما بالنسبة لحجم القوة العاملة فقد بلغت ٣،٦ مليون عامل أي مايقارب ٤١% من اجمالي القوى العاملة .هذا ويستوعب القطاع الزراعي النسبة العظمى من القوى العاملة تصل الى ٥٤% ، فيما تصل نسبة العاملين في القطاع الحكومي إلأى ١١% ، وفي قطاع الصناعات التحويلية إلى ٣،٨% من اجمالي القوى العاملة المشتغلة ، وتتوزع بقية النسبة في قطاعات خدمات النقل والاتصالات والتجارة والقطاعات الأخرى .ويعان يسوق العمل من وجود فائض في القوى العاملة غير الماهرة ، الأمر الذي أسهم في نمو معدل البطالة من ١٢% من إجمالي القوى العاملة عام ٢٠٠٠ إلى ١٤% عام ٢٠٠٣ .

وفي إطار التطورات الإقتصادية على مستوى القطاعات ، حافظ القطاع الزراعي نسبياً على مساهمته في تركيب الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٤،٥% والقطاع الصناعي ٤١% وقطاع الخدمات ٤٥% خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣ .

ونتيجة للتطورات الإقتصادية والتقنية والسياسية والمؤسسية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم فإنه من المحتمل أن تشهد السنوات القادمة تغيرات كبيرة في طبيعة الأنشطة الإقتصادية على المستوى العالمي، وبالتالي فإن قراءة التوقعات المحتملة لمستوى الأداء الإقتصادي في اليمن تكتسب أهمية خاصة كون الإقتصاد اليمني مرتبطاً إلى حد كبير بالعالم الخارجي ، ومتأثراً بالتغيرات الحاصلة فيه ، وبالاخص في ظل تزايد اعتماد العالم الخارجي في جوانب التجارة (الصادرات والواردات) والتمويل والإستثمار ، ومن ثم فإن النظرة المستقبلية لمستوى الأداء

الإقتصادي اليمني ترتكز على طريقة وأسلوب التعامل مع مجمل العوامل والمتغيرات الرئيسية المحتملة ، التي سيكون لها تأثير على مجريات الإقتصاد اليمني.

الجمهورية اليمنية التي يبلغ تعداد سكانها ٢١ مليون نسمة من أفقر بلدان العالم. وفي عام ٢٠٠٥، بلغ نصيب الفرد من الدخل ٦٠٠ دولار أمريكي وجاء ترتيب اليمن ١٥١ بين ١٧٧ بلداً على مؤشر التنمية البشرية. ويجب على اليمن إذا أراد توفير فرص أفضل لشعبه تحسين نظام التعليم الأساسي فيه، لكن التفاوتات بين الجنسين تشكل عقبة خطيرة. ومازالت المساواة بين الجنسين من أهم القضايا، وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظام كله يعاني ضعف إمكانية الحصول على خدمات تنمية الطفولة المبكرة والتعليم اللاحق للمرحلة الأساسية. ومن القيود والمعوقات الأخرى في هذا الشأن، تدهور جودة التعليم الذي يرجع إلى تدني مؤهلات المعلمين وعدم كفاية المواد التعليمية للتلاميذ، وعدم كفاية استخدام الموارد بسبب التوزيع غير العادل للمعلمين وارتفاع معدلات تغيبهم. (المصدر: تقريرالتنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(عام٢٠٠١/٢٠٠١)

ومن المتوقع أن يتضاعف تعداد السكان بحلول ٢٠٣٠م حسب تقرير الأمم المتحدةللتنمية البشرية مع ويقابله انخفاض في النمو الإقتصادي.

واشار إلى أن نسبة الفقر الغير مباشرة والتي تقدر بـ٤٠% في عام ٢٠٠٣م تقابله نسبة فقر في الريف تصل إلى ٤٥%، مقدرا نسبة دخل الفقراء بـ٣%.وخلص التقرير الذي قال إن اليمن بحاجة إلى المحافظة على معدل نمو للناتج المحلي بـ٥% في السنة كي يتسنى لها تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥م .

و"إذا استعرضنا مؤشرات التنمية البشرية خلال السنوات القليلة الماضية، سنجد أن ترتيب اليمن قد ارتفع في مؤشر التنمية البشرية الأخير لعام ٢٠٠٨ حيث احتل المترتبة ١٣٨ من بين ١٧٩ دولة". لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن غير المرجح أن يتمكن اليمن من تحقيق "الأهداف الإنمائية للألفية" حيث ما تزال البلاد تعاني من ارتفاع معدلات الفقر (٣٥ في المائة)، وسوء التغذية (واحد من كل ثلاثة يمنيين يعاني من الجوع المزمن) والبطالة (١١,٥

في المائة) والأمية (٤٥,٧ في المائة) بالإضافة إلى ارتفاع معدل وفيات الرضع والأطفال والوفيات النفاسية، وفق شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين).

ويقول الخبراء إن ضعف الاقتصاد وعدم الاستقرار السياسي وتفاقم أزمة المياه وارتفاع معدل النمو السكاني (٣,٠٢ في المائة) هي أيضاً من التحديات الكبيرة التي تواجه اليمن وتعيق تحقيقه للأهداف الإنمائية للألفية.

وتشير تقارير محلية أن اليمن يحصل على أدنى مستوى من المساعدات التنموية الرسمية مقارنة بالبلدان التي تحتل المرتبة نفسها في سلم التنمية البشرية.

ووفقاً لنشرة اليمن الاقتصادية لربيع ٢٠٠٩ الصادرة عن البنك الدولي، كان الأداء الاقتصادي العام في عام ٢٠٠٨ مخيباً للآمال ومن المتوقع أن يضعف أكثر في العام ٢٠٠٩.

٣.٤ مؤشرات التنمية الألفية في الجمهورية اليمنية

الهدف الأول : القضاء على الفقر المدقع والجوع :

إن الاقتصاد اليمني واجه العديد من المعوقات خلال النصف الأول من العقد الماضي (التسعينيات) مما سبب زيادة في حالات الفقر وصعوبة الحياة المعيشية لقطاع كبير من السكان ، فهناك ٤١,٨ بالمائة من السكان (٦,٩ ملايين نسمة) يقعون تحت خط الفقر و ١٧ بالمائة تحت خط فقر الغذاء ، كما أن ٢٠ بالمائة من السكان الأقل دخلا بحيث لا تزيد نسبة دخلهم عن ٨ بالمائة من إجمالي الدخل القومي، و١٠,٧ بالمائة يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم و٤٧ بالمائة اقل من دولارين بحسب نتائج مسح ميزانية الأسرة عام ١٩٩٨م.وأوضح التقرير أن اليمن تسعى إلى تقليص معدل انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون الخامسة من العمر إلى ٣٥ بالمائة عام ٢٠١٥م، والتي تبلغ ٤٥,٦ بالمائة حسب بيانات المسح اليمني لصحة الأسرة . مبيناً بأن اليمن ستواجه صعوبة في تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف ، وهنا لابد من بذل المزيد من الجهد في المجال الصحي لتحسين الأنماط الغذائية وزيادة الوعي الصحي لتخفيض نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن.

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الأساسي للجميع على المستوى العالم :

وقد سجل ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي من ٥٢,٧ بالمائة عام ١٩٩٠م إلى ٥٩,٥ بالمائة عام ٢٠٠٠م، وعزا ذلك إلى الجهود الرسمية والشعبية في هذا المجال وإدراك متخذي القرار أهمية التعليم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واعتباره من المهام ذات الأولوية في الميزانية العامة ، والحرص على جعل التعليم مجاناً.ولفت التقرير إلى أن الهدف عام ٢٠١٥م أن يرتفع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى ١٠٠ بالمائة، وطالب الحكومة بتصحيح وضع وقوع نسبة كبيرة نسبيا من الشباب في الأمية ، واعتبره تحديا كبيرا رغم التحسن الملحوظ في المؤشرات.

الهدف الثالث : تعزيز المساواة حسب النوع الاجتماعي وتعزيز دور المرأة في السلطة :

اعتبر إن عدم المساواة بين الجنسين في مجال التعليم والعمل في القطاع غير الزراعي وعدم إعطاء المرأة حقها في المشاركة بالحياة السياسية من أهم العوائق أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.ولاحظ أن نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي لا زالت بعيدة عن الطموح رغم ارتفاع النسبة من ٤٤,٦ بالمائة عام ١٩٩٠م الى ٥٥,٧ بالمائة عام ٢٠٠٠م ، وفي التعليم الثانوي ٣٦,٣بالمائة والجامعي ٣٢,٣ بالمائة لنفس العام.وحث التقرير القائمين على التعليم بذل جهود استثنائية ودخول سباق مع الزمن للحصول على معدلات تؤهل اليمن لتحقيق المساواة المنشودة قبل عام ٢٠١٥م ، مشيرا إلى أن النتائج المحققة في مجال تعليم المرأة رغم الجهود التي بذلت لا زالت متدنية وإذا استمرت معدلات التحسن على هذه الوتيرة فلن يتحقق هدف المساواة بين الجنسين في الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة بحلول عام ٢٠١٥م.وعن حصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي أشار التقرير إلى وجود انخفاض وتراجع مقارنة بالتقدم في مجال التعليم ، ففي عام ٩٠ كانت النسبة ٨,٩ بالمائة وانخفضت إلى ٦,١ بالمائة عام ٢٠٠٣م.فيما وصف مشاركة المرأة في الحياة السياسية بأنها ما تزال متواضعة رغم أن القوانين المعمول بها تعطي للمرأة حقوقا مساوية للرجل، حيث بلغت نسبة أعضاء مجلس النواب من النساء (٠,٦٦،٠,٦٦، ٠,٣٣) للسنوات (١٩٩٣،١٩٩٧، ٢٠٠٣) على التوالي من إجمالي الأعضاء.

الهدف الرابع : تخفيض معدلات وفيات الأطفال :

وتعتبر مسالة تخفيض وفيات الأطفال إلى الثلثين بحلول عام ٢٠١٥مقارنة بما كان عليه عام ١٩٩٠م يعد تحديا كبيراً جداً للقائمين على الوضع الصحي، في ظل التحسن البطيء في المؤشرات، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من كل ١٢١,١ عام ١٩٩٢م إلى ١٠١,٩ عام ٢٠٠٣م فقط، وانخفاض وفيات الأطفال الرضع من ٨٤,٥عام ١٩٩٢م إلى ٧٤,٨ عام ٢٠٠٣م.وارجع التقرير الأسباب الرئيسية لوفاة الأطفال إلى سوء التغذية والأمراض الطفيلية وعدم توفر اللقاحات ، وكذا الأحداث المتعلقة بفترة الحمل وولادة الطفل. ووجد أن الأطفال في عمر سنة واحدة والمحصنين ضد الحصبة في تحسن مستمر ، لكن الخطر من انتشار هذا الوباء في المجتمع ما زال متوقعاً ، نظراً لعدم تحقيق هدف وصول التغطية إلى ٩٠ بالمائة والتي لا تزال ٦٦ بالمائة حسب مخرجات المسح اليمني لصحة الأسرة ٢٠٠٣م.ويحتاج اليمن إلى مضاعفة الجهود خاصة في مجال الطب الوقائي وتعميم وتكثيف برامج وحملات التحصين ضد الحصبة وبرامج الصحة الإنجابية وتحسين نظام تسجيل الوقائع الحيوية مع تكريس المزيد من الجهود في المناطق الريفية والمحرومة.

الهدف الخامس : تحسن صحة الأمومة :

أكد التقرير على أن الحكومة سعت إلى تخفيض معدلات وفيات الأمهات النفاسية، لكن العدد ارتفع بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٣م من ٣٥١ حالة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية إلى ٣٦٥ حالة، وهو ما لا يساعد على تحقيق هدف الألفية الخامس بتخفيض المعدل إلى ثلاثة أرباع قياسا إلى مستواه عام ١٩٩٠م ، منوها إلى أن ٦٠ بالمائة من هذه الحالات كانت في فترات الأمومة غير الآمنة ، و٤١ بالمائة حدثت أما أثناء الوضع أو خلال فترة النفاس كما تشير نتائج المسح الوطني لصحة الأسرة ٢٠٠٣م، كما ارتفع متوسط الزيارات لكل حمل وتراجع عدد الولادات في المنازل ، حيث ارتفعت عدد الولادات التي تجري تحت إشراف عاملين صحيين من ١٥ بالمائة عام ١٩٩٧م إلى ٢٧ بالمائة عام ٢٠٠٣م.

الهدف السادس : ضمان استدامة بيئية سليمة :

حددت عدد من المشاكل التي يواجهها الواقع البيئي في اليمن أهمها شحة الموارد المائية واستنزاف المخزون منها ، وعدم توفر سياسة ذات رؤية شاملة للتخطيط واستخدام الموارد الطبيعية على نحو تحقيق استدامة التنمية.وأشار التقرير إلى أن نسبة مساحة الأراضي المغطاة بغابات انخفضت بشكل طفيف من ١ بالمائة عام ١٩٩٠ م إلى ٠,٩ بالمائة فقط عام ٢٠٠٠م ، ويعود ذلك للمناخ الجاف الذي يغطي ٩٠ بالمائة من إجمالي أراضي الجمهورية ، وما يزيد من تعقيد الواضح – حسب التقرير– تجاوز نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب ٦٤ بالمائة عام ١٩٩٤م كما أن المحميات الطبيعية ما تزال محدودة.وعن الناتج المحلي الإجمالي المكافئ لكل طن مستخدم من الطاقة عد التقرير اليمن من الدول التي استطاعت تحقيق زيادة في كفاءة استخدام الطاقة ، وأشاد التقرير بمحافظة اليمن على مستويات ثابتة من نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون حيث ظل عند ٠,٧ طن متري فرد منذ عام ١٩٩٠م حتى عام ٢٠٠٠م.وذكر أن نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للمياه في الحضر والريف بلغ ٤٣,٧ بالمائة عام ٢٠٠٣م مقارنة بنسبة ٣٠ بالمائة عام ١٩٩٤م ، موضحاً أن ٨٢ بالمائة من هذه النسبة في الحضر .وعن المساكن المتصلة بالصرف الصحي المحسن بين التقرير أن هذا المؤشر حقق تحسن واضح في التجمعات الحضرية حيث كانت النسب ٥٩ ، ٧٤,٥ ، ٧٦ ، ٩٠,٧ بالمائة على التوالي للأعوام ١٩٩٠ ،١٩٩٩، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣،إلا أنالوضع في المناطق الريفية سيئ جدا–حسب وصف التقرير.

الهدف السابع : تطوير شراكة عالمية للتنمية :

ويسعى هذا الهدف لإقامة شراكة عالمية من اجل التنمية وقياس مدى انفتاح السياسات المختلفة لدول العالم ، وأوضح التقرير أن بعض المؤشرات في هذا الهدف لا تنطبق على اليمن ، وبعضها لا يتوفر بشكل تفصيلي .ومن المتوفر اظهر التقرير انخفاض نسبة خدمات الديون كنسبة من صادرات البضائع والخدمات من ١٢,٤ بالمائة عام ١٩٩٠م إلى ١,٨ بالمائة عام ٢٠٠٠م .وحول الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة باعتبارها أداة مساعدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويتم قياسها على ثلاثة مؤشرات هي كثافة الهواتف الثابتة والنقالة وكثافة الحواسيب الشخصية واستخدام الانترنت.ولفت التقرير إلى أن عدد خطوط الهاتف الثابت

والنقال لكل ١٠٠ ألف من السكان في تحسن تدريجي كالتالي ١,١ ، ١,٣ ، ٢,١ ، ٢,٢، ٢,٨، ٣,٤ ، ٤ للسنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ على التوالي.أما أجهزة الحاسوب لكل ١٠٠ من السكان فبلغ ٠,٢ ، ٠,٦ ، ٠,٨ ، على التوالي للسنوات ١٩٩٠، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ ، ومستخدمي الانترنت لنفس النسبة ٠ ، ٠,٠٧ ، ٠,٢ ، ٠,٤ للأعوام ١٩٩٠ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ على التوالي.

وأقرّ مجلس الوزراء مؤخّراً وثيقة المسار السريع لتحقيق أهداف التنمية الألفية ٢٠١١– ٢٠١٥، والتي تتضمّن خمسة محاور رئيسية هي التخفيف من الفقر المدقع والجوع، وتعميم التعليم، وتحسين المساواة بين الجنسين، وتحسين الأوضاع الصحية، واستدامة الموارد المائية.

وأشارت الوثيقة إلى عدّة اعتبارات متوخّاة عند انتقاء الأهداف المتضمّنة في المسار السريع في الحالة اليمنية، حيث صنّفت معظم أهداف التنمية الألفية بأنها خارج مسار التحقيق بحلول عام ٢٠١٥، وبالتالي تضمّن المسار معظم هذه الأهداف مع الأخذ في الاعتبار توطين هذه الأهداف عند الحاجة بما يتوافق مع الإمكانات والقدرات الوطنية المتاحة والكامنة ومع الطموح المعتدل. ويتبين من الجدول التالي رقم (١٠) مؤشرات التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية للعام ٢٠٠٠م .

الجدول ١٠ : مؤشرات التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية للعام ٢٠٠٠م

المؤشر / العام	٢٠٠٠م
العمر المتوقع عند الميلاد (ذكور)	٦١,١
العمر المتوقع عند الميلاد (اناث)	٦٢,٩
معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين ١٥ سنة وما فوق	٤٧,٣
القيد بالتعليم الاساسي والثانوي والعالي معاً %	٥٤,٥
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار)	٤٦٥
دليل العمر المتوقع	٠,٦٠٢
دليل التحصيل العلمي	٠,٤٩٧

دليل الدخل	٠,٣٦٩
دليل التنمية البشرية	٠,٤٨٩
الناتج القومي الاجمالي بملايين الدولارات	٧٣٨٦
المجموع الكلي للسكان	١٨٢٦١٠٠٠
النمو السنوي للسكان %	٣,٥
معدل الخصوبة الكلية	٥,٨
معدل الاعالة الديمغرافية	٤١٦,٨
معدل الاعالة الا قتصادية	٤١٦,٨
معدل الاعالة العمرية	١٠٨,٤
الكثافة السكانية (لكل كم٢)	٣٩,٧
اجمالي السكان الذين يحصلون على خدمات صحية %	٥٠
السكان الذين يحصلون على خدمات صحية (حضر) %	٨٠
السكان الذين يحصلون على خدمات صحية (ريف) %	٢٥
اجمالي السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة %	٣٦
السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة (حضر) %	٨١
السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة (ريف) %	٢١,٥
اجمالي السكان الذين يحصلون على صرف صحي %	٣٥,٢
السكان الذين يحصلون على صرف صحي (حضر) %	٨٦
السكان الذين يحصلون على صرف صحي (ريف) %	١٩,١
اجمالي السكان الذين لايحصلون على خدمات صحية نسمة	٩١٣٠٩٠٠
اجمالي السكان الذين لايحصلون على مياه مأمونة نسمة	١١٠٩٤٤٠٠
اجمالي السكان الذين لايحصلون على صرف صحي نسمة	١١٢٦٧٧٥٠
عدد السكان لكل طبيب	٢٥١٧
عدد السكان للممرض الواحد	٣٣٦٦
عدد الممرضين لكل طبيب	١,٦
عدد السكان لكل سرير	١٩٣٥
وحدات الرعاية الصحية لكل (١٠٠٠٠٠ نسمة)	٩

متوسط العمر عند الزواج لاول مرة	٢١,٩
نسبة القيد الاجمالي للمراة في التعليم الاساسي	٤٢,٦
نسبة القيد الاجمالي للمراة في التعليم الثانوي	١٩,٣
نسبة القيد الاجمالي للمراة في التعليم العالي	١
وفيات الامومة (لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي)	٣٥١
وفيات الاطفال الرضع (لكل ١٠٠٠مولود حي)	٦٧,٤
وفيات الاطفال دون الخامسة (لكل ١٠٠٠مولود حي)	٩٤,٨
اطفال دون الخامسة يعانون من سوء التغذية %	٣٢
اطفال خارج التعليم الاساسي او الثانوي (طفل)	٣٠٥٣٩٢٠
اميون بالغون ١٥ سنة وما فوق (امي)	٥١٥٢٠٠٠
المتعطلون ١٥ سنة وما فوق	٥٠٩٠٠٠
المتعطلون ١٥ سنة وما فوق (ذكور)	٤٢٢٠٠٠
المتعطلون ١٥ سنة وما فوق(اناث)	٨٧٠٠٠
مساحة الارض (كم٢)	٤٦٠٠٠٠
الاراضي الصالحة للزراعة (بالهكتار)	١٦٦٨٨٥٨
نسبة الاراضي الصالحة للزراعة من مساحة الاراضي %	٣,٦

المصدر: تقرير التنمية البشرية /٢٠٠١/٢٠٠٠م

في الجدول السابق يتبن أن مؤشرات عام ٢٠٠٠م المؤثرة على سير التنمية اليمنية مرتفعة النسب والمتمثلة بمعدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين ١٥ سنة وما فوق ٤٧,٣، ومعدل العمر المتوقع عند الميلاد (ذكور) ٦١,١ ومعدل العمر المتوقع عند الميلاد (اناث)٦٢,٩ .متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار) يبلغ ٤٦٥والنمو السنوي للسكان ٣،٥ %.ومعدل الخصوبة الكلية٥,٨. ووفيات الامومة (لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي)٣٥١ وفيات الاطفال الرضع (لكل ١٠٠٠مولود حي)٦٧,٤ ووفيات الاطفال دون الخامسة (لكل ١٠٠٠مولود حي) ٩٤,٨ونسبة القيد الاجمالي للمراة في التعليم الاساسي ٤٢,٦نسبة القيد

الاجمالي للمراة في التعليم الثانوي ١٩,٣ونسبة القيد الاجمالي للمراة في التعليم العالي.و اميون بالغون ١٥ سنة وما فوق (امي) ٥١٥٢٠٠٠.

وفي الجدول التالي رقم (١١) : بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد اليمني ٤,٦٦% في العام ٢٠٠٨م ، مقارنة بالعام السابق ٢٠٠٧م والبالغة ٤,٣٨% وتعتبر هذه النسبة مقارنة بمعدل النمو السكاني السنوي والبالغ ٣% متواضعة إذ أن معدل النمو الحقيقي المحقق لا يتناسب مع الزيادة في السكان الأمر الذي يعكس ضعف النمو الاقتصادي مقارنة بما يجب تحقيقه.

كما ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ١٤,٦٠% في العام ٢٠٠٧ إلى ٢١,٤٨% في العام ٢٠٠٨.

الجدول ١١ : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية حسب السنة

معدل نمو الناتج المحلي	٢٠٠٨م	٢٠٠٧م	٢٠٠٦م
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	٤,٦٦	٤,٣٨	٣,٨٣
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٢١,٤٨	١٤,٦٠	٢٠,٣٤

الجدول ١٢ : الناتج القومي ونصيب الفرد من الناتج القومي حسب السنة

المؤشر	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦*	٢٠٠٧**	٢٠٠٨**
الناتج القومي(مليار ريال)	٢٠٨١	٢٤١٥	٣١٢٧	٣٨٨٩	٤٤٦٦	٥٣٦١
معدل نمو الناتج القومي(%)	١٣,٨	١٦,٠	٢٩,٥	٢٤,٤	١٤,٨	٢٠,٠
نصيب الفرد من الناتج القومي(ريال)	١٠٨٩٦٥	١٢٢٧١٩	١٥٤١٧٧	١٨٦٠٨٨	٢٠٧٣٦٨	٢٤١٥٣٧
نصيب الفرد من الناتج القومي (دولار)	٥٩٤	٦٦٤	٨٠٥	٩٤٤	١٠٤٢	١٢٠٩

***أرقام أولية فعلية**

****أرقام تقديرية**

تشير البيانات في الجدول السابق إلى ارتفاع الناتج القومي من (٤٤٦٦) مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى (٥٣٦١) مليار ريال لعام ٢٠٠٨م ، بمعدل نمو ٢٠,٠%، وبناءا على تقديرات السكان باستخدام معدل النمو السكاني ٣,٠تم تقدير معدل نصيب الفرد من الناتج القومي والذي ارتفع من ٢٠٧٣٦٨ريال عام ٢٠٠٧ الى ٢٤١٥٣٧ريال لعام٢٠٠٨ بمعدل نمو سنوي ١٦,٤ % اى ما يعادل ١٨٠٩،١٠٤٢ دولار أمريكي لعامي ٢٠٠٧،٢٠٠٨ على التوالي ونلاحظ إن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي مقوماً بالدولار اقل من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي مقوماً بالريال ويعود السبب إلى التراجع الطفيف في قيمة العملة المحلية إمام الدولار الأمريكي.

من الجداول السابقة ، تتناول لدراسة محاولة أستعراض حالة التنمية واتجاهات التطوير تحقيقها نحو الأفضل ولو أنها مرت بشكل بطئ .

وقد توجهت الدولة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وسعت إلى تفعيل الخطط التنموية والتوسع في الاستثمارات الإنتاجية وإيجاد فرص العمل والاهتمام بالتعليم المهني والفني. وتمشياً مع برنامج الإصلاح الاقتصادي تمَّ تنفيذ مسح القوى العاملة بالعينة عام ١٩٩٩م للحصول على مؤشرات كمية ونوعية عن نظام معلومات سوق العمل والتخفيف من آثار الفقر وما ينتج عنه، وإعطاء صورة رقمية عن معدلات الأطفال المشتغلين عند سن (٦-٤) سنة.

واستحدثت مفاهيم وتعاريف وفق أسس علمية متطورة بحسب توصيات منظمة العمل الدولية لقياس النشطين اقتصادياً مع الاستفادة من تجارب بعض الدول.

القوى البشرية: يندرج في إطار مفهوم القوى البشرية السكان في الأعمار ١٥ سنة فأكثر، وينقسمون إلى فئتين: السكان النشطين اقتصادياً (قوة العمل) والسكان الغير نشطين اقتصادياً. وبلغ حجم القوى البشرية على مستوى الجمهورية (٨،٩١٦،١٨٨) نسمة الذكور ٥٠,١% والإناث ٤٩,٩% وتتركز معظم القوى البشرية في الريف حيث تشكل ٧١,٢%،بينما تبلغ في الحضر ٢٨,٨% من إجمالي القوى البشرية.

وبلغت نسبة قوة العمل من إجمالي السكان ٤٥,٩% على مستوى الجمهورية ويرتفع المعدل عند الذكور حيث بلغ ٦٩,٩% بينما بلغ عند الإناث ٢١,٨%. كما يرتفع المعدل على مستوى الريف إلى ٤٨,٣% مقابل ٤٠% في الحضر. ويظهر توزيع قوة العمل بأن أعلى تركز لقوة

العمل يقع في محافظة تعز حيث بلغت نسبتها ١٢,٤% ويليها محافظة الحديدة ١١,٨% من إجمالي قوة العمل .وأدنى محافظة هي المهرة حيث تبلغ قوة العمل فيها ٠,٤%.

توزيع المشتغلين: – أظهر توزيع المشتغلين بحسب الفئات العمرية بأن ٦٦,١% من المشتغلين يقعون ضمن الفئة العمرية ١٥–٣٩ سنة. نسبة الذكور في هذه الفئة بلغت ٧٤,٢% مقابل ٢٥,٨% للإناث من إجمالي المشتغلين في نفس الفئة العمرية. بلغت نسبة المشتغلين من كبار السن(٦٥ سنة فأكثر) ٣,١% وهي أدنى نسبة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.

البطالة : بلغ عدد الأفراد العاطلين (الباحثين المستعدين للعمل وغير الباحثين المستعدين للعمل) الذين لم يعملوا .أي ما يطلق عليهم بالبطالة السافرة بحسب المفهوم الموسع للبطالة(٤٦٩،٠٠١) فرداً منهم الذكور(٣٨٩،٦٣٥) ونسبتهم (٨٣,١%) والإناث (٧٩،٣٦٦) بنسبة ١٦,٩% من إجمالي المتعطلين.

– وبشكل عام بلغ معدل البطالة على مستوى الجمهورية ١١,٥% وبلغ المعدل أعلى مستوياته بين الذكور ١٢,٥% مقارنة بالإناث ٨,٢%.

– كما بلغ معدل البطالة أعلى مستوياته في الحضر ١٥,٨%، وفي الريف١٠%.

عمالة الأطفال : بلغ عدد الأطفال في الفئة العمرية ٦–١٤ سنة ٣٢٦،٦٠٨ طفل نسبة الذكور ٤٨,٦% والإناث ٥١,٤% وتشكل هذه الفئة من الأطفال ٦,٣% من إجمالي السكان في الفئة العمرية الموازية حسب الإسقاطات السكانية لعام ١٩٩٩م كما تشكل ٧,٤% من إجمالي قوة العمل (٦ سنوات فأكثر) ، وتتراوح نسبة العاملين الأطفال من سكان الريف ٩٤,٧% يشكل الذكور منهم ٤٦,٩% والإناث ٥٣,١%. بينما تبلغ نسبتهم في الحضر ٥,٣%من إجمالي الأطفال العاملين يشكل الذكور ٧٩,٥% والإناث ٢٠,٥% من إجمالي الأطفال العاملين في الحضر. وتعتبر محافظة حجة هي أكبر المحافظات التي تتفشى فيها عمالة الأطفال حيث تبلغ نسبتهم ١٣,٩% من إجمالي الأطفال العاملين. وأقل المحافظات انتشاراً لعمالة الأطفال هي محافظة عدن ويشكلون ٠,٠٣% من إجمالي الأطفال العاملين على مستوى الجمهورية.(الجهاز المركزي للإحصاء، ١٩٩٩).

٤.٤ علاقة التعليم بالتنمية

١) إسهام التعليم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

يرتبط االتعليم ارتباطاً وثيقاً بكل من الفقر والتنمية الاجتماعية وسوق العمل؛ كما أنه يملك مقومات توفير مزايا واسعة النطاق للمجتمع والتركيز فيه على توفير خدمات التعليم. مع وجود عوامل مؤثرة في طلب الأسر اليمنية للتعليم ولا سيما فيما يتعلق بسوق العمل، ويعد استيعاب الطلب على العمل، وعملية توفير فرص العمل، والبطالة أمراً حاسم الأهمية لإدراك هذاالترابط. سوف نتطرق إلى الآثار الإجتماعية للتعليم .(تقرير التعليم ،٢٠١٠).

الآثار الإجتماعية للتعليم

يجلب التعليم منافع كبيرة لكل من الاقتصاد والمجتمع .وقد أثبتت التجربة العملية أن التعليم يجلب منافع جمة عبر أي اقتصاد أو مجموعة من السكان، مما يحوز على قبول واسع النطاق الآن .وتشير الدلائل الأخيرة التي أبرزتها الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية باليمن أن التعليم يقلل نسبة النمو السكاني، ويؤدي إلى تحسن الصحة، فضلاً عن تخفيف حدة الفقر .

وتتلخص فيما يلي :

١. أثر التعليم على النمو السكاني

من الممكن أن يؤدي قيد الفتيات بالمدارس إلى تأخير سن الزواج، ولا سيما عندما يمتد التعليم ليشمل مستويات ما بعد المرحلة الأساسية .يعتبر النمو السكاني السريع واحداً من أهم موضوعات أجندة التنمية الوطنية التي تناولتها الخطة التنموية للتخفيف من الفقر[١]. وقد حددت الحكومة تأخير سن الزواج الأول كأحد التدابير الهامة لتقليل معدل الخصوبة .ومن ناحية أخرى، توصل تحليل أُجري في إطار مجموعة الدراسات الاستقصائية متعددة لعام ٢٠٠٦ إلى

---

(١) تهدف الخطة التنموية للتخفيف من الفقر إلى خفض معدل النمو السكاني من ٣% عام ٢٠٠٤ إلى ٢,٧٥ % بحلول عام ٢٠١٠م .

أن التعليم فيما بعد المرحلة الأساسية يسهم إلى حد كبير في تأجيل سن الزواج الأول. (وزارة التخطيط ، ٢٠٠٦).

فقد كانت خريجات المدارس الثانوية في المناطق الريفية يتزوجن بعد خريجات التعليم الأساسي بمتوسط ١,٣ سنة ؛ فيما تتزوج خريجات التعليم الثانوي في المناطق الحضرية بعدهن ب ١,٨ سنة .أما خريجات الجامعات في المناطق الريفية، فكن يتزوجن بعد خريجات التعليم الثانوي بمتوسط ٢,٣ سنة ؛ في حين تتزوج نظرائهن في المناطق الحضرية بعدهن ب ٣,٤ سنة.

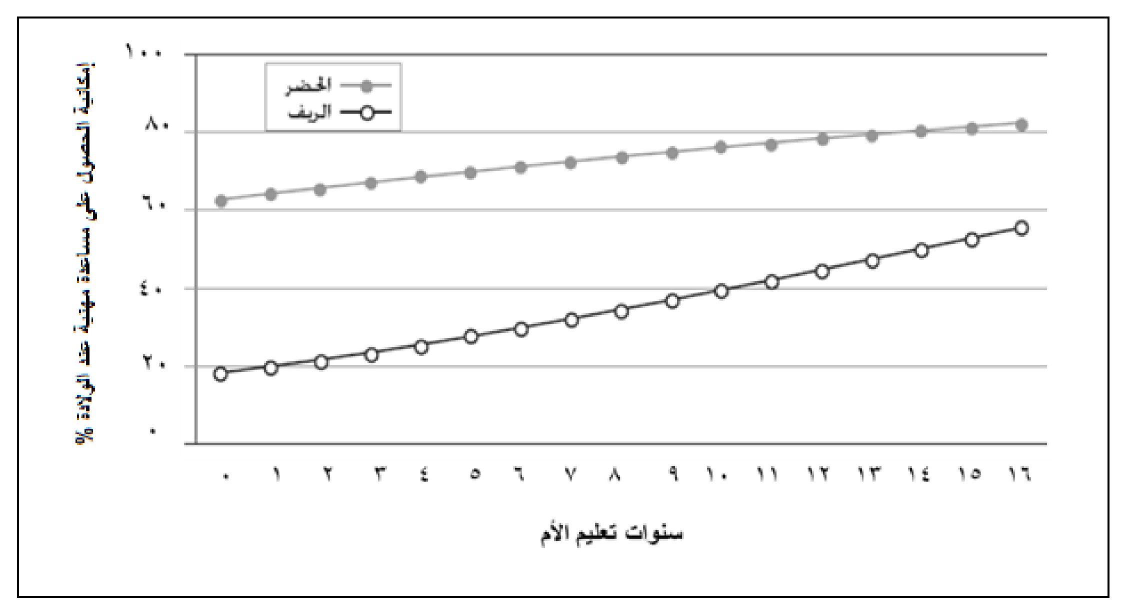
من الممكن أن يؤدي التعليم، بالإضافة إلى تأخر سن الزواج الأول إلى تقليل معدل الخصوبة . من بين الأمهات غير المتعلمات، يبلغ متوسط عدد الأطفال لكل أم ٥,٥ في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء .وبالنسبة للأمهات اللاتي أتممن ست سنوات دراسية من التعليم، ينخفض هذا المتوسط الى ٤,٦ طفل في المناطق الحضرية و ٤,٩ طفل في المناطق الريفية ثم يعود لينخفض بصورة أكبر بين الأمهات اللاتي أتممن تعليمهن الأساسي ٤,١ في المناطق الحضرية و ٤,٦ في المناطق الريفية .ومن شأن التأثير المشترك للتعليم وتأخرسن الزواج الأول خفض عدد الأطفال إلى ٢,٥ طفل بالنسبة للسيدات المقيمات في المناطق الحضرية و ٣,٧ طفل بالنسبة للسيدات الحاصلات على شهادة جامعية وذلك في المناطق الريفية .وهذه الأرقام تعكس انخفاضاً كبيراً نظراً لأن إجمالي معدل الخصوبة لكل امرأة في اليمن بلغ ٦,٢ في عام ٢٠٠٣م. (إحصائيات الجهاز المركزي ،٢٠٠٣)

٢. الأثر التعليمي المشترك بين الأجيال لتعلم الآباء :

يرتبط وصول فتيات الريف إلى الصف الدراسي الأول واستمرارهن حتى الصف الدراسي السادس ارتباطاً وثيقاً بالتحصيل العلمي لأمهاتهن . في الوقت الذي يظل فيه معدل وصول أطفال الحضر إلى الصف الدراسي الأول ثابتاً نسبياً بغض النظر عن تعليم أمهاتهن، نجده يرتبط إلى حد كبير بتعليم الأم بين أطفال الريف، ولا سيما الفتيات الريفيات .إذ يبلغ متوسط معدل وصول الفتيات في الريف إلى الصف الدراسي الأول ٧٥ في المائة فحسب في حالة عدم التحاق أمهاتهن بالتعليم على الإطلاق، بيد أنه يرتفع بدرجة ملحوظة ليبلغ ٩٦ في المائة في حالة إتمام الأمهات الصف الدراسي السادس .وفي واقع الأمر، يعد هذا المتوسط هو نفس متوسط معدل وصول فتيات الحضر تقريباً.(تقرير وضع التعليم ،٢٠١٠)

٠٣ أثر تعليم الأمهات على صحة الأم :

رغم الافتقار العام إلى الخدمات الصحية في المناطق الريفية، يزداد استخدام هذه الخدمات بصورة ملحوظة بين السيدات الحاصلات على قدر اكبر من التعليم(شكل ٦). توصلت البيانات التي تم الحصول عليها من مجموعة الدراسات الاستقصائية متعددة المؤشرات لعام ٢٠٠٦ الى أن ثلث حالات الولادة تقريباً في اليمن تمت على أيدي موظفي صحة مهرة سواء طبيب أو ممرضة أو قابلة، فيما تقل هذه النسبة (٢٦ في المائة) في المناطق الريفية .(وزارة التخطيط ٢٠٠٦) .



الشكل ٦ : إمكانية الحصول على مساعدة مهنية عند الولادة حسب سنوات تعليم الأم (بالمائة) ٢٠٠٦.

ومن ناحية أخرى، أوضح تحليل انحداري أن ١٨ في المائة فحسب من الأمهات الريفيات غير المتعلمات تلقين دعماً مهنياً أثناء عملية الولادة، بينما تلقى ٦٢ في المائة من الأمهات غير المتعلمات بالحضر هذه الخدمات [(١)] . وبالرغم من هذه القيود المتعلقة بجانب العرض، تعد إمكانية حصول السيدات الحاصلات على قدر أكبر من التعليم على هذه الخدمات في المناطق

(١) استنادًا إلى تحليل المؤلفين لمجموعة الدراسات الاستقصائية متعددة المؤشرات ٢٠٠٦م.

الريفية أكبر بدرجة ملحوظة .كما ارتفعت إمكانية الاستفادة من المساعدة المهنية من ١٨ في المائة إلى ٣٩ في المائة في حالة إتمام التعليم الأساسي وإلى ٤٤ في المائة بالنسبة لخريجات مدارس التعليم الثانوي.(تقديرات ،٢٠٠٦).

٤ . أثر تعليم الأمهات على صحة الأطفال :

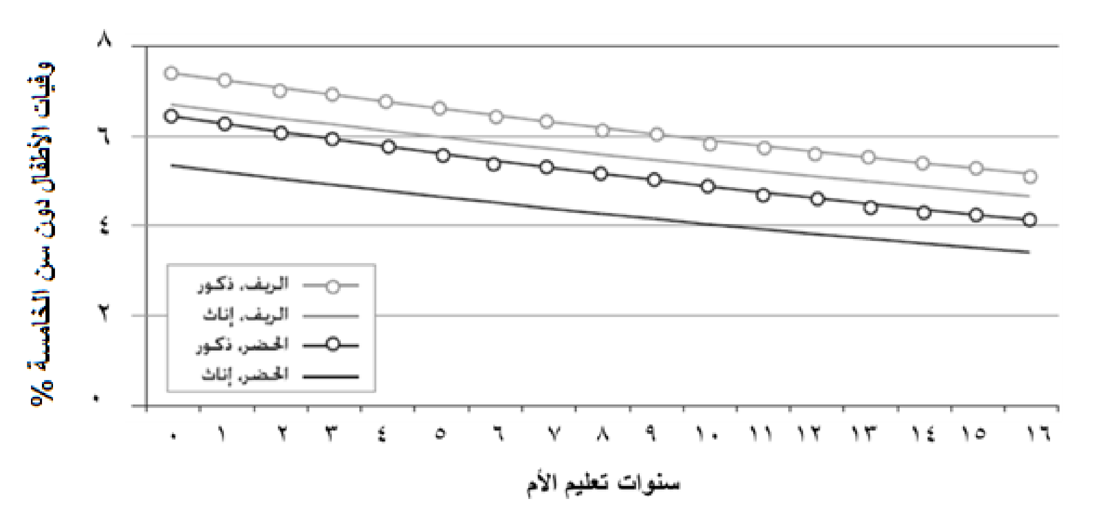
تعد الحالة الصحية للأطفال أفضل في حالة حصول أمهاتهم على قدر أكبر من التعليم .

يرتفع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بدرجة ملحوظة بين الفتيان والفتيات على حد سواء في المناطق الريفية والحضرية في حالة انخفاض المستوى التعليمي للامهات (شكل ٥-٢) ففي المناطق الريفية، يبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بالنسبة للفتيان ٧،٤ في المائة في حالة ما إذا كانت أمهاتهن غير متعلمات، لكنه ينخفض إلى ٦ في المائة إذا كانت أمهاتهن قد أتممن تعليمهن الأساسي (٦,٦ في المائة و ٥,٤ في المائة للفتيات، على التوالي)[١] . يكمن أحد العوامل التي تساعد على انخفاض معدل الوفيات بين الأطفال الذين يولدون لأمهات حاصلات على قدر أكبر من التعليم في ارتفاع مستويات التطعيم ، إذ تتحسن إمكانية حصول الطفل على مجموعة كافية من التطعيمات[٢] من ٢٧ في المائة إذا كانت الأم غير متعلمة إلى ٤٧ في المائة إذا كانت قد أتمت مرحلة التعليم الأساسي .كما أن تسجيل المواليد مرجح أيضا بين الأطفال الذين يولدون لأمهات حاصلات على قدر أكبر من التعليم.(وزارة التخطيط ،٢٠٠٦).

---

(١) على المستوى الدولي، يرتفع معدل وفيات الفتيان بوجه عام عن معدل وفيات الفتيات.

(٢) يتضمن لقاح بي سي جي ضد السل، وشلل الأطفال والتهاب الكبد الفيروسي بي والحصبة واللقاح الثلاثي ضد الكزاز والخناق والشهاق.



الشكل ٧ : معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة حسب مستوى تعليم الأم ، ٢٠٠٦ (%)

٥.أثر التعليم على الفقر :

يرتبط ارتفاع مستويات التعليم أيضاً بانخفاض مستويات الفقرلعام ٢٠٠٦ و تنخفض احتمالات أن يكون الشخص فقيراً(١) عندما يتمتع رب الأسرة بقدر أكبر من التعليم، وخاصة في المناطق الريفية .وتوضح بيانات مجموعة الدراسات أن معظم الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، وتعد نسبة ٦٦ في المائة من غير المتعلمين فقراء .وبعد إتمام التعليم الابتدائي، تنخفض احتمالات فقر هؤلاء الذين يعيشون في المناطق الريفية إلى ٦٠ في المائة، ثم تزداد انخفاضاً لتبلغ ٢٧ في المائة بين هؤلاء الحاصلين على تعليم جامعي.

ومع وضع الأثر الاجتماعي الكبير وانخفاض تكلفة الوحدة لهذا المستوى التعليمي في الإعتبار، يمكن زيادة المزايا والآثار الاجتماعية على نحو فعال من حيث التكلفة من خلال التركيز على" توفير التعليم للجميع حتى الصف الدراسي السادس ."يحسن التعليم حياة الأشخاص من خلال مجموعة متنوعة من القنوات مثل معدل الخصوبة، والنمو السكاني، والصحة، والفقر. ويذكر أن المزايا الاجتماعية الصافية للتعليم الابتدائي هي الأكبر (مستوى عال من المزايا وأقل تكلفة للوحدة) .

---

(١) تتضمن الأسر المعيشية الأكثر فقراًوالبالغ نسبتهم ٤٠في المائة .

ومن خلال سلسلة من التحليلات أجريت على المؤشرات الاجتماعية ، أثمر مستوى التعليم الابتدائي عن أعلى نسبة للتأثير الاجتماعي (٤٣ %) من إجمالي المزايا الإجتماعية التي تحققت حتى التعليم الجامعي.

تبلغ تكلفة وحدة التعليم الابتدائي لكل طالب ١٨٩،٨٥٨ ريالاً يمنياً دون إعادة صفوف دراسية . وفي حالة إنفاق ١٠٠ ألف ريال يمني، تبلغ الفائدة متوقعة ٢٣ في المائة .وفي المقابل، تبلغ الفوائد المتوقعة على مستويات التعليم الأساسي العالي والتعليم الثانوي والتعليم الجامعي ١١ و ١٢ و ٥ في المائة على التوالي .وتعني هذه الأرقام ضمنًا أن الفائدة الهامشية تبلغ أعلى معدلاتها على مستوى التعليم الابتدائي . مبينة في الجداول التالية :

الجدول ١٣ : أثر التعليم في بعض المؤشرات الإجتماعية حسب مستوى التعليم

المؤشر	الحضر				الريف			
	التعليم الابتدائي	التعليم الأساسي	التعليم الثانوي	التعليم الجامعي	التعليم الابتدائي	التعليم الأساسي	التعليم الثانوي	التعليم الجامعي
معدل الالمام بالقراءة والكتابة								
معدل الالمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث (القراءة مع بعض الصعوبات)	٩٦	٤	٠	٠	٩٣	٦	١	٠
التأير المتبادل بين الأجيال								
معدل وصول الفتيات إلى الصف الأول الدراسي	٥٦	١٨	١٣	١٢	٨٤	١٠	٤	٢
معدل الرسوب والإعادة لدى الفتيات حتى الصف السادس الدراسي	٤١	١٩	١٨	٢٢	٤٣	٢١	١٨	١٨
احتمالات فقر الأسرة المعيشية	٦٠	١٧	١٢	١١	٣٧	٢٠	١٩	٢٤
السكان								
سن الزواج الأول	٨	١٧	٢٦	٤٩	١٢	١٨	٢٥	٤٥
عدد الأطفال المولودين	٢٩	١٨	٢١	٣٢	٣١	١٨	٢١	٣١
متوسط عدد سنوات المباعدة بين الولادات	٣٨	١٩	١٩	٢٥	٣٨	١٩	١٩	٢٥
صحة الأم								
احتمالات إمكانية الحصول على رعاية قبل الولادة	٤٦	٢٠	١٧	١٨	٣٨	٢٠	١٩	٢٣
احتمالات إمكانية الحصول على مساعدة مهنية عند الولادة	٤٣	١٩	١٨	٢١	٣١	١٩	٢١	٢٩

صحة الطفل								
معدل وفيات الذكور دون سن الخامسة	٤٣	١٩	١٧	٢١	٤٢	١٩	١٨	٢٢
احتمالات حصول الطفل على تحصين كاف	٤٠	١٩	١٨	٢٢	٣٥	٢٠	٢٠	٢٦
احتمالات حصول الطفل على شهادة ميلاد	٣٣	١٩	٢٠	٢٩	٢٥	١٨	٢٢	٣٥
مؤشر الفائدة الاجتماعية للتعليم	٤٤	١٧	١٧	٢٢	٤٢	١٧	١٧	٢٣
الأثر لكل ١٠٠،٠٠٠ ريال يمني تنفق على التعليم (نسبة الأثر/تكلفة الوحدة)	٢٣	١١	١٢	٥				
الريف والحضر معا	٤٣	١٧	١٧	٢٣				
مؤشر الفائدة الاجتماعية للتعليم مع المؤشرات المختارة (بـــ)	٥٢	١٦	١٤	١٨	٤٥	١٧	١٧	٢٢

المصدر : تقديرات المؤلفين استنادًا إلى مجموعة الدراسات الاستقصائية الثالثة متعددة المؤشرات لعام ٢٠٠٦.

٠٦ أثر التعليم على الأجور والتوظيف

ليس هناك أثر كبير للتعليم على التحسن في الأجور، باستثناء إتمام التعليم الأساسي أو التخرج في الجامعة[١] . تؤدي سنة إضافية من التعليم إلى ارتفاع الأجور بمقدار ٢,٧ في المائة فحسب في المتوسط[٢]. كما يؤدي إتمام التعليم الابتدائي إلى زيادة الأجور في المتوسط بمقدار ١٣,٣ في المائة مقارنةً بمن لا يزالون غير متعلمين[٣]. في حين لا يؤدي إتمام مرحلة التعليم الأساسي العالي إلى زيادة الأجور عن تلك التي يتقاضاها خريجو المدارس الابتدائية. بينما ترتفع الأجور نتيجة إتمام التعليم الثانوي بمقدار ٥,٥ في المائة فحسب مقارنة بالتعليم الأساسي . ويلاحظ أن تلقي التعليم الفني والتدريب لا يؤثر إيجابياً على الأجور مقارنة

---

(١) في ظل ظروف عدم نظامية سوق العمل في اليمن ونقص العمالة بها، تعذر على المنهجيات التقليدية التي تحاول تقدير العائدات التي تتحقق على مستوى التعليم (مثل مهام الإيرادات)التوصل إلى نتائج موثوق بها.ومن ثم، يمكن تفسير نتائج مهام في هذا القسم ، كمؤشر بديل لكيفية تأثير التعليم على الأجور.

(٢) هذا هو متوسط تأثير التعليم على متوسط أجور جميع العاملين (الرجال والسيدات الذين يعيشون في المناطق الحضرية والريفية الموظفين في القطاع العام والخاص) يتحكم في ذلك عنصر الخبرة والسن .

(٣) التكلفة السنوية ٣١،٦٤٣ ريالاً يمنياً مضروبة في ٦سنوات .

بالالتحاق بالتعليم الثانوي المهني العام . ومن ناحية أخرى، يعزز الحصول على شهادة جامعية الأجور بنسبة ٣٤ في المائة مقارنةً بإتمام التعليم الثانوي.

على النقيض تماما مما يحدث في سوق العمل النموذجية، تعد الخبرة العملية في اليمن أكثر قيمة من التعليم الإضافي. يؤدي عام إضافي من التعليم إلى زيادة الأجور في المتوسط بمقدار أقل من عام من الخبرة العملية.

يقل تأثير العام الإضافي من التعليم على الأجور زيادة بنسبة ٢,٧ في المائة عن تأثير عام الخبرة كما تم تقريبه من خلال سن العمال والذي يبلغ نحو ضعف هذا الرقم ليصل إلى ٥,٩ في المائة.

ثمة تفسيرات ثلاث رئيسية محتملة في هذا الصدد: أولاً : بساطة طبيعة العمل نوعاً ما وتطلبها مهارات عامة، ومن ثم يضيف التعليم الإضافي القليل إلى الإنتاجية .ثانياً : انخفاض جودة التعليم، وبالتالي لا يحوز على تقدير أرباب العمل. ثالثًا : ربما يكون هناك فائض من العمالة المتعلمة، ومن ثم لا يرغب أصحاب العمل في عرض أجور أعلى لجذب العمالة المتعلمة.

خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٥ ، ارتفعت المكافآت النسبية للتعليم على مستوى التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي، غير أنها شهدت انخفاضاً على مستوى التعليم الأساسي والتعليم الجامعي .تشير مقارنة عقدت بين معدلات العائدات في عامي١٩٩٩ و٢٠٠٥ إلى ارتفاع العائدات على مستوى التعليم الابتدائي، بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء. ويبين التغير في معدلات العائدات لمستويات التعليم العالية المتتالية في الفترة مابين ١٩٩٩. في الجدول التالي:

الجدول ١٤ : معدلات عائدات التعليم على الأجور حسب الجنس .

المتغيـــر	الذكور			الإناث		
	١٩٩٩	٢٠٠٥-٢٠٠٦	حجم التغيير	١٩٩٩	٢٠٠٥-٢٠٠٦	حجم التغيير
من الأمية إلى التعليم الابتدائي	١,٢-	٢	٣,٢	٠,١-	١	١,١
من التعليم الابتدائي إلى التعليم الأساسي العالي	٠,٤-	١,٧-	١,٤-	١,٧	٠,٢-	٢-

التعليم الأساسي العالي إلى التعليم الثانوي	-١,٥	١,٣	٢,٧	٣,٩	١٠	٦,١
التعليم الثانوي إلى الجامعي	٨,٤	٧,٥	-٠,٩	٧,٧	٤,٨	-٢,٩

المصدر : (الدراسة الاستقصائية المعنية بالقوى العاملة، ٢٠٠٥-٢٠٠٦ و(مسح ميزانية الأسرة).

أن التعليم الابتدائي يتم استكماله في ٧ سنوات، والتعليم الأساسي العالي في ٤سنوات، والتعليم الثانوي في ٤ سنوات، والدراسات الجامعية في ٦ سنوات، مع الوضع في الاعتبار إجراء بعض التعديلات في حالة الإعادة على هذه المستويات. هذا يعادل زيادة مقدار ١،٤في المائة لكل عام مستكمل من التعليم الثانوي بعد التعليم الأساسي و٠،٨ في المائة لكل عام.إضافي بعد التعليم الابتدائي، وهذا، مرة أخرى، في حالة أن جميع السنوات في الدورة الثانوية يتم حسابها بنفس الطريقة ، تبنى التقديرات على نتائج الدراسة الاستقصائية المعنية بالقوى العاملة لعام ١٩٩٩ ومسح ميزانية الأسرةتختلف الدراستان من حيث المنهجيات والتعريفات وأساليب التغطية، ومن ثم للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ من الممكن أن يكون عقد المقارنات بمرور الوقت أمراً غير حاسم فحسب.

يزداد تأثير التعليم على الاجور ضعفاً في حالة الفقراء، مما يؤثر سلبياً على قرار الأسر المعيشية الفقيرة بشأن الاستثمار في تعليم أطفالها. يوضح أحد التحليلات أن تأثير التعليم على أجور العمال الذين ينتمون لأسر معيشية فقيرة أقل بدرجة ملحوظة من تأثيره على الدخول المقابلة للعمال الذين ينتمون لأسرغير فقيرة. وفي المتوسط، يؤدي عام إضافي من التعليم إلى زيادة إيرادات العمل لغير الفقراء بنسبة ٥,٣ في المائة، في حين تبلغ هذه النسبة بالنسبة للعمال الذين ينتمون لأسر معيشية فقيرة ١,٧ في المائة فحسب . وهذا الفارق غير مثيرللدهشة نظرًا لاحتمال توافر حصول أفضل لغير الفقراء على المعلومات، أو تواصل أكثر فاعلية، أو تمتعهم ببساطة بصحة أفضل وإمكانية الحصول على تعليم على مستوى أعلى من الجودة. بيد أن هذه النتيجة الهامة إنما تضيف إلى العوامل المثبط لاستثمار الفقراء في التعليم. وعند ضمه إلى الدخول المنخفضة واحتياجات المعيشة، نجد أن التأثير المحدود للتعليم على الأجور يؤثر سلبياًعلى قرار الأسر المعيشية الفقيرة بشأن الاستثمار في تعليم أطفالها.

بغض النظر عن مستوى تعليم العمال ولا سيما الإناث منهم، يعد المستوى العام للأجور وعلاوات التعليم في القطاع العام أعلى منه في القطاع الخاص. يعد مستوى أجور موظفي

القطاع الحكومي والعاملين بالإدارة العامة، بالنسبة للرجال، أعلى بنسبة ٧,٨ و ٦,٨ في المائة، على التوالي، من نظرائهم في القطاع الخاص. بالنسبة للنساء، ترتفع علاوات الأجور المقابلة أكثر من ذلك بكثير ٤١في المائة في الإدارة العامة و ٣٧ في المائة في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص.

من المحتمل أن مزايا الأجور الأعلى نسبياً للتعليم العالي في القطاع العام تشجع الأكثر تعليماً، ولا سيما من النساء، على السعي وراء العمل في القطاع العام والاستثمار بشكل أكبر في التعليم. في الوقت الذي تعد فيه علاوة الحصول على شهادة جامعية هي الأكبر بالنسبة لموظفي القطاعين العام والخاص على حد سواء، يعتبر حجم العلاوة أكبر بالنسبة للقطاع العام ٥٣ في المائة مقارنة ب ٤٨ في المائة في القطاع الخاص. ربما يشجع التأثير الأكبر للتعليم على الأجور بالقطاع العام من هم أكثر تعليماً، ولا سيما النساء، على البحث عن عمل بالقطاع العام. كما أنه من شأن هذا التأثير الأكبر أيضاً تشجيع الباحثين عن عمل على الاستثمار بصورة أكبر في التعليم كوسيلة للحصول على عمل في القطاع العام.

وتعتبر حالة العمال الحاصلين على مؤهلات التعليم الفني والتدريب المهني أسوأ من حيث الأجور بالنسبة لهؤلاء الحاصلين على تعليم عام .، فإن علاوة الأجر التي يحصلون عليها أقل بكثير من خريجي التعليم الثانوي العام على مستوى القطاعين العام والخاص . وفي واقع الأمر، يتم توظيف معظم خريجي مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في القطاع العام[1] ، حيث إنه من بين ٧٨ ألف عامل حاصلين على هذه المؤهلات، يوجد ٦٧ ألف عامل منهم ٨٥ في المائة في القطاع العام واسع النطاق.

---

(١) بعد فشل التعليم الفني والتدريب المهني في زيادة الأجور متوقعاً إذا كان هؤلاء الذين يتلقون هذه الدورات من المتسربين من نظام التعليم العام أو يواجهون عوائق نظامية أخرى مثل القدرة المحدودة على الحركة أو التواصل المحدود الذي لم تتمكن البيانات من رصده، ومن ثم لا يمكننا تحريه .ومع ذلك، إذا كان هناك طلب قوي نوعاً ما على المهارات الفنية والمهنية لدرجة يضطر معها أصحاب العمل إلى زيادة الأجور، كان من الممكن رصد تأثير إيجابي للتعليم الفني والتدريب المهني .

٧. خلق فرص العمل ومتطلبات المهارات والبطالة:

إن العامل الأساسي الذي يحد من تهيئة فرص العمل هو المعدل البطيء المنتظم إلى حد ما للنمو الاقتصادي في اليمن، وقد يساعد التعليم في تهيئة قوى عاملة متنقلة أكثر مهارة، ومن ثم دعم عملية تأسيس اقتصاد أكثر إنتاجية لأصحاب العمل ومجتمع أكثر إرضاء للمواطنين .إلا أن التعليم وحده لن يخلق الوظائف أو يزيد الإنتاجية .

بالرغم من الزيادة الأخيرة في عدد الباحثين عن وظائف من المؤهلين، تظل سوق العمل غير نظامية وزراعية إلى حد كبير، كما أن المهارات المطلوبة هي المهارات الأساسية في الأغلب . في عام ٢٠٠٥ ، زخر سوق العمل بنسب ٤٢ في المائة من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٤ عاماً، من بينهم ٤,٥ مليون عامل شغلت نسبة في٩٠ المائة منهم وظائف في القطاع غيرالنظامي و٤١ في المائة في الزراعة .وفي حين تتزايد مشاركة الإناث في القوى العاملة، ظلت نسبة العاملات في سوق العمل هي ١٨ في المائة فقط، تعمل ٨٢ في المائة منهن في القطاع الزراعي .ولأن سوق العمل في اليمن غير نظامية في الأغلب، فإن المهارات المطلوبة هي مهارات أساسية في المقام الأول .

٨. تهيئة فرص العمل:

وتعتبر عملية تهيئة فرص العمل في اليمن محدودة جداً، خاصة في القطاع النظامي أو الرسمي .يبلغ عدد الوظائف التي تتوفر في القطاع النظامي ٢٥ ألف وظيفة سنوياً في أحسن الأحوال، من بينها ١٠ آلاف وظيفة في القطاع العام و ١٥ ألف وظيفة في القطاع الخاص (مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٥، البنك الدولي) .

إن القطاع العام متخم بالفعل بالعاملين، لذا فمن المستبعد أن يزيد بشكل كبير من عملية التوظيف . على الصعيد الآخر، زاد نحو ٢٣٠ ألف عامل في سوق العمل في عام ٢٠٠٧ ، وبالرغم من عدم توافر بيانات مفصلة حول سوق العمل غير النظامية، فمن المرجح انتقال ٢٠٠ ألف عامل جديد سنوياً للعمل في القطاع غير النظامي . وإذا ما قررهؤلاء البحث عن فرص عمل في القطاع النظامي كبديل، سيصبحون عاطلين لبعض الوقت .

بالرغم من التحسن الذي شهده مناخ الاستثمار مؤخرًا، فإن نظام التحفيز والهيكل الإنتاجي لا يساعد في تهيئة فرص عمل .احتل اليمن في عام ٢٠٠٩ المركز ٩٨ من أصل ١٨١ دولة تم تقييمها من حيث سهولة أنشطة الأعمال بوجه عام. (دراسة أجريت حول مناخ الإستثمار ، البنك الدولي ، ٢٠٠٦م) . تحسن ترتيب اليمن بشكل كبير من المركز ١٥١ في عام ٢٠٠٤ إلى المركز ٥٠ في عام ٢٠٠٨ في مقياس سهولة بدء أنشطة الأعمال .ومع ذلك فإن نسبة إنشاء شركات خاصة جديدة في المجال الاقتصادي تصل الى ٤ في المائة فقط في العام الواحد، كما أن فرص العمل المهيأة في هذه الشركات الجديدة منخفضة ٢,٥ وظيفة جديدة لكل ١٠٠ شركة، باستثناء المالكين. أكثر من ٩٠ في المائة من الشركات صغيرة الحجم ولا يتجاوز عدد موظفيها ٥ عاملين .كذلك تسيطر الشركات الصغيرة على مجال التصنيع الذي تشكل فيه الشركات المتوسطة والكبيرة أقلية ضئيلة بنسبة ٧,٣ و ١,٤على التوالي.

يحدث بطء معدل تهيئة فرص العمل نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد الكلي.

بالرغم من التوقعات الطموحة للخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١–٢٠٠٥ فشلت الأهداف الإنمائية في كل القطاعات تقريبا .يسيطر قطاع النفط على الهيكل الاقتصادي نظراً لأنه يدر ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، لكنه لا يوفرالعمالة سوى لعدد ١٨ ألف عامل فقط .لم تنجح المساعي الرامية إلى الانتقال إلى اقتصاد غير معتمد على النفط حتى الآن، فمنذ عام ٢٠٠٠حققت القطاعات التي لا تعتمد على النفط متوسط معدل نمو يصل إلى ٥,٣ في المائة مقارنة بالهدف الأصلي المتمثل في ٨ في المائة، في حين لم تحقق قطاعات السلع والخدمات بما في ذلك التصنيع والمرافق والتشييد – أهدافها الإنمائية.

ان الزيادة الاخيرة في التحصيل العلمي لم تؤد إلى زيادة الإنتاجية، باستثناء وهو ما لم يكن متوقعاً – القطاع الزراعي،الذي بلغت مكاسب العاملين فيه الحد الأدنى .إن الزيادات السريعة في التوظيف في قطاعي الصناعة والخدمات أكثر توافقاً مع فرضية أن هذين القطاعين ظلا يلعبان دور في تقليل فائض العمالة بأجور ثابتة، إن لم تكن في تضاؤل .

وبعبارة أخرى، ظل ازدياد معدل التوظيف مدفوعاً بازدياد نسبة القوى العاملة المتلهفة للعثور على عمل بأي معدل أجر وليس بالزيادة الحقيقية في الطلب الإجمالي على العمالة[١].

بحلول عام ٢٠٢٥ ، سيصل عدد العاملين الى ١١مليون عامل، ومن المتوقع أن تعمل نسبة كبيرة منهم تقارب ٩,٩ مليون عامل في القطاع غير النظامي ما لم تتغير بنية سوق العمل .

٩. متطلبات المهارات

يتطلب سوق العمل الحالي مهارات عامة أكثر من المهارات الخاصة .ومن المرجح أن يستمر هذا الطلب في ظل رؤية عام ٢٠٢٥. يوضح تحليل لمتطلبات سوق العمل الحالية أن نصف العمالة المطلوبة في القطاع النظامي(اي ١٠ في المائة فقط من سوق العمل) يجب أن تمتلك المهارات الأساسية بمؤهلات أقل من الشهادة الجامعية .فنسبة ٢٩ في المائة من الوظائف من إجمالي ٢٠٠٠ وظيفة متاحة سنويًا في القطاع النظامي الخاص قد لا تشترط التعليم .وتضع رؤية الحكومة لعام ٢٠٢٥ تصورًا لمصادر النمو الاقتصادي الناتجة عن تجديد المناطق الساحلية، وتسريع وتيرة عملية الصناعة خاصة التعدين وتنمية متوازنة للزراعة والصيد، والاستثمار في السياحة والبيئة، وتنمية قطاع التصدير من خلال المناطق الحرة .وهذه المجالات الإستراتيجية، باستثناء الصناعة، تتبع أساسا القطاع غير النظامي .وهكذا فإن متطلبات المهارات ستكون في الأغلب مهارات أساسية (مهارات القراءة والكتابة والعد ومباشرة الأعمال الحرة) .

وبناء على ذلك، إذا لم يحدث تغيير هيكلي في الاقتصاد اليمني فإن المهارات المطلوبة على المدى المتوسط ستظل على الأرجح هي المهارات التي يمكن الحصول عليها من التعليم الأساسي الجيد.غالبا ما يكون نقص المهارات في سوق العمل النظامية متعلقاً بالمهارات العامة، مع التركيز بوجه خاص على مهارات القيادة والإلمام باللغة الإنجليزية والحاسوب.

---

(١) إذا كان الأمر كذلك، فإن الاستثمارات في التعليم قد تبدو مرتبطة باحتمال العثور على عمل بأجر ما عوضاً عن الحصول على أجر أعلى، وبالتالي يشير ذلك ضمنًا إلى أن تأثير الدخل على التعليم (القدرة على تحمل الإنفاق) أهم من تأثير السعر /الأجر (مكافآت للتعليم) . تبعات ذلك أن يقلل الفقير من الاستثمار في التعليم، بينما يميل الموسر إلى الإفراط في الاستثمار فيه .

من المفيد أن يدرس اليمن إمكانيات توفير تدريب مهني في سوق عمل القطاع غير النظامي لتحسين مهارات العاملين . علاوة على نظام التعليم النظامي،يمكن تعلم المهارات من خلال التدريبات المهنية .من الممكن أن تكون التدريبات المهنية أكثر ملاءمة لظروف سوق العمل الحالية في اليمن وقد تكون فعالة من حيث التكلفة وتكون عادة ذاتية التمويل .

نتيجة لنقص فرص العمل المهيأة في القطاع الخاص والأجور السخية وظروف التوظيف في القطاع العام، يفضل العديد من خريجي الجامعات انتظار العمل كموظفين مدنيين. هناك ١٥٥ ألف باحث عن وظيفة في مقابل ١٠ آلاف وظيفة شاغرة في القطاع العام أكثر من نصف المتقدمين (٥٧ في المائة) من خريجي الجامعات، بالرغم من حقيقة أن نسبة خريجي الجامعات بين أولئك الذين ينضمون لسوق العمل هي ١١ في المائة فقط .

كلما كان الباحثون أكثر تعليما، زاد ميلهم إلى انتقاء نوع الوظائف التي يقبلونها .

الجدول ١٥ : المتقدمون غير المعينين بالخدمة المدنية حسب أعلى مستوى تعليمي تم إتمامه، ٢٠٠٧م

المؤهل التعليمي	العدد حسب الجنس			النسب حسب الجنس		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
مؤهل جامعي (بكالوريوس)	٥٧،٠٤٨	٣٢،٣٠٥	٨٩،٣٥٣	٥٥	٦٢	٥٧
دبلوم	٣٧،٤٣٢	١١،٤٩٤	٤٨،٩٢٦	٣٦	٢٢	٣١
تعليم ثانوي أو ما يعادله	٢،٤٧٨	٦،٦٩١	٩،١٦٩	٢	١٣	٦
تعليم ما بعد الأساسي/دورة مهنية	٦،٢٦٧	١،٧٨٥	٨،٠٥٢	٦	٣	٥
ماجستير	٥٢	٤	٥٦	٠	٠	٠
دكتوراه	١٣	٣	١٦	٠	٠	٠
دبلوم عالي	٥	٢	٧	٠	٠	٠
الإجمالي	١٠٣،٢٩٥	٥٢،٢٨٤	١٥٥،٥٧٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، ٢٠٠٦-٢٠٠٧

تتركز أعلى نسبة للمتقدمين غير الملائمين في أولئك الذين درسوا التعليم والتجارة والإدارة والفنون والقانون /الشريعة .فهؤلاء الخريجون يمثلون غالبية المتقدمين غير المعينين في الوظائف الحكومية؛ فنحو ٣ أشخاص من كل ٤ متقدمين غير معينين يتمتعون بهذه

المؤهلات. غير ان خريجي الجامعات سنوياً في مجالات الهندسة وعلم البحار والمحيطات والبترول وعلوم المعادن كبير جداً بالنسبة إلى عدد الخريجين الذين ينتظرون بالفعل التعيين في القطاع العام. حتى أن عدد خريجي الجامعات في هذه المجالات سنوياً يتجاوز ٥٠ في المائة من الخريجين غير المعينين والحاصلين على مؤهلات مماثلة.

ومع وضع النمو الاقتصادي البطيء والتوسع التعليمي السريع في الاعتبار، نجد أن نسبة البطالة عالية وفي ازدياد، خاصة بين الباحثين الأكثر تعليماً عن الوظائف. بلغت نسبة البطالة المذكورة في تعداد عام ١٩٩٤ ٩ في المائة وزادت هذه النسبة الى ١٦في المائة في ٢٠٠٥ م وفقاً لتقييم حدة الفقر[١] . كما بلغ معدل البطالة في الحضر ١٩,١ في المائة مقارنة بنسبة ١٤,٧ في المائة في المناطق الريفية. وتضاعفت نسبة بطالة السيدات خلال العقد الأخير وفقاً لتقييمات مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٥- ٢٠٠٦ لتصل إلى ٤٦ في المائة مقارنة بنسبة ١٢ في المائة للرجال .كان معدل بطالة الشباب في عام ١٩٩٩ هو ٢٥ في المائة ووصل الآن إلى أكثر من ٣٠ في المائة .وتزداد معدلات البطالة مع ارتفاع مستوى التعليم، فهي تصل إلى ٤٦ في المائة بين أصحاب التعليم المتوسط[٢] ، وتبلغ ذروتها بنسبة ٥٤ في المائة بين خريجي الجامعات.

ومما سبق ، نرى أن اليمن يواجه العديد من التحديات التي تحد من فعالية أي نظام تعليمي مصمم جيداً وعلى درجة من الكفاءة .توجد معظم هذه التحديات خارج نظام التعليم وسوق العمل.علاوة على ذلك، يشهد الاستثمار الخاص أيضاً تدهوراً مقارنة بالإنفاق الإنمائي العام . ومن ناحية أخرى، فإن معدل نمو القطاعات التي تسهم بدرجة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد صغير ومن غير المتوقع أن يشهد زيادة ملحوظة في المستقبل القريب .وبوجه عام، يقدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ب ٣,٨ في المائة فحسب في عام ٢٠٠٨ والذي كان أكبر بصورة طفيفة من معدل نمو القوى العاملة. بالإضافة إلى ذلك، ستستغرق الأعداد المتراكمة من خريجي الجامعات سنوات ليتم استيعابها في سوق العمل المحلية.

---

(١) ذكر تعداد عام ٢٠٠٤ معدل ١٠ في المائة، في حين قدرت الخطة التنموية للتخفيف من الفقر لعام ٢٠٠٦ البطالة بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٥ .

(٢) يشير التعليم المتوسط إلى التعليم الأعلى من .التعليم الأساسي والأقل من التعليم الجامعي .

يبد أن التحليل المقدم يبرز العديد من المسائل في قطاع التعليم والتي من الممكن في حالة تناولها بصورة ملائمة أن ترسي دعائم نتائج مستقبلية أفضل. ثمة قوى متباينة تعمل فيما يتعلق بطلب الأسر المعيشية الفقيرة وغيرالفقيرة على التعليم .فمن ناحية، تبدو الأسر المعيشية الفقيرة غير قادرة على المشاركة بصورة تامة في عملية التوسع القائمة في التعليم ، حتى على مستوى التعليم الأساسي .كما أن هناك شكوكاً حول إمكانية تحقيق أهداف التعليم من أجل الجميع في الميعاد المحدد لذلك .ومن ناحية أخرى، يبدو أن هناك طلباً اجتماعياً قوياً على التعليم من قبل الأسر المعيشية المتنعمة، والتي تقوى على الاستثمار في التعليم حتى وإن كانت مكافآت سوق العمل ضعيفة .

ومن المهم تحديد الكيفية التي ينبغي بها إنفاق الأموال العامة المحدودة المخصصة للتعليم بحيث لاتلحق ضررًا بالفقراء وفي الوقت ذاته تسهم في تشكيل قوة عمل أكثر إنتاجية.

مقارنة بتوفير العمالة الأكثر تعليماً و الأسرع نمواً، يشير حجم وبنية الاقتصاد اليمني بشكل واضح، بغض النظر عن معظم أوجه القصور التي تعتري نظام التعليم، إلى أن الباحثين الجدد عن فرص العمل أكثر إلماماً بسمات العصر وديناميكيات طلب العمالة .يعطي القطاع الجامعي العام المدعم بعض الإجابات كما يفعل التعليم الفني والتدريب المهني العام، والذي يستأثر بـ ٦ في المائة من موارد التعليم في مقابل ٢ في المائة فحسب من القيد .

أما بالنسبة للجامعات الخاصة نجحت في جذب الطلاب في الوقت الذي تم فيه تقديم نظام موازٍ للقبول في مقابل سداد رسوم في الجامعات العامة .فمن الواضح أن هناك طلباً اجتماعياً متنامياً على التعليم من قبل الأسر الثرية .يتعارض هذا الطلب مع وضع القيد بالمدارس بين الفقراء، حيث لا يزال العديد من الأطفال الفقراء غير ملتحقين بالمدارس .ومن شأن هذه المسائل إثارة دواعي القلق ليس فقط حول المنظور الحالي للتوظيف/التعليم، وإنما أيضا حول تزايد مسألة أما بالنسبة للجامعات الخاصة نجحت في جذب الطلاب في الوقت الذي تم فيه تقديم نظام موازٍ للقبول في مقابل سداد رسوم في الجامعات العامة. فمن الواضح أن هناك طلباً اجتماعياً متنامياً على التعليم من قبل الأسر الثرية. يتعارض هذا الطلب مع وضع القيد بالمدارس بين الفقراء، حيث لا يزال العديد من الأطفال الفقراء غير ملتحقين بالمدارس. ومن شأن هذه المسائل إثارة دواعي القلق ليس فقط حول المنظور الحالي للتوظيف/التعليم، وإنما أيضا حول تزايد مسألة عدم المساواة مستقبلاً. وفي إطار السعي وراء تحقيق أهداف عدة، يبدو

أن نظام التعليم يواجه اختيارات متنافسة تتفاوت درجات نجاحها .يحاول النظام تحقيق التعليم الأساسي الشامل، غير أنه من غير المرجح أن يحقق هدفه المعلن .وفي محاولته لسد متطلبات المهارات ، يتوسع التعليم الفني والتدريب المهني بسرعة عندما يكون العجز في توفير المهارات غير ملاحظ مباشرةً في الاقتصاد وفي الوقت الذي يعمل فيه معظم خريجي نظام التعليم الفني والتدريب المهني في القطاع العام .ويواجه الإمداد الغزير لخريجي الجامعات أجوراً منخفضة ومعدلات بطالة مرتفعة للغاية.

الفصل الخامس : الطريقة والإجراءات

١.٥ منهج الدراسة

أستخدمت الدراسة الحالية منهج المسح الإجتماعي بنوعيه الكمي والنوعي، من أجل التعرف على واقع التعليم اليمني ولاسيما تأثيره في تنمية الأفراد والمجتمع، بالاضافة إلى التعرف على أسباب تدني التعليم وتأخر التنمية في اليمن ، والوصول إلى نتائج ونعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره (عليان ، ٢٠٠٨ وعبيدات ، وزملائه ، ٢٠٠٦) وذلك بما يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها. وقد استخدم التحليل الكمي بهدف التعرف على آراء واتجاهات هيئة التدريس نحو التعليم لتحقيق أهداف الدراسة. واستخدام التحليل النوعي لتحليل الأسئلة المفتوحة لتعميق أهداف الدراسة والحصول على مجمل الآراء لعينة الدراسة.

٢.٥ مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية في أربع جامعات يمنية (عدن ، صنعاء ، تعز، لحج)المقدر بـ(٦٤٤٢) عضو هيئة تدريس حسب أحصائيات(٢٠٠٧/٢٠٠٨) و تم الاقتصار على هذه الجامعات في محافظات لها خاصية تمثيلية للمجتمع اليمني .و روعي فيها أن تمثل محافظات مختلفة من حيث الطبيعة الجغرافية. وعلى اعتبار آراء أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم مهمة لتحسين التعليم وجودة البرامج والجامعة لتحسين التخطيط للتعليم.

٣.٥ عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة (٢٠٠) مفردة من مجتمع الدراسة كعينة ممثلة له، وقد تم اختيارها بطريقة عشوائية بسيطة ، نظراً لصعوبة القيام بمسح شامل لكافة أعضاء الهيئة التدريسية . وقد أعيدت ١٦٢ استبانة واستبعدت منها ٢٥ استبانة لم تستوفي الشروط ، وثبتت الدراسة على ١٣٧ استبانة كعينة للدراسة بنسبة (٢،١٢%) .

٤.٥ أداة الدراسة

بعد الأطلاع على بعض الأدبيات التي كتبت حول الموضوع ، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة ، والإجابة عن تساؤلاتها ، صممت إستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة الكمية ، والمكونة من ستة مجالات حسب المتغيرات المراد تحليلها، والتي تبعها إستخدام إستبانة الأسئلة المفتوحة كأداة لجمع معلومات الدراسة النوعية .

وقد أحتوت الاستبانة في شكلها النهائي على ثلاثة أجزاء موزعة كالتالي :

- الجزء الأول : ويتضمن المتغيرات النوعية للبيانات الشخصية لخصائص عينة الدراسة.
- الجزء الثاني : ويشمل أسئلة مغلقة تتعلقُ بالبيانات الموضوعية خاصة بتقييم العملية التعليمية تكون من (٩٣) فقرة .
- الجزء الثالث : ويتضمن أسئلةٍ مفتوحة للتعرف على مدى اهتمام وتقدير المهتمين بتحسين التعليم في اليمن والإستفادة من وجهة نظرهم في تقييم و تحليل الواقع التعليمي وتكونت من ثلاثة أسئلة فقط .

تمت الاستعانة أيضاً بعدد من الأدوات عند جمع البيانات وهي :

- الملاحظة المباشرة.

- المقابلة الموجهة : مع عدد من المسؤلين التربويين وعدد من عمداء الكليات التخصصية .

٥.٥ صدق الإستبانة

ومن أجل التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة ، فقد تم عرض الإستبانة على سته محكمين من ذوي الإختصاص في علم الإجتماع والتربية في الجامعة الأردنية ، وعلم الإجتماع والتربية في جامعة صنعاء وعدن . لإبداء رأيهم بمدى صلاحية الأداة وملاءمتها لقياس الغرض من الدراسة ، وقد أجريت بعض التعديلات على الأداة بناءاً على ملاحظاتهم .

ولمزيد من التحقق من صدق الإستبانة تم تطبيق الإستبانة على ١٥ مفردة من مجتمع الدراسة لأجل التأكد من وضوح صياغة الأسئلة وفقراتها والتقليل من أي غموض أو صعوبات عند الإجابة عنها ، والإستفادة من إقتراحاتهم حول أي تعديل على الإستبانة .

ومن أجل التأكد من ثبات الاستبانة ، بإحتساب معامل الثبات للمجالات السته ، ومن فقرات الاتجاهات حسب إجابات العينة وبإستخدام معامل الإتساق الداخلي للفقرات وفق معادلة كرونباخ ألفا حيث تراوحت قيم معامل الثبات بين (٦٣- ٨٩) كما يبين الجدول رقم (١٦) وتشير جميع القيم إلى أن الأداة تتمتع بقيم لمعامل ثبات مناسبة لأغراض الدراسة .

الجدول ١٦ : معاملات الثبات لمجالات الاستبانة

الرقم	المجال	معامل الثبات
١.	تطور العملية التعليمية	٠,٦٣
٢.	العوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية	٠,٦٥
٣.	الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية	٠,٦٨
٤.	التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف	٠,٨٨
٥.	أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	٠,٨١
٦.	العوامل التي تؤثر في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية	٠,٨٩

٦.٥ خصائص عينة الدراسة

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائصها : فيما يتعلق بالخصائص العامة لعينة الدراسة من حيث الدرجة العلمية ، الجنس ، سنة التخرج ، الرتبة العلمية ، الجامعة ، الخبرة والعمر فهي ممثلة في الجدول (١٧) .

الجدول ١٧ : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العوامل الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية والمتغيرات المستقلة

المتغير		الفئة	التكرار	النسبة
الجنس		ذكر	١٠٠	٧٣
		أنثى	٣٧	٢٧
		المجموع	١٣٧	١٠٠
العمر	القيمة المتوفرة	أقل من ٣٠	٢٠	١٤,٦
		٣٠-٣٤	١٢	٨,٨
		٣٥-٣٩	١٦	١١,٧
		٤٠-٤٤	٢٩	٢١,٢
		٤٥-٤٩	٢٢	١٦,١
		٥٠-٥٤	١٤	١٠,٢
		٥٥-٥٩	١٣	٩,٥
		٦٠ فأكثر	١٠	٧,٣
		المجموع	١٣٦	٩٩,٣
	القيمة المفقودة		١	٠,٧
	المجموع		١٣٧	١٠٠
المستوى التعليمي		بكالوريوس	١٨	١٣،١
		ماجستير	٣١	٢٢،٦
		دكتوراه	٨٨	٦٤،٢
		المجموع	١٣٧	١٠٠
	القيمة المتوفرة	١٩٧٤	١	٠,٧
		١٩٧٥	٢	١,٥
		١٩٨١	٣	١,٥
		١٩٨٢	١	٠,٧
		١٩٨٣	١	٠,٧
		١٩٨٤	١	٠,٧
		١٩٨٥	١	٠,٧

سنة التخرج		١٩٨٧	١	٠,٧
		١٩٨٨	٢	١,٥
		١٩٨٩	٢	١,٥
		١٩٩٠	٢	١,٥
		١٩٩١	٢	١,٥
		١٩٩٢	٢	١,٥
		١٩٩٤	١	٠,٧
		١٩٩٥	٢	١,٥
		١٩٩٦	٢	١,٥
		١٩٩٧	١	٠,٧
		١٩٩٩	١	٠,٧
		٢٠٠٠	٦	٤,٤
		٢٠٠١	٨	٥,٨
		٢٠٠٢	٢	١,٥
		٢٠٠٣	٦	٤,٤
		٢٠٠٤	٧	٥,١
		٢٠٠٥	٨	٥,٨
		٢٠٠٦	٩	٦,٦
		٢٠٠٧	١٢	٨,٨
		٢٠٠٨	٨	٥,٨
		٢٠٠٩	١٦	١١,٧
		٢٠١٠	١٢	٨,٨
		٢٠١١	٥	٣,٦
		المجموع	١٢٦	٩٢
	القيمة المفقودة		١١	٨
	المجموع		١٣٧	١٠٠
الرتبة العلمية	**القيمة المتوفرة**	أستاذ	١١	٨
		أستاذ مشارك	٢٣	١٦,٨
		أستاذ مساعد	٥٥	٤٠,١
		محاضر	١١	٨
		مدرس	٢٥	١٨,٢
		مدرس مساعد	٧	٥,١
		المجموع	١٣٢	٩٦,٤
	القيمة المفقودة		٥	٣,٦

	المجموع		١٣٧	١٠٠
الجامعة	القيمة المتوفرة	عدن	٥٩	٤٣,١
		صنعاء	٣٣	٢٤,١
		تعز	٣٠	٢١,٩
		لحج	١٣	٩,٥
		المجموع	١٣٥	٩٨,٥
	القيمة المفقودة		٢	١,٥
	المجموع		١٣٧	١٠٠
الخبـــرة	القيمة المتوفرة	أقل من ٥	٤٤	٣٢,١
		٥-٩	١٦	١١,٧
		١٠-١٤	٢٥	١٨,٢
		١٥-١٩	١٧	١٢,٤
		٢٠-٢٤	١١	٨
		٢٥-٢٩	٨	٥,٨
		٣٠ فأكثر	١٣	٩,٥
		المجموع	١٣٤	٩٧,٨
	القيمة المفقودة		٣	٢,٢
	المجموع		١٣٧	١٠٠

صنفت عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات النوعية في الجدول (١٧) والذي يبين التباينات النوعية لعينة الدراسة كما يلي :

إن اعمار عينة الدراسة تركزت في الفئة العمرية (٤٠-٤٤) عاماً ، إذ بلغ عددهم ٢٩ عضو هيئة تدريس بنسبة (٢١،٢%) من أفراد العينة ، وهي مجموعة تمثل أعلى مرحلة النضج لتقدير القضايا وحل المشكلات . وقد جاءت في المرتبة الثانية الفئة العمرية (٤٥-٤٩) عاماً حيث بلغ عددهم (٢٢) عضو هيئة تدريس بنسبة (١٦،١%) ، وتنخفض النسبة إلى (٧،٣%) لذا الفئة العمرية التي تكون في الفئة العمرية ٦٠ عاماً فأكثر . ويرجع ذلك إلى أن التعليم يحظى بإهتمام فئات العينة بنسب متفاوتة في كل الأعمار .

أما بالنسبة لمتغير الجنس ، فتشير بيانات الجدول إلى أن نسبة الذكور في عينة الدراسة من أعضاء هيئة تدريس بلغت (٧٣%) وهي أعلى نسبة ، إذ بلغ عددهم ١٠٠ عضو بينما بلغ عدد الإناث من عينة الدراسة ٧٣ عضوة ، وهي أقل نسبة تقدر بـ (٢٧%) .

ونستدل من ذلك إلى أن مشاركة الإناث في إتخاذ القرارات أقل من مشاركة الذكور في مناقشة القضايا الحيوية وحل المشاكل ، وهذا ما اتضح للباحثة أثناء تطبيق الإستبانة بعدم تجاوب فئة الإناث لتعبئة الإستبانة أو بعدم إسترجاعها ، مما إنعكس على عددهن في العينة .

أما بالنسبة للمستوى التعليمي فقد كانت أعلى فئة من حملة الدكتوراه حيث بلغ عددهم ٨٨ عضو بنسبة (٦٤،٢%) ، وتأتي ثاني فئة من حملة الماجستير وعددهم ٣١ عضو بنسبة (٢٢،٦%) مما يدل على أن هيئة تدريس الجامعة من ذوي الشهادات الجامعية العليا وتأتي أقل نسبة من حملة شهادة البكالوريوس وعددهم ١٨ عضو بنسبة (١٣،١%) ، وأغلبيتهم من أوائل الطلبة مما يدل على إهتمام الحكومة والتعليم العالي بتعيين المتفوقين في هيئة التدريس في الجامعات اليمنية ومن ثم إعطائهم فرصة للتخصص والإبتعاث للدراسة على نفقة الجامعات والحكومة اليمنية في دول عربية وأجنبية .

أما بالنسبة لسنة التخرج فإن أكبر فئة من عينة الدراسة ظهرت في عام ٢٠٠٩م تقدر بنسبة (١١،٧%) وعددهم ١٦ عضو ، وثاني نسبة كان عدد كل فئة ١٢ عضو للأعوام (٢٠٠٧ و ٢٠١٠) تقدر بـ (٢،١٠%) ، أما أقل نسبة فظهرت في الأعوام (١٩٧٤ ، ١٩٨٢-١٩٨٧ و ١٩٩٤ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٩) بنسبة (٠،٧%) . وهنا نجد إختلاف في سنوات التخرج بالنسبة لعينة الدراسة في إبداء آرائهم تجاه التعليم .

أما عن الرتبة العلمية فكانت أكبر نسبة عند الرتبة العلمية أستاذ مساعد وعددهم ٥٥ عضو بنسبة (٤٠،١%) واحتوت عينة الدراسة على أقل رتبة علمية مدرس مساعد وبلغ عددهم ٧ أعضاء بنسبة (٥،١%) . تمثل العينة بالنسبة للخبرة العملية في أقل من ٥ سنوات وبلغ عددهم ٤٤ عضو بنسبة (٣٢،١%) ، وكانت أقل نسبة متمثلة في عينة الدراسة بنسبة (٥،٨%) وهذا التفاوت في سنوات الخبرة يعطي دلالة عن وجهة نظر عينة الدراسة رغم إختلاف سنوات خبراتهم . وقد كانت عينة الدراسة تمثل ٤ جامعات يمنية كانت أكثر تجاوب منها جامعة عدن

بلغ عدد العينة منها ٥٩ عضو هيئة تدريس بنسبة (٤٣،١%) تليها جامعة صنعاء بلغ عدد العينة فيها ٣٣ عضو بنسبة (٢٤،١%) ، ثم جامعة تعز بلغ عدد العينة ٣٠ عضو بنسبة (٢١،٩%) وأقل نسبة كانت في كلية صبر / لحج ١٣ عضو هيئة تدريس بنسبة (٩،٥%) وهي تابعة لجامعة عدن .

ونستدل من ذلك إهتمام أعضاء هيئة التدريس في جامعة عدن بتحسين العملية التعليمية والتطلع إلى إيجاد حلول مناسبة لمشاكلها .

٧.٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم معالجة بيانات الدراسة الكمية وتحليلها بواسطة برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) ، وقد استخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية المختلفة مثل التكرارات والنسب المئوية ، والمتوسطات الحسابية ، والنسب المئوية للمتوسطات ، إضافة إلى إستخدام الأساليب الإحصائية التحليلية التي تتناسب مع بيانات الدراسة وأهدافها مثل :

١. إختبار (ت) (t–test) ، للبحث في فروق المتوسطات الحسابية المتعلقة بإجابات عينة الدراسة ، وكذلك الفروق في المتوسطات الحسابية لآراء أعضاء هيئة التدريس .
٢. تحليل التباين الأحادي للبحث في الفروق الإحصائية في المتغيرات التابعة نسبة للمتغيرات المستقلة ، كما إستخدم إختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية ، وذلك لتحديد مصدر وإتجاه دلالة الفروق بينها .
٣. تحليل التباين المتعدد للبحث في الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية لمتغيرات متعددة .

كما تم تحليل معلومات الدراسة النوعية ، والتي جمعت بواسطة إستبانة الأسئلة المفتوحة (الملحق رقم (٤)) ، عن طريق ترميزها وتصنيفها إلى عدد من المواضيع والعناوين الرئيسية وصياغة نتائجها ، وبشكل يجيب عن أسئلة الدراسة النوعية ومن ثم ربطها بما جاء من نتائج الدراسة الكمية .

٨.٥ مجالات الدراسة

– الحدود الموضوعية : تسعى الدراسة إلى إيضاح مدى تطور مستوى التعليم في اليمن في الفترة مابين ١٩٩٠ –٢٠٠٩ م . وقصدت الدراسة الحالية اجراء المقابلات مع عدد من قادة التربية والتعليم ومن أهم الشخصيات وزير التربية والتعليم الدكتور عبد السلام الجوفي ، وبعض من مدراء الدوائر الادارية التربوية ،وذلك في يونيو ٢٠١٠.

– الحدود المكانية : أهتمت هذه الدراسة بالاعتماد على اراء عينة بسيطة من أعضاء هيئة التدريس وأقتصر التطبيق في أربع جامعات يمنية (عدن ، صنعاء ، تعز، لحج) كنموذج لمجتمع الدراسة وبعض المسؤلين في وزارة التربية والتعليم .والذي لديهم خبرات سنوات متفاوتة.

– الحدود الزمانية : نفذت هذه الدراسة باستخدام اداتها (استبانه) في شهر مايو – يوليو في الفصل الثاني لعام ٢٠١٠ .للعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠م.

٩.٥ التعريفات الإجرائية للدراسة

١,٩,٥ للتعليم

هو العملية التي بمقتضاها إعداد فئات وكوادر مختلفة من ذوي التخصصات المتباينة إعداداً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وإكساب الأفراد المعرفة والمهارات وتنمي فيهم القدرات والإستعدادات والقيم ، وتنمي البناء أو التكوين الكلي للشخصية الإنسانية الأكثر فاعلية وتوافقاً وتفاعلاً وإنتاجية في مجتمعها. ويتم ذلك عن طريق المدارس والمعاهد التعليمية التي تنشئها الدولة لهذا الغرض وذلك بهدف المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢.٩.٥ التنمية الاجتماعية

عملية إرادية مخططة هادفة وبناءة تطمح إلى تفعيل الطاقات والإمكانات والموارد المادية والبشرية واستنفار جهود الدولة وقطاعها العام والجماهير وقطاعها الخاص من اجل إحداث تغييرات في المجالات الاجتماعية كالنظم، والمواقف ، والمعتقدات دون إهمال الحاجات الأساسية والخدمات والمستوى المعاشي أي العمل على توفير كل ما من شانه خدمة الإنسان ورفاهيته ورفع مستواه المادي والروحي حاضرا ومستقبلاً .

الفصل السادس : نتائج الدراسة وتوصياتها

١.٦ تحليل النتائج ومناقشتها

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى آراء عدد من القادة التربوين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية وبالتحديد حاولت هذه الدراسة الإجابة على أسئلة الدراسة عن أثر التعليم وإنعكاساته على التنمية الإجتماعية في اليمن. كدعامة للإطار النظري لهذه الدراسة ،وتوضيح تحليل المعطيات في الجانبين النظري والتطبيقي .

أولاً : النتائج المتعلقة بالسؤال الأول : ما مدى تطور العملية التعليمية في اليمن ؟

للإجابة عن السؤال الأول تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال تطور عملية التعليم وكذلك للدرجة الكلية على المجال وفيما يلي عرض لهذه النتائج:-

الجدول ١٨ : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أعضاء هيئة التدريس على فقرات مجال تطور عملية التعليم مرتبة ترتيبا تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى التطور
٧	تتوفر التقنيات التعليمية الضرورية لتطوير التعليم .	٣,٤٥	١,٣٣	متوسطة
١	تقدم الخدمة التعليمية للسكان في عمر المدرسة بطريقة جيدة.	٢,٧٥	١,٠٦	متوسطة
٥	التغيرات في العملية التعليمية ايجابية	٢,٧٥	١,٠١	متوسطة
٢	إعداد الموارد البشرية (المعلم، الطالب،) والموارد المادية (المباني والوسائل التعليمية وغيرها) ملائم لتطوير التعليم	٢,٥٨	١,١٢	متوسطة
٨	المعلم مؤهل لاستخدام التقنيات الحديثة في التعليم.	٢,٤٦	٠,٩١	متوسطة
٣	يلبي نظام التعليم حاجات التنمية في المجتمع.	٢,٤١	٠,٩٤	متوسطة
٤	تحقق مكونات التعليم الجودة الشاملة	٢,٠٦	٠,٨٣	منخفضة
٦	العملية التعليمية تحتاج إلى إصلاح ومراجعة. *	١,٤٦	٠,٧٨٤	منخفضة
	الدرجة الكلية	٢,٤٩	٠,٥٦	متوسطة

* هذه الفقرة تم عكس سلم الإجابة لها حتى تصبح فقرة ايجابية .

يتضح من الجدول رقم (١٨) أن تقدير أعضاء هيئة التدريس في اليمن لدرجة تطور العملية التعليمية في اليمن كانت متوسطة حيث كان المتوسط الحسابي لتقديرات المستجيبين لتطور العملية التعليم (٢,٤٩) وبانحراف معياري (٠,٥٦)، أما قيما يتعلق بالفقرات فقد كان تقدير أعضاء هيئة التدريس لتطور العملية التعليمية متوسطا في أربع فقرات ومنخفضات في فقرتين، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للاستجابة عليها بين (١,٤٦ – ٣,٤٥)، وقد كان أعلى تقدير لتطور العملية التعليمية في الفقرة رقم (٧) " تتوفر التقنيات التعليمية الضرورية لتطوير التعليم " بمتوسط حسابي (٣,٤٥) وانحراف معياري (١,٣٣) والفقرة رقم (١)" تقدم الخدمة التعليمية للسكان في عمر المدرسة بطريقة جيدة" والفقرة (٥) " التغيرات في العملية التعليمية ايجابية " بمتوسط حسابي(٢,٧٥) وانحراف معياري (١,٠٦ ، ١,٠١) على التوالي، أما أقل تقدير لتطور العملية التعليمية فقد كان في الفقرة رقم(٦) " العملية التعليمية تحتاج إلى إصلاح ومراجعة " بمتوسط حسابي (١,٤٦) وانحراف معياري (٠,٧٨٤)، والفقرة رقم (٤) " تحقق مكونات التعليم الجودة الشاملة " بمتوسط حسابي (٢,٠٦) وانحراف معيراي (٠,٨٣)

ثانياً : النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما أهم العوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية ؟

للإجابة عن السؤال الثاني تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال ، وفيما يلي عرض لهذه النتائج :

الجدول ١٩ : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أعضاء هيئة التدريس على فقرات مجال عوامل قصور العملية التعليمية مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
٢١	قلة تمويل البحوث العلمية لدراسة دور التعليم	٤,٣٤	٠,٨٩	مرتفعة
١٤	إدارة المؤسسات التعليمية	٤,٣٣	٠,٨١	مرتفعة
٢٢	عدم الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية.	٤,٢٩	٠,٧٣	مرتفعة
١٠	عدم متابعة التقييم للعملية التعليمية	٤,٢٣	٠,٨٣	مرتفعة
١٣	الجهات المسئولة العليا	٤,١٧	١,٠٠	مرتفعة
٩	تدني نوعية التعليم	٤,٠٤	٠,٧٥	مرتفعة
١٢	قلة كتابة التقارير عن الانجاز	٣,٩٦	٠,٩١	مرتفعة
١٥	الأسرة والتنشئة الأسرية	٣,٨٦	٠,٨٧	مرتفعة
١١	اختلاف نصيب الحضر والريف والتعليم	٣,٨١	١,٠٨	مرتفعة
١٧	الثقافة المجتمعية نحو التعليم	٣,٧٠	١,٠٨	مرتفعة
١٩	الإنفاق على التعليم من جهة الأسرة	٣,٢٨	١,٠٢	متوسطة
١٦	عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين	٣,١٧	١,٠٤	متوسطة
٢٠	الهدر في الإنفاق على التعليم من جهة الأسرة	٢,٩٧	١,٥٦	متوسطة
١٨	الفهم الخاطئ للدين	٢,٢٦	١,٢٥	منخفضة

يتضح من الجدول رقم (١٩) أن المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس للعوامل المؤدية إلى القصور في العملية التعليمية تراوحت بين (٢,٢٦-٤,٣٤) ، حيث كان تقدير أعضاء هيئة التدريس مرتفعا في عشر فقرات ومتوسطا في ثلاث فقرات ومنخفضا في فقرة واحدة، فقد كان أهم العوامل المؤدية إلى قصور العملية التعليمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس متمثلة في الفقرة (٢١) " قلة تمويل البحوث العلمية لدراسة دور التعليم بمتوسط

حسابي (٤,٣٤) وانحراف معياري (٠,٨٩) والفقرة (١٤) "إدارة المؤسسات التعليمية " بمتوسط حسابي (٤,٣٣) وانحراف معياري (٠,٧٣) والفقرة رقم (٢٢) "عدم الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية" بمتوسط حسابي (٤,٢٩) وانحراف معياري (٠,٧٣)، أما أقل العوامل المؤدية إلى قصور العملية التعليمية فقد كانت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ممثلة بالفقرة رقم (١٨) " الفهم الخاطئ للدين" بمتوسط حسابي (٢,٢٦) وانحراف معياري (١,٢٥) والفقرة (٢٠) " الهدر في الإنفاق على التعليم من جهة الأسرة" بمتوسط حسابي (٢,٩٧) وانحراف معياري (١,٥٦)، والفقرة (١٦) "عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين" بمتوسط حسابي(٣,١٧) وانحراف معياري(١,٠٤)

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما أهم الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم ؟

للإجابة عن السؤال الثالث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كل فقرة من فقرات مجال التباينات الجندرية في التعليم ، وفيما يلي عرض لهذه النتائج :

الجدول ٢٠ : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أعضاء هيئة التدريس على فقرات مجال التباينات الجندرية في التعليم مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
٢٦	نشر الوعي بين أوساط المجتمع	٤,٤٩	٠,٦١	مرتفعة
٢٤	تنمية وعى الفتيات بأهمية التعليم	٤,٤٢	٠,٥٨	مرتفعة
٢٣	اهتمام الأسرة بتعليم الفتاة	٤,٤١	٠,٦٨	مرتفعة
٢٧	محو أمية أرباب الأسر	٤,٣٢	٠,٨٦	مرتفعة
٢٥	تحسين إمكانية الأسرة على التعليم	٤,٢٢	٠,٧٢	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (٢٠) أن المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لأهمية الاقتراحات في الحد من التباينات الجندرية بين الذكور والإناث في التعليم قدر تراوحت بين (٤,٢٢-٤,٤٩)، حيث كان تقدير أعضاء هيئة التدريس مرتفعا لجميع الاقتراحات المقدمة للحد من التباينات الجندرية، وقد كان أهم الاقتراحات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس متمثلة في الفقرة (٢٦) " نشر الوعي بين أوساط المجتمع" بمتوسط حسابي (٤,٤٩) وانحراف معياري (٠,٦١) والفقرة (٢٤) " تنمية وعى الفتيات بأهمية التعليم " بمتوسط حسابي (٤,٤٢) وانحراف معياري (٠,٥٨) ، أما أقل الاقتراحات أهمية فقد كانت متمثلة بالفقرة رقم (٢٥) " تحسين إمكانية الأسرة على التعليم " بمتوسط حسابي (٤,٢٢) وانحراف معياري(٠,٧٢)، والفقرة رقم (٢٧) "محو أمية أرباب الأسر" بمتوسط حسابي (٤,٣٢) وانحراف معياري(٠,٨٦).

رابعاً : النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع : ما أهم التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف في المحافظات ؟

للإجابة عن السؤال الرابع تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كل فقرة من فقرات مجال التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف في المحافظات، وفيما يلي عرض لهذه النتائج :

الجدول ٢١ : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أعضاء هيئة التدريس على فقرات مجال التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف في المحافظات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
٤٥	السياسات التعليمية والمناهج التدريسية	٤,٣٣	٠,٦٨	مرتفعة
٤٤	خطط النظام التعليمي وأهدافه	٤,٢٧	٠,٨١	مرتفعة
٤٦	التسهيلات التعليمية والتربوية للالتحاق بالتعليم	٤,١٨	٠,٧٧	مرتفعة
٤٧	اختلاف المناخ وصعوبة التدريس	٣,٤٤	١,١٩	مرتفعة
٣٧	اعتماد التقييم الموضوعي.	٣,٤٢	١,١٤	مرتفعة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
٤٨	اختلاف طبيعة المناطق في المحافظات.	٣,٤٠	١,١٦	مرتفعة
٣٦	إعطاء أعضاء هيئة التدريس فرصا كافية للطلاب للأسئلة والمنافسة أثناء الدرس	٣,٣٥	١,١٢	مرتفعة
٣٢	دور هيئة التعليم لتشجيع الطلاب على البحث العلمي	٣,٣٣	١,٣٧	متوسطة
٤٠	كفاءة وفعالية النظام الإدارة	٣,٢٨	١,٢٠	متوسطة
٣٤	استعداد أعضاء هيئة التدريس للحصول على التغذية الراجعة للطلبة	٣,٢٢	١,٠٣	متوسطة
٣٣	اهتمام أعضاء هيئة التدريس بالعمل على تنمية المهارات الفكرية التنافسية	٣,١٨	١,٢٣	متوسطة
٣٨	اعتماد أسلوب التقييم بالتفكير على التفكير الناقد.	٣,١٥	١,٠٤	متوسطة
٤٣	كفاية التسهيلات المالية لتنمية وإشباع الناحية الاجتماعية	٣,٠٧	١,٢١	متوسطة
٢٩	مساهمة المناهج في زيادة الوعي بمشاكل المجتمع	٣,٠٤	١,١٠	متوسطة
٣٥	استخدام رأي وملاحظات الطلبة من قبل هيئة التدريس في إدخال التعديلات في العملية التربوية	٣,٠٠	١,١٨	متوسطة
٣٠	كفاءة طرق التدريس	٢,٩٣	١,١١	متوسطة
٣١	كفاءة المناهج في إعداد الطلاب لعصر العولمة من خلال تعلم اللغات الأجنبية	٢,٧٦	١,٣٧	متوسطة
٣٩	التركيز على المخرجات التربوية التي تلائم سوق العمل	٢,٧٥	١,١٦	متوسطة
٢٨	تلبية برامج التعليم لاحتياجات المجتمع	٢,٦٠	١,٠١	متوسطة
٤٢	ملائمة التسهيلات المالية لطبيعة العملية التعليمية	٢,٤٩	١,٢٢	متوسطة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
٤١	**استقبال النظام الإداري للشكاوي والتعامل معها**	**٢,٤٧**	**١,١١**	**متوسطة**

يتضح من الجدول رقم (٢١) أن المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لأهم التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف في المحافظات تراوحت بين (٢,٤٧-٤,٣٣)، حيث كان تقدير أعضاء هيئة التدريس مرتفعا في سبع فقرات ومتوسطا في اربعة عشر فقرة ، حيث كانت أهم التباينات الجغرافية بين الحضر والريف في المحافظات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس متمثلة في الفقرة (٤٥) " السياسات التعليمية والمناهج التدريسية " بمتوسط حسابي (٤,٣٣) وانحراف معياري (٠,٦٨) والفقرة (٤٤) " خطط النظام التعليمي وأهدافه " بمتوسط حسابي (٤,٢٧) وانحراف معياري (٠,٨١) والفقرة رقم (٤٦) " التسهيلات التعليمية والتربوية للالتحاق بالتعليم " بمتوسط حسابي (٤,١٨) وانحراف معياري (٠,٧٧)، أما أقل التباينات الجغرافية بين الحضر والريف في المحافظات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فقد تمثلت في الفقرة (٤١) " استقبال النظام الإداري للشكاوي والتعامل معها " بمتوسط حسابي (٢,٤٧) وانحراف معياري (١,٠١١)، والفقرة (٤٢) " ملائمة التسهيلات المالية لطبيعة العملية التعليمية " بمتوسط حسابي (٢,٤٩) وانحراف معياري (١,٢٢)، والفقرة (٢٨) " تلبية برامج التعليم لاحتياجات المجتمع " بمتوسط حسابي (٢,٦٠) وانحراف معياري (١,٠١) .

خامساً : النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس : ما أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

للإجابة عن السؤال الخامس تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كل فقرة من فقرات مجال أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

الجدول ٢٢ : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أعضاء هيئة التدريس على مجال أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
٦٦	تعتقد أن من الآثار الاجتماعية للتعليم زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم	٤,٣٩	٠,٧١	مرتفعة
٦٥	تعتقد أن أثر التعليم في المجتمع يؤدي إلى التقدم المعرفي والعلمي	٤,٣٨	٠,٧٦	مرتفعة
٧١	التعليم يؤدي إلى رفع مكانة الفرد الاجتماعية	٤,٣٥	٠,٧٩	مرتفعة
٦٨	من أثار التعليم على المجتمع القضاء على الأمية.	٤,٣٢	٠,٨٥	مرتفعة
٦٩	من آثار التعليم على المجتمع معرفة الحقوق والواجبات	٤,٢٧	٠,٨٣	مرتفعة
٤٩	يساهم التعليم في التنمية الاقتصادية	٤,٢٦	٠,٧٣	مرتفعة
٧٠	التعليم يساهم في تكون قيم الحوار مع الآخرين	٤,٢٥	٠,٨٧	مرتفعة
٦٤	تعتقد أن من الآثار الاجتماعية للتعليم زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم	٤,٢١	٠,٥٩	مرتفعة
٦٧	من أثار التعليم على المجتمع احترام النظام	٤,٢١	٠,٨٨	مرتفعة
٦٢	تعتقد أن من الآثار الاجتماعية للتعليم تعزيز مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع	٤,٠٩	٠,٧٢	مرتفعة
٥٥	التعليم يحسن من دخل الفرد	٤,٠٧	٠,٨٥	مرتفعة
٥٨	الفرد المتعلم أكثر حرصا ومحافظة على الممتلكات العامة.	٣,٩١	٠,٧٨	مرتفعة
٥٠	يساهم التعليم في التنمية الاجتماعية	٣,٨٥	٠,٨٧	مرتفعة
٥٦	التعليم يزيد من دخل المجتمع	٣,٨٣	٠,٨٥	مرتفعة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
٦٠	تعتقد أن من الآثار الاجتماعية للتعليم خفض معدلات النمو السكاني	٣,٧٥	٠,٩٨	مرتفعة
٥٩	تعتقد أن من الآثار الاجتماعية للتعليم خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع	٣,٧٤	٠,٩٧	مرتفعة
٧٣	دور المنظمات المجتمعة غير فعال	٣,٧١	١,١٥	مرتفعة
٦١	تعتقد أن من الآثار الاجتماعية للتعليم خفض معدلات وفيات الأمهات	٣,٧٠	٠,٩٣	مرتفعة
٦٣	تعتقد أن من الآثار الاجتماعية للتعليم زيادة نسبة العمر المتوقع للولادة	٣,٦٩	٠,٨٦	مرتفعة
٥٧	من عوائد التعليم ترشيد الاستهلاك وزيادة الادخار.	٣,٦٤	٠,٨٧	متوسطة
٥٣	يساهم التعليم في التنمية العلمية	٣,٣٩	٠,٩٣	متوسطة
٥٢	يساهم التعليم في التنمية الثقافية	٣,٣٦	٠,٩٢	متوسطة
٧٥	دور المنظمات الاجتماعية في اليمن تشاركي	٣,٢٥	١,٠٢	متوسطة
٧٤	دور المنظمات الاجتماعية في اليمن تدخلي	٢,٩١	٠,٨١	متوسطة
٥١	يساهم التعليم في التنمية السياسية	٢,٨٠	٠,٩٠	متوسطة
٥٤	يساهم التعليم في التنمية البيئية	٢,٧٣	٠,٨٨	متوسطة
٧٢	دور المنظمات المجتمعة فعال	٢,٧١	١,٠٣	متوسطة

يتضح من الجدول رقم (٢٢) أن المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لأثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تراوحت بين (٢,٧١-٤,٣٩)، حيث كان تقدير أعضاء هيئة التدريس لتأثير التعليم مرتفعا في تسع عشرة فقرة ومتوسطا في ثماني فقرات، وقد كان أكبر أثر للتعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

ممثلا في الفقرة (٦٦) " تعتقد أن من الآثار الاجتماعية للتعليم زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم " بمتوسط حسابي (٤,٣٩) وانحراف معياري (٠,٧١)، والفقرة (٦٥) التي تنص على " تعتقد أن أثر التعليم في المجتمع يؤدي إلى التقدم المعرفي والعلمي " بمتوسط حسابي (٤,٣٨) وانحراف معياري (٠,٧٦) والفقرة رقم (٧١) " التعليم يؤدي إلى رفع مكانة الفرد الاجتماعية " بمتوسط حسابي (٣,٤٥) وانحراف معياري (٠,٧٩)، أما أقل تأثير للتعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فقد كان ممثلا في الفقرة رقم (٧٢) " دور المنظمات المجتمعة فعال " بمتوسط حسابي (٢,٧١)وانحراف معياري(١,٠٣)، والفقرة رقم (٥٤) " يساهم التعليم في التنمية البيئية" بمتوسط حسابي (٢,٧٣) وانحراف معياري (٠,٨٨)، والفقرة (٥١) " يساهم التعليم في التنمية السياسية" بمتوسط حسابي (٢,٨٠) وانحراف معياري (٠,٩٠).

سادساً : النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: ما أهم العوامل التي تؤثر في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية؟

للإجابة عن السؤال السادس تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كل فقرة من فقرات مجال تقييم التعليم وآفاقه المستقبلية، وفيما يلي عرض لهذه النتائج :-

الجدول ٢٣ : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على فقرات مجال تقييم التعليم وآفاقه المستقبلية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
٨٤	مكونات التعليم(المناهج، الطلاب، المعلمين، الإدارات، المدرسة،الأسرة، المجتمع المحلي)	٤,٦٨	٠,٥٣	مرتفعة
٨٣	الإنفاق على التعليم	٤,٦٤	٠,٥٩	مرتفعة
٨١	الدراسات والبحوث العلمية عن التعليم	٤,٤٩	٠,٧٤	مرتفعة
٨٥	استخدام التكلونوجيا في التعليم المغريات المقدمة من الحكومة للالتحاق في التعليم	٤,٤٩	٠,٦٧	مرتفعة
٩١	الاستراتيجيات والتخطيط للسياسات التعليمية والتربوية	٤,٤٨	٠,٧٦	مرتفعة
٧٩	التعليم العالي	٤,٤٦	٠,٦٧	مرتفعة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
٨٤	مكونات التعليم(المناهج، الطلاب، المعلمين، الإدارات، المدرسة،الأسرة، المجتمع المحلي)	٤,٦٨	٠,٥٣	مرتفعة
٨٢	وضع مقترحات لتجديد التعليم	٤,٤٥	٠,٧١	مرتفعة
٩٢	تقويم العملية التعليمية	٤,٤٠	٠,٨٠	مرتفعة
٨٧	دور رجال الدين للحث على الالتحاق بالتعليم	٤,٢١	٠,٨٨	مرتفعة
٨٦	المغريات المقدمة من الحكومة للالتحاق بالتعليم	٤,١٣	٠,٩٩	مرتفعة
٧٨	التعليم الفني والمهني	٤,١٠	٠,٧٨	مرتفعة
٨٨	المشاركة المجتمعية	٤,١٠	٠,٨٤	مرتفعة
٧٧	التعليم قبل المدرسة	٣,٩٧	٠,٩٤	مرتفعة
٨٠	تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة	٣,٩٥	٠,٩١	مرتفعة
٨٩	التنسيق لمساهمة الشركات الخاصة	٣,٩٥	٠,٩٨	مرتفعة
٩٠	الاستفادة من الخبرات الأجنبية	٣,٨٨	٠,٩٦	مرتفعة
٩٣	المساعدات الأجنبية لتطوير التعليم	٣,٨٤	٠,٩٨	مرتفعة
٧٦	تعليم الكبار	٣,٥٨	١,٠٠	متوسطة

يتضح من الجدول رقم (٢٣) أن المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس للتعليم وآفاقه المستقبلية تراوحت بين (٣,٥٨-٤,٦٨)، حيث كان تقييم أعضاء هيئة التدريس للعوامل التي تؤثر في التعليم وآثاره المستقبلية مرتفعا جميع الفقرات باستثناء فقرة واحدة كان تقييم أعضاء هيئة لها متوسطا، وقد كان أعلى تقييم للتعليم وآفاقه المستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ممثلا في الفقرة (٨٤) " مكونات التعليم (المناهج، الطلاب، المعلمين، الإدارات، المدرسة،الأسرة، المجتمع المحلي)" بمتوسط حسابي (٤,٦٨) وانحراف معياري (٠,٥٣)، والفقرة (٨٣) " الإنفاق على التعليم " بمتوسط حسابي (٤,٦٤) وانحراف معياري (٠,٥٩) والفقرة رقم (٨١) " الدراسات والبحوث العلمية عن التعليم " بمتوسط حسابي (٤,٤٩) وانحراف معياري (٠,٧٤)، أما أقل للعوامل التي تؤثر في التعليم وآثاره المستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فقد كان ممثلا في الفقرة رقم (٧٦) " تعليم الكبار " بمتوسط

حسابي (٣,٨٥)وانحراف معياري(١,٠٠)، والفقرة رقم (٩٣) " المساعدات الأجنبية لتطوير التعليم " بمتوسط حسابي (٣,٨٤) وانحراف معياري (٠,٩٨)، والفقرة (٩٠) " الاستفادة من الخبرات الأجنبية " بمتوسط حسابي (٣,٨٨) وانحراف معياري (٠,٩٦).

أما فيما يتعلق بوجود فروق في تقدير أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات الجنس ، المؤهل العلمي ، الرتبة العلمية ، المحافظة و الخبرة فقد كانت النتائج كما يلي:

١ -هل توجد فروق في تقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم وآفاقه المستقبلية في اليمن تعزى لمتغير الجنس ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على كل مجال من مجالات الاستبانة وفقا لمتغير الجنس، كما تم اجراء اختبار ت للحكم على دلالة الفروق بين الذكور والإناث ، وفيما يلي عرض لهذه النتائج :

الجدول ٢٤ : نتائج اختبار ت لدلالة الفروق بين أعضاء هيئة التدريس الذكور والإناث في تقديرهم لواقع التعليم في اليمن وآفاقه المستقبلية

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
تطور العملية التعليمية	ذكر	١٠٠	٢,٨٨	٠,٥٤	٠,٣٩٢	١٣٥	٠,٦٩٥
	أنثى	٣٧	٢,٨٤	٠,٤٩			
العوامل التي تؤدي إلى قصورالعملية التعليمية	ذكر	١٠٠	٣,٧١	٠,٤١	-١,٦٥٣	١٣٥	٠,١٠١
	أنثى	٣٧	٣,٨٤	٠,٣٩			
الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية	ذكر	١٠٠	٤,٣٤	٠,٤٥	-١,١٨٨	١٣٥	٠,٢٣٧
	أنثى	٣٧	٤,٤٤	٠,٤٩			
التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف	ذكر	١٠٠	٣,١٩	٠,٦٠	-٠,٧٥٢	١٣٥	٠,٤٥٣
	أنثى	٣٧	٣,٢٨	٠,٦٢			
أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	ذكر	٩٩	٣,٧٥	٠,٣٥	-٠,٧١٩	١٣٥	٠,٤٧٣
	أنثى	٣٧	٣,٨٠	٠,٣٦			
العوامل التي تؤثر في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية	ذكر	٩٧	٤,٢١	٠,٤٩	٠,١٤٤	١٣٥	٠,٨٨٦
	أنثى	٣٧	٤,٢٠	٠,٥٢			

يتضح من الجدول رقم (٢٤) عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين تقديرات الذكور والإناث لواقع التعليم في أي مجال من مجالات الاستبيان الست (تطور العملية التعليمية ، العوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية ، الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم، التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف، أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية).

٢ -هل توجد فروق في تقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم وآفاقه المستقبلية في اليمن تعزى لمتغير المؤهل العلمي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على كل مجال من مجالات الاستبانة وفقا لمتغير المؤهل العلمي، كما تم استخدام تحليل التباين الأحادي للحكم على دلالة الفروق بين فئات متغير المؤهل علمي ، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

الجدول ٢٥ : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أعضاء هيئة التدريس على مجالات استبانه واقع التعليم في اليمن وآفاقه المستقبلية وفقا لمتغير المؤهل العلمي

المجال	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية
تطور العملية التعليمية	بكالوريوس	١٨	٣,١٨	٠,٤٩
	ماجستير	٣١	٢,٧٨	٠,٥٠
	دكتوراه	٨٨	٢,٨٤	٠,٥٣
	الكلي	١٣٧	٢,٨٧	٠,٥٣
العوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية	بكالوريوس	١٨	٣,٧٩	٠,٣٢
	ماجستير	٣١	٣,٦٤	٠,٥٢
	دكتوراه	٨٨	٣,٧٧	٠,٣٨
	الكلي	١٣٧	٣,٧٤	٠,٤١
الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية	بكالوريوس	١٨	٤,١١	٠,٥١
	ماجستير	٣١	٤,٢٦	٠,٤٩
	دكتوراه	٨٨	٤,٤٦	٠,٤١
	الكلي	١٣٧	٤,٣٧	٠,٤٦
في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف	بكالوريوس	١٨	٣,٣٦	٠,٥٣
	ماجستير	٣١	٣,٢٢	٠,٧٣
	دكتوراه	٨٨	٣,١٩	٠,٥٧
	الكلي	١٣٧	٣,٢٢	٠,٦٠
أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	بكالوريوس	١٨	٣,٧٤	٠,٣٠
	ماجستير	٣١	٣,٦٨	٠,٢٨

	دكتوراه	٨٧	٣,٨٠	٠,٣٨
	الكلي	١٣٦	٣,٧٦	٠,٣٥
العوامل التي تؤثر في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية	بكالوريوس	١٨	٣,٩٦	٠,٥٠
	ماجستير	٣٠	٤,١٧	٠,٤٣
	دكتوراه	٨٦	٤,٢٨	٠,٥١
	الكلي	١٣٤	٤,٢١	٠,٥٠

يتضح من الجدول رقم (٢٥) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم في اليمن في كافة المجالات وفقا لمتغير المؤهل العلمي ، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق الظاهرية دالة إحصائيا تم استخدام تحليل التباين الأحادي وفيما يلي عرض لهذه النتائج:-

الجدول ٢٦ : نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم في اليمن وفقا لمتغير المؤهل العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
تطور العملية التعليمية	المؤهل العلمي	٢,٠٧٩	٢	١,٠٣٩	٣,٨٨٠	٠,٠٢٣
	الخطأ	٣٥,٩٠٣	١٣٤	٠,٢٦٨		
	الكلي	٣٧,٩٨٢	١٣٦			
العوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية	المؤهل العلمي	٠,٤٢٧	٢	٠,٢١٣	١,٢٧١	٠,٢٨٤
	الخطأ	٢٢,٤٩٠	١٣٤	٠,١٦٨		
	الكلي	٢٢,٩١٧	١٣٦			
الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية	المؤهل العلمي	٢,٢٥٦	٢	١,١٢٨	٥,٦٦٩	٠,٠٠٤
	الخطأ	٢٦,٦٦٩	١٣٤	٠,١٩٩		
	الكلي	٢٨,٩٢٦	١٣٦			
التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف	المؤهل العلمي	٠,٤٣٥	٢	٠,٢١٧	٠,٥٩٠	٠,٥٥٦
	الخطأ	٤٩,٣٣٤	١٣٤	٠,٣٦٨		
	الكلي	٤٩,٧٦٩	١٣٦			
أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	المؤهل العلمي	٠,٣٥٠	٢	٠,١٧٥	١,٤٠٧	٠,٢٤٩
	الخطأ	١٦,٥٥١	١٣٣	٠,١٢٤		
	الكلي	١٦,٩٠٢	١٣٥			

العوامل التي تؤثر	المؤهل العلمي	١,٥٩٣	٢	٠,٧٩٧	٣,٣١٠	٠,٠٤٠
في تطور التعليم	الخطأ	٣١,٥٢٨	١٣١	٠,٢٤١		
وآفاقه المستقبلية	الكلي	٣٣,١٢١	١٣٣			

يتضح من الجدول رقم (٢٦) عدم وجود فروق دالة إحصائيا في المجالات التالية : (العوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية، و التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف، و أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية).

كما يتضح من الجدول رقم (٢٦) وجود فروق دالة إحصائيا في المجالات التالية :

- تطور العملية التعليمية، حيث كانت قيمة ف (٣,٨٨)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) .
- الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية ، حيث كانت قيمة ف (٥,٦٦٩)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) .
- العوامل التي تؤثر في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية، حيث كانت قيمة ف (٣,٣١٠)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) .

ولمعرفة بين أي من فئات متغير المؤهل العلمي حدثت هذه الفروق تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية وفيما يلي عرض لهذه النتائج :-

الجدول ٢٧ : نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية في مجالي تطور العملية التعليمية، و الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية وفقا لمتغير المؤهل العلمي

المجال	المقارنات	الفرق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
تطور العملية التعليمية	بكالوريوس *ماجستير	٠,٤٢٨	٠,١٥٦	*٠,٠٢٦
	بكالوريوس * دكتوراه	٠,٣٦٦	٠,١٣٧	*٠,٠٣١
	ماجستير * دكتوراه	-٠,٠٦١	٠,١٠٨	٠,٨٥٢
الاقتراحات للحد من	بكالوريوس *ماجستير	-٠,١٤٠	٠,١٣٥	٠,٥٨٤

التباينات الجندرية	بكالوريوس * دكتوراه	-٠,٣٣٩	٠,١١٩	٠,٠١٩*
	ماجستير * دكتوراه	-٠,١٩٩	٠,٠٩٤	٠,١٠٨
العوامل التي تؤثر في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية	بكالوريوس *ماجستير	-٠,٢١٢	٠,١٤٦	٠,٣٥٤
	بكالوريوس * دكتوراه	-٠,٣٢٠	٠,١٢٧	٠,٠٤٥*
	ماجستير * دكتوراه	-٠,١٠٩	٠,١٠٤	٠,٥٨١

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

يتضح من الجدول رقم (٢٧) أن مستوى تقدير أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة البكالوريوس لتطور العملية التعليمية في اليمن كان أعلى من تقدير أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراه والماجستير، حيث كان المتوسط الحسابي لتقدير أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة البكالوريوس لتطور العملية التعليمية (٣,٢١) بينما كان المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس ممن يحملون شهادة الماجستير (٢,٧٨). والمتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس ممن يحملون شهادة البكالوريوس (٢,٨٤).

كما يتضح من الجدول رقم (٢٧) أيضا أن تقدير أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراة لفاعلية الاقتراحات في الحد من التباينات الجندرية بين الذكور والإناث كانت أعلى من تقدير أعضاء هيئة التدريس من حملة البكالوريوس لفاعلية الاقتراحات في الحد من التباينات الجندرية، حيث كان المتوسط الحسابي لتقدير أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراة لفاعلية الاقتراحات (٤,٤٦)، بينما كان المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس ممن يحملون شهادة البكالوريوس لفاعلية الاقتراحات (٤,١٢).

كما يتضح من الجدول رقم (٢٧) أيضا أن تقدير أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراة لفاعلية الاقتراحات في الحد من التباينات الجندرية بين الذكور والإناث كانت أعلى من تقدير أعضاء هيئة التدريس من حملة البكالوريوس لمساهمة العوامل في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية، حيث كان المتوسط الحسابي لتقدير أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراة لفاعلية الاقتراحات (٤,٢٨)، بينما كان المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس ممن يحملون شهادة البكالوريوس لفاعلية الاقتراحات (٣,٩٦)

١ -هل توجد فروق في تقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم وآفاقه المستقبلية في اليمن تعزى لمتغير الرتبة العلمية ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على كل مجال من مجالات الاستبانة وفقا لمتغير الرتبة العلمية، كما تم استخدام تحليل التباين الأحادي للحكم على دلالة الفروق بين فئات متغير الرتبة العلمية، وفيما يلي عرض لهذه النتائج :

الجدول ٢٨ : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على مجالات استبانه واقع التعليم في اليمن وآفاقه المستقبلية وفقا لمتغير الرتبة العلمية

المجال	الرتبة العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تطور العملية التعليمية	أستاذ	١١	٢,٧٥	٠,٥٤
	أستاذ مشارك	٢٣	٢,٧٧	٠,٥٦
	أستاذ مساعد	٥٥	٢,٨٦	٠,٥١
	محاضر	١١	٢,٩٥	٠,٦٩
	مدرس	٢٥	٣,٠٥	٠,٥٤
	مدرس مساعد	٦	٢,٧٧	٠,٢٧
	الكلي	١٣١	٢,٨٨	٠,٥٣
العوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية	أستاذ	١١	٣,٨٩	٠,٣٨
	أستاذ مشارك	٢٣	٣,٦٦	٠,٣٥
	أستاذ مساعد	٥٥	٣,٨١	٠,٤٠
	محاضر	١١	٣,٥٣	٠,٥٢
	مدرس	٢٥	٣,٦٦	٠,٤٤
	مدرس مساعد	٦	٣,٨٠	٠,٣٢
	الكلي	١٣١	٣,٧٤	٠,٤١
الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم	أستاذ	١١	٤,٦٢	٠,٤٣
	أستاذ مشارك	٢٣	٤,٥٠	٠,٤٥
	أستاذ مساعد	٥٥	٤,٤١	٠,٣٩
	محاضر	١١	٤,٠٤	٠,٦١
	مدرس	٢٥	٤,١٦	٠,٤٤
	مدرس مساعد	٦	٤,٢٣	٠,٣٩
	الكلي	١٣١	٤,٣٦	٠,٤٦
التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف	أستاذ	١١	٢,٨٩	٠,٨١
	أستاذ مشارك	٢٣	٣,١٤	٠,٥٥
	أستاذ مساعد	٥٥	٣,٢٢	٠,٥٤

	محاضر	١١	٣,٢٢	٠,٦٨
	مدرس	٢٥	٣,٢٢	٠,٦٣
	مدرس مساعد	٦	٣,٦١	٠,٦٩
	الكلي	١٣١	٣,٢٠	٠,٦١
أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	أستاذ	١١	٣,٨٧	٠,٣٩
	أستاذ مشارك	٢٣	٣,٨٢	٠,٣٢
	أستاذ مساعد	٥٤	٣,٧٨	٠,٤٢
	محاضر	١١	٣,٦٤	٠,٢٤
	مدرس	٢٥	٣,٦٧	٠,٢٨
	مدرس مساعد	٦	٣,٨١	٠,٢٥
	الكلي	١٣٠	٣,٧٦	٠,٣٦
العوامل التي تؤثر في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية	أستاذ	١٠,٠٠	٤,٢٥	٠,٥٠
	أستاذ مشارك	٢٣,٠٠	٤,٣٠	٠,٤٣
	أستاذ مساعد	٥٣,٠٠	٤,٢٣	٠,٥٨
	محاضر	١١,٠٠	٤,١٧	٠,٤٤
	مدرس	٢٥,٠٠	٤,٠٢	٠,٤٥
	مدرس مساعد	٧,٠٠	٤,٢١	٠,٣٣
	الكلي	١٢٩,٠٠	٤,٢٠	٠,٥٠

يتضح من الجدول رقم (٢٨) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم في اليمن في كافة المجالات وفقا لمتغير الرتبة العلمية، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق الظاهرية دالة إحصائيا تم استخدام تحليل التباين الأحادي وفيما يلي عرض لهذه النتائج :-

الجدول ٢٩ : نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم في اليمن وفقا لمتغير الرتبة العلمية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
تطور العملية التعليمية	الرتبة العلمية	١,٣٢٣	٥	٠,٢٦٥	٠,٩٣١	٠,٤٦٣
	الخطأ	٣٥,٨١٧	١٢٦	٠,٢٨٤		

	الكلي	٣٧,١٤١	١٣١			
العوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية	الرتبة العلمية	١,٣٦٩	٥	٠,٢٧٤	١,٦٥٨	٠,١٥٠
	الخطأ	٢٠,٨٠٣	١٢٦	٠,١٦٥		
	الكلي	٢٢,١٧٢	١٣١			
الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم	الرتبة العلمية	٣,٦٨٢	٥	٠,٧٣٦	٣,٨٨٥	٠,٠٠٣
	الخطأ	٢٣,٨٨٥	١٢٦	٠,١٩٠		
	الكلي	٢٧,٥٦٧	١٣١			
في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف	الرتبة العلمية	٢,١٣٠	٥	٠,٤٢٦	١,١٧٧	٠,٣٢٤
	الخطأ	٤٥,٥٩٨	١٢٦	٠,٣٦٢		
	الكلي	٤٧,٧٢٨	١٣١			
أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	الرتبة العلمية	٠,٦٠٨	٥	٠,١٢٢	٠,٩٤٨	٠,٤٥٣
	الخطأ	١٦,٠٤٥	١٢٥	٠,١٢٨		
	الكلي	١٦,٦٥٣	١٣٠			
العوامل التي تؤثر في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية	الرتبة العلمية	١,١٦٢	٥	٠,٢٣٢	٠,٩٢٢	٠,٤٦٩
	الخطأ	٣١,٠١١	١٢٣	٠,٢٥٢		
	الكلي	٣٢,١٧٣	١٢٨			

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥)**

يتضح من الجدول رقم (٢٩) عدم وجود فروق دالة إحصائيا تعزى لمتغير الرتبة العلمية في المجالات التالية : (تطور العملية التعليمية، والعوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية، والتباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف، وأثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعوامل التي تؤثر في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية).

كما يتضح من الجدول رقم (٢٩) وجود فروق دالة إحصائيا في المجالات التالية :

- الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم، حيث كانت قيمة ف (٣,٨٨٥)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) .

ولمعرفة بين أي من فئات متغير الرتبة العلمية حدثت هذه الفروق تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:-

الجدول ٣٠ : نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية في مجال الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم وفقا لمتغير الرتبة العلمية

المجال	المقارنات	الفرق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية	أستاذ * أستاذ مشارك	٠,١١٤	٠,١٦٠	٠,٤٧٧
	أستاذ * أستاذ مساعد	٠,٢٠٧	٠,١٤٤	٠,١٥٢
	أستاذ * محاضر	٠,٥٨٢	٠,١٨٦	٠,٠٠٢*
	أستاذ * مدرس	٠,٤٥٨	٠,١٥٨	٠,٠٠٤*
	أستاذ * مدرس مساعد	٠,٤١٨	٠,٢١١	٠,٠٤٩*
	أستاذ مشارك * أستاذ مساعد	٠,٠٩٣	٠,١٠٨	٠,٣٨٩
	أستاذ مشارك * محاضر	٠,٤٦٨	٠,١٦٠	٠,٠٠٤*
	أستاذ مشارك * مدرس	٠,٣٤٤	٠,١٢٦	٠,٠٠٧*
	أستاذ مشارك * مدرس مساعد	٠,٣٠٤	٠,١٨٨	٠,١٠٨
	أستاذ مساعد * محاضر	٠,٣٧٥	٠,١٤٤	٠,٠١٠*
	أستاذ مساعد * مدرس	٠,٢٥١	٠,١٠٥	٠,٠١٨*
	أستاذ مساعد * مدرس مساعد	٠,٢١١	٠,١٧٥	٠,٢٣٠
	محاضر * مدرس	-٠,١٢٤	٠,١٥٨	٠,٤٣٤
	محاضر *مدرس مساعد	-٠,١٦٤	٠,٢١١	٠,٤٣٨
	مدرس * مدرس مساعد	-٠,٠٤٠	٠,١٨٦	٠,٨٣٠

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)**

يتضح من الجدول رقم (٣٠) وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في تقدير فاعلية الاقتراحات في الحد من التباينات الجندرية في التعليم بين فئات متغير الرتيبة العلمية التالية:-

-الأستاذ وكل من المحاضر والمدرس والمدرس المساعد

- الاستاذ المشارك وكل من المحاضر والمدرس.

- الاستاذ المساعد وكل من المحاضر والمدرس.

وفي جميع الحالات كانت الفروق لصالح أعضاء هيئة التدريس ذوي الرتبة العلمي الاعلى كما يتضح من الجدول رقم (٣٠).

٤- هل توجد فروق في تقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم وآفاقه المستقبلية في اليمن تعزى لمتغير المحافظة ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على كل مجال من مجالات الاستبانة وفقا لمتغير المحافظة، كما تم استخدام تحليل التباين الأحادي للحكم على دلالة الفروق بين فئات متغير المحافظة، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

الجدول ٣١ : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على مجالات استبانه واقع التعليم في اليمن وآفاقه المستقبلية وفقا لمتغير المحافظة

المجال	المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تطور العملية التعليمية	عدن	٥٩	٢,٨٢٨	٠,٥٠٦
	صنعاء	٣٣	٢,٨٨٦	٠,٥٦٤
	تعز	٣٠	٢,٨٢٥	٠,٤٥٠
	لحج	١٣	٢,٩٣٣	٠,٥٣٧
	الكلي	١٣٥	٢,٨٥٢	٠,٥٠٧
العوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية	عدن	٥٩	٣,٧٦٤	٠,٣٨١
	صنعاء	٣٣	٣,٧٨٤	٠,٤٦٩
	تعز	٣٠	٣,٧٤٣	٠,٣٦٥
	لحج	١٣	٣,٥٩٣	٠,٥٠٨
	الكلي	١٣٥	٣,٧٤٨	٠,٤١٢
الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية بين الذكور والاناث	عدن	٥٩	٤,٤٢٧	٠,٤٥٦
	صنعاء	٣٣	٤,٣٠٩	٠,٤٨٥
	تعز	٣٠	٤,٤٢٠	٠,٤٦٥
	لحج	١٣	٤,١٢٣	٠,٣٧٩
	الكلي	١٣٥	٤,٣٦٧	٠,٤٦٣
التباينات الجغرافية بين الريف والحضر في المحافظات	عدن	٥٩	٣,٠٩٠	٠,٦٢٦
	صنعاء	٣٣	٣,٦١٦	٠,٥٢٨
	تعز	٣٠	٣,٠٧١	٠,٤٤٣
	لحج	١٣	٣,٠٢٦	٠,٦١٠
	الكلي	١٣٥	٣,٢٠٨	٠,٦٠٥
أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	عدن	٥٩	٣,٧١٠	٠,٤١٤
	صنعاء	٣٣	٣,٧٩٩	٠,٢٠٠
	تعز	٣٠	٣,٨٦٣	٠,٣٦٢
	لحج	١٣	٣,٦٨١	٠,٣٢٤
	الكلي	١٣٥	٣,٧٦٣	٠,٣٥٥
العوامل التي تؤثر في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية	عدن	٥٧	٤,٢٧٧	٠,٤٩٢
	صنعاء	٣٣	٤,٠٨٨	٠,٥٤٤

	تعز	٣٠	٤,٢٥٤	٠,٤٦٠
	لحج	١٣	٤,١٢٤	٠,٥٠٦
	الكلي	١٣٣	٤,٢١٠	٠,٥٠١

يتضح من الجدول رقم (٣١) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم في اليمن في كافة المجالات وفقا لمتغير المحافظات، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق الظاهرية دالة إحصائيا تم استخدام تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:-

الجدول ٣٢ : نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم في اليمن وفقاً لمتغير المحافظات

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
تطور العملية التعليمية	المحافظة	٠,١٧٨	٣	٠,٠٥٩	٠,٢٢٧	٠,٨٧٨
	الخطأ	٣٤,٣٢٧	١٣١	٠,٢٦٢		
	الكلي	٣٤,٥٠٦	١٣٤			
العوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية	المحافظة	٠,٣٦٩	٣	٠,١٢٣	٠,٧١٩	٠,٥٤٢
	الخطأ	٢٢,٣٨٧	١٣١	٠,١٧١		
	الكلي	٢٢,٧٥٦	١٣٤			
الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم	المحافظة	١,١٨٢	٣	٠,٣٩٤	١,٨٧٣	٠,١٣٧
	الخطأ	٢٧,٥٥٥	١٣١	٠,٢١٠		
	الكلي	٢٨,٧٣٧	١٣٤			
التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف	المحافظة	٧,٣٠٦	٣	٢,٤٣٥	٧,٦٣٤	٠,٠٠٠
	الخطأ	٤١,٧٨٧	١٣١	٠,٣١٩		
	الكلي	٤٩,٠٩٢	١٣٤			
أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	المحافظة	٠,٥٩٥	٣	٠,١٩٨	١,٥٩٥	٠,١٩٤
	الخطأ	١٦,٢٨٩	١٣١	٠,١٢٤		
	الكلي	١٦,٨٨٤	١٣٤			
العوامل التي تؤثر في	المحافظة	٠,٩٠٣	٣	٠,٣٠١	١,٢٠٥	٠,٣١١

تطور التعليم وآفاقه المستقبلية	الخطأ	٣٢,٢١٨	١٢٩	٠,٢٥٠		
	الكلي	٣٣,١٢١	١٣٢			

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α ≤ ٠,٠٥)**

يتضح من الجدول رقم (٣٢) عدم وجود فروق دالة إحصائيا تعزى لمتغير المحافظة في المجالات التالية : (تطور العملية التعليمية، والعوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية، الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم، وأثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعوامل التي تؤثر في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية).

كما يتضح من الجدول رقم (٣٢) وجود فروق دالة إحصائيا تعزى لمتغير المحافظة في المجالات التالية :

- التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف ، حيث كانت قيمة ف (٧,٦٣٤)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α ≤ ٠,٠٥).

ولمعرفة بين أي من المحافظات حدثت هذه الفروق تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:-

الجدول ٣٣ : نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية في مجال الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم وفقا لمتغير المحافظة

المجال	المقارنات	الفرق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف	عدن * صنعاء	-٠,٥٢٦	٠,١٢٣	٠,٠٠٠*
	عدن * تعز	٠,٠١٩	٠,١٢٧	٠,٨٨١
	عدن * لحج	٠,٠٦٥	٠,١٧٣	٠,٧٠٩
	صنعاء * تعز	٠,٥٤٥	٠,١٤٢	٠,٠٠٠*
	صنعاء * لحج	٠,٥٩١	٠,١٨٥	٠,٠٠٢*
	تعز * لحج	٠,٠٤٦	٠,١٨٨	٠,٨٠٧

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α ≤ ٠,٠٥)**

يتضح من الجدول رقم (٣٣) أن تقدير أعضاء هيئة التدريس للتباينات بين الحضر والريف في صنعاء أعلى من تقدير أعضاء هيئة التدريس للتباينات بين الحضر والريف في المحافظات الثلاث (عدن ، تعز ، لحج)، فقد كان المتوسط الحسابي لتقدير أعضاء هيئة التدريس للتباينات بين الريف والحضر في محافظة صنعاء (٣,٦١٦) بينما كان التقدير في بقية المحافظات الثلاث (عدن، تعز، لحج) على التوالي (٣,٠٩٠، ٣,٠٧١، ٣,٢٦).

٥- هل توجد فروق في تقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم وآفاقه المستقبلية في اليمن تعزى لمتغير الخبرة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على كل مجال من مجالات الاستبانة وفقا لمتغير الخبرة، كما تم استخدام تحليل التباين الأحادي للحكم على دلالة الفروق بين فئات متغير الخبرة، وفيما يلي عرض لهذه النتائج :

الجدول ٣٤ : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أعضاء هيئة التدريس على مجالات استبانه واقع التعليم في اليمن وآفاقه المستقبلية وفقا لمتغير الخبرة

المجال	المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تطور العملية التعليمية	أقل من ٥ سنوات	٤٤	٣,٠٣	٠,٤٤
	٥—٩ سنوات	١٦	٢,٦١	٠,٣٤
	١٠—١٤ سنة	٢٥	٢,٧١	٠,٤٧
	١٥ سنة فأكثر	٤٩	٢,٨٧	٠,٦٠
	الكلي	١٣٤	٢,٨٦	٠,٥٢
العوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية	أقل من ٥ سنوات	٤٤	٣,٧٣	٠,٤٥
	٥—٩ سنوات	١٦	٣,٦٣	٠,٣١
	١٠—١٤ سنة	٢٥	٣,٧٢	٠,٤٦
	١٥ سنة فأكثر	٤٩	٣,٨١	٠,٣٨

	الكلي	١٣٤	٣,٧٤	٠,٤١
الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية بين الذكور والإناث	أقل من ٥ سنوات	٤٤	٤,٣٢	٠,٤٦
	٥—٩ سنوات	١٦	٤,٣٤	٠,٣٩
	١٠—١٤ سنة	٢٥	٤,٣٢	٠,٥١
	١٥ سنة فأكثر	٤٩	٤,٤٤	٠,٤٧
	الكلي	١٣٤	٤,٣٦	٠,٤٦
التباينات الجغرافية بين الريف والحضر في المحافظات	أقل من ٥ سنوات	٤٤	٣,٤١	٠,٤٧
	٥—٩ سنوات	١٦	٣,٠٩	٠,٥٦
	١٠—١٤ سنة	٢٥	٢,٩٧	٠,٧١
	١٥ سنة فأكثر	٤٩	٣,٢٠	٠,٦٥
	الكلي	١٣٤	٣,٢١	٠,٦١
أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	أقل من ٥ سنوات	٤٤	٣,٨٠	٠,٣١
	٥—٩ سنوات	١٦	٣,٧٠	٠,٤٥
	١٠—١٤ سنة	٢٥	٣,٧١	٠,٣٨
	١٥ سنة فأكثر	٤٨	٣,٧٧	٠,٣٦
	الكلي	١٣٣	٣,٧٦	٠,٣٦
العوامل التي تؤثر في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية	أقل من ٥ سنوات	٤٤	٤,١٦	٠,٤٨
	٥—٩ سنوات	١٦	٣,٩٨	٠,٤٥
	١٠—١٤ سنة	٢٥	٤,٠٧	٠,٥٤
	١٥ سنة فأكثر	٤٦	٤,٣٩	٠,٤٦
	الكلي	١٣١	٤,٢٠	٠,٥٠

يتضح من الجدول رقم (٣٤) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم في اليمن في كافة المجالات وفقا لمتغير الخبرة، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق الظاهرية دالة إحصائيا تم استخدام تحليل التباين الأحادي وفيما يلي عرض لهذه النتائج:—

الجدول ٣٥ : نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لتقدير أعضاء هيئة التدريس لواقع التعليم في اليمن وفقا لمتغير الخبرة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
تطور العملية التعليمية	الخبرة	٢,٨٢٠	٣	٠,٩٤٠	٣,٧٥٥	٠,٠١٣
	الخطأ	٣٢,٥٤٤	١٣٠	٠,٢٥٠		
	الكلي	٣٥,٣٦٤	١٣٣			
العوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية	الخبرة	٠,٤٥٨	٣	٠,١٥٣	٠,٨٩٠	٠,٤٤٨
	الخطأ	٢٢,٢٨٤	١٣٠	٠,١٧١		
	الكلي	٢٢,٧٤٢	١٣٣			
الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم	الخبرة	٠,٤١١	٣	٠,١٣٧	٠,٦٣٧	٠,٥٩٣
	الخطأ	٢٧,٩٧٧	١٣٠	٠,٢١٥		
	الكلي	٢٨,٣٨٨	١٣٣			
التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف	الخبرة	٣,٥١٧	٣	١,١٧٢	٣,٣٠٨	٠,٠٢٢
	الخطأ	٤٦,٠٧٤	١٣٠	٠,٣٥٤		
	الكلي	٤٩,٥٩٠	١٣٣			
أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	الخبرة	٠,٢٠٨	٣	٠,٠٦٩	٠,٥٣٧	٠,٦٥٨
	الخطأ	١٦,٦٢٨	١٢٩	٠,١٢٩		
	الكلي	١٦,٨٣٥	١٣٢			
العوامل التي تؤثر في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية	الخبرة	٢,٩٩٤	٣	٠,٩٩٨	٤,٣٠١	٠,٠٠٦
	الخطأ	٢٩,٤٦٤	١٢٧	٠,٢٣٢		
	الكلي	٣٢,٤٥٧	١٣٠			

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥)**

يتضح من الجدول رقم (٣٥) عدم وجود فروق دالة إحصائيا تعزى لمتغير الخبرة في المجالات التالية : (والعوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية، الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم، وأثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية).

كما يتضح من الجدول رقم (٣٥) وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الخبرة في المجالات التالية :

- تطور العملية التعليمية، حيث كانت قيمة ف (٣,٧٥٥)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥).
- التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف ، حيث كانت قيمة ف (٣,٣٠٨)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥).
- العوامل التي تؤثر في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية، حيث كانت قيمة ف (٤,٣٠١)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥).

ولمعرفة بين أي من المحافظات حدثت هذه الفروق تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:-

الجدول ٣٦ : نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية في مجال الاقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم وفقا لمتغير الخبرة

المجال	المقارنات	الفرق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
تطور العملية التعليمية	أقل من ٥ سنوات * ٥-٩ سنة	٠,٤١٩	٠,١٤٦	٠,٠٠٥*
	أقل من ٥ سنوات * ١٠-١٤ سنة	٠,٣١٨	٠,١٢٥	٠,٠١٢*
	أقل من ٥ سنوات * ١٥ سنة فأكثر	٠,١٥٩	٠,١٠٤	٠,١٣٠
	٥-٩ سنوات * ١٠-١٤ سنة	-٠,١٠١	٠,١٦٠	٠,٥٣١
	٥-٩ * ١٥ سنة فأكثر	-٠,٢٦١	٠,١٤٤	٠,٠٧٣
	١٠-١٤ * ١٥ سنة فأكثر	-٠,١٦٠	٠,١٢٣	٠,١٩٦
التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف	أقل من ٥ سنوات * ٥-٩ سنة	٠,٣٢٧	٠,١٧٤	٠,٠٦٢
	أقل من ٥ سنوات * ١٠-١٤ سنة	٠,٤٤٤	٠,١٤٩	٠,٠٠٣*
	أقل من ٥ سنوات * ١٥ سنة فأكثر	٠,٢١٥	٠,١٢٤	٠,٠٨٤
	٥-٩ سنوات * ١٠-١٤ سنة	٠,١١٧	٠,١٩١	٠,٥٤١
	٥-٩ * ١٥ سنة فأكثر	-٠,١١٢	٠,١٧١	٠,٥١٥

	١٠-١٤ * ١٥ سنة فأكثر	-٠,٢٢٩	٠,١٤٦	٠,١٢٠
العوامل التي تؤثر في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية	أقل من ٥ سنوات * ٥-٩ سنة	٠,١٨٥	٠,١٤١	٠,١٩١
	أقل من ٥ سنوات * ١٠-١٤ سنة	٠,٠٨٩	٠,١٢١	٠,٤٦١
	أقل من ٥ سنوات * ١٥ سنة فأكثر	-٠,٢٣٢	٠,١٠٢	*٠,٠٢٤
	٥-٩ سنوات * ١٠-١٤ سنة	-٠,٠٩٥	٠,١٥٤	٠,٥٣٧
	٥-٩ * ١٥ سنة فأكثر	-٠,٤١٧	٠,١٤٠	*٠,٠٠٣
	١٠-١٤ * ١٥ سنة فأكثر	-٠,٣٢١	٠,١٢٠	*٠,٠٠٨

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥)

يتضح من الجدول رقم (٣٦) أن تقدير أعضاء هيئة التدريس الذين تقل خبرتهم عن ٥ سنوات لتطور التعليم في اليمن أعلى من تقدير أعضاء هيئة التدريس الذين تتراوح خبرتهم بين ٥-٩ والذين تتراوح خبرتهم بين ١٠-١٤ سنة .حيث كان المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس الذين تقل خبرتهم عن ٥ سنوات (٣,٠٣)، بينما كان المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس الذين تتراوح خبرتهم بين ٥-٩ سنة والذين تتراوح خبرتهم بين ١٠-١٤ سنة (٢,٦١، ٢,٧١) على التوالي.

وأظهرت النتائج أيضاً أن تقدير أعضاء هيئة التدريس الذين تقل خبرتهم عن ٥ سنوات للتباينات بين الحضر والريف أعلى من تقدير أعضاء هيئة التدريس الذين تتراوح خبرتهم بين ٩-١٤ سنة . حيث كان المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس الذين تقل خبرتهم عن ٥ سنوات (٣,٤١)، بينما كان المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس الذين تتراوح خبرتهم بين ١٠-١٤ سنة (٢,٩٧) .

كما أظهرت النتائج أيضاً أن تقدير أعضاء هيئة التدريس الذين تقل خبرتهم عن ١٥ سنة(أقل من ٥، ٥—٩، ١٠-١٤) للعوامل التي تؤثر في تطور التعليم وآفاقه المستقبلية بين أعضاء هيئة أعلى من تقدير أعضاء هيئة التدريس الذين تبغ خبرتهم ١٥ سنة فأكثر، حيث كان تقدير أعضاء هيئة التدريس الذين تقل خبرتهم عن ٥ سنوات أو تتراوح خبرتهم بين وأعضاء هيئة التدريس الذين تزيد تبلغ خبرتهم .

الجدول ٣٧ : تكرارات إجابات العينة عن الأسئلة المفتوحة

الرقم	الفقرة	التكرار	النسبة
١	تطور الإشراف التربوي	١	٠,٧٣%
٢	زيادة أعداد المدارس والجامعات	٢٥	١٨,٢٥%
٣	التدريب المستمر	١٧	١٢,٤١%
٤	إرتفاع نسبة إلتحاق الفتيات بالمدارس	٨	٥,٨٤%
٥	إنخفاض الأمية وزيادة أعداد المتعلمين	١٨	١٣,١٤%
٦	زيادة نسبة الإلتحاق بالدراسات العليا	١	٠,٧٣%
٧	تغير نظرة المجتمع للفتاة	٢	١,٤٦%
٨	زيادة الوعي الإجتماعي لدى الأفراد	٢	١,٤٦%
٩	زيادة أعداد المبتعثين للخارج	٤	٢,٩٢%
١٠	تطور البحث العلمي	٢	١,٤٦%
١١	إدخال الكنولوجيا والتقنيات الحديثة في التعليم	٥	٣,٦٥%
١٢	إفتتاح تخصصات علمية وإنسانية جديدة	١	٠,٧٣%
١٣	إنتشار المدارس الخاصة	٢	١,٤٦%
١٤	فتح المعاهد الفنية والمهنية	٣	٢,١٩%
١٥	تعليم ذوي الإحتياجات الخاصة	١	٠,٧٣%
١٦	تشجيع التعليم في المناطق الريفية	٤	٢,٩٢%
١٧	تطور رياض الأطفال	١	٠,٧٣%
١٨	زيادة الإنفاق	٢	١,٤٦%
١٩	تطور الخطط والإستراتيجيات التربوية	١	٠,٧٣%
٢٠	زيادة نسبة الكادر التعليمي اليمني	١	٠,٧٣%

من خلال إستجابة أعضاء هيئة التدريس (عينة الدراسة) على الأسئلة المفتوحة في إستبانة الدراسة ، نجد أن التكرارات المتوافقة في الرأي تحصلت على أعلى قيمة فقرة زيادة أعداد المدارس والجامعات بالتكرار (٢٥) وبنسبة ١٨,٢٥% ، مما يدل على أن الإجابات تتفق على أن تطور التعليم كمي ، وترتب التكرارات حسب النسبة المئوية كالتالي : (١٨,٢٥% ، ١٣,١٤% ، ١٢,٤١% ، ٥,٨٤% ، ٣,٦٥% ، ٢,٩٢% ، ٢,١٩%) . تضمنت هذه

النسب التكرارات للفقرات التالية : (زيادة أعداد المدارس والجامعات ، إنخفاض الأمية وزيادة أعداد المتعلمين ، التدريب المستمر ، إرتفاع نسبة إلتحاق الفتيات بالمدارس ، إدخال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في التعليم ، تشجيع التعليم في المناطق الريفية و زيادة أعداد المبتعثين للخارج ، (حيث تحمل هذه الفقرتين نفس القيمة التكرارية) ، فتح المعاهد الفنية والمهنية) . أما أقل تكرار كان في العبارات التالية : تطور الإشراف التربوي ، زيادة نسبة الإلتحاق بالدراسات العليا، إفتتاح تخصصات علمية وإنسانية جديدة،تعليم ذوي الإحتياجات الخاصة ، تطور رياض الأطفال ، تطور الخطط و الإستراتيجيات التربوية ، زيادة نسبة الكادر التعليمي اليمني ، وكانت قيمة التكرار تساوي ١ بنسبة مئوية (٠,٧٣%) . أما الفقرات الباقية التي تحمل تكرار قيمته ٢ بنسبة مئوية (١,٤٦%) هي الفقرات : تغير نظرة المجتمع للفتاة ، زيادة الوعي الإجتماعي لدى الأفراد ، تطور البحث العلمي ، إنتشار المدارس الخاصة و زيادة الإنفاق على التعليم.

حيث تتفق الدراسة الحالية مع فقرات عديدة حيث أنه يوجد تقصير في بعض جوانب العملية التعليمية وخاصة الإهتمام بالطفولة المبكرة وعدم وجود تخصصات وكليات دراسات عليا في الجامعات اليمنية .

ونلاحظ أن الإستجابات كانت ١٠١ إستجابة من مجموع ١٣٧ إستبانة للدراسة ، مما يدل ذلك على إنغلاق النظرة المستقبلية من وجهة نظرهم بعكس مالوحظ على بعض القادة التربويين عند القيام بالمقابلة والملاحظة المباشرة معهم وبأن هناك تطور وتقدم في العملية التعليمية صار على مدى الأعوام السابقة وخاصة بعد عام ٢٠٠٠م .

للإجابة على أسئلة الدراسة ، توصلت الدراسة إلى نتائج كانت دالة على وجود مشكلة حقيقية في التعليم مطابقة كما توقعتها مشكلة هذه الدراسة وتحليلاتها في تتبع وتفسير للعملية التعليمية في اليمن .

وخلصت هذه الدراسة بالإستنتاج من خلال المعطيات والمتغيرات والأدبيات المستخدمة لتقصي واقع التعليم واثره على التنمية أن التعليم في اليمن يواجه تحديات جسيمة وعديدة نذكر منها:

١. ضعف منهجيات وآليات التخطيط الإستراتيجي الفاعلة المعتمدة على تحديد الأولويات ، وقياس مؤشرات الأداء بربطها بالأهداف المنشودة . والحاجة إلى ضمان فاعلية الإنفاق عليها بتخصيص الموارد بما يحد من الهدر .

ضعف التكامل الرأسي والأفقي بين عناصر قطاع التعليم (التعليم العام ، التعليم والتدريب المهني، والتعليم العالي) : تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة وتقييماً وتطويراً من جهة وبين عناصر المنظومة التربوية وفعالياتها وبرامجها من جهة أخرى .

٢. عزوف الذكور عن الإلتحاق بمهنة التعليم مما أدى إلى نقص الكوادر التعليمية من الذكور ، وبخاصة في المناطق النائية ، وبشكل خاصة في التخصصات التالية : الرياضيات الفيزياء ، الكيمياء ، الأحياء ، التربية المهنية والإرشاد التربوي واللغة الإنجليزية.

٣. الحاجة إلى تعظيم الشراكات الفاعلة مع القطاع الخاص والأهلي . وإنخفاض نسبة مساهمة مؤسسات المجتمع اليمني في التربية كمسؤولية وطنية مشتركة.

٤. إنخفاض معدلات الإلتحاق برياض الأطفال بالرغم من جهود الوزارة في هذا المجال.

٥. الإفتقار لوجود نظام معلومات إداري تربوي شامل متكامل لعدم وترشيد القرار التربوي.

٦. الإفتقار لوجود قاعدة بيانات متكاملة تصنف المدارس حسب حاجتها للصيانة والمرافق والتجهيزات والتسهيلات التربوية الضرورية لتحسين العملية التعليمية التعلمية .

٧. الإفتقار لوجود تقويم شامل يتضمن إطار ضمان الجودة للتعليم ، معتمد ويطبق على مستوى جميع المدارس ليتم تقييمها وفق منهجية موضوعية ومن خلال أدوات علمية عملية ، تمهيداً لوضع الخطط العلاجية في ضوء ذلك .

٨. ضعف الإلتحاق بالتعليم المهني . ونقص التمويل وعدم إنسجامها مع متطلبات سوق العمل مستجداته وتقنياته.

٩. الحاجة الى تطوير البرامج والمناهج والأساليب التعليمية التعلمية ، بحيث تكون أكثر توجهاً نحو المعلم بصفته محور العملية التعليمية والتعلمية ، وتطوير إستراتيجيات التعليم والتعلم وطرائقها وتصميمها مما يسهم في إيجاد البيئة التعليمية الآمنة والممتعة والمحفزة للتعلم ولتحقيق مزيج من التحصيل التعليمي .

و لذلك يتحتم ويتطلب على كل الجهات المسؤولة على التعليم في اليمن الرسمية والأهلية بكل فئاتها بدل الجهود لمواجهة هذه التحديات وغيرها لتطوير التعليم . ونشر التعليم في كل المستويات وتطبيق انواع مختلفة من التعليم ، وفي كل بقاع المجتمع اليمني .

٢.٦ الإستنتاجات

في الهدف الأول :التعرف على مدى تطوير العملية التعليمية ، كانت الدرجة النهائية الكلية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس عن مستوى التطور متوسطة

التعرف على العوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية تراوحت تقديرات أعضاء هيئة التدريس مرتفعة ، أهم الإقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم كانت تقديرات أعضاء هيئة التدريس مرتفعة وتتتراوح بين وفي الهدف عن أهم التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف كانت تقديرات أعضاء هيئة التدريس مرتفعاً في سبع فقرات ومتوسطاً في أربع عشر فقرة. أما عن هدف أثر التعليم في التنمية الإجتماعية والإقتصادية كانت تقديرات أعضاء هيئة التدريس مرتفعاً في تسع عشرة فقرة ومتوسطاً في ثمان فقرات وفي الهدف عن أهم العوامل التي تؤثر في التعليم وآفقه المستقبلية كانت تقديرات أعضاء هيئة

مرتفعاً في جميع الفقرات بإستثناء فقرة واحدة كان تقييمهم لها متوسطاً. وكان أعلى تقييم في الفقرة ٨٤ أما أقل الوامل التي تؤثر في التعليم هي فقرة ٧٦ عن تعليم الكبار، والفقرة رقم ٩٠ عن الإستفادة من الخبرات الأجنبية وفقرة ٩٣ عن المساعدات الأجنبية لتطوير التعليم.

وأبرزت النتائجُ النهائيةُ للدراسةِ الميدانية أن منظومة التعليم العام والجامعي والتقني والمهني، سواءٌ في المرحلةِ السابقةِ لإعلان دولة الوحدة أو بعدها، تسير بخطًى حثِيثة، ولكن تعاني العديد من الاختلالات في بنيتها التنظيمية أو التشريعية، ولم تصل بعد حتى يومنا هذا إلى المستوى المطلوب في تكوين موارد بشرية موائمة لمتطلبات سوق العمل اليمني، كما أن ما تم تحقيقه في مجال تنمية الموارد البشرية لا يتناسب مع الطموحات المرغوبة من قبل الأفراد ومختلف القطاعات والهيئات في المجتمع..

وقد لوحظ ندرة الدراسات التي تهتم بمجال التعليم وتأثيره على التنمية الاجتماعية .بعض الدراسات المحلية التي أجريت في هذا المجال اقتصرت بعرض تاريخ التعليم اليمني وبعضها تطرقت إلى أحد عناصر التعليم وتعرضت الدراسة إلى العديد من الدراسات السابقة التي أهتمت بقضايا التعليم ومجالاته نسعرض منها أهمها وماتتفق أو تختلف مع الدراسة الحالية .

أستخلصت الدراسة من خلال التعرض لصياغة السياسات التعليمية، وجود بعض المعوقات والتحديات التي تواجه العملية التعليمية وهي تتفاوت في تأثيرها على التعليم ودوره في التنمية وتدفع بها الى التأخر رغم الانفاق والسعي لتطويرها ، ولتحقيق أهداف التعليم قامت الدراسة بدراسة ادبيات نظرية ،وأجراءات ميدانية لدراسة وتقويم التعليم والتنمية .وقد وتَحَدَّدَ موضوعَ الدراسةِ في مقاربة التعليم بالتنمية.

و توصلت الدراسة الحالية إلى نتائج رئيسية تضمنت ، وجود تحسن مستمر في المؤشرات التربوية والتعليمية من خلال قراءة تحليلية للمعطيات الرسمية إضافة إلى تحسن في المؤشرات الصحية (العمر المتوقع عند الولادة، معدل وفيات الرضع، وفيات الأطفال دون سن الخامسة).

وقد كانت النتائج النهائية لتحقيق أهداف هذه الدراسة من خلال استجابات أعضاء هيئة التدريس كالتالي:

الهدف الأول ، مدى تطوير العملية التعليمية ، كانت الدرجة النهائية الكلية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس عن مستوى التطور متوسطة بمتوسط حسابي ٢,٤٩ وانحراف معياري ٠,٥٦ .

وفي الهدف الثاني عن العوامل التي تؤدي إلى قصور العملية التعليمية تراوحت تقديرات أعضاء هيئة التدريس بمتوسطات حسابية بين (٢,٢٦ – ٤,٣٤) وفي الهدف عن أهم الإقتراحات للحد من التباينات الجندرية في التعليم كانت تقديرات أعضاء هيئة التدريس مرتفعة

وتتتراوح بين (٤٠٢٢ – ٤٠٤٩). وفي الهدف عن أهم التباينات في جودة العملية التعليمية بين الحضر والريف كانت تقديرات أعضاء هيئة التدريس تتراوح بين (٢,٤٧ – ٤٠٣٣) ، حيث كان مرتفعاً في سبع فقرات ومتوسطاً في أربع عشر فقرة. أما عن هدف أثر التعليم في التنمية الإجتماعية والإقتصادية كانت تقديرات أعضاء هيئة التدريس تتراوح بين (٢,١٧ – ٤,٣٩|) حيث كان مرتفعاً في تسع عشرة فقرة ومتوسطاً في ثمان فقرات ومممثلاً أكبر تقدير في الفقرة عن زيادة الإلتحاق بالتعليم (الفقرة ٦٦). وفي الهدف عن أهم العوامل التي تؤثر في التتعليم وآفقه المستقبلية كانت تقديرات أعضاء هيئة التدريس للمتوسطات الحسابية تتراوح بين (٣,٥٨ – ٤,٦٨)حيث كان تقييم أعضاء هيئة التدريس للعوامل التي تؤثر في العملية التعليمية مرتفعاً في جميع الفقرات بإستثناء فقرة واحدة كان تقييمهم لها متوسطاً. وكان أعلى تقييم في الفقرة ٨٤ أما أقل الوامل التي تؤثر في التعليم هي فقرة ٧٦ عن تعليم الكبار، والفقرة رقم ٩٠ عن الإستفادة من الخبرات الأجنبية وفقرة ٩٣ عن المساعدات الأجنبية لتطوير التعليم.

وأبرزت النتائجُ النهائيةُ للدراسةِ الميدانية أن منظومة التعليم العام والجامعي والتقني والمهني، سواءٌ في المرحلةِ السابقةِ لإعلان دولة الوحدة أو بعدها، تسير بخطًى حثِيثة، وتعاني العديد من الاختلالات في بنيتها التنظيمية أو التشريعية، ولم تصل بعد حتى يومنا هذا إلى المستوى المطلوب في تكوين موارد بشرية موائمة لمتطلبات سوق العمل اليمني، كما أن ما تم تحقيقه في مجال تنمية الموارد البشرية لا يتناسب مع الطموحات المرغوبة من قبل الأفراد ومختلف القطاعات والهيئات في المجتمع..

وبناءً على نتائج الدراسة قدمت الباحثة في الفصل الخامس بعض المقترحات والتوصيات لتحسين العملية التعليمية ولمصلحة التنمية الاجتماعية في المجتمع اليمني ولإمكانية وضع

رؤية مستقبلية لاصلاح التعليم بجدية ،وتصويب أوضاع التعليم على ضؤ معايير الاعتماد ذات الصلة بجودة التعليم ومكوناته وعناصره .

وقد أتضح من عرض هذه الدراسات الكشف عن مجموعة من الصعوبات التي تواجه إستخدام التقنيات الحديثة في العملية التعليمية ، وقد تنوعت هذه الصعوبات بحسب البيئة التي تمت فيها الدراسة غير أنه يمكن حصر هذه الصعوبات بشكل عام في التالي :.

- عدم تدريب الكوادر التربوية ومنها المعلمين على استخدام هذه التقنيات .
- نقص الكوادر التربوية المدربة على استخدام التقنيات .
- عدم التعاون الوثيق والكاف بين مؤسسات المجتمع المختلفة والمؤسسة التربوية .
- عدم الاهتمام المورد البشري .

– إن تزايد أعداد الخريجين في مختلف التخصصات يستدعي التخطيط السليم تجنباً للوقوف في إختناقات في مجال إيجاد فرص عمل لهم.

وأظهرت نتائج الدراسة عدداً من المشاكل والمعوقات التي يمر بها التعليم العام و العالي اليمني ومن أبرزها معاناة معظم خريجي مؤسسات التعليم العالي اليمني من ضعف مستواهم في المهارات التعليمية والاكاديمية التي أصبحت الآن متطلباً حقيقياً لمعظم وظائف سوق العمل الأهلية، كما أن عدد الخريجين من التخصصات النظرية والأدبية يتجاوز احتياجات سوق العمل لقدرات ومهارات أقل مما يتطلع إليه سوق العمل المحلية ولا يفي التعليم أبداً باحتياجات هذه السوق من خريجي العديد من التخصصات العلمية والتقنية. كما لا تتوافر لدى الخريج المعارف والقدرات لتطبيق المفاهيم والأساليب الحديثة للتنمية المستدامة.

وترى الباحثة في دراستها أن افتقار التعليم إلى الرؤية والفلسفة التي تجعل من التزامه واجباً أسهم كثيراً في الضعف الحاصل وتدني الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العام والعالي مقارنة بعدد السكان في سن التعليم حسب المعايير العالمية، وعدم التزام معظم المؤسسات العالي بتطبيق المعايير الأكاديمية العالمية بتحديد المهارات والقدرات المطلوبة في كل تخصص وعدم توفيرها في كل التخصصات التي تحتاج إليها سوق العمل حيث إن أغلبية التخصصات المتاحة للملتحقين بالتعليم العالي هي تخصصات نظرية وأدبية، الأمر الذي انعكس على نوعية الخريجين وساهم في ذلك ضعف الإمكانات والتسهيلات، وصعوبة توفير المتطلبات البشرية اللازمة للتوسع في التخصصات العلمية، وجعل هذا التوسع في التخصصات النظيرة هو الخيار المتاح لاستجابة لضغوط التوسع في القبول.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن تنمية أخلاقيات العمل ليس هدفاً من أهداف معظم برامج التعليم

وناقشت الدراسة أيضا أسباب واضحة تجلت في اتساع الهوة بين مجتمعنا والمجتمعات المتقدمة بسبب عدم قيام الجامعات بدورها في توليد المعرفة ونشرها .

كما أن التوسع في التعليم العالي اليمني في المجالات التطبيقية لم يواكبه تطوير للمناهج الدراسية في مراحلة الأساسية والتدريبية .

وأبرزت الدراسة إحدى سلبيات التعليم اليمني ما تعانيه الجامعات اليمنية من قصور في الإماكانيات المساندة للعملية التعليمية، حيث تعاني من نقص مقومات الكفاية المادية كالتجهيزات والأدوات واستئجار الأبنية غير المناسبة التي قد لا تستوعب الأعداد المتزايدة للطلاب.

وقالت الدراسة : غالبا ما يرتبط التعليم بمفهوم التنمية البشرية والموارد البشرية لأن التنمية عملية تهدف إلى الإنسان وتتخذه وسيلة، وبالتالي فإن الخلل الذي يعتري مصادر تنمية الموارد البشرية سينعكس أثره في التنمية مباشرة. وافرز الدراسة الحالية وفقاً لنتائجها مجمل من التوصيات والمقترحات ، ومن المتوقع أن تفيد في تحسين العملية التعليمية في الجمهورية اليمنية .

وتستخلص الباحثة من الدراسات السابقة : وفي ظل المتغيرات العالمية قد يحتاج المواطن " الطالب ، والطالبة " إلى بعض الكفايات التي تتناسب مع طبيعة المتغيرات والظروف العالمية .

ومن خلال الاستعراض للدراسات السابقة المحلية التي تناولت التعليم العام (الاساسي والثانوي) والتعليم الجامعي ما يأتي :

ركزت أغلب الدراسات السابقة على تفاصيل مكونات التعليم العام الأساسي والثانوي.

بينت الدراسات السابقة الصعوبات والإشكالات والإختلالات والمعوقات المالية والادارية والفنية التي تواجه التعليم العام والتعليم الجامعي .

ركزت الدراسات السابقة على ضرورة الإهتمام والعناية بمرحلة التعليم الأساسي كونها العمود الفقري للتعليم العام والركيزة الأساسية للمراحل التعليمية العليا .

والملاحظ ان وضع التعليم و المعوقات والمشاكل التي تناولتها الدراسات السابقة منذ ثلاثين عام تقريباً هي لازالت نفس مشاكل التعليم الى يومنا هذا .

وقد إستفادت هذه الدراسة الحالية من الدراسة السابقة بتحديد أهداف وأسئلة الدراسة الحالية والتي تهتم محاولة منها الوصول إلى اسباب ضعف التعليم والذي يترتب عليه تأخر المجتمع ، وقد يحمل معنى التخلف هنا – عدم المعرفة لكيفية إستغلال الموارد المتاحة للتغلب على

الافتقار للحاجات ، وبلاشك بأن هذه الدراسة ستكون مكملة للدراسات السابقة واللاحقة ، المهتمة بقضية التعليم كعنصر أساسي في إعداد الفرد من أجل التنمية .والتجديد لمتطلبات التعليم وخاصة في المناطق الريفية .

أما الدراسة الحالية ومدى توافقها أو اختلافها مع الدراسات السابقة وقد لوحظ ندرة الدراسات التي تهتم بمجال التعليم وتأثيره على التنمية الاجتماعية .

بعض الدراسات المحلية التي أجريت في هذا المجال اقتصرت بعرض تاريخ التعليم اليمني فقط . ولذلك جاءت هذه الدراسة لمناقشة جوانب لم تتطرق لها الدراسات السابقة،حسب علم الباحثة. والتي ستبحث في حقائق :

أن زيادة التحصيل العلمي والتدريب لدى الطلبة (القوى العاملة) يزيد من مهاراتها ، وبالتالي تزداد الانتاجية .

يزيد الاستثمار في التعليم العالي نتيجة أجراء البحوث والدراسات التطورية والتدريب ، وهذابدوره ينعكس على الكفاءة الداخلية وبخاصة من خلال الافادة من التغيرات التكنولوجية والتقنية .

حيث يتطلب تنمية الموارد البشرية وتطورها وتظافر جهود القطاعيين العام والخاص .

ويلاحظ مما سبق أن الدراسات التي تناولت المشكلات المتعلقة بالتدريبات العملية تتفق فيما بينها على وجود مشكلات مشتركة تواجه المتدربين في مجتمعنا العربي. إلا أن هذه الدراسات تقتصر في معظمها على الكشف عن المشكلات التي تواجه طلبة كليات التربية. وليست هناك دراسة – في حدود علمنا – اختصت بدراسة مشكلات التدريبات العملية التي تواجه طلبة الجامعة من مختلف الكليات ومن مختلف المستويات الدراسية من الجنسين .

وإستخلصت الباحثة من هذه الدراسات السابقة في مجال الكفايات التعليمية إن الإهتمام بالتطور المعرفي والتقدم التكنولوجي وتوفير الأجهزة التعليمية للمدارس ضرورية في العملية التربوية والتعليمية بحاجة الى دورات تدريبية لكيفية تشغيلها وصيانتها . وهذا يتفق مع نتائج الدراسة الحالية.

ومن تلك الدراسات في سياق التدريب والأستثمار في التعليم تستخلص الباحثة مايأتي :

أن زيادة التحصيل العلمي لدى القوى العاملة يزيد من مهاراتها ، وبالتالي تزداد الانتاجية .

يزيد الاستثمار في العليم العالي من اجراء البحوث والدراسات التطورية والتدريب ،وهذابدوره ينعكس على الكفاءة الداخلية وبخاصة من خلال الافادة من التغيرات التكنولوجية والتقنية .

تتطلب تنمية الموارد البشرية وتطورها وتظافر جهود القطاعيين العام والخاص .

الإدارة التربوية وتنمية البيئة الإدارية،وتطوير أساليب القياس والتقويم٠وهذا ماتتفق معه اهداف الدراسة الحالية لتحقيقه لتحسين نوعية التعليم اليمني .

ومن خلال الإستعراض للدراسات المتعلقة بالإصلاح والتطوير التربوي فقد خلصت الباحثة الى ما يأتي :للتعليم والمؤسسات التعليمية دور بارز في خلق قادة المجتمع وإدارييه وفنييه وعماله .

ضرورة زيادة الإستثمار في التعليم ، وتحفيز القطاع الخاص للمساهمه في النهوض بمستواه .

ومايميز هذا الدراسة عن الدراسات اليمنية وغيرها من الدرسات السابقة انها تأتي لاستكمال النقص الحاصل في دراسة التعليم وتطوره وتبايناته في الجمهورية اليمنية ، كما انها ستوضح مؤشرات نسبة الامية ،ونسبة التعليم في الطفولة المبكرة ماقبل المدرسة ، ونسبة التعليم الاساسي ، والثانوي ، والجامعي،وتأثير التعليم تنمية المجتمع لما له من اهمية في التغير للمؤشرات الاخرى للتنمية البشرية في ظل الظروف والخصائص الخاصة بالمجتمع المدني .

ومن هنا فأن هذه الدراسة تهدف الى تحديد معايير التعليم وتطبيقاته وتحدياته لاستكشاف سبل وطرق لمعالجة حدود القصور والنقص.كما انها أشارت إلى الانجازات التي حققها التعليم والتحسن في المؤشرات التنموية.

ومن حيث اتفاق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة نجد أن :

١.تتفق نتائج الدراسة السابقة ، بعنوان : آليات تنمية الموارد البشرية في اليمن دراسة سوسولوجية لواقع مؤسسات التعليم التقني والمهني . محافظة تعز نموذجاً، إننتصار٢٠٠٦، مع نتائج الدراسة الحالية حسب أستجابات العينة عن أسئلة الأداة ، بالتأكيد على نوعية مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل ، والتقليل من البطالة ، وهدف التعليم في تنمية الأفراد والمجتمع . ومن حيث الاشارة الى الاختلالات في منظومة التعليم .

٢. وتتفق نتائج الدراسة السابقة، عن بناء برنامج لتنمية مهارات استخدام أجهزة تكنولوجيا التعليم في ضوء استراتيجيات التدريس الحديثة قام بها الباحث علي بن علي سعد الجبجبي (٢٠١٠) ، مع هدف ونتائج الدراسة الحالية ، حيث ترى الدراسة لتطوير التعليم الحاجة الشديدة إلى ضرورة بناء برنامج تدريبي لتدريب طلبة كليات التربية على استخدام أجهزة تكنولوجيا التعليم، من أجل تهيئتهم كمعلمين كفؤيين في المستقبل لتطوير العملية التعليمية .

وفي هذه النتائج دلالة واضحة على ضرورة وجود برنامج تدريبي، الأمر الذي يدعو إلى التخطيط، والتصميم، وإعداد برامج تدريبية متنوعة مخططة، لإكساب الطلبة المعلمين المهارات اللازمة على استخدام الأجهزة، مراعياً للاحتياجات التدريبية لهم، خاصة انهم معلمين المستقبل.

أما الدراسة في مجال عوائد التعليم مزعل (١٩٨٥) التي بينت أن الدراسة التي قام بها هاريس (Harris) ، بهدف قياس مدى العلاقة بين المستوى التعليمي للفرد ومستوى دخله ، أظهرت

إن الدخل الذي يحصل عليه الفرد الذي أنهى أربع سنوات من التعليم الثانوي طوال حياته الإنتاجيه بلغ (٢٣٨) ألف دولار ، في حين بلغ دخل الذي يحصل علي الفرد الذي أنهى دراسته الجامعيه حوالي ٣٩٢ ألف دولار .فهي تتفق مع الدراسة الحالية من حيث أستجابة المبحوثين على أستبانة الدراسة ، واعتبارهم أن الاهتمام بالتعليم من اجل زيادة الدخل في اولوية فائدة التعليم .

٠ وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الحسين (١٩٩٠) التي هدفت الى دراسة واقع التعليم في منطقة وادي الأردن الشرقي والتعليم المهني، ودراسة العلاقة بين الطلب على التعليم والتزايد السكاني. ودراسة (جيرالد ١٩٩٠ Gerald) ، بعنوان " إسقاط الإحصاءات التربوية لغاية ٢٠٠١ ". هدفت هذه الدراسة الى إجراء إسقاطات للإلتحاق في مؤسسات التعليم العاليز

إستناداً الى تعداد السكان لعام ١٩٩٠ في الولايات المتحدة الإمريكية ، والى معدل عالمي للخصوبة ولصافي الهجرة ومعدل منخفض للوفيات أقل من المعدل المستخدم في إسقاطات عام ٢٠٠١ في الدراسة السابقة . وقدرت هذه الدراسة أعداد الملتحقين في التعليم العام والخاص في مرحلتي التعليم الإبتدائي والتعليم الثانوي بـ (٥٤،٢) مليوناً في عام ٢٠٠٣ .

في نتائجها بان التدفق الطلابي بسبب الزيادة السكانية وحرص الوزارة التربية والتعليم والاهالي على التحاق اولادهم في المدارس على التعليم يشكل احدى مشاكل تدني التعليم ،بسبب الكثافة الطلابية بعدم مباني كافية تستوعبهم .

ومن الدراسات في هذا السياق فإن الباحثة تستخلص ما يأتي :

- يتأثر الطلب على التعليم بمختلف مراحلة بتزايد عدد السكان في المجتمع .
- هناك نوعان من الطلب على التعليم ، هما طلب الأفراد وطلب سوق العمل .

- إن تزايد أعداد الخريجين في مختلف التخصصات يستدعي التخطيط السليم تجنباً للوقوف في إختناقات في مجال إيجاد فرص عمل لهم .

اما فيما يخص هدف الرؤية المستقبلية من خلال عملية اصلاح التعليم تتجه الدراسة الحالية من خلال اهدافها للوصول الى تلك الخطوات للاصلاح ، ومن خلاله يتم تطوير التعليم ويظهر أثره على التنمية الاجتماعية، لذلك تتفق مع هدف وتحليل نتائج جويلفويل Guilfoyle ١٩٩٤ . بحثت هذه الدراسة في كيفية حدوث التغيير الطموح والنظامي على المستوى المحلي.

وفي دراسة راو (Rao– Seshardi ،١٩٩٣) حول النظام التعليمي الهندي . حيث رأى الباحث أن النظام التربوي في الهند يعاني من عدد من المشكلات. تجد هذه الدراسة أن مشاكل التعليم في اليمن متشابهة مع مشاكل التعليم في الهند في الفترة التي اقيمت فيها الدراسة ، ولكن عملت على تخطي الازمة التعليمية والتنموية في خطوات هامة ،يمكن ان يستفاد منها في حل أزمة التعليم اليمني ، أقول ذلك لأن الهند تقدمت في مسيرة التعليم وتبؤات مراكز متقدمة في (٢٠٠١-٢٠٠٤) إلى وقتنا الحاضر حسب تقارير البنك الدولي .

وللتعليم والمؤسسات التعليمية دور بارز في خلق قادة المجتمع وإدارييه وفنييه وعماله .

ضرورة زيادة الإستثمار في التعليم ، وتحفيز القطاع الخاص للمساهمه في النهوض بمستواه

وأستخلصت الباحثة من الدراسات السابقة بإن الإهتمام بالتطور المعرفي والتقدم التكنولوجي وتوفير الأجهزة التعليمية للمدارس ضرورية في العملية التربوية والتعليمية بحاجة الى دورات تدريبية لكيفية تشغيلها وصيانتها .

ومن هنا فأن هذه الدراسة هدفت الى تحديد معايير التعليم وتطبيقاته وتحدياته لاستكشاف سبل وطرق لمعالجة حدود القصور من خلال تشخيص الخصائص الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمجتمع التعليم في اليمن ، ومحاولة للنهوض بواقعه .

٣,٦ التوصيات

فى ضوء ماتوصلت إليه نتائج الدراسة فى إطارها النظري والميداني تقدم الباحثة مجموعة من التوصيات محاولة للفت نظرالمعنيين للتركيز على قضية التعليم وماتعانية من نوا قص وهي بحاجه لثورة ثقافية وعلمية واقتصادية تشاركية في المجتمع اليمني ، وأهمها:

١- توصي الدراسة الحالية بإدخال التدريب والتأهيل في مناهج الدراسة من أجل تحقيق التنمية المستدامة للطلبة في أثناء دراستهم للإستفادة المستقبلية.

٢- توصي الدراسة بضرورة عملية تجديد وتطوير إصلاح منظومة التعليم من منظور قومي وفق طموحات المجتمع الآنية والمستقبلية.

٣- نقل نقطة إرتكاز التطوير لتكون على مستوى المدرسة وتفعيل المشاركة المجتمعية.

٤-التوسع في توظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في التعليم .

٥- تطوير البيانات المدرسية وتفعيل النشاطات الطلابية.

٦- توصي الدراسة الحالية بإلغاء إمتحان المرحلة الأساسية ، بما لها من تأثير على مصير الطلاب الغير موفقين في النجاح. وخاصة من ذوي الاسر الفقيرة أو منخفضة الدخل ، وقد يكون مصيرهم الشارع .

٧- إعادة النظر في أسس إختيار المعلمين بالتعاون مع الخدمة المدنية ووفقاً لمقابلات لأختيار المناسب للعملية التعليمية بضمير حي ويراعي مصلحة الطلاب والمجتمع .

٨- تطوير التعليم المهني وإحكام العلاقة مع قطاع التدريب المهني والتشغيل .

٩- الارتقاء بالجوانب الاجتماعية في التنمية .. وتطوير التشريعات التي تؤدي إلي ذلك.

١٠- ربط المناهج التعليمية بالواقع والمؤسسات من خلال الربط بين الدراسة الأكاديمية النظرية و الدراسة الميدانية على مستوى المؤسسات.

١١- التركيز على جانب الجودة في التعليم من خلال التطبيق الجديد للمناهج التعليمية وعدم التراخي والتقصير فيها و محاولة تكييفها وفق مستوى الطالب.

١٢- تقترح الباحثة إجراء دراسات مستقبلية ترفد الدراسة الحالية، وتساهم في وضع حلول ومعالجات عملية للارتقاء بالتعليم نحو الأفضل.

المـراجـــــــع :

١. **الإستراتيجيات الوطنية لتطوير التعليم في الجمهورية اليمنية (٢٠٠٣-٢٠١٥م).**

٢. الأغبري ، بدر سعيد (٢٠٠٢م) ، **نظام التعليم وتاريخه في الجمهورية اليمنية .**

٣. الأفندي ، محمد أحمد ، (١٩٩٨م) ، **الإنفاق الإجتماعي والتنمية البشرية في الجمهورية اليمنية** ، صنعاء .

٤. أنتوني غدنز ، (٢٠٠٥م) ، **علم الاجتماع** ، (ترجمة فاخر الصياغ) ، ، مركز دراسات الوحدة العربية .

٥. باعباد ، علي هود (٢٠٠٣م)، **التعليم في الجمهورية اليمنية ماضيه – حاضره مستقبله** ، ط٧ ، صنعاء : مكتبة الإشاد .

٦. بدوى ، أحمد زكى ، (١٩٩٦) ، "**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**" ، بيروت : مكتبة لبنان.

٧. بشير ، منير ، (١٩٨٢م) **إتجاهات التربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** ، تونس .

٨. الجريدة الرسمية ، (١٩٦٣) ، **قرار رئيس الجمهورية العربية اليمنية رقم ١٦ لسنة** ، العدد رقم٥.

٩. الجمهورية العربية اليمنية(١٩٧٠) ، **الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية** ، تعز : مطابع القلم .

١٠. الجمهورية اليمنية ، **الخطة الخمسية الثانية** (٢٠٠١-٢٠٠٥م) ،(الجزء الاول).

١١. جيتس، بيل. (١٩٩٨). **المعلوماتية بعد الإنترنت (طريق المستقبل).** (ترجمة عبدالسلام رضوان) ، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت الجهاز المركزي للإحصاء ، (تعداد ٢٠٠٤)، الجمهورية اليمنية .

١٢. الحوت ، محمد صبيري ، (٢٠٠٨م) ، **إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج** ، مكتبة الأنجلو المصرية .

١٣. الحر، عبدالعزيز. (٢٠٠١). "**مدرسة المستقبل**". مكتب التربية العربي لدول الخليج.

١٤. الحوات ، علي : (٢٠٠٧/١٢/٢٤) **العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل: دراسة في المجتمع الليبي**، طرابلس : الهيئة الوطنية للمعلومات .

١٥. حسن ، عبدالباسط محمد ، (١٩٨٢م)، **مدخل في علم الإجتماع** ، القاهرة : مكتب غريب.

١٦. **الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٢م** ، وزارة المالية قطاع الموازنة الامانة العامة ، للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم ٢٠٠٩م

١٧. حمودي ، أحمد جميل ومجموعة مؤلفين ، تحرير: جون هيلز، جوليان لوغران ، دافيد بياشو ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

١٨. حمدي علي أحمد ، (٢٠٠٣) ، **مقدمة في علم إجتماع التربية** ، الإسكندريه : دار المعرفة الجامعية.

١٩. الحنيطي ، عبدالرحيم : (٢٠٠٤) **معايير الجودة والنوعية في التعلم المفتوح والتعلم عن بعد** ، عمان : الشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد .

٢٠. الدقس ، محمد عبدالمولى ، (٢٠٠٥م) ، **التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق** ، ط٢، عمان.

٢١. الدقس ، محمد عبدالمولى (١٥-٣/١٧/ ٢٠٠٩) ، **المجتمعات الجديدة وطرق تشجيع الهجرة إليها** ، ندوة : المشكلات السكانية والتنمية في الوطن العربي ، الخرطوم.

٢٢. دياب ، مهرى أمين ،(يونيو ١٩٩٦) : "**المضمون السياسى للتعليم "تحليل سوسيولوجى**" ، **مجلة العلوم التربوية** ، المجلد ٢ ، العددان ٢، ٣ ، جامعة القاهرة : مركز الدراسات التربوية .

٢٣. دياب ، إسماعيل محمد (١٩٩٠) ، **العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي** .

٢٤. ديفيد هاريسون، (١٩٩٨) ، "**علم اجتماع التنمية والتحديث**" ، الطبعة الأولى ، (ترجمة محمد عيسى برهوم) ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع .

٢٥. ديفيز، دون. (٢٠٠٠). **التعليم والتدريب في القرن الحادي والعشرين التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة.** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

٢٦. رسلان، عثمان عبدالمعز. (١٩٩٩). **دستور المعلمين. طنطا: دار البشير للثقافة والعلوم.**

٢٧. ريل، مارجريت. (٢٠٠٠). **التعليم في القرن الحادي والعشرين: التعليم في الوقت المناسب أم جماعات التعلم؟** ، الفصل الخامس من كتاب: التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

٢٨. رئاسة الجمهورية قرارات، **(١٨، ١٧٣، ١٩٩٥، ٢٠٠٤م)**

٢٩. الرشدان ، عبدالله زاهي ، (٢٠٠٥)، **في إقتصاديات التعليم** ، عمان : دار وائل للنشر.

٣٠. السايح ، محمد مصطفى، (٢٠٠٠م) **الجودة – جودة التعليم – إدارة الجودة الشاملة رؤية حول المفهوم والأهمية .**

٣١. سبرينج، جيف. (٢٠٠٠). **مدارس المستقبل: تحقيق التوازن.** الفصل السابع من كتاب : التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

٣٢. سليمان ، كرامة مبارك (١٩٩٤) ، **التربية والتعليم في الشطر الجنوبي في اليمن.**

٣٣. المشيقح، عبدالرحمن بن صالح. (٢٠٠١). **رؤى في تأهيل المعلم الجديد.** الرياض: مكتبة التوبة.

٣٤. صائغ، عبد الرحمن أحمد . (٢٠٠٥). **النموذج العشري لتطوير مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية** ، بيروت : مكتب التربية العربي لدول الخليج .

٣٥. عابدين ، محمود عباس ، (١٩٨٧م) **علم إقتصاديات التعليم ، رسالة التربية ،** عمان.

٣٦. عامر و طارق ، (٢٠٠٩). **دليل مؤشرات اتحاد الجامعات العربية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لمقياس النوعية والمؤشرات الكمية للجامعات العربية.** مؤتمر.

٣٧. عثمان ، إبراهيم ،(٢٠٠٤)، **مقدمة في علم الإجتماع** ، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع .

٣٨. عليان ، ربحي مصطفى ،وعثمان محمد غنيم (٢٠٠٨) ، **أساليب البحث العلمي ،الأسس النظرية والتطبيق العملي** ، ط٢ ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع .

٣٩. غيث ، محمد عاطف ، (١٩٧٩) ، **قاموس علم الإجتماع** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٤٠. القباني، بكر. (١٩٦٨). **الإدارة العامة.** القاهرة : دار النهضة العربية.

٤١. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (٢٠٠٨) ، **كتاب الإحصاء السنوي الخاص بالجهاز المركزي للإحصاء، الذي تجريه وزارة التربية والتعليم** ، وزارة التربية والتعليم ١٩٩٥ والمسح التربوي الدوري(٢٠٠٧م).

٤٢. **المجلس الأعلى لتخطيط التعليم** (٢٠٠٦-٢٠٠٨م) ، الجمهورية اليمنية.

٤٣. مجموعة البنك الدولي،(٢٠١٠) كافة الحقوق محفوظة. **قانوني "التعليم للجميع"**، مخاطر الأزمة المالية .

٤٤. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (٢٠٠٦-٢٠٠٨م) ،الجمهورية اليمنية جبلي ، عبدالرزاق ، (١٩٩٢م) **إتجاهات نظرية علم الإجتماع** ، دار المعرفة الجامعية.

٤٥. "**المدارس التي نحتاج**". (٢٠٠٢). (لم يذكر اسم المؤلف). تعريب: محمد بن شحات الخطيب، وفادي وليد دهان. مدارس الملك فيصل.

٤٦. مرسي ، محمد منير، وعبد الغني النوري ،(١٩٧٧م) ، **تخطيط التعليم وإقتصادياته** ، القاهرة : دار النهضة العربية.

٤٧. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ، **تقرير تنمية المرأة العربية** (٢٠٠١) ، العولمة والمشاركة الإقتصادية .

٤٨. المطوع ، حسين محمد ، (١٩٨٧م) ، **اقتصاديات التعليم** ، الأمارات العربية المتحدة ، دبي : دار القلم .

٤٩. معهد اليونسكو للإحصاء ،(٢٠٠٩) ، **وقائع وأرقام** ، المنتدى الاستشاري الدولي لتوفير التعليم للجميع، تقييم عملية توفير التعليم للجميع ، (٢٠٠٠م) توليف (عالمي، باريس : اليونسكو، ٢٠٠٠) .

٥٠. النوري ، عبدالغني ، (١٩٨٨م) ، **إتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية** ، الدوحة : دار الثقافة .

٥١. وزارة التربية والتعليم (١٩٨٢) ، **التعليم في ٢٥ عاماً من مسيرة الثورة الخالدة** ، صنعاء : الإدارة العامة للشئون الفنية،الجمهورية اليمنية .

٥٢. **وزارة التربية والتعليم** ، (٢٠١٠) ، الجمهورية اليمنية.

٥٣. النوري ، عبدالغني ، (١٩٨٨م) ، **إتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية** ، دار الثقافة : الدوحة .

٥٤. اليونسكو. (٢٠٠٠م) **إطار عمل داكار، التعليم للجميع : الوفاء بالتزاماتنا الجماعية** ، باريس : اليونسكو .

المراجع الأجنبية :

١.A.Smith An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations , Chicago , Encyclopedia Britannica , ١٩٥٢ .

٢. Durkheim , Emile , The Division of Labor in Society .

٣. Th.W.Schultz ,Investment in human capital , Newyork , The Free Press , ١٩٧١ .

٤. Olin's w. ٢٠٠٠, Corporate Identity, London, Thames of Hud.

الدوريات والصحف الرسمية :

١.الجريدة الرسمية ، (١٩٦٣) ، **قرار رئيس الجمهورية العربية اليمنية رقم ١٦**، العدد رقم ٥.

٢. **دراسات ، العلوم الإنسانية و الإجتماعية** ، المجلد ٣٥ ، العدد ٣ ، ٢٠٠٨م ، ص ٤٤١ – ٤٥٢ و ٦٠١ – ٦٢٤ ، الجامعة الأردنية : تصدر عن عمادة البحث العلمي .

٣. **المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية** ، المجلد ٤ ، العدد ١ ، آذار ٢٠١١م ، ص ١–٢٤ و ٧١–٨٧ و ١١٦– ١٣٢.

٤. **مجلة البحوث والدراسات التربوية** (٢٠٠٠م) ، العدد (١٥) السنة (٧) ، **حول واقع التعليم في الجمهورية اليمنية وأولويات تجديده على طريق مدرسة المستقبل** ، صنعاء : مركز البحوث والتطوير التربوي .

٥.المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ديسمبر ٢٠٠٠) : "**اتجاهات ورؤى فى مستقبل التعليم**" ، **المجلة العربية للتربية** ، المجلد ٢٠، العدد ٢ ، تونس.

٦.نشرت اليونسكو الإصدار ١ في آذار/مارس ٢٠٠١ على موقعها على شبكة الإنترنت وفي شكل قرص مدمج ٢٠٠١. (www.unesco.org/education/tlsf)

التـقـاريـــر

١. الأمم المتحدة (٢٠٠٩)، **أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم لتقرير العالمي لرصد التعليم لعام.**

٢. الأمم المتحدة (١٩٩٠) **تقرير التنمية البشرية .**

٣. الأمم المتحدة (٢٠٠١م) **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، التعليم والتوعية العامة للتنمية المستدامة .**

٤. الأمم المتحدة (٢٠٠٩)، **أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم لتقرير العالمي لرصد التعليم لعام آخر التطورات والآفاق الإقتصاديةالمستقبلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** ، إجتياز الركود الاقتصادي العالمي.

٥. الجمهورية العربية اليمنية(١٩٧٠) ، **الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية** ، تعز : مطابع القلم.

٦. الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية(١٩٩٩) **التقرير النهائي لنتائج مسح القوى العاملة.**

٧. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(٢٠١٠)، **تقرير التعليم العالي** ، الجمهورية اليمنية.

٨. وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقرير(٢٠١١)، الجمهورية اليمنية .

٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (عام ٢٠٠٠ /٢٠٠١)، تقرير التنمية البشرية

١٠. البنك الدولي ، (٢٠١٠) ،**الجمهورية اليمنية تقرير حول وضع التعليم : التحديات والفرص.**

١١. البنك الدولي (٢٠٠٩) ، **قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية .**

١٢. البنك الدولي ، (٢٠٠٦م) ، **دراسة حول مناخ الإستثمار .**

١٣. البنك الدولي، (٢٠٠٥م) **مسح ميزانية الأسرة.**

هوامش :

١. صندوق النقد الدولي ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الأمم المتحدة، مجموعة البنك الدولي ، عالم أفضل للجميع ، واشنطن العاصمة ولندن ٢٠٠٠.

٢. دليل مؤشرات اتحاد الجامعات العربية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لمقياس النوعية والمؤشرات الكمية للجامعات العربية

٣. منظمة العريية (٢٠٠٢) تقرير التنمية الإنسانية العربية .

٤. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٠٠)

٥.المؤسسة الدولية للتنمية ،(٢٠٠٩) ، مجموعة البنك الدولي، كافة الحقوق محفوظة. قانوني "التعليم للجميع"، مخاطر الأزمة المالية، (٢٠١٠) ،

مواقع الإنترنت :

١. www.unesco.efareport.org

٢. موقع البنك الدولي : Bank Wolrd

٣. . للحصول على معلومات عن المنتدى العالمي للتعليم على العنوان الآتي : http://www.unesco.org/education.

٤. نشرت اليونسكو الإصدار ١ في آذار/مارس ٢٠٠١ على موقعها على شبكة الإنترنت

٥. وفي شكل قرص مدمج ٢٠٠١ (www.unesco.org/education/tlsf/)

المـلاحــق

الملحق (١) : الرسالة الموجهة إلى الجهات المعنية في اليمن .



THE UNIVERSITY OF JORDAN

كليـة الآداب
Faculty of Arts
قسم علم الاجتمـاع
Department of Sociology

التاريخ :

لمن يهمـــــــة الأمـــــــــر

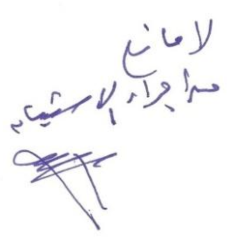
تحية طيبة، وبعد ،،،

ان الطالبه/ **نجاة صالح محمد السعدي** في قسم علم الاجتماع / كلية الآداب في الجامعة الاردنية يقوم بدراسة بعض النواحي التطبيقية المتعلقة بمؤسستكم الكريمة في اطار إعداد رسالة الدكتوراة والتي بعنوان: **" التعليم وانعكاساته على التنمية الاجتماعية في الجمهورية اليمنية"**.

وحيث أننا نعهد بكم الاستعداد الكامل لمؤازرة الجامعة وكلياتها وطلبتها في كل ما يعود بالنفع والخير على الوطن والمجتمع .

نرجو التفضل بتقديم التسهيلات الممكنة للطالبة المذكورة علما بأن أية معلومات تحصل عليها ستكون موضع ثقة وكتمان بحيث لن تناقش الا بشكل عام مجرد وفي المحيط الاكاديمي فقط .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،



رئيس قسم علم الاجتماع

الأستاذ الدكتور حلمى ساري

هاتف – ٥٣٥٥٠٠٠ (٦-٩٦٢) فرعي – ٢٤٨٨٨ فاكس – ٥٣٠٠٢٣٢(٦-٩٦٢) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 Ext.: 24888 Fax: (962-6) 5300232 Amman 11942 Jordan
E-mail: admin@ju.edu.jo

الملحق (٢) : رسالة طلب للمحكمين لتحكيم الإستبانة .

الأستاذ الدكتور : ....

تحية طيبة ، .... وبعد

فأرجو منكم التكرم بالموافقة على تحكيم استبانة أداة الدراسة بعنوان : التعليم وإنعكاساته على التنمية الاجتماعية في الجمهورية اليمنية ، لرسالة الدكتوراه ، والمكونة من ثلاث اجزاء يتضمن الاول منها بيانات شخصية عن المستجيبين ، والثاني يتضمن مجموعة عن الفقرات تضم عدداً من المحاور في صميم أهداف الدراسة، و الثالث عبارة عن أسئلة مفتوحة.

نظراً لكونكم من ذوي الخبرة، والدراية و الاختصاص والثقة ، فإن الباحثة تضع هذه الأداة بين أيديكم للتعرف على درجة صلاحيتها و ملائمتها لهدف الدراسة، آملة تدوين ملاحظاتكم و إضافاتكم، التي ستعتمد عليها الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة.

شاكرة لكم حسن تعاونكم و أرجو أن تتقبلوا صادق احترامي

الباحثة : نجاة السعدي

الملحق (٣) : قائمة بأسماء الأساتذة الأفاضل للجنة تحكيم استبانة الدراسة ، وهم:

(١) أ.د إبراهيم عثمان – الجامعة الأردنية.

(٢) أ.د أحمد علوان الدجمي – جامعة صنعاء.

(٣) أ.د أمين بدر الكخن – الجامعة الأردنية .

(٤) أ.د عبد الباسط أحمد قايد – جامعة عدن .

(٥) أ.د عفاف الحيمي – جامعة صنعاء.

(٦) أ.د محمد عبد المولى الدقس – الجامعة الأردنية.

الملحق (٤) : الإستبانة بصورتها الأولية

الأساتذة الأفاضل .....المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ....

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان التعليم وإنعكاساته على التنمية الإجتماعية في الجمهورية اليمنية ، وذلك من خلال دراسة تحليل واقع التعليم ، والأخذ بآراء وتصورات هيئة التدريس في اليمن ، وذلك إستكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه ، في علم الإجتماع من الجامعة الأردنية .

تضم هذه الدراسة ثلاثة أجزاء، يتعلق الجزء الأول منهما بالبيانات الشخصية . أما الجزء الثاني فيتناول (١٠٣) فقرة ضمن عدد من المحاور ، ويتناول الجزء الثالث أئلة مفتوحة .

ومن المتوقع أن تساهم استجاباتكم في هذه الدراسة إلى التعرف إلى نقاط القوة ومواطن الضعف في العملية التعليمية ، ومحاولة تحسينها .

يرجى التكرم بالإجابة عن فقرات هذه الإستبانة بدقة وموضوعية ، في ظل خبرتكم التربوية ، وسوف يكون للمعلومات التي تقدموها أثر في رفع نتائج هذه الدراسة ، علماً بأن البيانات الشخصية سوف تعامل بسرية تامة ، وتستخدم المعلومات المحصلة لغايات البحث العلمي فقط.

شاكرة لكم حسن تعاونكم

الباحثة : نجاة السعدي

علم الإجتماع

الجامعة الأردنية

بيانات شخصية :

١ -المركز الوظيفي الحالي :

....

٢ -الدرجة العلمية:

بكالوريس	ماجستير أو دبلوم عالي	دكتوراه

٣ -الجنس:

ذكر	أنثى

٤ -مكان الإقامة:

....

٥ -سنة التخرج : ....   بلد التخرج : ....

٦ -الرتبة العلمية:

--- أستاذ	--- أستاذ مشارك	--- أستاذ مساعد
--- محاضر	--- مدرس	--- مدرس مساعد

٧ -الجامعة : ....   الكلية :................

٨ -الخبرة في العمل الجامعي (داخل وخارج الجامعة)(بالسنوات) :

أقل من ٥	٥ – ٩
١٠ – ١٤	١٥ – ١٩
٢٠ – ٢٤	٢٥ – ٢٩
٣٠ فأكثر	

٩ -العمر (بالسنوات الكاملة):

أقل من ٣٠	٣٠ – ٣٤
٣٥ – ٣٩	٤٠ – ٤٤
٤٥ – ٤٩	٥٠ – ٥٤
٥٥ – ٥٩	٦٠ فأكثر

أولاً : تطور العملية التعليمية التعلمية في اليمن.

الرقم	الفقـــرة	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	**تُقدَّم الخدمة التعليمية للسكان في عمر المدرسة بطريقة جيدة.**					
٢	**تغيرت أساليب التدريس في كل المستويات التعليمية.**					
٣	**يعتبر إعداد الموارد البشرية ملائمة لتطوير التعليم.**					
٤	**يعتبر الموارد المادية ملائمة لتطوير التعليم.**					
٥	**يلبي نظام التعليم حاجات التنمية في المجتمع.**					
٦	**تحقق مكونات التعليم الجودة الشاملة.**					
٧	**التغيرات في العملية التعلمية حسب وجهة نظرك إيجابية.**					
٨	**التغيرات في العملية التعلمية حسب وجهة نظرك سلبية .**					
٩	**التغيرات في العملية التعلمية حسب وجهة نظرك تحتاج إلى إصلاح ومراجعه .**					
١٠	**التغيرات في العملية التعلمية حسب وجهة نظرك تحتاج إلى تغيير جذري .**					
١١	**توفر تقنيات حديثة كالحاسوب في تطوير أساليب التعليم .**					
١٢	**تعتقد أن المعلم مؤهل لإستخدام التقنيات الحديثة في التدريس.**					

١٣	هل تعتبر تدني نوعية التعليم من أوجه القصور في العملية التعليمية.					
١٤	هل تعتبر عدم متابعة التقييم للعملية التعليمية من أوجه القصور في العملية التعليمية.					
١٥	هل تعتبر إختلاف نصيب الحضر والريف من التعليم من أوجه القصور في العملية التعليمية.					
١٦	هل تعتبر قلة كتابة التقارير عن الإنجاز من أوجه القصور في العملية التعليمية.					
١٧	هل تعتقد أن الجهات المسؤولة العليا الجهات المسؤولة عن التقصير					
١٨	هل تعتقد أن إدارة المؤسسات التعليمية من العوامل المسؤولة عن التقصير.					
١٩	هل تعتقد أن الأسرة والتنشئة الاجتماعية من العوامل المسؤولة عن التقصير.					
٢٠	هل تعتقد أن المعلم من الجهات المسؤولة عن التقصير.					
٢١	هل تعتقد أن الطالب من الجهات المسؤولة عن التقصير.					
٢٢	هل تعتقد أن المناهج من العوامل المسؤولة عن التقصير.					
٢٣	هل تعتقد أن المجتمع المحلي من الجهات المسؤولة عن التقصير.					

ثانياً : التباينات الجندرية في التعليم في اليمن

	الفقـــرة	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٢٤	يتطلب خلق فرص تعليم متكافئة بين الجنسين إهتمام الأسرة بتعليم الفتاة .					
٢٥	يتطلب خلق فرص تعليم متكافئة بين الجنسين توفير موارد ووسائل تعليمية لتسهيل التعليم .					

٢٦	يتطلب خلق فرص تعليم متكافئة بين الجنسين وعي الفتيات بأهمية التعليم .					
٢٧	يتطلب خلق فرص تعليم متكافئة بين الجنسين تحسين إمكانية الأسرة على الإنفاق للتعليم .					
٢٨	يتطلب خلق فرص تعليم متكافئة بين الجنسين نشر الوعي بين أوساط المجتمع .					
٢٩	يتطلب خلق فرص تعليم متكافئة بين الجنسين محو أميّة أرباب الأسر .					

الرقم	الفقـــرة	بشكل كبير جداً	بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل قليل	لا أعتقد
٣٠	في إعتقادك، يعتبر عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين من العوامل المؤدية إلى قصور العملية التعليمية.					
٣١	في إعتقادك، تعتبر القيم الإجتماعية من العوامل المؤدية إلى قصور العملية التعليمية.					
٣٢	في إعتقادك، تعتبر الثقافة المجتمعية نحو التعليم من العوامل المؤدية إلى قصور العملية التعليمية					
٣٣	في إعتقادك، تعتبر النواحي الدينية من العوامل المؤدية إلى قصور العملية التعليمية.					
٣٤	في إعتقادك، يعتبر الإنفاق على التعليم من جهة الأسرة من العوامل المؤدية إلى قصور العملية التعليمية.					
٣٥	في إعتقادك، يعتبر الهدر في الإنفاق الحكومي على التعليم يعتبر من العوامل المؤدية إلى قصور العملية التعليمية.					

٣٦	في إعتقادك، تعتبر قلة التمويل للبحوث العلمية لدراسة دور التعليم من العوامل المؤدية إلى قصور العملية التعليمية.					
٣٧	في إعتقادك، من العوامل المؤدية إلى قصور العملية عدم الإحساس بالمسؤولية الإجتماعية الفردية والجماعية .					

ثالثاً : التبيانات الجغرافية في جودة العملية التعليمية حسب الحضر والريف والمحافظات

الرقم	الفقـــرة	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٣٨	تلبي برامج التعليم إحتياجات المجتمع.					
٣٩	تسهم المناهج التعليمية في زيادة الوعي بمشاكل المجتمع.					
٤٠	هل طرائق التدريس كفوءة لتوفير مهارات جديدة.					
٤١	هل المناهج مناسبة لإعداد الطلاب لعصر العولمة من خلال تعلم لغة أجنبية، بكفاءة.					
٤٢	هل ترى لهيئة التعليم دور في تشجيع الطلاب على البحث العلمي.					
٤٣	يهتم أعضاء هيئة التدريس بالعمل على تنمية المهارات الفكرية التنافسية.					
٤٤	يعتد أعضاء هيئة التدريس للحصول على التغذية الراجعة للطلبة .					
٤٥	تستخدام هيئة التدريس رأي وملاحظات الطلبة في إدخال تعديلات في العملية التعليمية.					
٤٦	يعطي أعضاء هيئة التدريس فرصاً كافية للطلاب للأسئلة والمناقشة أثناء الدرس.					
٤٧	يعتمد أسلوب التقييم على درجة الموضوعية.					
٤٨	يعتمد أسلوب التقييم بالتركيز على التفكير الإنتقادي.					

٤٩	يتوجه النظام الإداري والتعليمي نحو سوق العمل.					
٥٠	كفاءة وفعالية النظام الإداري تلعب دور في تطوير التعليم في الريف.					
٥١	يستقبل النظام الإداري الشكاوى ويتعامل معها.					
٥٢	تتناسب التسهيلات المالية مع طبيعة العملية التعليمية.					
٥٣	تشارك التسهيلات المالية في تنمية وإشباع الناحية الإجتماعية.					
٥٤	برأيك إصلاح النظام التربوي التعليمي وجودته يتم من خلال خطط النظام التعليمي واهدافه .					
٥٥	برأيك إصلاح النظام التربوي التعليمي وجودته يتم من خلال السياسات التعليمية والمناهج التدريسية.					
٥٦	برأيك إصلاح النظام التربوي التعليمي وجودته يتم من خلال التسهيلات التعليمية والتربوية للإلتحاق بالتعليم.					
٥٧	تتأثر جودة التعليم وتطويره بإختلاف المناخ وصعوبة التضاريس .					
٥٨	تتأثر جودة التعليم وتطويره بإختلاف طبيعة المناطق في المحافظات .					

رابعاً : أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الرقم	الفقـــرة	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٥٩	ينظر الأفراد إلى عائد التعليم من ناحية اقتصادية .					
٦٠	ينظر الأفراد إلى عائد التعليم من ناحية اجتماعية .					
٦١	ينظر الأفراد إلى عائد التعليم من ناحية سياسية .					

٦٢	ينظر الأفراد إلى عائد التعليم من ناحية ثقافية.					
٦٣	ينظر الأفراد إلى عائد التعليم من ناحية علمية.					
٦٤	ينظر الأفراد إلى عائد التعليم من ناحية بيئية.					
٦٥	عوائد التعليم الاقتصادية للفرد تكون في زيادة دخل الفرد جراء تعليمه					
٦٦	عوائد التعليم الاقتصادية للفرد تكون في زيادة دخل المجتمع.					
٦٧	عوائد التعليم الاقتصادية للفرد تكون في ترشيد الاستهلاك والادخار.					
٦٨	عوائد التعليم الاقتصادية للفرد تكون في المحافظة على الممتلكات العامة .					
٦٩	هل ترى للتعليم أثر اجتماعي في خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع					
٧٠	هل ترى للتعليم أثر اجتماعي في خفض معدلات النمو السكاني .					
٧١	هل ترى للتعليم أثر اجتماعي في خفض وفيات الأمهات					
٧٢	هل ترى للتعليم أثر اجتماعي في رفع مكانة المرأة .					
٧٣	هل ترى للتعليم أثر اجتماعي في زيادة نسبة العمر المتوقع للولادة .					
٧٤	هل ترى للتعليم أثر اجتماعي في زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم					
٧٥	تعتقد أن أثر التعليم على المجتمع يؤدي إلى تقدم معرفي وعلمي .					
٧٦	تعتقد أن أثر التعليم على المجتمع يؤدي إلى تحسين سلوكيات الفرد وأنماط الحياة .					
٧٧	تعتقد أن أثر التعليم على المجتمع يؤدي إلى احترام النظام.					
٧٨	تعتقد أن أثر التعليم على المجتمع يؤدي إلى القضاء على الأمية .					

٧٩	تعتقد أن أثر التعليم على المجتمع يؤدي إلى معرفة الحقوق والواجبات .					
٨٠	تعتقد أن أثر التعليم على المجتمع يؤدي إلى تكون قيم التعامل الحوار مع الآخرين .					
٨١	تعتقد أن أثر التعليم على المجتمع يؤدي إلى رفع مكانة الفرد الاجتماعية .					
٨٢	تعتقد أن دور مؤسسات المجتمع المحلي فعال.					
٨٣	تعتقد أن دور مؤسسات المجتمع المحلي غير فعال.					
٨٤	تعتقد أن دور مؤسسات المجتمع المحلي تدخلي.					
٨٥	تعتقد أن مؤسسات المجتمع المحلي شراكة.					

خامساً : تقييم التعليم وآفاقه المستقبليه .

الرقم	الفقـــرة	بشكل كبيرجداً	بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل قليل	لاأعتقد
	تسهم العوامل التالية حسب أولوياتها في تطوير التعليم من وجهة نظرك :					
٨٦	تعليم الكبار.					
٨٧	التعليم قبل المدرسة .					
٨٨	التعليم الفني والمهني .					
٨٩	التعليم العالي .					
٩٠	تعليم ذوي الإحتياجات الخاصة .					
٩١	الدراسات والبحوث العلمية عن التعليم .					
٩٢	وضع مقترحات لتجديد التعليم .					
٩٣	الإنفاق على التعليم .					

٩٤	مكونات التعليم (المناهج ، الطلاب ، المعلمون ، الإدارات ، المدرسة ، الأسرة ، المجتمع المحلي) .					
٩٥	إستخدام التكنولوجيات في التعليم .					
٩٦	المغريات المقدمة من الحكومة للإلتحاق بالتعليم .					
٩٧	دور رجال الدين الاسلاميي للحث على الإلتحاق بالتعليم .					
٩٨	مشاركة المجتمع المحلي.					
٩٩	التنسيق لمساهمة الشركات الخاصة .					
١٠٠	الإستفادة من الخبرات الأجنبية .					
١٠١	الإستراتيجيات والتخطيط للسياسات التعليمية والتربوية .					
١٠٢	تقويم العملية التعليمية .					
١٠٣	المساعدات الأجنبية لتطوير التعليم .					

استبانة الأسئلة المفتوحة

١. ماهي أهم الانجازات التي تحققت في قطاع التعليم ؟

....

....

٢. كيف تقيم العملية التعليمية ؟

....

....

٣. كيف تتأثر التنمية الاجتماعية بمعوقات التعليم ؟

....

....

٤. ما تقيمك لمخرجات التعليم لتلبية احتياجات سوق العمل؟

....

....

٥. من موقعك القيادي مأسباب تدني مرتبة التعليم اليمني بين مصاف الدول كما هو وارد في التقارير الدولية عن التعليم ؟

....

شاكرة لكم حسن تعاونكم

الباحثة/ نجاة السعدي

الملحق (٥) : الإستبانة بصورتها النهائية

الأساتذة الأفاضل .....المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ويعد ....

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان التعليم وإنعكاساته على التنمية الإجتماعية في الجمهورية اليمنية، وذلك من خلال دراسة تحليل واقع التعليم، والأخذ بآراء وتصورات هيئة التدريس في اليمن ، وذلك إستكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه ، في علم الإجتماع من الجامعة الأردنية

تضم هذه الدراسة ثلاثة أجزاء ، يتعلق القسم الأول منهما بالبيانات الشخصية لخصائص العينة أما الجزء الثاني فيتناول (٩٣) فقرة ضمن عدد من المحاور، وتناول الجزء الثالث أسئلة مفتوحة.

ومن المتوقع أن تساهم هذه الدراسة في التعرف إلى نقاط القوة ومواطن الضعف في العملية التعليمية، للعمل على محاولة امكانية تحسينها .

يرجى التكرم بالإجابة عن فقرات هذه الاستبانة بدقة وموضوعية، في ظل خبرتكم التربوية ،وسوف يكون للمعلومات التي تقدموها أثر في رفع نتائج هذه الدراسة ، علماص بأن البيانات الشخصية سوف تعامل بسرية تامة ، وتستخدم المعلومات المحصلة لغايات البحث العلمي فقط.

شاكرة لكم حسن تعاونكم

الباحثة: نجاة السعدي

علم الاجتماع

الجامعة الأردنية

بيانات شخصية :

١٠ – المركز الوظيفي الحالي:

....

١١ – الدرجة العلمية:

بكالوريس	ماجستير أو دبلوم عالي	دكتوراه

١٢ – الجنس:

ذكر	أنثى

١٣ – مكان الإقامة:

....

١٤ – سنة التخرج :............. بلد التخرج: ....

١٥ – الرتبة العلمية:

--- أستاذ	--- أستاذ مشارك	--- أستاذ مساعد
--- محاضر	--- مدرس	--- مدرس مساعد

١٦ – الجامعة : .... الكلية :................

١٧ – الخبرة في العمل الجامعي (داخل وخارج الجامعة)(بالسنوات) :

أقل من ٥	٥ – ٩
١٠ – ١٤	١٥ – ١٩
٢٠ – ٢٤	٢٥ – ٢٩
٣٠ فأكثر	

١٨ – العمر (بالسنوات الكاملة):

أقل من ٣٠	٣٠ – ٣٤
٣٥ – ٣٩	٤٠ – ٤٤
٤٥ – ٤٩	٥٠ – ٥٤
٥٥ – ٥٩	٦٠ فأكثر

أولاً : **تطور العملية التعليمية في اليمن.**

الرقم	الفقـــرة	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	تقدم الخدمة التعليمية للسكان في عمر المدرسة بطريقة جيدة .					
٢	تعتبر إعداد الموارد البشرية (المعلم ، الطالب) المادية (المباني والوسائل التعليمية وغيرها) ملائم لتطوير التعليم .					
٣	يلبي نظام التعليم حاجات التنمية في المجتمع .					
٤	تحقق مكونات التعليم الجودة الشاملة .					
٥	التغيرات في العملية التعلمية حسب وجهة نظرك إيجابية .					
٦	التغيرات في العملية التعلمية حسب وجهة نظرك تحتاج الى إصلاح ومراجعه .					
٧	توفر تقنيات حديثة كالحاسوب في تطوير أساليب التعليم .					
٨	تعتقد المعلم مؤهل لإستخدام التقنيات الحديثة في التدريس					
٩	تدني نوعية التعليم					
١٠	عدم متابعة التقييم للعملية التعليمية .					
١١	إختلاف نصيب الحضر والريف في التعليم .					
١٢	قلة كتابة التقارير عن الإنجاز .					

١٣	الجهات المسؤولة العليا .					
١٤	إدارة المؤسسات التعليمية .					
١٥	الأسرة والتنشئة الإجتماعية .					
١٦	عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين .					
١٧	الثقافة المجتمعية نحو التعليم .					
١٨	الفهم الخاطىء للدين					
١٩	الإنفاق على التعليم من جهة الأسرة .					
٢٠	الهدر في الإنفاق الحكومي على التعليم من جهة الأسرة.					
٢١	قلة التمويل للبحوث العلمية لدراسة دور التعليم .					
٢٢	عدم الإحساس بالمسؤولية الإجتماعية الفردية والجماعية .					

ثانياً : التباينات الجندرية في التعليم في اليمن

الرقم	الفقـــرة	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٢٣	إهتمام الأسرة بتعليم الفتاة .					
٢٤	تنمية وعي الفتيات بأهمية التعليم .					
٢٥	تحسين إمكانية الأسرة على الإنفاق للتعليم .					
٢٦	نشر الوعي بين أوساط المجتمع .					
٢٧	محو مية أرباب الأسر .					

ثالثاً : التبيانات الجغرافية في جودة العملية التعليمية حسب الحضر والريف والمحافظات

الرقم	الفقـــرة	اوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لاأوافق بشدة
٢٨	تلبي برامج التعليم في إحتياجات المجتمع .					
٢٩	مساهمة المناهج التعليمية في زيادة الوعي بمشاكل المجتمع .					
٣٠	كفاءة طرق التدريس بتوفير مهارات جديدة .					
٣١	كفاءة المناهج في إعداد الطلاب لعصر					

	العولمة من خلال تعلم لغة أجنبية .					
٣٢	دور هيئة التعليم لتشجيع الطلاب على البحث العلمي .					
٣٣	إهتمام أعضاء هيئة التدريس بالعمل على تنمية المهارات الفكرية التنافسية .					
٣٤	إستعداد أعضاء هيئة التدريس للحصول على التغذية الراجعة للطلبة .					
٣٥	إستخدام رأي وملاحظات الطلبة من قبل هيئة التدريس في إدخال تعديلات في العملية التعليمية التربوية .					
٣٦	إعطاء أعضاء هيئة التدريس فرصاً كافية للطلاب للأسئلة والمناقشة أثناء الدرس .					
٣٧	إعتماد التقييم الموضوعي .					
٣٨	إعتماد أسلوب التقييم بالتركيز على التفكير الناقد .					
٣٩	التركيز على المخرجات التربوية التي تلائم سوق العمل.					
٤٠	كفاءة وفعالية النظام الإداري.					
٤١	يستقبل النظام الإداري الشكاوى ويتعامل معها.					
٤٢	ملائمة التسهيلات المالية لطبيعة العملية التعليمية .					
٤٣	كفاءة التسهيلات المالية لتنمية وإشباع الناحية الإجتماعية .					
٤٤	خطط النظام التعليمي واهدافه .					
٤٥	السياسات التعليمية والمناهج التدريسية .					
٤٦	التسهيلات التعليمية والتربوية للإلتحاق بالتعليم .					
٤٧	تتأثر جودة التعليم وتطويره بسبب إختلاف المناخ وصعوبة التضاريس .					
٤٨	تتأثر جودة التعليم وتطويره بسبب إختلاف طبيعة المناطق في المحافظات .					

رابعاً : أثر التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الرقم	الفقـــرة	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٤٩	يساهم التعليم في التنمية الإقتصادية .					
٥٠	يساهم التعليم في التنمية الإجتماعية .					
٥١	يساهم التعليم في التنمية السياسية .					
٥٢	يساهم التعليم في التنمية الثقافية .					
٥٣	يساهم التعليم في التنمية العلمية .					
٥٤	يساهم التعليم في التنمية البيئية .					
٥٥	التعليم يحسن من دخل الفرد.					
٥٦	التعليم يزيد من دخل المجتمع .					
٥٧	من عوائد التعليم ترشيد الاستهلاك وزيادة الادخار .					
٥٨	الفرد المتعلم أكثر حرصاً ومحافظة على الممتلكات العامة .					
٥٩	تعتقد أن من الآثار الاجتماعية للتعليم خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع .					
٦٠	تعتقد أن من الآثار الاجتماعية للتعليم خفض معدلات النمو السكاني .					
٦١	تعتقد أن من الآثار الاجتماعية للتعليم خفض وفيات الأمهات					
٦٢	تعتقد أن من الآثار الاجتماعية للتعليم تعزيز مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع.					
٦٣	تعتقد أن من الآثار الاجتماعية للتعليم زيادة نسبة العمر المتوقع للولادة .					
٦٤	تعتقد أن من الآثار الاجتماعية للتعليم زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم .					
٦٥	تعتقد أن أثر التعليم في المجتمع يؤدي إلى تقدم معرفي وعلمي .					
٦٦	تعتقد أن من الآثار الاجتماعية للتعليم تحسين سلوكيات الفرد وأنماط الحياة .					
٦٧	تعتقد أن من اثارالتعليم على المجتمع احترام النظام .					

٦٨	من آثار التعليم على المجتمع القضاء على الأمية .					
٦٩	من آثار التعليم على المجتمع معرفة الحقوق والواجبات .					
٧٠	التعليم يساهم في تكوين قيم الحوار مع الآخرين .					
٧١	التعليم يؤدي إلى رفع مكانة الفرد الاجتماعية .					
٧٢	دور المنظمات المجتمعية فعال .					
٧٣	دور المنظمات المجتمعية غير فعال .					
٧٤	دور المنظمات المجتمعية في اليمن تدخلي.					
٧٥	دور المنظمات المجتمعية في اليمن تشاركي.					

خامساً : تقييم التعليم وآفاقه المستقبليه .

الرقم	الفقـــرة	بشكل كبيرجداً	بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل قليل	لأعتقد
	تسهم العوامل الآتية حسب أولوياتها في تطوير التعليم من وجهة نظرك					
٧٦	مساهمة تعليم الكبار.					
٧٧	التعليم قبل المدرسة .					
٧٨	التعليم الفني والمهني .					
٧٩	التعليم العالي .					
٨٠	تعليم ذوي الإحتياجات الخاصة .					
٨١	الدراسات والبحوث العلمية عن التعليم .					
٨٢	وضع مقترحات لتجديد التعليم .					
٨٣	الإنفاق على التعليم .					
٨٤	مكونات التعليم (المناهج ، الطلاب ، المعلمين ، الإدارات ، المدرسة ، الأسرة ، المجتمع المحلي) .					
٨٥	إستخدام التكنولوجيات في التعليم .					
٨٦	المغريات المقدمة من الحكومة للإلتحاق بالتعليم .					

٨٧	دور رجال الدين للحث على الإلتحاق بالتعليم .					
٨٨	المشاركة المجتمعية .					
٨٩	التنسيق لمساهمة الشركات الخاصة .					
٩٠	الإستفادة من الخبرات الأجنبية .					
٩١	الإستراتيجيات والتخطيط للسياسات التعليمية والتربوية .					
٩٢	تقويم العملية التعليمية .					
٩٣	المساعدات الأجنبية لتطوير التعليم .					

استمارة الأسئلة المفتوحة

تفضل بإبداء رأيك في الاستطلاع حول واقع العملية التعليمية، بإجابتك على الاسئلة التالية باختصار :

١٠ماهي أهم الانجازات التي تحققت في قطاع التعليم ؟

....

....

٢٠كيف تقيم العملية التعليمية ؟

....

....

٣٠كيف تتأثر التنمية الاجتماعية بمعوقات التعليم ؟

....

....

شاكرة لكم حسن تعاونكم

الباحثة: نجاة السعدي

EDUCATION AND IT'S IMPACT ON SOCIAL DEVELOPMENT IN THE REPUBLIC OF YEMEN

By

Najat Saleh Mohammed Al-Sadi

Supervisor

Dr. Mohamed Al-Arabi

ABSTRACT

This study aimed mainly to search for the imbalance in the education process in Yemen and its impact on the level of development in Yemen for the years (١٩٩٠ - ٢٠٠٩). The study shows achievements and improvements made in Yemen in the field of education based on educational and health data (indicators of social development) from official sources of local and international literature and theory. To achieve the objectives of the study and answer the questions, I followed the following procedural steps :

See some of the theoretical literature, studies and previous research that dealt with education and the related subject of the present study, the preparation of a conceptual framework includes the education and development, the implications of the quality of education - the relationship between education and development.

The current study examined the method of interpretation and analysis of data and indicators of education and development in Yemen, using descriptive and analytical approach, and work to develop ideas and proposals for reform and development of the educational process by taking into account the views of specialists in the field of education and their contributions and ideas to answer the questionnaire about the state of education in Yemen by selected sample consisting of members of the teaching in the universities of Yemen (Sana'a, Aden, Taiz, and Lahg).

To achieve the objectives of this study, the researcher developed a questionnaire consisted of three parts . The first part consisted of the variables and qualitative characteristics of the study sample . The second one consisted of the closed questions distributed to (six) dimensions, the evolution of the educational process in Yemen, the most important factors that lead to the failure of the educational process, the most important proposals to reduce the disparities gender in education, the most

important differences in the quality of the educational process between urban and rural areas in the provinces, the impact of education in economic and social development, the most important factors affecting the development of education and future prospects, consisted of (٩٣) paragraph. While the third part contains the open-ended questions to give the opportunity for respondents explain their point of view about education and its impact on development.

Then the researcher verified the authenticity of the tool and its stability , after that it was applied to members of a random sample selected from faculty members , leaders and educators and fixed the current study on a sample of (١٣٧) member of the faculty. statistical treatments have been used for calculation of averages and standard deviations, and the appropriate methods for the analysis of human studies. The current study found the key findings included the existence of a continuous improvement in key educational indicators by reading the analysis of official data in addition to improvement in health indicators (life expectancy at birth, infant mortality, mortality of children under the age of five).

The final results were to achieve the objectives of this study from the responses of faculty members show improvement in the educational process was an improvement in quantity and lacks quality.

And highlighted the final results of the study field that the system of public education , university, technical and professional, both in the pre-unity of the republic or beyond, has been racing ahead, and suffering from many imbalances in the structure of the regulatory or legislative, has not yet reached the level required in the formation of human resources adapted to the requirements of the Yemeni labor market, and what has been achieved in the field of human resource development is not commensurate with the aspirations desired by individuals and different sectors and agencies in the community ..

Based on the results of the study , the researcher in Chapter V, provided some of the proposals and recommendations for improving the educational process and in the interests of social development in Yemeni society and the possibility of developing a future vision for education reform seriously, and to correct the situation of education at the light of the accreditation standards related to quality of education and its components and elements.

Keywords: education, reflection, development ..